

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٨)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من التعاون الى التكامل

الدكتور نايف علي عبيد



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٨)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من التعاون الى التكامل

الدكتور نايف علي عبيد

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبيد، نايف علي
مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل/ نايف علي عبيد.
٤٠٧ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)
ببليوغرافية: ص ٣٨٥ ـ ٣٩٨.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-07-8
١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أ. العنوان. ب. السلسلة.
337.1536

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى: بيروت، شباط / فبراير ١٩٩٦
الطبعة الثانية: بيروت، نيسان / أبريل ٢٠٠٢



إهــــــداء

إلى كلِّ مَنْ آمن بالكلمة الصريحة البعيدة عن الغرض والهوى، الهادفة لما هو أفضل، أهدي هذه الدراسة، فإن أخطأتُ فعذري أني إنسان، وإن أصبت فهو هدى من ربِّ العالمين.

المحتويات

قائمة الجداول

شكر وتقدير

يشرفني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى د. أندريا ميليتيك (Andreja Miletic)، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بلغراد، الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة منذ بدايتها، والذي كان مشرفاً أيضاً على رسالتي لنيل شهادة الماجستير عام ١٩٨٨، وكان لتوجيهاته وملاحظاته الفضل الكبير في تقويم هذا العمل. وكذلك أتوجه بوافر الشكر إلى كل من د. أوبراد راسيك (Obrad Racic)، أستاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية في جامعة بلغراد، ود. فاتروسلاف فيكاريك (Vatroslav Vekaric)، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في بلغراد، اللذين تفضلا بمراجعة هذا البحث وإبداء ملاحظاتهما الكريمة عليه، ود. س. غروزدانيك (S. Grozdanic)، أستاذ النظرية السياسية في جامعة بلغراد والخبير في المناهج الدولية في «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» (اليونسكو)، والذي كان لإرشاداته المنهجية كبير الأثر في الخطوات المتبعة في هذه الدراسة، وإلى جميع أساتذتي في جامعة بلغراد.

كما أتوجه بشكل خاص بالشكر الجزيل إلى أستاذي الجليل د. **اسماعيل صبري مقلد**، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات العربية المتحدة، والذي تفضل بقراءة هذه النسخة العربية من البحث وإسداء ملاحظاته الكريمة، وكذلك تكرمه بكتابة تقديم لهذه الدراسة اعتز به.

وأتوجه بوافر الشكر إلى الأخ العزيز د. **يوسف الحسن** لتفضله بقراءة هذه الدراسة وإبداء ملاحظاته الكريمة وتشجيعه المتواصل إياي لنشرها.

والواقع أن هناك الكثير ممن لم أذكرهم بالاسم لهم فضل في مساندة هذه الدراسة وإنجازها، وأخص بالذكر جميع المسؤولين والزملاء في ديوان الرئاسة، وفي ديوان سمو ولي العهد، وفي جامعة الإمارات العربية المتحدة، وفي الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإلى كل من أجاب عن أسئلة الاستبيان أو الأسئلة المباشرة المتعلقة بهذه الدراسة، أو ساهم بملاحظة أو تعليق، ومن قام بطباعة هذه النسخة العربية لهم جميعاً مني كل شكر وتقدير.

كما أتوجه بالتقدير والشكر إلى **مركز دراسات الوحدة العربية** لإتاحة الفرصة لهذا

الكتاب كي يصل إلى أيدي القراء الكرام.

ولا شك في أن وراء انجاز هذه الدراسة الطويلة سيدة فاضلة هي زوجتي العزيزة، التي كانت تدفعني وتشجعني دائماً لمواصلة دراستي الأكاديمية، وكذلك أبنائي الأعزاء الذين أخذت من راحتهم الكثير على الرغم من الحاجة إلى الوقوف إلى جانبهم، وذلك للتفرغ لإعداد هذه الدراسة.

إلى الجميع مني كل شكر وتقدير وامتنان.

نايف علي عبيد



تـقـديـم

في شهر أيار/مايو من عام ١٩٨١ انبثق مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حيز الواقع كمنظمة إقليمية لها خصوصيتها الذاتية المتميزة، وسماتها الفريدة التي اختلفت بها عن غيرها من التجمعات الاقليمية التي تنضوي تحت لواء النظام الدولي القائم.

ومنذ قيامه، برهن هذا المجلس بأنشطته وسياساته وممارساته، على امتلاكه طاقة سياسية عالية ومؤثرة اتضحت نتائجها بصورة ملموسة على مختلف الأصعدة الاقليمية والدولية. ومن هنا، أصبح مجلس التعاون الخليجي محور العديد من الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي حاولت سبر أغوار هذه التجربة السياسية وتقييمها ورصد المسارات المحتملة لتطوراتها المستقبلية في ضوء ما تتيحه مؤشرات الواقع الراهن.

والدراسة، التي يسعدنا أن نقدم لها هنا، هي في الأصل أطروحة تقدم بها د. نايف علي عبيد إلى جامعة بلغراد للحصول على درجة الدكتوراه في العلاقات السياسية الدولية حول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل»، وهي دراسة أكاديمية متميزة بكل المعايير. وقد تمكن صاحبها من الجمع باقتدار يستحق الإشادة بين عمق التحليل ورصانته من جانب، وبين الموضوعية والتجرد في تناوله الموضوع، على الرغم من كثرة ما يكتنفه من حساسيات ومحاذير كانت تكفي في رأينا لأن تحبط جهد الباحث وتثنيه عن الاستمرار في المحاولة.

مهد الباحث لدراسته بمقدمة أوضح فيها استراتيجية البحث، كما تعرض بالتحليل والمناقشة للمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها التأصيل النظري لهذه الدراسة، وأبرزها مفاهيم النظام الإقليمي، والتعاون، والتكامل الدولي، ثم أتبع ذلك بالعديد من الفصول المترابطة السياق التي تناولت ضمن ما تناولت: تأثير العوامل الاقليمية ومصالح القوى العظمى، واتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة خلال المرحلة التي سبقت قيام المجلس، كما عرض بأسلوب انتقائي واعٍ للتجارب العربية الوحدوية أو الاتحادية السابقة وما كان

لها من تأثير بصورة أو أخرى في توجهات دول المجلس حول ما يجب أن يكون عليه شكله التنظيمي وأهدافه. ومن ذلك يمضي الباحث إلى بيان المراحل المختلفة التي سلكها تشكيل مجلس التعاون الخليجي، كما يشير إلى ردود الفعل الاقليمية والدولية التي رافقت الاعلان عنه، وبعدها يناقش بإسهاب دور المجلس في تحقيق التكامل في شتى مجالاته السياسية والاقتصادية والأمنية. ولعل مما يزيد من أهمية هذه الدراسة العلمية، تحليل الباحث بأسلوب الاستبيان، آراء النخبة الخليجية تجاه مجلس التعاون. وقد أعطى هذا التحليل مؤشرات بالغة المغزى والدلالة في ما يتعلق بمقدرة المجلس على الانتقال من طور التعاون إلى طور التكامل في ظروف المستقبل المنظور.

وفي النهاية بوسعي القول إن هذه الدراسة سوف تسد فراغاً كبيراً في المكتبة العربية في موضوعها. ومرة أخرى، لا يسعني إلا أن أزجي التهنئة خالصة إلى د. نايف علي عبيد على ما حققه من إنجاز علمي أصيل، وأتمنى له التوفيق الدائم على درب البحث العلمي الجاد الذي نخدم به قضايا أمتنا العربية المجيدة في مثل هذه الظروف المصيرية الحرجة التي تمر بها، والتي تضعها أمام التحدي الصعب في أن تكون أو لا تكون.

اسماعيل صبري مقلد

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية،

جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

الإطار المنهجي للبحث

أولاً: تحديد مشكلة البحث

مقدمة

يشهد عالمنا المعاصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص، ظاهرة بارزة، وهي محاولة ظهور تجمعات إقليمية لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري، أو إحداها، نتيجة لتماثل الخصائص والرغبة المشتركة في ما بينها، أو نتيجة شعورها بخطر خارجي يتهددها جميعاً أو الحالتين معاً. من هذه التجمعات، على سبيل المثال، الجامعة العربية والسوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الوحدة الافريقية... الخ[1].

وبالمقابل، نرى تفسخاً أو محاولات تفسخ في بقاع أخرى من العالم حتى على المستويات الداخلية ضمن المجموعة الأوروبية، كما في بريطانيا واسبانيا وغيرها، وبشكل أوضح وأعنف في التسعينيات، كما حدث وما زال يحدث في الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا.

إن تكاثر أنظمة التعاون بين الكيانات ذات السيادة المستقلة سياسياً في فترة ما بعد

---

(١) حول التوحيد والتقسيم، انظر: James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey,* 2nd ed. (New York: Harper and Row Publishers, ©1981), pp. 417-460; Margot Light and A. J. R. Groom, *International Relations: A Handbook of Current Theory* (London: Frances Pinter, 1985), pp. 174-186; Karl Wolfgang Deutsch, *The Analysis of International Relations,* Foundations of Modern Political Science Series, 2nd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1978), pp. 198-210, and Trevor Taylor, *Approaches and Theory in International Relations* (London: New York: Longman, [n.d.]), translated by Abedel Aziz Arous (Damascus: Dar Al-Thaqafa, 1985), pp. 407-440.

الحرب العالمية الأولى، يجب ألا يقود المرء إلى الاستنتاج أن مثل هذه الترتيبات محصورة في هذا القرن فقط. ففي الواقع من الممكن تتبع آثار التعاون المؤسساتي بين المناطق المتميزة سياسياً إلى عهد اليونان القديم، وقبل انبثاق نظام الدولة الحديثة، كانت هذه الأنظمة التعاونية إما على شكل مؤتمرات تدعو إلى مخاطبة قضايا منفردة، أو اتحادات إدارية لمعالجة قطاع فني أو أكثر في الشؤون الدولية. وعلى مدى سنوات، اشتركت الأنظمة السابقة في كيانات دولية عامة في مجال أوسع من النشاط، بينما تطورت الأخيرة (الاتحادات الإدارية) إلى منظمات دولية دائمة في مجالات مختلفة[٢].

وتعود نشأة المنظمات الدولية، بالمفهوم الحديث، إلى مؤتمر فيينا الذي عقد في عام ١٨١٥ بعد انتهاء الحروب النابليونية وهزيمة فرنسا. وهدف المؤتمر إلى ايجاد تنظيم جديد للعلاقات بين القوى الأوروبية المنتصرة، وساهم أيضاً في إقامة نظام مؤتمرات (Congress) أوروبي، هو الأول من نوعه. وكان هدف هذه المؤتمرات التشاور لإدارة النزاعات التي قد تنشأ بين هذه القوى ولمتابعة تطور العلاقات بينها. وأسست القوى الكبرى في ما بينها الاتفاق الأوروبي (Concert of Europe) الذي كان يجتمع للتعاطي بالأمور السياسية المهمة. وقد عقدت خلال القرن التاسع عشر مؤتمرات عدة مهمة، منها مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ ومؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ وعام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥، وكذلك مؤتمر لندن عام ١٨٧١. فنشأ تقليد في التعاون الأوروبي يهدف إلى التنسيق السياسي وإدارة الأزمات وحلها. وقد عكس ذلك كله نمو المصالح المشتركة وازدياد الاعتماد المتبادل في المجالات كافة بين الدول الأوروبية.

ويرى إنيس غلود (I. Glaud) ان نظام المؤتمرات السياسية ساهم في زيادة الوعي بمشاكل التعاون الدولي وقضاياه أكثر مما ساهم في حلّ هذه القضايا والمشاكل. وكذلك ساهم في إيجاد المناخ الايجابي لتطور الدبلوماسية المتعددة الأطراف أكثر مما حقق هذا النوع من الدبلوماسية. ويمثل مؤتمرا لاهاي اللذان عقدا عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ ثاني محطة مهمة في تطوير المنظمات الدولية. لقد هدف هذان المؤتمران بشكل عام إلى إحداث تنظيم أكثر ملاءمة للعلاقات الدولية وللنظام الدولي.

وتمثّل المصدر الثالث في نشوء المنظمات الدولية في إقامة اتحادات دولية عامة تعنى بالقضايا والأمور غير السياسية أو الأمور الفنية بشكل عام. وكان ذلك نتيجة ازدياد تشابك العلاقات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية بين الدول وتداخلها[٣].

---

(٢) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), preface, p. xvi.

(٣) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

ومن الأمثلة على المنظمات العالمية، عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ومن أمثلة الوكالات الدولية المتخصصة، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولي.

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت اتجاهات تدعو إلى قيام «منظمات إقليمية» مقابل اتجاهات تؤكد دور «المنظمات الدولية». ويبدو أن ميثاق الأمم المتحدة عكس التنافس بين الاتجاهين العالمي والاقليمي، فقد أشار الميثاق في مواده (٥٢) و(٥٣) و(٥٤) إلى الدور الذي أولاه للمنظمات الاقليمية في أمور حفظ الأمن وحل النزاعات بالوسائل السلمية، ولكن مجلس الأمن أبقى لذاته حق النظر في أي نزاع يهدد الأمن والسلم، ولو كانت المنظمة الاقليمية المعنية مباشرة تنظر فيه (يظهر ذلك في المواد (٥٢)، الفقرة (٤)، وكذلك في المادة (٣٤) والمادة (٣٥)). ومن الأمثلة على بروز المنظمات الاقليمية قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ والسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ ومنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣[(٤)].

وفي هذا السياق يأتي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية شاهداً جديداً على بروز مثل هذه المنظمات الاقليمية.

فخلال اجتماع لقادة دول كل من قطر والعربية السعودية والكويت والبحرين وعُمان والإمارات العربية المتحدة، وقّع المجتمعون على الوثيقة الأساسية لإعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١. وقد نوّه البيان الصادر عن وزراء خارجية هذه الدول بما يربط بين هذه الدول الست من علاقات خاصة، وسمات نابعة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي الحضاري. وعبّر البيان عن رغبة الدول في تعميق سبل التعاون بينها وتطويرها في مختلف المجالات، وقد اختيرت مدينة الرياض عاصمة العربية السعودية مقراً للمجلس الجديد[(٥)].

ومع أن ولادة المجلس جاءت في ظل ظروف اقليمية ودولية حرجة، ربما ساهمت هذه التطورات في جزء منها، كما يرى بعض الباحثين، بالاسراع في ولادته وتركيز الاهتمام على القضايا الأمنية، إلا أن مجلس التعاون، مقارنة بالمنظمات الاقليمية الأخرى، يمثل تجربة مؤثرة في مجال التعاون الاقليمي، وإمكانية لا بأس بها لتحقيق التكامل بين دوله الأعضاء على المدى البعيد.

---

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٥) انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤتمر العاشر، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩** (أبو ظبي: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٩٠).

١ ـ الغرض من الدراسة

تتعرض هذه الدراسة لتقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم كلاً من العربية السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة، منذ قيامه في عام ١٩٨١، ولغاية عام ١٩٩١ كإطار زمني أساسي، إلا ما يقتضيه سياق التحليل.

سيحاول هذا البحث الإجابة عن سؤالين رئيسيين:

١ ـ دول مجلس التعاون الخليجي إلى أين؟ هل هذه الدول في طريقها نحو التكامل، أم إلى التفسخ؟ ما هي العوامل الدافعة، والعوامل المعيقة لعملية التكامل... الخ.، وذلك من خلال معايير ومقاييس سنعتبرها مؤشرات لتحقيق عملية التكامل.

٢ ـ ما هي الشروط اللازمة لتحقيق هذا التكامل، وكيف يمكن تحقيقه؟

٢ ـ أهمية البحث

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما يلي:

١ ـ أهمية الموضوع، حيث يتناول ظاهرة تجمع اقليمي لعدد من الدول تقع في منطقة استراتيجية في غاية الأهمية للعالم لما تحتويه من مخزون نفطي يعدّ الشريان الحيوي للصناعة العالمية.

٢ ـ تعدّ هذه الدراسة إحدى التجارب العربية للتعاون المشترك في العصر الحديث.

أما من حيث تصنيف أهمية البحث، فيقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ ـ الأهمية العلمية

إن دراسة ظاهرة تجمع ما تستلزم منا دراسة النظريات والمفاهيم التي تناولت عمليات التجمعات الدولية والاقليمية، الأمر الذي قد يثير الجدل والنقاش الدائر حول هذه النظريات والمفاهيم، وربما تعزز بعضها أو تختلف معها.

ب ـ الأهمية الاجتماعية

(١) قد تساعد هذه الدراسة في إلقاء الضوء على بعض الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية لدول مجلس التعاون، الأمر الذي يحفز الرغبة لدى مجتمعات هذه الدول في مساندة هذه التجربة.

(٢) نظراً إلى ما تحتويه هذه الدراسة من أدوات بحثية، كالاستبيان والمقابلات، ربما تساعد على عملية ايصال الرأي العام إلى أصحاب القرار السياسي.

ج ـ الأهمية السياسية

ربما تساهم هذه الدراسة في وضع تصور ما أمام صنّاع القرار السياسي في هذه الدول لتلافي السلبيات التي تحدّ من مسيرة هذا التجمع، وبالمقابل تنشيط الايجابيات التي قد تساهم في دفع عملية التعاون وصولاً إلى التكامل.

٣ ـ أسباب اختيار الموضوع والمبررات العلمية والاجتماعية

إن المشكلة التي نتناولها الآن لم تعالج سابقاً، بحسب مراجعاتي فهارس الأطروحات العربية والدولية التي طرأت بعد عام ١٩٨٨. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاحظ الباحث أن كثيراً من الدراسات السابقة كانت دراسات جزئية، تركز إما على العوامل الاقتصادية فقط، أو على العوامل الأمنية، وكانت تلك الدراسات في الواقع مضغوطة ومرتبطة نتائجها بالحرب العراقية ـ الإيرانية التي كانت ما تزال دائرة عند إعداد تلك الدراسات. كما ان هناك دراسات أخرى تبدو فيها عدم الموضوعية وتفتقر إلى الروح العلمية، إما تجملاً ومديحاً أو تحاملاً وكراهية. فبعض تلك الدراسات كان يرى أن قيام مجلس التعاون جاء بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعضها كان يرى أن هذا المجلس عائد إلى ضغط العربية السعودية وأخذ دور المركز، وبعضها الآخر يرى أن قيام هذا المجلس هو لحماية الأنظمة الحاكمة في هذه الدول. . . الخ.

الأصالة في هذا البحث، هي أنه سوف يعالج، بشكل علمي وبدراسة مقارنة في حقل العلاقات الدولية، بعض المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتأثيرات الخارجية التي ربما تساهم في دفع هذه الدول نحو التكامل، وخصوصاً أننا نشاهد ظاهرة التكاملات قد تجلت بشكل أكبر في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم مما نشاهده من ميول نحو التفسخ في بعض المناطق من العالم.

لذا يعتقد الباحث أن هذا البحث سوف يسهم اسهاماً علمياً واجتماعياً في تفهم أكبر لإحدى حالات التعاون الاقليمي التي تشكل أهمية خاصة في منطقة الخليج العربي.

٤ ـ نتائج الأبحاث السابقة

سوف نتناول بشكل مختصر بعض الدراسات التي بحثت في تجارب تكاملية سابقة وأيضاً الدراسات التي تطرقت إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن أبرز الذين قاموا بدراسة مثل تلك التجارب كارل دويتش (Karl Deutsch) مع عدد من الباحثين، إلا أن دراسته ارتكزت على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته «منطقة شمال الأطلسي»، حيث قام بدراسة عشر حالات تكامل وتفكك على المستوى الوطني. ومع ذلك ربما تكون هذه الدراسة مفيدة في دراسة التكامل أو التفكك على المستوى الدولي، إذ ثمة تشابه بين عملية التكامل الداخلي وعملية

التكامل على المستوى الدولي.

وقد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات: **النموذج الأول** هو النموذج القائم على «الأمن الموحد»، كما هو الحال في الولايات المتحدة (حيث كانت ولايات عدة، ثم أصبحت دولة واحدة، ولها حكومة تمثلها جميعاً وأمنها أصبح مترابطاً). **والنموذج الثاني** «الأمن المتعدد» مثل العلاقة بين فرنسا والمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة (حيث إن هذه الدول هي من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها، ولكنها من الناحية الأمنية مترابطة)[٦].

وبينما ارتكزت دراسة دويتش كما ذكرنا على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة فإن أميتاي إتزيوني (Amitai Etzioni) ركّز دراسته على الوحدة السياسية التي قامت بين دول عدة، ورأى أن دراسة هذه الظاهرة لا بد من أن تستند إلى تساؤلات عدة:

١ ـ ما هي الظروف التي ولدت فيها مبادرة الوحدة؟

٢ ـ ما هي القوى التي توجّه تطور الوحدة؟

٣ ـ ما هو النهج الذي تسلكه الوحدة؟

٤ ـ ما هو وضع النظام بعد انتهاء عملية التوحيد (النظام يعني الحالة القائمة بعد التوحيد)؟

ويلاحظ أن الهدف الذي رمى إليه إتزيوني من أسئلته هو تتبع تطور عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها، وذلك لبناء نموذج تكاملي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستنداً إلى أربعة مراحل:

١ ـ حالة ما قبل التوحيد.

٢ ـ عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها.

٣ ـ عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها.

٤ ـ نضوج عملية التوحيد ووصولها الى النهاية المرسومة لها.

ويرى إتزيوني انه لكي يحدث التكامل لا بد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة. وهنا يتناول المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل الوحدة.

أما المرحلة الثانية فهي التي تبرز فيها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية.

(٦) Deutsch, *The Analysis of International Relations*, pp. 241-243.

قسرية: الجيش والشرطة. نفعية: الجوانب الاقتصادية والامكانيات الفنية والإدارية.
الهوية الاجتماعية: الطقوس والشعارات والقيم التي تسود المجتمع ومن الممكن استغلالها للتوحيد.

ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى. ويستند إتزيوني إلى النظرية الاتصالية عند دويتش والوظيفية عند إرنست هاس (Ernst Haas).

ويطلق إتزيوني على المرحلة الرابعة اسم مرحلة الانتهاء حيث يكون التكامل قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية(٧).

ومن الدراسات المهمة أيضاً دراسة إرنست هاس لهيئة الصلب والفحم الأوروبية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل(٨).

وفي دراسة أخرى لـ هاس بالتعاون مع فيليب شوميتر (Philippe Schmittre)، أشار الباحثان إلى ثلاثة متغيرات يبدو أنها تتدخل في امكانية تحقيق ما نسميه بالتكامل السياسي انطلاقاً من قاعدة التكامل الاقتصادي، وهذه المتغيرات هي:

١ - المتغيرات القاعدية.

٢ - المتغيرات لخطة التكامل الاقتصادي.

٣ - المتغيرات الحركية.

ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوروبا الغربية(٩).

وفي محاولة لتطوير نموذج تجريبي حول العوامل التي تدفع أو تعرقل عملية التكامل، ربما تكون دراسة بروس روست (Bruce Russett) من الدراسات الجديرة بالاعتبار، حيث قام روست بتحليل ٥٤ متغيراً ثقافياً واجتماعياً في ٨٢ دولة، وقد صنف هذه المتغيرات في أربع مجموعات:

١ - متغيرات التنمية الاقتصادية.

٢ - متغيرات الشيوعية.

---

(٧) Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, pp. 427-430.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٣٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

٣ ـ متغيرات الثقافة الكاثوليكية.

٤ ـ متغيرات الزراعة المكثفة[١٠].

أما الدراسات التي تناولت مجلس التعاون الخليجي، فمن الممكن تصنيفها في قسمين:

١ ـ دراسات تساند مجلس التعاون بشكل واسع، وآراؤها عن المجلس تفاؤلية، وعلى الغالب تمثل وجهة النظر الحكومية إذا صح التعبير. وهذه الدراسات تتخلل بعض الكتب والمقالات الصحافية، ومجلات وتقارير صحافية، وبعضها صادر عن الجهات الإعلامية الرسمية.

٢ ـ دراسات تنظر إلى مجلس التعاون من منظور إصلاحي. وبشكل جوهري عبرت هذه الدراسات عن مساندة حذرة لمجلس التعاون، وترى ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية بوجه عام[١١].

وهناك دراسات عديدة ربما تغنينا عن ذكرها هنا القاء نظرة على أسماء المراجع المدونة في نهاية هذا البحث، حيث كانت تركز على أسباب قيام المجلس والتحديات التي تواجهه، وعلى دور القوى العظمى في المنطقة، وبشكل محدد التركيز على الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول.

وحيث إن الباحث تناول في الأسئلة التي ضمنها في الاستبيان المرفق نتائج الأبحاث السابقة والتي تمثل رأيين، الرأي الرسمي حول المجلس ورأي النخبة، وهذه الأسئلة هي حصيلة دراسة أكثر من مئة بحث ما بين كتاب ومقابلة ودراسة علمية وحلقة دراسية وندوة، لذلك يفضل الاطلاع عليها اختصاراً للشرح؛ كذلك الأسئلة الموجهة إلى كبار المسؤولين في الأمانة العامة لمجلس التعاون، وهي مرفقة مع البحث أيضاً؛ وحيث إن هدف هذا البحث هو طرح سؤال رئيسي وهو: مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أين؟ فلا بد من فحص المراحل التي مرّ بها مجلس التعاون ودراستها، وسوف نتبع الخطوات التي اتبعها إتزيوني في دراسته المشار إليها سابقاً.

١ ـ مرحلة ما قبل قيام المجلس.

٢ ـ مرحلة قيام المجلس من خلال القوى الفاعلة فيها.

---

(١٠) انظر: Bruce M. Russett, *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology*, Rand McNally Series in Comparative Government and International Politics (Chicago, Ill.: Rand McNally and Company, 1967).

(١١) Emile A. Nakhleh, *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects* (New York: Praeger Publishers, 1986).

٣ ـ مرحلة التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها.

ولم نستخدم المرحلة الرابعة التي درسها إتزيوني، وهي مرحلة النضوج، لأن مجلس التعاون ما زال في بداية مسيرته.

ثانياً: الإطار النظري لموضوع البحث

١ ـ التعريف النظري للمفاهيم

بما ان موضوع بحثنا هو: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل، لذا سنقوم بتعريف ثلاثة مصطلحات «مفاهيم» للتعرف إلى مدى مطابقة المجلس لهذه التسمية:

أ ـ النظام الاقليمي.

ب ـ التعاون.

ج ـ التكامل.

أ ـ النظام الاقليمي

إن مفهوم النظام الاقليمي هو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، يشير في أغلب الأحيان إلى نظام التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية... وأهم عناصر النظام الاقليمي هي:

(١) إنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.

(٢) إنه يشمل ثلاث دول على الأقل أو أكثر.

(٣) إنه لا وجود لأية من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة إياه[١٢].

أما بروس روست، فقد تناول في دراسته عن النظام الاقليمي خمسة مداخل لتعريف هذا المفهوم[١٣]:

المدخل الأول: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية والاجتماعية (الفصلان الثاني والثالث).

(١٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(١٣) Russett, *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology*.

المدخل الثاني: الدول الاقليمية التي تتشابه أنظمتها السياسية أو سلوكها الخارجي، ويحدد هذا السلوك التصويت للحكومات الوطنية في الأمم المتحدة (الفصلان الرابع والخامس).

المدخل الثالث: مناطق الاعتماد السياسي المتبادل، حيث تنضمُّ الدول الاقليمية بعضها مع بعض بشبكة مؤسسات سياسية فوق قومية أو بين الحكومات (الفصلان السادس والسابع).

المدخل الرابع: المناطق ذات الاعتماد المتبادل الاقتصادي، حيث تحددها عملية التبادل التجاري أو التناسب في معدلات الدخل القومي (الفصلان الثامن والتاسع).

المدخل الخامس: يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الاقليمية (الفصل العاشر).

نستنتج مما تقدم أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين على مدخل واحد لتحديد ما هو النظام الاقليمي، إلا أننا سوف نأخذ بعين الاعتبار في هذا البحث مفهوم النظام الاقليمي من حيث التماس الجغرافي، والتماثل الاجتماعي والثقافي والسياسي.

ب ـ التعاون

تعرّف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية مصطلح التعاون بأنه «سلوك مشترك أو تعاون موجّه إلى هدف ما، وحيث يحقق مصلحة مشتركة أو أمل في تحقيق فائدة ما. ربما يكون التعاون طوعاً أو إجبارياً، مباشراً أو غير مباشر، رسمياً أو غير رسمي، لكن هناك دائماً تضافراً في الجهود نحو غاية محددة، حيث إن جميع المشاركين لهم حصة حقيقية أو خيالية»[١٤].

وفي تعريف آخر للتعاون هو «محاولة لتكييف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر. الهدف من ذلك هو القيام باتفاقيات في مجالات محددة من أجل الوصول إلى غايات محددة من دون توقع أو رغبة أو توسيع أو انتشار نشاط ما»[١٥]. وهو التعريف الذي سنأخذ به في هذا البحث.

ج ـ التكامل

يعرّف معجم أوكسفورد (Oxford) كلمة التكامل «جعل الأجزاء المتفرقة كلاً متكاملاً» (وحدة كاملة)[١٦]. أما مفهوم التكامل، فقد تعددت حوله التعاريف. ومن أبرز الذين

(١٤) David L. Sills, ed., *International Encyclopaedia of the Social Sciences*, 17 vols. (New York: Macmillan; Free Press, °1968).

(١٥) Light and Groom, *International Relations: A Handbook of Current Theory*, p. 177.

(١٦) *The Oxford Dictionary VII, C.* (Oxford: Clarendon Press, 1922-1970).

ركزوا في دراساتهم على عملية التكامل ومفاهيم التكامل، من الممكن أن نعدد منهم:

كلود أكي؛ ليون ليندبرغ؛ فيليب جاكوب؛ فيليب شوميتر؛ إرنست ب. هاس؛ دافيد ميتراني؛ ج.س. ناي؛ كارل و. دويتش؛ بروس روست؛ أميتاي إتزيوني.

وبالطبع هناك الكثير غيرهم.

إن معظم هؤلاء الباحثين أجمعوا على أن عملية التكامل تتضمن تحول الولاءات، أكانت نشاطات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية لدول متعددة ومختلفة «نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات القوى القائمة»(١٧).

ويرى كارل دويتش أن «الخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته». فالتكامل برأي دويتش هو «علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل وتنتج معاً خواص للنظام تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة. وأحياناً تستخدم كلمة التكامل لوصف العملية التكاملية التي نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التي كانت منفصلة سابقاً»(١٨).

إلا أن جوزيف ناي (J.S. Nye) يرى أن مفهوم التكامل يجب أن يتفكك إلى مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكل من هذه المكونات يجب أن يقاس بعد ذلك وفق أنجع المؤشرات (حيث تكون دفوق البريد مؤشراً عن التكامل الاجتماعي مثلاً)، ولكن ناي يرى أن المشكلة هي التداخل بين بعض الأنشطة المشتركة. ويطرح ناي سؤالاً مهماً، وهو هل من الممكن أن نعتبر التجارة ظاهرة اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية؟!(١٩)... ومع ذلك يرى الباحث أنه من الأفضل تفكيك مفهوم التكامل إلى مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث يسهل علينا تصنيف المواضيع التي سيتناولها بحثنا وفحصها. فليس بالضرورة أن يشتمل التكامل بين مجموعة من الدول على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وغيرها، وقد يكون التكامل في جانب معين، كالجانب الاقتصادي على سبيل المثال أو الجانب الثقافي.

لهذا سنتناول تعريف التكامل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والأمني. وهذه التعاريف هي التعاريف التي سنتبناها في بحثنا هذا، حيث يعرّف كارل دويتش **التكامل السياسي** بأنه يتعلق بسلوك الدول السياسي، إذ إنه يعتبر **التكامل** هو «العلاقة التي يتعدل في

---

(١٧) انظر: Deutsch, *The Analysis of International Relations*; Ernst B. Haas, *Beyond the Nation-State; Functionalism and International Organization* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1964), and Russett, *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology*.

(١٨) Deutsch, Ibid., p. 198.

(١٩) Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, pp. 439-443.

إطارها سلوك هذه الأطراف أو الوحدات أو المكونات السياسية عما كان سيؤول إليه في حال عدم تكامل هذه المكونات»[٢٠].

أما **التكامل الاقتصادي**، فقد عرّفه بالاسا (Balassa) في كتابه **نظرية التكامل الاقتصادي** بأنه «عملية وحالة، عملية لأنه يتضمن جميع تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية للتكامل، ولكونه حالة، فإنه يشير إلى الغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية»[٢١].

والمقصود بـ **التكامل الاجتماعي** عملية نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية الاتجاهات فوق القومية أو ما يسمى بالوعي فوق القومي[٢٢].

أما **التكامل الأمني** فيرى د. اسماعيل صبري مقلد أنه على الرغم من أن التكامل الأمني قد ينبع من نظم المحالفات القائمة، إلا أنه في حقيقة الأمر يعني أكثر من مجرد عضوية تحالف.

فالتكامل الأمني يفترض أن تتفق الدول الأطراف في هذه الترتيبات الأمنية الجماعية - بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة - على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ، والقيادة المشتركة[٢٣].

ولقياس مستوى التكامل بين مجموعة من الدول، دعا بعض الباحثين، أمثال كارل دويتش إلى استخدام **حجم التعامل** كمؤشر على مستوى التكامل الأوروبي (انظر كارل دويتش). أما الباحث كلود أكي (Claude Ake) فقد دعا إلى استخدام مؤشرات كمية (انظر ديفورتي)، بينما أشار فيليب جاكوب إلى مؤشرات أخرى وصفها بأنها عوامل التكامل مثل:

١ - التقارب الجغرافي.

٢ - التجانس.

٣ - التعامل المتبادل.

٤ - المصالح المشتركة[٢٤].

---

(٢٠) Deutsch, Ibid., p. 199.

(٢١) Bela Balassa, *The Theory of Economic Integration* (London: George Allen and Unwin, 1966).

(٢٢) اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية** (دراسة تحليلية مقارنة) (الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٨١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

(٢٤) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد سليم عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن دول مجلس التعاون آخذة في طريق التكامل ولم تصل إلى تحقيق هذه الغاية، لذلك فإن المؤشرات التي سنستخدمها سترشدنا إذا كانت الشروط التي تلزم لعملية التكامل تنطبق على دول المجلس. وسوف نحدد هذه المؤشرات خلال تناولنا الإطار النظري للفرضيات في هذا البحث.

٢ ـ الإطار النظري للفرضيات

سيلجأ الباحث إلى وضع مجموعة من الفرضيات ذات العلاقة بالظاهرة موضع الدراسة. وسيحاول الباحث مناقشتها من خلال فصول هذا البحث راجياً أن تساعد هذه الفرضيات مع ما تمثله من علاقة بين متغيرات قابلة للاختبار في التوصل إلى نتائج جديرة بالاعتبار.

بما أن السؤال الرئيسي لهذا البحث هو: مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أين؟ فإن **الفرضية العامة** التي سننطلق منها في هذا البحث هي: وجود علاقة وثيقة بين عدد كبير من الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. . . لهذه الدول الست، إضافة إلى شعورها بمصير واحد مشترك، يدفع بهذه الدول على المدى البعيد نحو التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني الدفاعي. فالانتقال من التعاون إلى التكامل حاجة ضرورية من أجل البقاء والتقدم.

المؤشرات

١ ـ **التقارب الجغرافي**: إن الشعوب المتجاورة جغرافياً مؤهلة أكثر للتكامل أو الوحدة في ما بينها.

٢ ـ **التماثل الاجتماعي أو التجانس**: إن الشعوب المتجانسة في جوانب عديدة مؤهلة أكثر للتكامل من غير المتشابهة.

٣ ـ **المشاركة في القيم**: هذه المشاركة في القيم، وخصوصاً بين النخبات، مهمة للغاية، إذ تعزز قوة الدفع في عملية التكامل. فبالنسبة إلى التكامل الاقتصادي مثلاً قد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالايديولوجيا الرأسمالية أو الاشتراكية، أو باعتناق فلسفة السوق الحرة، أو فلسفة السوق الخاضعة للرقابة والتخطيط المركزي الشامل. . . الخ.

وبالنسبة إلى التكامل السياسي، فقد يتحقق عامل التشارك في القيم من خلال اعتناق المبدأ الديمقراطي أو من خلال الاعتقاد المشترك في وجود بعض التهديدات العدائية الخارجية للأمن، أو للنظم السياسية، أو للنخبات الحاكمة، أو لأسلوب الحياة. . . الخ.

٤ ـ **علاقات تاريخية ودية**: لا يمكن تصور ان ينطلق التكامل من حصيلة متراكمة

من التفاعلات السلبية أو الانطباعات العدائية بفعل مؤثرات تاريخية غير طبيعية في جو العلاقة المتبادلة، حتى وإن كان قد طرأ على تلك العلاقة في خطوطها العامة أو الرئيسية بعض التحسن النسبي في ما بعد.

٥ ـ **الروح الجماعية**: كلما تتمتع الأطراف برغبة في المشاركة مع المجتمعات الأخرى، كان ذلك أفضل للتكامل. أما الانعزالية فتضعف التكامل.

٦ ـ **التعامل المتبادل**: إن صلابة التكامل تقاس بمدى التعاملات بين الأطراف وحجمها.

٧ ـ **المنافع المتبادلة**: إن توقع المنافع على أساس متبادل توفر الحافز على التنازل عن بعض صلاحيات السيادة القومية، ومن دون هذا التوقع، فإن الدول تتردد في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطتها في بعض المجالات التي تهمّ مصالحها.

وإذا كانت الدولة تتوقع أن تخسر في بعض القطاعات من وراء تنفيذ التكامل، فإنها يجب أن تكون مقتنعة بأن ما تربحه من منافع في القطاعات الأخرى سوف يرجح الخسارة المحدودة.

٨ ـ **التجارب السابقة للوحدة أو الاتحاد أو التعاون في مجال من المجالات**: تؤثر التجارب السابقة سلباً أو إيجاباً في عمليات التكامل. فالنجاح السابق في تجربة يؤدي إلى تعميم النجاح على ميادين أخرى (على غرار فكرة الانتشار عند هاس).

٩ ـ **المؤثرات الخارجية**: ويقصد بها المؤثرات التي تخدم كعوامل تحفيز للأطراف التي تحسّ بها وتتأثر بنتائجها على الدخول في عمليات التكامل، ويتمثل التأثير الخارجي في صورة:

أ ـ تهديد العدوان أو الحرب الموجّهة ضد هذه الأطراف.

ب ـ الشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي.

١٠ ـ **الإطار الوظيفي البنيوي**: بمعنى أنه كلما كانت المشاركة في اتخاذ القرار أكبر داخل الوحدات، كان التماسك أكثر.

١١ ـ **الفعالية الحكومية**: بمعنى أنه كلما كانت الحكومة أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كان الشعب أكثر تكاملاً ووحدة.

١٢ ـ **السيادة**: بمعنى أنه كلما كانت الدولة أكثر تشبثاً بسيادتها، عطّل ذلك التوجه نحو التكامل.

للتأكد من هذه الفرضيات والمؤشرات، سنقوم بدراسة بعض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية لدول المجلس دراسة علمية موضوعية للوقوف على المظاهر الايجابية التي تدفع بعملية التكامل نحو الأمام والمظاهر السلبية التي تعيق

اندفاع هذه العملية، من خلال الممارسة الفعلية على الأصعدة المذكورة كافة لمجلس التعاون منذ تأسيسه في عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٨، وللوقوف على مقدار استيعاب هذا المجلس الصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء ودمجها، وعلى مدى فعالية هذا المجلس على مختلف المستويات الداخلية والخارجية، ومن جهة أخرى، محاولة معرفة ما إذا كانت هذه الدول ـ دول المجلس ـ تستطيع تحقيق الحماية الذاتية لنفسها، أم انها تحتاج إلى مساعدة خارجية؟

٣ ـ المدخل المتبع في التحليل

سوف يستخدم هذا البحث المدخل البيني (interdisciplinary).

إن هذا المدخل سيكون مفيداً في إيضاح الميزات الخاصة وأبعاد موضوع البحث نظراً إلى شموليته على مناهج عدة وإلى شمولية البحث أيضاً. فالبحث سيتلقى معلوماته من مجالات واسعة في العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية والدفاعية.

ويودّ الباحث الإشارة إلى أن المدخل الوظيفي البنيوي (functional and structural approach) سوف يبرز بشكل واضح من خلال تحليلنا هيكلية المجلس ووظائفه ونشاطه.

٤ ـ تصميم البحث

أ ـ نموذج التكامل السياسي

الهدف هو رصد التحرك السياسي للدول الأعضاء في المجلس وتقييمه من التعاون إلى التكامل. لهذا سيحاول الباحث أن يجتهد بتحديد ثلاثة مستويات من التعاون:

١ ـ مستوى عادي.

٢ ـ مستوى متوسط.

٣ ـ مستوى عالٍ.

وكل مستوى قسمناه إلى ثلاثة أقسام: أقل من متوسط، ومتوسط، وعالٍ. وسوف نحاول تمثيله من خلال جدول نحدد فيه خصائص كل من أشكال هذا التعاون (مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحدود التي تفصل بين هذه المستويات عبارة عن حدود وهمية).

مستويات التعاون

عادي أقل من متوسط/ متوسط/ عالٍ	متوسط أقل من متوسط/ متوسط/ عالٍ	عالٍ أقل من متوسط/ متوسط/ عالٍ
١ ـ لا دخل للمجلس بالعلاقات والسياسات الخارجية للدول الأعضاء فيه، حيث تترك الحرية للدول الأعضاء ما تراه مناسباً في شؤونها الخارجية، وهذا لا يمنع من التشاور والتفاهم داخل المجلس على قواعد تنسيق علاقاتها حتى لا تتضرر مصالحها. إلا ان المجلس نفسه لا يظهر كوحدة من الوحدات السياسية الدولية.	١ ـ يكون المجلس بمثابة إطار لتنسيق سياسات الدول الأعضاء في داخله وتنسيق مواقفها تجاه غيرها عن طريقه لا بصفة المجلس شخصية قانونية منفصلة.	١ ـ يكون للمجلس إرادة وشخصية مستقلتان عن أعضائه، يملك تمثيلها بشخصيته تجاه الآخرين.
٢ ـ التوصيات الصادرة عنه غير ملزمة.	٢ ـ يتمتع المجلس بحق فرض إرادته على الدول الأعضاء وليس على شعوبها، وهو أشبه بالاتحاد الكونفدرالي.	٢ ـ يملك فرض قراراته المعبرة عن إرادته على الدول الأعضاء وعلى الأفراد داخل هذه الدول، ويطلق عليه سلطة ما فوق وطنية.
٣ ـ من المنظمات الشبيهة من الممكن اعتبار: ـ حركة دول عدم الانحياز؛ ـ منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ـ منظمة الوحدة الافريقية.	٣ ـ ومن الأمثلة على ذلك: الاتحاد الأمريكي ١٧٧٨ ـ ١٧٨٧، والتعاهد الألماني ١٨١٥ ـ ١٨٦٦، والتعاهد السويسري ١٨١٥ ـ ١٨٤٨.	٣ ـ ومن الأمثلة على ذلك: الاتحاد الفدرالي، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المنظمات: مجلس أوروبا، والسوق الأوروبية المشتركة.

وبما أن علماء العلاقات السياسية والدولية يولون أهمية كبيرة مفهوم الفعالية لتقييم عمل المنظمة الدولية ونشاطها، حيث يعني أن ما يتخذ أو يتم بواسطة المنظمة أو هيئاتها من قرارات وأفعال يكون له أثر فعّال في تسوية المشكلة التي تتناولها المنظمة، أو في عمل المنظمة من أجل تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها.

ومن أهم المعايير التي يضعها بعض علماء العلاقات الدولية لقياس الفعالية معيار بلوغ الأهداف المحددة ومعيار التعاون، أي قدرة المنظمة على دمج أعضائها فيها في نظام متكامل من الأدوار المتداخلة[٢٥]. ويمكننا دمج هذين المعيارين بمعيار واحد، هو قياس قدرة أعضاء المنظمة على التعاون والتنسيق من خلال المنظمة لبلوغ الأهداف المحددة. لذا من الجدير بالاهتمام ربط هذا الجدول المقترح بمفهوم الفعالية ربطاً وثيقاً.

ب ـ نموذج التكامل الاقتصادي

تشمل المراحل التي حددها بالاسا لعملية التكامل ما يلي[٢٦]:

(١) منطقة التجارة الحرة

هي المرحلة التي تهتم بإلغاء جميع القيود الجمركية على حركة التجارة بين الدول المشتركة بشكل تدريجي، على أن تحتفظ تلك الدول بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.

(٢) الاتحاد الجمركي

هو شكل متقدم عن منطقة التجارة الحرة، إذ إنه بالإضافة إلى إلغاء التعرفة الجمركية بين الأعضاء، تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد بفرض ضريبة موحدة ضد المنتجات والسلع الأجنبية.

(٣) السوق المشتركة

هي أكثر أشكال التعاون الدولي الاقتصادي شيوعاً، حيث تقوم الدول الأعضاء بإلغاء القيود على حركات عوامل الإنتاج والرأسمال.

(٤) الاتحاد الاقتصادي

تعتبر أعلى درجات التعاون الاقتصادي، وهي في مراحلها العليا تشبه النظام الاقتصادي في دولة فدرالية. وفيه يتم إحداث درجة متقدمة من التنسيق بين السياسات

---

(٢٥) عطية حسين أفندي عطية، «مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي،» **التعاون**، السنة ٤، العدد ١٣ (آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ١٨.

(٢٦) Balassa, *The Theory of Economic Integration.*

الاقتصادية، حيث يقوم على التوفيق بين السياسات الاقتصادية للدول بهدف إزالة التمييز في ما بينها وتوحيدها.

(٥) التكامل الاقتصادي الشامل

هو المستوى الخامس والغاية النهائية من المستويات الأربعة السابقة، حيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإزالة التمييز بينها وصولاً إلى وحدتها الاقتصادية. ويفترض في هذه المرحلة وجود هيئة عليا تلزم الدول الأعضاء بقراراتها، أي التنازل عن جزء من سيادتها واختصاصاتها لصالح هذه الهيئة فوق الوطنية. والجدول التالي يوضح مستويات التكامل الاقتصادي:

مستويات التكامل الاقتصادي

	إلغاء الحصص والجمارك	وضع جمارك خارجية	حرية حركة عوامل الانتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات المؤسسات
منطقة التجارة الحرة	×				
الاتحاد الجمركي	×	×			
السوق المشتركة	×	×	×		
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×	
التكامل الاقتصادي الشامل	×	×	×	×	×

ج ـ نموذج التكامل الدفاعي

يتم الانتقال في الشؤون العسكرية والدفاعية من مراحل التعاون إلى مراحل التكامل، استناداً إلى ناي، كما يظهر في الشكل التالي:

مدى التعاون والتكامل العسكري الإقليمي

	السيادة القانونية		
قدرة عملياتية موحدة	×		
	×		
	×		
عمليات مشتركة	×	تخطيط مركزي	تعاون
	×		
قوات تدخل وانتشار مركزية	×	قوات مركزية	تدريبات مشتركة
	×		
	×		
	×		
مؤسسات مركزية قوية	×		مؤسسات مركزية ضعيفة

يوضح الرسم أن خط السيادة يفصل بين مراحل التعاون ومرحلة التكامل، حيث نرى بوضوح من خلال هذا الرسم أن المؤسسات المركزية قوية في عملية التكامل، فهي تتخلى فيها الوحدات للأطراف المشتركة عن امتيازات السيادة الوطنية لصالح السيادة الاقليمية، أي بشكل واضح، تتلقى أوامرها مباشرة من القيادة الاقليمية المشتركة من دون الرجوع إلى قياداتها القطرية. وتكون درجة التنسيق بين هذه الوحدات المشتركة عالية جداً، من حيث التخطيط والتدريب وأنظمة الأسلحة المشتركة.

٥ ـ الوسيلة والأدوات المتبعة

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، قام الباحث بجمع المعلومات الضرورية من مصادر عديدة تتناول المصادر الأولية. وللحصول على هذه المصادر الأولية، قام الباحث بزيارة الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض، حيث أجرى مقابلات مع الأمين العام للمجلس، والأمناء المساعدين، ومدراء الشؤون الاقتصادية والقانونية والسياسية والإعلام، وشؤون قطاع الإنسان والبيئة، من خلال مجموعة أسئلة مدوّنة تكمل بعضها بعضاً، وتتعلق كل مجموعة من الأسئلة باختصاص الدائرة المعنية (الأسئلة مرفقة مع البحث)، ثم قام الباحث بزيارة المكتبة العامة في الأمانة العامة للمجلس، حيث اطلع على آخر الدراسات عن المجلس، وكذلك حصل على الوثائق اللازمة للدراسة واطلع على التجارب السابقة للتعاون بين دول المجلس قبل قيام المجلس.

كما قام الباحث بزيارة الحاسب الآلي في الأمانة العامة وحاول الحصول على المعلومات التالية:

١ ـ عدد الاجتماعات الرسمية على مستوى القمة والمستوى الوزاري واللجان المتخصصة منذ قيام المجلس وحتى نهاية عام ١٩٨٩.

٢ ـ عدد القرارات والمراسيم والتصريحات الصادرة عن المجلس منذ قيامه حتى الآن في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وفي المسائل الداخلية والقضايا الخارجية والاقليمية والدولية.

٣ ـ عدد الزيارات الرسمية بين المسؤولين في دول المجلس منذ قيام المجلس حتى نهاية عام ١٩٨٩.

٤ ـ عدد الزيارات على المستوى الشعبي والطلابي منذ قيام المجلس.

٥ ـ عدد المشاريع المشتركة بين دول المجلس.

٦ ـ عدد السكان بحسب الاحصائية النهائية لدول المجلس مجتمعة ومنفردة، ثم حجم التبادل التجاري بين دول المجلس؛ وحجم التبادل التجاري بين دول المجلس والدول العربية؛ وحجم التبادل التجاري بين دول المجلس والعالم الخارجي؛ وعدد الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع دول المجلس (كل دولة على انفراد)؛ والدخل القومي لكل دولة ولدول المجلس جميعها، وغيرها من المعلومات الضرورية.

وقد قام الباحث بتنظيم استبيان يضم ١٢٣ سؤالاً رئيسياً، وتنقسم بعض هذه الأسئلة إلى أسئلة فرعية، منها ٩٤ سؤالاً مغلقاً و٢٩ سؤالاً مفتوحاً، وفيها ستة أسئلة مشتركة مغلقة ومفتوحة. والهدف من الاستبيان استطلاع آراء النخبة في دول المجلس. وأجرى الباحث مقابلات مع شخصيات رسمية بخصوص أزمة الخليج الأخيرة بتاريخ آب/اغسطس ١٩٩١ (مرفق الأسئلة في نهاية البحث).

كما قام الباحث بإجراء تحليل كمّي لقياس مدى التنسيق الدبلوماسي بين دول المجلس من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما المصادر الثانوية، فتشمل الكتب والدوريات والصحف والمجلات والتقارير الخاصة والعامة.

٦ ـ الصعوبات والمشاكل التي اعترضت الباحث

الواقع أن أكبر مشكلة واجهت الباحث هي محاولة استطلاع آراء النخبة، حيث تطلبت منه جهداً وزمناً كبيرين. والعقبة الثانية هي أن الوقت الذي تم اختياره لتطبيق الاستبيان، وهو شهر آب/اغسطس من عام ١٩٩٠، حدث فيه غزو النظام العراقي للكويت وتفاقمت الأوضاع في المنطقة، الأمر الذي أعاق تطبيق هذا الاستبيان بشكل علمي دقيق. لذا يودّ الباحث أن يشير إلى أن العينات التي أجرى عليها تحليلاً في الفصل الحادي عشر من هذا البحث هي العينات الاختبارية التي أجاب عنها مجموعة من الأساتذة الجامعيين وبعض الرسميين. وقد اعتبرها الباحث أقرب إلى المقابلات منها إلى الاستبيان، لأنها لا تمثل عينة حقيقية دقيقة للنخبة التي حددناها في منهجية الاستبيان (الرجاء الاطلاع عليها مرفقة في نهاية البحث). وقد استشار الباحث الأستاذ المشرف على هذا

البحث حول هذه النقطة. كما أننا أرجأنا التطبيق الدقيق لهذا الاستطلاع إلى وقت لاحق تكون الأوضاع فيه قد هدأت، فردود الأفعال ما زالت حادة.

لا يريد الباحث أن يتفاخر ولكن حجم المعلومات الواردة في هذا البحث، والمحاولات الجادة والعلمية التي اتبعها الباحث لتقصي الحقيقة، والتي تشهد عليها الرسائل العديدة الموجهة من الباحث وإليه من كبار المسؤولين في هذه الدول، لهي دليل على هذا الجهد. وقد يكون حال الباحث في تقصيه عن الحقائق شبيهاً بحال ذلك الفيلسوف الذي كان يبحث عن الحقيقة في ضوء النهار وبيده فانوس، ومع يقين الباحث بأننا لا يمكننا التوصل إلى حقائق تامة مهما كانت وسائل البحث دقيقة، وإنما مثل تلك الوسائل الدقيقة تقدم لنا مؤشرات جديرة بالتقدير والاعتبار.

٧ ـ عناصر البحث

يتضمن البحث أحد عشر فصلاً وخاتمة.

في المقدمة تناول الباحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد المشكلة والفرضيات والتعاريف النظرية والاجرائية والوسيلة والأدوات المتبعة... الخ.

في **الفصل الأول** حتى **الفصل الرابع**، قام الباحث بدراسة الاعتبارات الجغرافية والتاريخية، والبيئة الخارجية والداخلية والسياسية والاقتصادية والدفاعية، والعلاقة بين هذه الدول والتجارب الوحدوية قبل قيام مجلس التعاون، للتعرف إلى مدى تأثير هذه العوامل في قيام المجلس (أي مرحلة ما قبل قيام المجلس).

وفي **الفصلين الخامس والسادس**، تناولنا مراحل تشكيل مجلس التعاون، وردود الفعل الاقليمية والدولية، والنظام القانوني لمجلس التعاون للتعرف إلى أهدافه ونظامه وصلاحياته. وكذلك الاتفاقية الاقتصادية من الناحية النظرية.

وفي **الفصل السابع** حتى **الفصل العاشر**، تناولنا نشاطات مجلس التعاون.

أما في **الفصل السابع** تحديداً، فقد قمنا بتقييم التعاون السياسي والدبلوماسي بين دول المجلس، للتعرف إلى المدى الذي وصل إليه هذا التعاون والتنسيق، وكذلك للتعرف إلى العقبات التي تعيق مثل هذا التعاون من الجانب السياسي.

وفي **الفصلين الثامن والتاسع**، قمنا بتقييم مجلس التعاون من الناحية الاقتصادية، بتقييم نشاطاته وإنجازات المجلس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك للتعرف إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه المجلس في هذا المجال.

والفصل العاشر، خصصناه لتقييم الجانب الأمني والدفاعي، ومدى التنسيق والتعاون في هذا المجال، والتعرف أيضاً إلى العقبات التي تُعيق مثل هذا التعاون.

وأخيراً قمنا في **الفصل الحادي عشر**، بمحاولة إبراز آراء النخبة والمثقفين في دول مجلس التعاون وتصوراتهم نحو المجلس ومستقبله، وكذلك نحو مستقبل هذه المجتمعات.

أما **الخاتمة**، فقد خصصناها لتناول نتائج البحث والتوصيات.

الفصل الأول

الاعتبارات الجغرافية والتاريخية

أولاً: الاعتبارات الجغرافية

لمحة جغرافية وتاريخية مختصرة عن دول الخليج ضمن سياق البيئة الدولية

سندرس في هذا الفصل العناصر الجغرافية والتاريخية التي ساهمت في تشكيل الأنظمة السياسية الحالية، وتطلعات دول الخليج العربية الست (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عُمان، الكويت، العربية السعودية).

تقع أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين افريقيا العربية وإيران، وإلى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب. تبلغ مساحتها مجتمعة ٢٥٦٢٥٢٤ كم^{٢} تغطي العربية السعودية ما نسبته ٨٧,٤ بالمئة، وتقع الكويت على رأس الخليج الشمالي، ويلي الكويت جنوباً السواحل الشرقية للعربية السعودية (ساحل الإحساء)، ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر، وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء. وتبدأ بعد ذلك حدود الإمارات العربية المتحدة المعروفة بالإمارات السبع، ثم تليها عُمان من الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، حيث تملك ساحل بحري يبلغ طوله ١٠٠٠ ميل، ويمتد من مضيق هرمز في الشمال الشرقي حتى حدود اليمن الجنوبية.

وتطل دول الخليج الست على الخليج العربي الذي يقع بين الجزيرة العربية غرباً وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، والعراق شمالاً، وتبلغ مساحته ٢٢٦٠٠٠ كم^{٢} وحجم مياهه ٨٥٠٠ كم^{٣}، ويمتد إلى مسافة ١٥٠٠ كم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم. ويتراوح اتساعه بين ٤٧ كم عند مضيق هرمز، و٢٨٠ كم في أوسع نقطة فيه، ويبلغ أعمق جزء فيه قرابة ١٤٥م قرب جزيرة هرمز[(١)].

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وانجازاته**، ط ٢ (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٨)، ص ١١.

يصل مضيق هرمز بين الخليج العربي الذي يعتبر بحراً شبه مغلق، وخليج عُمان الذي يعتبر مفتوحاً على المحيط الهندي، وتطل إيران على المضيق من جهة الشرق، بينما تطل عُمان عليه من الغرب. ويعتبر هذا المضيق المنفذ الوحيد للدول المطلة على الخليج، باستثناء كل من العربية السعودية التي لها موانئ على البحر الأحمر، وعُمان التي تقع موانئها الرئيسية على خليج عُمان، والإمارات العربية المتحدة التي أنشأت كلا من ميناء خورفكان وميناء الفجيرة على خليج عُمان لكي يكونا منفذاً لصادراتها.

ومضيق هرمز مضيق دولي تمر في مياهه جميع السفن مروراً بريئاً في طريقها من خليج عُمان إلى الخليج العربي وبالعكس. ولهذا المضيق أهمية خاصة، حيث تعبر منه صادرات الخليج النفطية ووارداتها إلى أنحاء العالم ومنه(٢). ولذا تشكل دول مجلس التعاون في ما بينها وحدة جغرافية طبيعية متكاملة، وحدودها متصلة لا تفصل بينها عوائق طبيعية أو سياسية. وتتميز أقطارها بندرة مواردها المائية كون معظم أراضيها صحراوية أو شبه قارية.

وقد ساهمت هذه الطبيعة الجافة والصحراوية بعزل الجزيرة في القرون الماضية عن تدخلات القوى الخارجية، حتى على الأقل إلى زمن هيمنة القوى البحرية الأوروبية، فإلى الجنوب من نجد (وهي مقر آل سعود) تقع صحراء الربع الخالي التي تبلغ مساحتها ٢٥٠,٠٠٠ كم٢، حيث أدرك ابن سعود هذه الحقيقة بقوله: «ستبقى مملكتي حية ـ فقط ـ طالما بقيت دولة صعبة النفاذ، إذ لا يملك الأجنبي هدفاً لإيقافه إلا أن يخرج»(٣).

تبدو مقولة الحدود الجغرافية والتاريخية في هذا العصر موضوع نقاش إلى حد بعيد، نظراً إلى المواصلات الحديثة. أما بالنسبة إلى عدد السكان في دول المجلس وتوزيعهم، فتتفاوت المصادر في ما بينها، إلا أن إحصاءات عام ١٩٨٦ تشير إلى أن عدد السكان يبلغ نحو ١٨,٨ مليون نسمة منهم ٦٤,٤ بالمئة مواطنون و٣٥,٦ بالمئة غير مواطنين. ويمثل سكان العربية السعودية ما نسبته ٧٠,٣ بالمئة من إجمالي سكان دول مجلس التعاون، بينما لا يتجاوز عدد سكان قطر ـ على سبيل المثال ـ ٢,١ بالمئة من إجمالي عدد سكان دول المجلس(٤).

---

(٢) Alvin J. Cottrell [et al.], *The Persian Gulf States: A General Survey*, edited by Alvin J. Cottrell (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980), pp. 18-19.

(٣) Bahgat Korany, «Defending the Faith: The Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hilal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), p. 224.

(٤) **النشرة الاقتصادية** (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض)، العدد ٤ (١٩٨٩)، ص ٧٩.

ثانياً: الاعتبارات التاريخية

١ ـ دور القوى الاستعمارية

إن الموقع الاستراتيجي للخليج الذي يشكل رابطاً تجارياً ونقطة مواصلات بين أوروبا وافريقيا وآسيا جعل الساحل هدفاً رئيسياً على مدى قرون للمطامع والهجمات والغزوات والاحتلال من قبل القوى الخارجية. وفي الواقع، قاوم الخليج حملات قديمة من الفرس والرومان، وقرابة قرن من «السد الحديدي» البرتغالي، وقرابة ١٧٠ عاماً من الهيمنة البريطانية، فضلاً عن هجمات متقطعة على حدود الخليج العربي من دول إقليمية أخرى.

فمنذ أمد بعيد ومنطقة الخليج والجزيرة العربية تدغدغ مخيلة الغرب، فقبل ما يزيد على ستين عاماً كتب الضابط البحري البريطاني أرنولد ولسون (Arnold Wilson)، حيث يقول: «من بين كافة الخلجان لا يوجد خليج كان ولا يزال موضع اهتمام كبير للجيولوجي وعالم الآثار ودارس الاستراتيجيا كالخليج العربي»(٥).

ويتزايد الاهتمام بالخليج طردياً منذ أن عرف أنه يحتفظ تحت أرضه بهذه المادة الخام ـ عصب الحياة الحديثة ـ النفط.

أما السياسيون، وكذلك الأكاديميون، فلهم مقولات مشهورة حول الخليج، وهذا دوايت ايزنهاور، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في الخمسينيات، يصف الخليج بأنه «أهم منطقة استراتيجية في العالم»(٦).

ويتحدث ريموند اوشي (Raymond Oshea) عن أهمية منطقة الخليج بقوله إنها: «شريان الحياة الرئيسية بالنسبة إلينا [يقصد الانكليز]، وقد أكد اكتشاف النفط وتقدم الطيران هذه الحقيقة، وسيظل الخليج العربي يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طويلة، فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية الرئيسية إلى الشرق ويحتوي على الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا». ويؤكد ذلك الباحث الفرنسي جان جاك بيري الذي يقول: «إن الشرق الذي كثر الحديث عنه على ألسنة الخبراء ينحصر أغلبه في الخليج العربي بشكل خاص، وذلك لكونه قلب الشرق الأوسط جغرافياً وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب»(٧).

ونتيجة لهذا الجدل حول الأهمية الاستراتيجية التي ظهرت بشكل بارز في

---

(٥) Cottrell [et al.], *The Persian Gulf States: A General Survey*, p. 3.

(٦) Hossein Amirsadeghi, ed., *The Security of the Persian Gulf* (London: Croom Helm, 1981).

(٧) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، سلسلة دراسات؛ ٢٧٢، ط ٢ (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨١)، ص ٢٥.

الاعتبارات الأمنية والدفاعية الحاضرة للكيانات المختلفة على المستويين الاقليمي والدولي، انخرط الخليج في منطقة تنافس متزايد، وكان مسرحاً محتملاً للمواجهة أيضاً بين القوى العظمى. ولهذه الأسباب، كان هناك إدراك حقيقي في دول الخليج العربية بضرورة الاستقلال والاستقرار والأمن في المنطقة. وكان هذا الاعتبار هو أحد العناصر الرئيسية في صياغة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

أ ـ الاستعمار الأوروبي

مع بداية القرن السادس عشر الميلادي تعرضت منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية عموماً للتصدع والتفكك بسبب التغلغل الأجنبي وظهور التنافس الاستعماري في منطقة الخليج العربي وسواحل البحر الأحمر، عندما شنت البرتغال حملة تهدف إلى الهيمنة والتي دامت أكثر من قرن من الزمان. وقد ارتكز «الستار الحديدي» الذي فرضه البرتغاليون على المنطقة على استراتيجية المكتشف الجنرال أفونسو دو البوكويرك (Affonso de Albuquerque) الذي حدد في تحليله الموقع الاستراتيجي في الهند الشرقية ثلاث نقاط رئيسية، هي عدن (Aden) وهرمز (Hormuz) ومضيق مالاكا (The Strait of Malacca)، وقال عن مدينة هرمز: «برأيي انها أعظم أهمية منها جميعاً، إذا أراد ملك البرتغال أن يجعل نفسه سيد العالم كله، وبامتلاكه لهذه النقاط الثلاث الرئيسية في يديه، ربما يستطيع أن يغلق الباب ضد القادمين»(٨).

ويعلق أحد المؤرخين بقوله: «حتى حلول العصر النووي لم يحدث شيئاً خلال تلك القرون الفاصلة تثبت عدم صلاحية هذا التحليل. وحتى اليوم ما يزال هذا التحليل صالحاً في ما يتعلق بحرب بأسلحة تقليدية»(٩).

خلال فترة الحكم البرتغالي لم يرضخ عرب الخليج للتسلط البرتغالي الذي اتصف بروح التعصب الديني والفظائع والتنكيل بالسكان والسيطرة على اقتصادات البلاد، حيث يقول أحد المؤرخين: «كان [البرتغاليون] طغاة في تصرفاتهم، وفي بعض الأحيان مجرمين ضعاف الإيمان. إن تعجرفهم وتعصبهم ضد المسلمين كان في جزء كبير منه المسؤول عن هذا السلوك...»(١٠).

وعلى الرغم من قيام عرب الخليج بثورات على البرتغاليين في عام ١٥٢١ وعام ١٥٢٦، إلا أن المنطقة بقيت ترزح تحت عبء الاستعمار والسيطرة البرتغالية حتى بدأ التدهور البرتغالي في نهاية القرن السادس عشر، بعد أن ضُمت إلى اسبانيا في عام ١٥٨٠، عندها قُيّض لشعوب الخليج العربي أن تقوم بمهمة تحرير بلادها من السيطرة

---

(٨) Cottrell [et al.], *The Persian Gulf States: A General Survey*, p. 20.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.

البرتغالية، ولو لفترة قصيرة[١١].

(١) الهولنديون والانكليز

كما تقدم، كان هدف البرتغاليين من التوسع هو السيطرة العسكرية على أراضي الشعوب، وذلك من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية والمواد الخام الأخرى المتوفرة في تلك الأراضي البكر. لكن حينما بدأ الهولنديون والانكليز في الظهور على مسرح الأحداث في المحيط الهندي كان هدفهم الأول التجارة، ثم تلا ذلك استخدام القوة الحربية لحماية طرق التجارة البحرية. وقد تمّ ذلك في أوائل القرن السابع عشر، حيث أقام الهولنديون والانكليز شركات تجارية ـ احتكارية مساهمة تكفلت برعاية الاستعماريين الهولنديين والانكليز وحماية مصالحهم. لذا، فقد تأسست شركتا الهند الشرقية الهولندية والانكليزية تقريباً في الوقت نفسه (١٥٩٤ ـ ١٦٠٠) على التوالي. وعليه، فقد كانت الحكومات الأم تتنازل لهذه الشركات عن حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات مع الدول الآسيوية والافريقية في مناطق نفوذها واحتكارها. كما قامت هذه الشركات باحتكار منتجات البلاد المحلية، ثم تأتي بعد ذلك الخطوة الأخيرة والمهمة، وهي تنازل هذه الشركات الاحتكارية عن امتيازاتها للحكومة الأم في هولندا وبريطانيا. لذا، فقد أصبحت هذه الشركات مجرد أداة لخدمة الاستعمار الانكليزي الهولندي[١٢].

استقر النفوذ الهولندي في الخليج العربي قرابة قرن من الزمان، حيث انتهى في عام ١٧٥٠ على أثر ظهور النفوذ البريطاني وقرار الحكومة الهولندية بالتركيز بالدرجة الأولى على جزر الهند الشرقية (المعروفة حالياً بإندونيسيا)، كما انسحبت هولندا في الوقت نفسه من موانئ الهند تاركةً الساحة للنفوذين الفرنسي والبريطاني[١٣].

(٢) ظهور الفرنسيين في الخليج العربي

في هذه الأثناء ظهرت فرنسا في الخليج العربي، وأخذت تمهد لإقامة علاقات تجارية وسياسية مع العرب. وقد أسس الفرنسيون الشركة الفرنسية لجزر الهند الشرقية في سنة ١٦٦٤، إلا أن وجودهم في الخليج كان سياسياً أكثر منه تجارياً، إذ بقي نشاطهم مقصوراً على تتبع الخصوم البريطانيين، فقد قام الأسطول الفرنسي بمناسبة حرب السبع سنوات بالهجوم المفاجئ على الوكالتين الانكليزية والهولندية في بندر عباس ودمرهما، وذلك في سنة ١٧٥٩[١٤].

---

(١١) معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: المعهد، ١٩٨٦)، ص ١٥٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(١٣) **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١).

(١٤) الهيتي، **الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية**، ص ٣٩.

وتعد الفترة الواقعة بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٩ من فترات الصراع الفرنسي ـ البريطاني فترة مهمة في تاريخ الخليج العربي، إذ في نهايتها كسبت بريطانيا امتيازات سياسية وحصلت على امتيازات مهمة، وتدهورت مكانة فرنسا السياسية في الخليج[١٥].

وعلى الرغم من انتهاء دور فرنسا السياسي في منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أنها استطاعت أن تحصل في مؤتمر سان ريمو (عام ١٩٢٠) على حصص في امتيازات استثمار النفط في المنطقة تمثلت في اشتراكها في شركة النفط التركية التي أبدل اسمها إلى شركة نفط العراق، وفي شركة بترول قطر، حيث امتلكت نسبة ٢٣,٧٣ بالمئة من أسهم كل منهما. كما امتلكت شركة النفط الفرنسية نسبة ٣٣,٣٣ بالمئة من شركة «مارين ارباز» في دبي وأبو ظبي. وساهمت كذلك ضمن شركة نفط العراق التي تستثمر مناطق في أبو ظبي باسم «شركة نفط أبو ظبي»[١٦].

مهما يكن، فقد استطاعت بريطانيا بالفعل أن تقضي على النفوذ الفرنسي الوليد في نهاية القرن الثامن عشر، كما باشرت في مطلع القرن التاسع عشر في تقليص النفوذ العثماني.

لذا، يعتبر مطلع القرن التاسع عشر بداية تثبيت نفوذ بريطانيا السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي. نتيجة لكل هذه الأحداث أصبح المقيم السياسي البريطاني في الخليج مطلق اليد في تصريف شؤون بريطانيا ومصالحها السياسية والاقتصادية والتجارية[١٧].

ب ـ الهيمنة والنفوذ البريطاني

كما أسلفنا سابقاً، بدأت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر بتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات بحرية وسياسية واقتصادية مع حكام الخليج العربي. ومن الممكن تقسيم هذه الاتفاقيات إلى ثلاث مجموعات:

(١) المعاهدات البحرية؛

(٢) الاتفاقيات السياسية؛

---

(١٥) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٦٣ ـ ٦٥.

(١٦) الهيتي، المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: العقاد، المصدر نفسه، ص ٩ ـ ٣٦، وسيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة** (القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧)، مج ١، ص ٤١ ـ ٥٥.

(٣) الاتفاقيات الاقتصادية.

(١) المعاهدات البحرية المعقودة بين عامي ١٨٠٦ و١٨٥٣

تشمل المعاهدات الخاصة بالقضاء على الغارات البحرية ومكافحة تجارة الرقيق والمحافظة على السلام والاستقرار في مياه الخليج. وأهم هذه المعاهدات، المعاهدة العامة للسلام المعقودة في شهر كانون الثاني/يناير ١٨٢٠. وقد وقّع هذه المعاهدة جميع حكام إمارات ساحل عُمان، وابتداءً من توقيع هذه المعاهدة أطلقت بريطانيا على ساحل عُمان اسم الساحل المتصالح. كما انضم إلى هذه المعاهدة كل من البحرين وقطر[١٨].

ويرى عبد الله عبد المحسن الخلف أن تلك الاتفاقيات المعقودة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٣ يتضح منها أنها «تقضي بفرض إنشاء تحالف عسكري بين الحكومة البريطانية من جهة وحكام منطقة الخليج العربي من جهة أخرى... ولكنها تعترف ضمنياً بسيادة الحكام واستقلال الإمارات في تصريف شؤونها الداخلية...»[١٩].

(٢) الاتفاقيات السياسية المعقودة بين عامي ١٨٦١ و١٩١٦

كانت أول اتفاقية ذات طابع سياسي بحت عُقدت مع أمير البحرين، وذلك في عام ١٨٨٠، وقد تعهد بموجبها بألا يتفاوض أو يدخل في أي اتفاق مع أية دولة إلا بإذن من الحكومة البريطانية. ثم أبرمت اتفاقية ثانية مع البحرين عام ١٨٩٢ حيث تعهد فيها حاكم البحرين، وكذلك حكام إمارات الخليج العربي، بعدم التنازل عن أي جزء من أراضيهم أو رهنها أو تأجيرها إلا بإذن الحكومة البريطانية وموافقتها. كما تعهدوا بعدم اعتماد ممثلين للدول الأجنبية في بلادهم. وسميت هذه الاتفاقيات الاتفاقيات المانعة (exclusive agreements). وقد وقع هذه الاتفاقيات أمراء البحرين والإمارات المتصالحة، والتزم أمير قطر بنصوص هذه الاتفاقية في عام ١٩١٦.

كما وقّعت بريطانيا اتفاقيات مماثلة مع عُمان عام ١٨٩١ ومع الكويت عام ١٨٩٩[٢٠].

ثم برزت الامبراطورية العثمانية كتهديد رئيسي للمصالح البريطانية في المنطقة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد تركز التنافس بين سياسات البلدين للسيطرة على الخليج والكويت اللذين كان من المقترح أن يرتبطا بالخط الحديدي الذي يمتد عبر برلين ـ استانبول ـ بغداد، والذي سيسمح للعثمانيين بامتلاك قوة عسكرية أكثر فعالية في المنطقة. وفي عام ١٩٠٢ تقدمت القوات البريطانية في الكويت كي تحبط هجوم العثمانيين. وقد

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول نص هذه الاتفاقية، انظر: معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

خدمت الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، البريطاني والعثماني، في تقويض إيصال الخط الحديدي إلى الكويت[٢١]، وفي تنظيم التنافس في ما يتعلق بالكويت بين بريطانيا والعثمانيين بالصيغة التالية: «اعتراف الأتراك بوضع الكويت كمحمية بريطانية، واعتراف بريطانيا بالكويت كقاعدة مستقلة ذاتياً»[٢٢].

إن تلك الاتفاقيات المانعة وقفت سداً منيعاً أمام نفوذ فرنسا وتركيا وروسيا والمانيا، التي كانت تطمح بأن يكون لها نصيبٌ في الخليج. كما كانت تهدف تلك الاتفاقيات إلى «فرض رقابة ضد أي امتداد لنفوذ حكام الجزيرة العربية آنذاك»[٢٣].

(٣) الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة بين عامي ١٩٠٢ و١٩٢٣

لقد التزم حكام الإمارات المتصالحة وسلطان مسقط وعُمان، وكذلك الكويت بموجب هذه الاتفاقيات، بأن يتنازلوا للحكومة البريطانية عن الامتيازات والحقوق في ما يتعلق بالنفط المستخرج من أراضيهم. وهذه الاتفاقيات تتضمن أيضاً امتيازات الخدمات البريدية والسلكية واللاسلكية، وهي تمثل مرحلة جديدة ثالثة من تاريخ العلاقات البريطانية مع دول الخليج العربي. هذا الاتجاه البريطاني التجاري والاقتصادي الجديد أدى ببريطانيا إلى أن تمد نفوذها إلى الأمور الداخلية، فضلاً عن سيطرتها على العلاقات الخارجية لتلك الدول والإمارات[٢٤].

وفي الجزيرة العربية نجح البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى في الوصول إلى اتفاقيات مع ابن سعود في عامي ١٩١٥ و١٩٢٧، وتقدم هذه الاتفاقيات الاعتراف بالمعاهدات التي توصلت إليها بريطانيا مع الإمارات المتصالحة.

وقد تعزز موقف لندن في الخليج بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما سقط العراق في حيز نفوذها، وذلك بـ «ابرام معاهدتي عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٠». وصرحت بريطانيا رسمياً في عام ١٩٢٤ بقولها: «إن موقفنا في الخليج الفارسي، في الوقت الحاضر، ليس عرضة للمساس به أو الهجوم عليه على الاطلاق»[٢٥].

ونتيجة للتدهور الاقتصادي الذي أصاب بريطانيا في فترة منتصف الحرب العالمية الأولى، لم تتمكن من الحفاظ على مواقعها، فقد ضعفت السيطرة الفعلية على العراق في

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٢٢) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 17.

(٢٣) معهد الدراسات الدبلوماسية، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٢٤) حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها** (بيروت: شركة التنمية والتطوير، ١٩٧٣)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢٥) Cottrell [et al.], *The Persian Gulf States: A General Survey,* p. 88.

عام ١٩٣٢. كما أرغمت القوات البريطانية على الانسحاب من إيران، وحصلت العربية السعودية على الاستقلال عام ١٩٢٧.

وكان تفكك الامبراطورية البريطانية نتيجة لتورطها في الحرب العالمية الثانية علامة بارزة على نهاية الهيمنة والوجود البريطانيين المتبقيين في الخليج، والذي بلغ نهاية هذا التفكك في عام ١٩٧١، وذلك بعد تخلي بريطانيا عن مصالحها الاستعمارية في الهند وإعلان استقلال الكويت عام ١٩٦١، وعدن عام ١٩٦٧، والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، وبذلك يكون عام ١٩٧١ نهاية النفوذ والوجود الرسمي البريطانيين في المنطقة.

بأفول نجم الامبراطورية البريطانية، وبروز الكيانات السياسية المستقلة في المنطقة، تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ منطقة الخليج سنتعرض لها في الصفحات القادمة.

٢ ـ دور العوامل الإقليمية

قبل الاستقلال وبعده، كانت دول الخليج العربية، وخصوصاً الصغيرة منها عرضةً لمزاعم وادعاءات بين الحين والآخر، ولمخططات دولتين متفوقتين إقليمياً هما إيران والعراق. وبعض هذه المطالب ظلت باقية في أعقاب التغيير السريع في النظام السياسي في كل من إيران والعراق، وإن جاء هذا التغيير بمظاهر ايديولوجية متشعبة ومتطرفة.

تشكل إيران والعراق منطقة مساحتها ٨٠٠,٠٠٠ ميل مربع، أو ما يقارب ٨٠ بالمئة من أراضي دول الخليج العربية. كما تتميز كلا الدولتين (العراق وإيران) بعدد سكان أكبر من عدد سكان دول الخليج العربية، حيث يبلغ عدد سكان العراق ١٦ مليون نسمة. وهذا العدد أكبر بقليل من عدد سكان دول الخليج العربية مجتمعة حتى مع الأعداد الكبيرة لغير المواطنين الذين يعيشون في هذه الدول (ونقصد دول مجلس التعاون الخليجي). ويبلغ عدد سكان إيران ٤٤ مليون نسمة، وهذا الرقم أكبر بثلاث مرات من عدد سكان دول الخليج العربية مجتمعة (بحسب تعداد السكان للعام نفسه). بينما تتفوق العربية السعودية في المساحة والسكان على مجمل دول الخليج العربية الأخرى في مجلس التعاون الخليجي. لذلك كانت العلاقة بين الدول الأصغر في الخليج العربي من جهة، وبين إيران والعراق من جهة أخرى، علاقة فرضتها علاقة القوي بالضعيف، وعلاقة المطامح الاقليمية للقوى الاقليمية المركزية في تسلسل النظام الدولي.

وصل الدور التاريخي لإيران إلى الجزيرة العربية في محاولة لتوسيع السيطرة الإيرانية، وتوسعت تلك المخططات في القرن العشرين، وتركزت بوجه الخصوص على البحرين، وعلى أجزاء من الإمارات العربية المتحدة. كما قامت بأعمال مباشرة وغير مباشرة بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في أقطار الخليج العربية الأخرى أيضاً.

وتعود المطالب الإيرانية بالبحرين والتي كانت تثار من حين إلى آخر، إلى زمن الاحتلال الإيراني للبحرين قبل عام ١٧٨٣ عندما كانت السيطرة للعرب تحت حكم أسرة

آل خليفة. خلال تلك الفترة، وحتى عام ١٩٦٨ وقف الوجود البريطاني في المنطقة حائلاً دون تحقيق المطامع الإيرانية وإخضاع هذه المناطق لسيطرة إيران المباشرة. وعلى الرغم من ذلك، كانت إيران في فترة حكم رضا شاه ومحمد رضا شاه تعتبر البحرين جزءاً من إيران. وعندما انسحبت بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١، أدى هذا الحدث بعدد من الدول الصغيرة في الخليج العربي - البحرين، قطر، والإمارات المتصالحة، التي سميت في ما بعد دولة الإمارات العربية المتحدة - إلى البحث عن صيغة من صيغ الاتحاد. إلا ان إيران عارضت الخطة على أساس مطالبتها السابقة بالبحرين. ونتيجة للتدهور العميق للعلاقات الإيرانية مع دول الجزيرة العربية الأخرى، واستقصاء الأمم المتحدة الذي عقد في أيار/مايو ١٩٧٠، حيث كانت النسبة الساحقة لصالح استقلال البحرين، نتيجة لذلك تخلى الشاه عن مطالبه في البحرين، وتم عقد اتفاقية الرصيف القاري بين ايران والبحرين في حزيران/يونيو ١٩٧١، وأعلنت البحرين استقلالها في شهر آب/اغسطس ١٩٧١[٢٦].

وتجددت المطالبة بالبحرين من قبل الخميني بعد الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين يربطون بين هذه المطالب (الخمينية) بكون غالبية سكان البحرين هم من الشيعة، وأن هذه المطالب ليست ناجمة عن اعتبارات تاريخية، وإنما قائمة على قواعد دينية، إلا أن عدداً كبيراً من الباحثين بالمقابل يرون ذلك امتداداً للمطامع الامبريالية السابقة في ظل الشاه[٢٧]. ومع أن تصريحات الحكومة الايرانية وخطبها قد أنكرت أية مطامع، إلا أن تأثير أعمالها ظهر جلياً بمساندتها مجموعات معارضة حاولت الإطاحة بحكومة البحرين في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وكذلك ظهر في الاتجاه الشعبي الايراني عندما أعلن آية الله صادق روحاني، أن البحرين هي المقاطعة الرابعة عشرة[٢٨].

وإلى الجنوب، في عشية الانسحاب البريطاني وإعلان قيام دولة الإمارات العربية

---

(٢٦) انظر: محمود علي داود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ١٥٨. وانظر أيضاً: العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**.

ويرى بعض الباحثين ان من أسباب تخلي الشاه عن مطالبه في البحرين عقد صفقة مقايضة سرية تمّت بين الشاه وبريطانيا وذلك بأن تتغاضى بريطانيا عن احتلال الشاه جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لإمارتي رأس الخيمة والشارقة عشية الانسحاب البريطاني مقابل تخلي الشاه عن مطالبه في البحرين، حيث يدللون على ذلك بأن تلك الجزر كانت حتى تاريخ احتلال إيران إياها تحت مسؤولية بريطانيا قانونياً. العقاد، المصدر نفسه.

(٢٧) Lenore G. Martin, *The Unstable Gulf: Threats from Within* (Lexington, Mass.: Lexington Books, ©1984).

(٢٨) محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ٢ ج (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص ٣٨٤ - ٣٨٦.

المتحدة، قامت ايران بعمل عدائي، حيث احتلت قوات الشاه جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١.

كان الهدف من هذه الأعمال تأكيد الهيمنة الإيرانية على مضيق هرمز، ولضمان مشاركة أكبر على الرصيف القاري لإيران، حيث كانت إيران تعتبر الخليج بمثابة بحيرة ايرانية ولا تخفي رغبتها في القيام بدور شرطي الخليج. وكان الشاه يؤكد دائماً «إن السيطرة الايرانية على الخليج [الفارسي] هي أمر طبيعي، ونحن نمتلك تفوقاً الآن ويجب أن نعززه في المستقبل»[٢٩].

وعلاوة على ذلك، تملك جزيرة أبو موسى امكانية استراتيجية معتبرة، وقد برزت أهميتها في التطورات الأخيرة في الحرب العراقية - الإيرانية.

ومع ذلك، فالتغيير في الحكومة الايرانية في عام ١٩٧٩ لم يلغ المطالب الايرانية، لا في البحرين، ولا بتمسكها بجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بل ظهرت الهيمنة الاقليمية لإيران في ممارسات الثورة الايرانية وبياناتها[٣٠].

أما العراق، فقد سعى في ظل ثلاث حكومات مختلفة لتحقيق مزاعمه بأن الكويت جزء من العراق، بحجة ان الكويت كانت تابعة لمتصرفية البصرة إبان الحكم العثماني للعراق، بحسب المزاعم العراقية. هذا النزاع كان امتداداً للنزاع بين القوى المستعمرة في السابق لتلك المنطقة. وفي الثلاثينيات، قام العراق بمحاولات عدة لضم الكويت. وفي عام ١٩٣٩ حاول الملك غازي بن فيصل، ملك العراق، غزو الكويت.

لقد شجع إعلان استقلال الكويت في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١ وإزالة كل الوجود البريطاني الرسمي، تجديد المطالبة العراقية في ظل حكم عبد الكريم قاسم. وفي ١ تموز/ يوليو ١٩٦١، أرغمت الكويت على أن تضع اتفاقياتها الدفاعية مع بريطانيا موضع التنفيذ كي تحول دون قيام العراق بعمل عسكري ضدها. وقد حلت قوات عربية متعددة الجنسية محل القوات البريطانية. وعلى الرغم من المعارضة العراقية، دخلت الكويت الجامعة العربية كعضو رسمي فيها.

وفي شهر تشرين الأول/ اكتوبر من عام ١٩٦٣ بعد أن تخلت الكويت رسمياً عن صداقتها الدفاعية مع بريطانيا، وقامت بدفع مبلغ ٨٥ مليون دولار إلى القيادة العراقية

---

(٢٩) معهد الدراسات الدبلوماسية، التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول تأثير الثورة الإيرانية، انظر: Jasim Mohammad Abdulghani, *Iraq and Iran: The Years of Crisis* (London: Croom Helm; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1984), and Nayef Ali Obeid, «UAE Stance toward Iraq-Iran War,» (M.A. Thesis, Belgrade, Belgrade University, Faculty of Political Science, 1988).

الجديدة[٣١]، اعترف العراق رسمياً باستقلال الكويت وحدودها.

وفي عام ١٩٦٩، أبرزت المواجهة بين العراق وايران حول شط العرب التأثيرات المحتملة لمثل تلك النزاعات على الكويت. ففي شهر آذار/مارس ١٩٧٣ هاجمت قوات عراقية مركزين على الحدود شمالي الكويت، كرد على رفض الكويت السماح للعراق باستخدام جزيرة بوبيان الكويتية. ثم انسحبت القوات العراقية نتيجة ضغط من العربية السعودية ومن الجامعة العربية، ونتيجة لما يدعى بـ «دفع» الكويت إلى الحكومة العراقية بضعة مئات من ملايين الدولارات[٣٢]، حيث انتهجت الكويت دبلوماسية دفتر الشيكات. وقد رحلت آخر القوات العراقية عن تلك المنطقة في عام ١٩٧٧ بعد سنتين من اتفاقية الجزائر، التي قللت من التوتر في المنطقة، ولكن بصورة موقتة، حيث لاحظنا ذروة النزاع في الاجتياح العراقي للكويت في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠.

ولقد أكد مجرى الأحداث في الخليج الموقف السياسي والجغرافي الصعب للبحرين والكويت ودول عربية خليجية أخرى، وجهاً لوجه أمام القوتين الاقليميتين الرئيسيتين، حيث يقول فاتيال، أستاذ العلاقات الدولية: «إن الدول الصغيرة عادةً ما تكون أكثر قابلية للتعرض للضغوط، وأكثر ميلاً للاستسلام أمام فعل التوتر، وأكثر محدودية في ما يتعلق بالخيارات السياسية المطروحة عليها، وأكثر عرضةً لترابط أوثق بين الشؤون الداخلية والخارجية. ولقد أجبرت الدول الصغيرة عبر التاريخ ـ نتيجة لعجزها عن القيام بالمهمة الأساسية للدولة، وهي حماية أمنها الوطني ـ على السعي للتقرب من دول أكثر قوةً وأشد بأساً ومنعة، أملاً في توفير الحماية المطلوبة، لكن سرعان ما كانت تكتشف أن الثمن الذي تدفعه غالباً ما يكون باهظاً، حيث تلك الدول لا تتورع في المقابل من تجريدها من حقها الأساسي في تقرير المصير والاستقلال»[٣٣]. وحاولت الدول الصغيرة أيضاً في سعيها الحثيث للمحافظة على أمنها واستقلالها أن تبقى على الحياد، ولكن الحرب العالمية الثانية سرعان ما أثبتت أن الحياد يدوم فقط طالما رغب الجيران الأقوياء في احترامه[٣٤].

وحدث آخر، كان له تأثير كبير في المنطقة، وهو اندلاع الحرب بين العراق وايران في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، والذي ترجع أسبابه إلى العداوة المزمنة بين البلدين والصراع على الحدود والتنافس على المصالح الاقليمية واختلاف الأنظمة السياسية. لقد كان لاندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية واحتمالية تصعيدها للأزمة لتشمل هجمات مباشرة أو غير مباشرة على دول الخليج العربية، التأثير الكبير في الباحثين، فوصفوا هذا العامل بأنه الدافع الأساسي وراء تشكيل مجلس التعاون. إلا أن الواضح أن ضعف الدول الأعضاء متفرقة، والخوف من انتشار الحرب، خلق نزعة قوية لدى هذه الدول نحو

---

(٣١) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 20.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٣) معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، ص ٧٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٧.

المشاركة في إطار عمل تعاوني إقليمي، وربما عجّل في إقامة مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى عوامل أخرى ساعدت في تكوينه، سنأتي على ذكرها في ما بعد(٣٥).

٣ ـ مصالح القوى العظمى في الخليج

بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول الخليج، فالمنطقة تحتوي أضخم احتياطي للنفط يقدر عام ١٩٨٧ بـ ٦٠ بالمئة من الاحتياطي العالمي، أضفى على الخليج أهمية أكبر في الحسابات الجيوبوليتيكة للقوى العظمى، وهكذا أصبح الخليج نقطة محورية للتنافس الأمريكي ـ السوفياتي.

ففي فترة ما بعد الحرب العالمية مباشرة، كانت الدول الاقليمية المجاورة للاتحاد السوفياتي أو دول الحزام الشمالي موضع تركيز أساسي للسياسة الاقليمية للولايات المتحدة(٣٦). وقد قامت الولايات المتحدة باستراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفياتي. في تلك الأثناء كانت دول الجزيرة العربية موضع الاهتمام الثاني بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذ كانت تلك الدول تحت الحماية البريطانية. وعلى الرغم من ذلك، تم عقد اتفاقيات عسكرية محددة بين الولايات المتحدة وبريطانيا تعطي حرية الوجود البحري للولايات المتحدة في الخليج.

وكانت الاتفاقية الأولى في هذا التعاون الأمريكي ـ البريطاني تعطي الولايات المتحدة حرية العمل بتوسيع منشآت الميناء في البحرين من أجل استخدام قوات الولايات المتحدة للشرق الأوسط. بينما تم عقد اتفاقيات في الساحل الخليجي، حيث تم التوصل إليها مع ايران والعراق والعربية السعودية، واتفاقية لاحقة لها بتاريخ ٦ آب/اغسطس ١٩٤٥ لبناء قاعدة جوية في الظهران، وقد استهلت هذه الاتفاقيات عصراً بارزاً من التعاون العسكري بين الدولتين(٣٧).

وفي أواخر الستينيات، وفي مطلع السبعينيات بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، اندفعت الولايات المتحدة في محاولة لملء الفراغ الذي سينشأ عن هذا الانسحاب، والذي كانت تخشى أن يؤدي إخفاقها في ملئه على وجه السرعة إلى إحداث مضاعفات أمنية حادة في منطقة الخليج والمحيط الهندي قد يحاول السوفيات استثمارها لصالحهم. ومما كان يعمق تلك المخاوف الأمنية الأمريكية هو أن القرار البريطاني جاء متزامناً مع اندفاع

---

(٣٥) حول تأثير الثورة الإيرانية، انظر: Obeid, «UAE Stance toward Iraq-Iran War».

(٣٦) Emile A. Nakhleh, *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects* (New York: Praeger Publishers, 1986), and Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

(٣٧) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* p. 21.

السوفيات بأساطيلهم الحربية إلى البحر المتوسط، وبصورة قاسية لم يسبق لها مثيل في التاريخ بحسب رأي رمضاني(٣٨). وكان هناك خلاف في الإدارة الأمريكية حول طبيعة الاجراءات الاستراتيجية التي يحسن أن يجيء عليها تدخل الولايات المتحدة من خلال هذا الدور الجديد، وهل سيأتي في صورة مكثفة ومباشرة، أم ان تلك المسؤولية يجب أن تستند إلى بعض القوى الاقليمية الرئيسية المرتبطة بالمصالح والسياسات الغربية(٣٩).

كان الاتجاه يميل بسبب ضغوط الحرب الفييتنامية واحراجاتها الشديدة إلى تحبيذ الخيار الأخير، وقد تأكد ذلك بإعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عن استراتيجيا جديدة سميت بمبدأ نيكسون، والتي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستقوم بمساعدة الدول الاقليمية التي تعمل لحسابها (proxies) بدلاً من التدخل المباشر، حيث سيقتصر دورها على بذل المشورة وتزويدهم بالخبرة والمساعدة ضمن الحدود التي تلتقي مع هذا الهدف(٤٠). وقد تجسدت منطلقات الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة في الخليج في مجموعة المبادئ والتوجيهات التي أعلنها مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط جوزيف سيسكو والتي تتمثل في ما يلي:

(١) التأكيد على ضرورة دعم الجهود الاقليمية وتوجيهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن، وتحقيق التنمية في مناخ من الاستقرار العام بعيداً عن التدخلات الدولية، والمقصود التدخلات السوفياتية.

(٢) تشجيع صيغة الحل السلمي للمنازعات التي تثور بين دول المنطقة، وكان الهدف من هذا هو إغلاق الثغرات كافة التي تتيح للاتحاد السوفياتي التسلل منها إلى الخليج، وتطوير نفوذها فيه.

(٣) توفير منفذ دائم إلى نفط الخليج بأسعار معتدلة، وبكميات تكفي لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة واحتياجات حلفائها الأوروبيين والآسيويين.

(٤) تنمية المصالح التجارية والمالية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية(٤١).

ومع أضمحلال الأدوات الرسمية للاحتواء، مثل حلف السانتو (Central Treaty

---

(٣٨) Rouhollah K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, with the assistance of Joseph A. Kechichian; with a foreword by Sultan Bin Mohamed al-Qasimi (Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988), pp. 38-39.

(٣٩) أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد ابراهيم ادريس، «الأمن والصراع في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٨.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول مبدأ نيكسون، انظر: زهير شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢).

(٤١) اسماعيل صبري مقلد، **الصراع الامريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط** (الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦)، ص ٤٣٤.

(Organization واتفاقية حلف بغداد، وتخلي بريطانيا عن دورها الرسمي كحام إقليمي، أوجد مبدأ نيكسون استراتيجيا تدّعي العمود المزدوج (twin pillar) ـ أو ما سماه بعضهم الآخر، سياسة العمودين المتساندين (two pillar policy) ـ وتهدف هذه الاستراتيجيا إلى مساندة إيران والعربية السعودية للقيام بدور في السياسة الاقليمية ولتقديم مساندة للدول الصديقة في الخليج في جهودها لتحقيق أمنها وتطورها، وفي تحديث القوات المسلحة لإيران والعربية السعودية لتمكينها من تحقيق أمنها بفعالية ولتعزيز أمن المنطقة ككل(٤٢). وقد التقت هذه الجهود والخطط الأمريكية مع الدور الجديد الذي كانت إيران الشاه تسعى للقيام به في الخليج، حيث سارعت ايران بالإعلان عن عزمها على أن تحل محل بريطانيا كقوة عسكرية مسيطرة في الخليج(٤٣).

وقد برزت الأهمية المتنامية لمنطقة الخليج في الاستراتيجيا العالمية للولايات المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل في منتصف السبعينيات عندما احتلت المنطقة أهمية رئيسية بسبب بروزها كقوة متفوقة في اتجاه الطاقة العالمية. وأكدت على ذلك الحرب بين العرب وإسرائيل عام ١٩٧٣ وحظر النفط العربي الذي فرض على الولايات المتحدة لمساندتها البارزة لإسرائيل، الأمر الذي كان له رد فعل قوي ظهر جلياً في بيانات صادرة عن رسميين في الولايات المتحدة وشخصيات جماهيرية بخصوص احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري لاحتلال حقول النفط في المنطقة(٤٤). كما أوضح هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ أنه من الواضح إذا استمرت الضغوط بشكل غير منطقي وغير محدود، عندئذ سوف تدرس الولايات المتحدة إمكانية القيام بأية إجراءات مضادة(٤٥).

على أن هذا الاتجاه العنيف من قبل الحكومة الأمريكية قوبل بالمعارضة من جانب دول الناتو الأوروبية أو من بعض السياسيين الأمريكيين المعتدلين، كما حذرت التعليقات الصادرة عن بعض وسائل الاعلام الأمريكية من مغبة الانسياق وراء تلك الدعوات المتطرفة، والتي تحرض على استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على منابع النفط في منطقة الخليج ضد إرادة شعوبها، كما حذرت من أن للاتحاد السوفياتي مصالح كبيرة في هذه المنطقة، فإن أي خطوة تقدم عليها الولايات المتحدة سوف تقابل بإجراء مضاد من جانب الطرف الآخر.

---

(٤٢) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 21.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Fred Halliday, *Introduction to the Iran Revolution*, translated by Mustafa Karkuti (Beirut: Dar Ibn Khaldoon, 1979), p. 129.

(٤٤) James E. Akins, «Living with OPEC,» (International Public Relations 25th Anniversary Celebrations, Tokyo, 19 October 1983).

(٤٥) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 22. Quoted from: *Kissinger Years*, p. 880.

ولقد أثارت تهديدات الإدارة الأمريكية رد فعل غاضباً في العديد من دول الخليج التي استنكرت هذا الاتجاه، وكذلك رفضاً لأية محاولة من جانب الولايات المتحدة لإدماج منطقة الخليج في نطاق أية ترتيبات أمنية غربية جديدة تحت ذريعة الحاجة إلى تأمين منابع النفط الخليجي[٤٦].

إضافة إلى ذلك، احتل الخليج أهمية استراتيجية كبيرة في اعتبارات السياسة الأمريكية نتيجة لتعاظم سريع للثروة ذات الأبعاد البارزة للاقتصاد العالمي ولاقتصاد الولايات المتحدة بشكل خاص، حيث ركز صانعو السياسة الأمريكية جهودهم على إعادة تدوير البترودولار في الولايات المتحدة[٤٧].

وفي نهاية السبعينيات، وبداية الثمانينيات، كان لتطور الأحداث أثر بارز في تطور الاستراتيجيا الأمريكية في المنطقة، كسقوط النظام الايراني السابق والغزو السوفياتي لأفغانستان في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، كذلك قضية الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في طهران، بالإضافة إلى أن الثورة الايرانية حرمت الولايات المتحدة من قلعتها الإقليمية ومن المنشآت الرئيسية لمراقبة النشاط العسكري داخل الاتحاد السوفياتي، وحرمانها من أوسع سوق للبضائع الأمريكية والخدمات.

إن هذه الأحداث التي برهنت على انتفاء فاعلية استراتيجية القوة الاقليمية فرض على الولايات المتحدة تصوراً استراتيجياً جديداً، وهو ما عُرف بمبدأ كارتر في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، والذي يقضي «بأن أي اعتداء على الخليج يُعد اعتداءً على المصالح الأمريكية، وأن الولايات المتحدة ستستخدم جميع الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية للتصدي لمثل هذا الاعتداء[٤٨].

ولهذا السبب، ارتفع الخليج بالمصطلحات الاستراتيجية إلى ثالث أعظم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية بعد الولايات المتحدة نفسها وأوروبا الغربية. ولإعطاء معنى لتعهد الاستراتيجيا الأمريكية للمنطقة، تم إنشاء قوات التدخل السريع، وتتلخص مهمة هذه القوات لمواجهة:

(١) أي عدوان سوفياتي مباشر ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط أو طرق نقل النفط البحرية في المنطقة.

(٢) أي عدوان بواسطة قوة إقليمية أخرى ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط.

---

(٤٦) مقلد، **الصراع الامريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٤٧) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٨) حول مبدأ كارتر، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٦٥.

(٣) الارهاب والتمرد أو الثورة من داخل دول منتجة للنفط[٤٩].

ثم جاءت إدارة الرئيس ريغان لتؤكد أن سياسة القوة والتشدد هي سياسة التعامل مع الاتحاد السوفياتي، حيث تبنت الولايات المتحدة في هذا الصدد مبدأ الاجماع الاستراتيجي، وحاولت أن تدفع به إلى مجال التطبيق الفعلي، باعتباره نقطة الارتكاز في الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة في مرحلة ما بعد التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان. ويقوم هذا المبدأ على محاولة تكثيف الوجود العسكري في المنطقة عبر تطوير «دييغو غارسيا» في المحيط الهندي، وعبر التسهيلات والقواعد العسكرية التي تسعى للحصول عليها في المنطقة، وعبر الاتفاق مع حلفائها للدفاع عن المصالح الاستراتيجية الغربية في المنطقة[٥٠].

أما دور الاتحاد السوفياتي في الخليج، فيعود إلى أيام الثورة الروسية عام ١٩١٧، حيث يرى الباحثون الغربيون بشكل خاص أن الروس لم يبدلوا أهدافهم التقليدية في الوصول إلى المياه الدافئة التي تسمح لهم بالوصول الدائم وتعويض النقص في الموانئ الدافئة في الامبراطورية الروسية الكبيرة[٥١].

لقد كان العامل الأساسي في السياسة السوفياتية تجاه الخليج ما بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على القرب الجغرافي لمنطقة الخليج من الحدود السوفياتية، الأمر الذي جعله حساساً لما يدور في المنطقة من أحداث وما يطرأ عليها من متغيرات ومستجدات، مع ما يمكن أن تتمخض عن ذلك من تأثيرات ومضاعفات تؤثر ـ سلباً أو إيجاباً ـ على مصالحه وأمنه القومي. وقد ركزت السياسات السوفياتية على محاولة تجنب الانزلاق إلى مخاطر الاشتباك أو المواجهة العسكرية المسلحة مع الغرب في المنطقة لإدراك السوفيات العميق أن منطقة الخليج منطقة حيوية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية والغربية.

وضمن هذا السياق من الممكن أن نتفهم مثلاً الدوافع التي حركت السوفيات للمطالبة بتحييد هذه المنطقة وعزلها عن صراعات القوى الدولية والخارجية، والذي ترجمت في ما بعد على لسان بريجنيف والمسؤولين السوفيات، إذ يرى اسماعيل صبري

---

(٤٩) Jeffrey Record, *The Rapid Deployment Force and U.S. Military Intervention in the Persian Gulf* (Washington, D.C.: Corporate Press; Cambridge, Mass.: Institute for Foreign Policy Analysis, 1981), pp. 8-17.

(٥٠) انظر: **أمن الخليج بين التوجهات الأمريكية ـ السوفياتية، خلفيات وتقارير** (بيروت: دار الصياد، ١٩٨١)، ص ٤، وأحمد عبد الرزاق شكارة، **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي** (العين، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥).

(٥١) Robert O. Freedman, «Soviet Policy towards the Middle East since the Invasion of Afghanistan,» *Journal of International Affairs* (Summer 1981).

مقلد، أستاذ العلاقات الدولية، في هذا الصدد أن «هدف الاستراتيجيا السوفياتية الرئيسي والعاجل في الخليج ليس كفالة الأمن والاستقرار السياسي للدول الكائنة في هذه المنطقة، وإنما يتمثل الهدف الحقيقي في محاولة إزالة تهديدات القوة الغربية الماثلة على حدود الاتحاد السوفياتي أو على الأقل تقليصها واحتوائها...»(٥٢).

لذا، حاول الاتحاد السوفياتي أن يقيم جسور اتصال له في منطقة الخليج، ويقوي علاقاته وروابطه مع بعض دول المنطقة. فالعلاقات السوفياتية مع اليمن الشمالي كانت قائمة في عام ١٩٣٨، وأعيدت في عام ١٩٥٥. وخلال السنة التالية، تم عقد اتفاقية بين البلدين تنص على تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية. وبعد الثورة اليمنية بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، اعترف السوفيات مرة جديدة بالجمهورية العربية اليمنية بقيادة عبد الله السلال. وقد تطورت هذه العلاقة، بحيث زود السوفيات اليمن بفنيين وخبراء كان يقدر عددهم في عام ١٩٦٤ بما بين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص(٥٣). وفي عام ١٩٦٤، تم إبرام معاهدة واتفاقية تعاون اقتصادية. وفي عام ١٩٦٤ أيضاً تعززت المصالح السوفياتية في اليمن، واستمر الاتحاد السوفياتي بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى الحكومات المتعاقبة، على الرغم من أن العلاقات بين موسكو وصنعاء كانت غير ودية، وذلك لمساندة السوفيات، بشكل خاص، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

كما أدت علاقات موسكو مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتي تعود إلى عام ١٩٦٨ إلى أن تصبح عدن أكبر قاعدة مهمة للنفوذ السوفياتي في الجزيرة العربية. ويرجع اسماعيل صبري مقلد العوامل التي حفزت السوفيات على تنمية علاقاتهم باليمن الديمقراطي، إلى جانب توجهها العقائدي المتعاطف معهم، نتيجة للتحول الصريح في القيادة اليمنية باعتناق الايديولوجيا الماركسية إلى:

(١) الأهمية الاستراتيجية المتميزة لعدن لتحكمها في مضيق باب المندب، وبالتالي في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وفي حركة الملاحة الدولية فيه عموماً.

(٢) ان التزايد المستمر في حجم الوجود البحري السوفياتي في المحيط الهندي، وخصوصاً في الأجزاء الشمالية والغربية من هذا المحيط، كان يضاعف من حاجة الاتحاد السوفياتي إلى الاحتفاظ بقواعد وتسهيلات بحرية منتظمة ومضمونة في عدن للوفاء بخدمات الاصلاح والصيانة(٥٤).

وفي ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ تم عقد اتفاقية صداقة وتعاون بعد استلام

---

(٥٢) اسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٠.

(٥٣) **أخبار اليوم** (مصر)، ٢/٨/١٩٧٢.

(٥٤) مقلد، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط**، ص ٤٧٢.

عبد الفتاح اسماعيل الموالي للسوفيات بشكل متطرف الحكم في اليمن عام ١٩٧٨. ومنذ ذلك التاريخ استمرت الروابط بين موسكو وعدن تزداد قوة. ولقد أعطت العلاقات الوثيقة مع اليمن الديمقراطي، السوفيات ميزات استراتيجية رئيسية، مثل استخدام عدن لشحن الأسلحة إلى اثيوبيا، وتقديم تسهيلات للقوات الجوية والبحرية السوفياتية، وإلى دخول قوات كوبية وقوات أخرى، كمستشارين أو كدول نائبة عن السوفيات(٥٥).

وفي الشمال، قامت علاقات دبلوماسية رسمية بين السوفيات والعراق في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٤٤. ولقد كان الاعتبار الرئيسي في موسكو القرب الجغرافي للعراق من الاتحاد السوفياتي. وقد حققت هذه العلاقة بين موسكو وبغداد أول ارتباط للاتحاد السوفياتي مع بلد خليجي. لكن في حوالى عام ١٩٥١، هبطت هذه العلاقات إلى مستوى متدنٍ نتيجة لارتباط الحكومة العراقية آنذاك بمفاوضات تهدف إلى خلق نظام دفاعي يرتبط مع حلف الناتو (NATO). وانقطعت تلك العلاقات في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، حيث وقع العراق على اتفاقية حلف بغداد بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥.

ازداد النفوذ السوفياتي في العراق لأول مرة بعد الثورة العراقية والإطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وفي أعقاب تولي حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٣. وقد تعرضت المصالح الغربية التي كانت قائمة لفترة طويلة من الزمن إلى أضرار كبيرة. ففي عام ١٩٥٨، أعاد نظام الثورة بقيادة عبد الكريم قاسم، العلاقات مع موسكو بسرعة ودخل معها في معاهدات فنية واقتصادية. وقد تم إلغاء الاتفاقية العراقية ـ الانكليزية لعام ١٩٥٥، ونتج من ذلك رحيل جميع العناصر العسكرية البريطانية حوالى عام ١٩٥٩، وفضلاً عن ذلك تم إلغاء مشاركة العراق في حلف بغداد.

لقد أدى استلام حزب البعث الحكم في عام ١٩٦٣ إلى قيام علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي، على الرغم من أن هذه العلاقات كانت في تلك الأوقات متوترة(٥٦).

وعلى الرغم من تغيير القيادة في العراق، بعدما سيطر عبد الرحمن عارف على الحكم إثر وفاة شقيقه عبد السلام عارف في عام ١٩٦٦، وكذلك عندما أطاح اللواء أحمد حسن البكر بنظام عبد الرحمن عارف في عام ١٩٦٨، فقد ظلت العداوة مستمرة في السياسة العراقية تجاه الغرب، كما استمرت الرغبة في توسيع الثورة إلى دول عربية أخرى. خلال تلك الفترة، لعب الاتحاد السوفياتي دوراً مهماً متصاعداً بتقديم مساعدة اقتصادية، وخصوصاً للعراق. وقد أدت الصداقة القوية التي قامت بين الدولتين إلى توقيع اتفاقية عام ١٩٧٢، وتتضمن تلك الاتفاقية مواد تسمح للقوات السوفياتية بالتمركز في

---

(٥٥) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* p. 24.

(٥٦) انظر: مقلد، المصدر نفسه، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦.

العراق، وبقيام تعاون عسكري مكثف[٥٧].

وكانت الكويت الدولة العربية الخليجية الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك قبل تشكيل المجلس، التي لها علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع موسكو.

وبعد غزو افغانستان في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، ورداً على السياسات الأمريكية ـ وبالتحديد رداً على مبدأ كارتر ـ وضع السوفيات خطة استراتيجية لإبعاد المخاوف في الخليج حول توسع جديد للسوفيات في المنطقة، وقد جاء ذلك في خطاب ليونيد بريجنيف بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ أمام البرلمان الهندي. وأهم الأفكار التي تضمنتها مبادرة بريجنيف تتركز حول:

(١) الامتناع عن إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج وفي الجزر القريبة منها، وتحريم تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فوق أراضيها.

(٢) التعهد بعدم استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها ضد دول المنطقة، والتعهد بالامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

(٣) التعهد باحترام الصفة الحيادية لدول منطقة الخليج، وتجنب توريطها في صراعات القوى الكبرى، سواء اتخذ ذلك طابع إشراكها في عضوية الأحلاف العسكرية بصورة صريحة ومباشرة، أو بالوقوف وراء بعض المشاريع التي تروّج لها الولايات المتحدة، والتي ستفقد تلك الدول صفتها غير المنحازة في علاقاتها الدولية.

(٤) التعهد باحترام حق السيادة التي يكفله القانون الدولي لدول المنطقة الخليجية على مواردها الطبيعية.

(٥) التعهد بعدم وضع أية عراقيل أو افتعال أية تهديدات لعمليات التبادل التجاري الطبيعي بين دول منطقة الخليج والخارج، أو لطرق النقل البحرية التي تعتمد عليها في هذا التبادل.

ومن مجموعة التصريحات اللاحقة، أكد القادة السوفيات أن المسؤولية الأساسية في الدفاع عن أمن منطقة الخليج يجب أن تبقى في أيدي دولها، وأنه إذا كانت هناك حاجة إلى إقامة شكل ما من أشكال الحوار الأمريكي ـ السوفياتي حول قضايا الأمن في الخليج، فإن ذلك يجب أن يحدث ضمن إطار دولي تقبله دول المنطقة، وربما يأخذ رغباتها واحتياجاتها بعين الاعتبار[٥٨].

وكما ذكرنا سابقاً كان الهدف الحقيقي للسياسات السوفياتية، كما اعتقد اسماعيل صبري مقلد «يتمثل في محاولة إزالة تهديدات القوة الغربية المتمركزة في المناطق الواقعة بالقرب من الحدود

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨، و Peterson, Ibid., p. 25.

(٥٨) مقلد، المصدر نفسه، ص ٤٩٧ ـ ٤٩٩.

السوفياتية أو على الأقل تقليصها واحتوائها...»، وقد اعتبر بعضهم أيضاً أن التصريحات المتعاقبة للساسة السوفيات يُدلى بها للاستهلاك المحلي الخليجي، إذ كانت دول الخليج تخشى من أن تصبح المنطقة منطقة تنافس كبير بين القوى العظمى، لذلك حاول الاتحاد السوفياتي أن يضرب على الوتر الحساس لأهل المنطقة.

باستثناء الكويت واليمنين، شجبت دول الجزيرة العربية المقترحات السوفياتية باعتبارها محاولة سوفياتية أخرى للتدخل في شؤون المنطقة. وفي أعقاب ذلك، كثفت دول الخليج ضغطاً في مختلف المحافل الدولية من أجل رحيل القوات السوفياتية عن افغانستان.

ومما سبق نرى أن تأثير الاتحاد السوفياتي في الجزيرة العربية كان محدوداً في السنوات التي سبقت تشكيل مجلس التعاون، مع أن الاتحاد السوفياتي قد حقق موضع قدم بسيط. فقد تطورت العلاقات السوفياتية العراقية بثبات، كما كانت لهم روابط مع اليمن الديمقراطي. وكانت الكويت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون التي لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. وقد سمحت اتفاقيات موسكو مع اليمن الجنوبي بشكل بارز باستخدام تسهيلات بحرية وجوية في عدن، الأمر الذي أعطى هذا الوجود إمكانية لم يسبق لها مثيل كي يمارس السوفيات نفوذاً سياسياً.

وأخيراً، ربما كان لهذه الأحداث والتطورات التي مرت بمنطقة الخليج في تلك المراحل تأثير عميق في توجهات صناع القرار في دول الخليج العربية في تشكيل برامج مجلس التعاون الخليجي وصياغتها. وهذا ما سنتعرض له بالتدقيق في الفصول التالية عندما ندرس قيام مجلس التعاون الخليجي وميثاقه.

٤ ـ الأنظمة السياسية واتجاهاتها

حاول وليم كوانت (William B. Quandt) وصف النظام في العربية السعودية، حيث يقول: «إنها أنظمة ملكية، لكن الملك هو واحد بين عدد من الشخصيات الرئيسية التي تشارك في معظم القرارات المهمة... انها حكومة سلطوية، لكن الوصول إلى الحكام سهل نسبياً. كما يتم الأخذ بمطالب المواطنين وشكاويهم... إنه مجتمع يسعى بتوق للرفاهية العالمية المعاصرة، لكن العناصر التقليدية مثل القبلية لا تزال مؤثرة»[٥٩].

ويرى بعض الباحثين ان هذ الوصف من الممكن أن ينطبق على معظم الأنظمة الباقية في الخليج، إلا انه من الممكن وصف هذه الأنظمة بشكل أدق بالقول إنها: أنظمة «وراثية تقليدية»، على رأس الحكومة تسيطر عائلات حاكمة تتلقى الدعم والمشورة في

---

(٥٩) William Baur Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981), p. 76.

بعض الأحيان من مجموعات قبلية رئيسية، ومن مجموعات دينية لها مركزها الديني الاجتماعي ومن طبقة كبار التجار.

هذه الطريقة التقليدية للحكم هي حجر الأساس في النظام السياسي لدول الخليج العربية، حتى إن المؤسسات والدوائر الوطنية التي نشأت حديثاً ما تزال مطعمة بهذه الطريقة، ومن الممكن وصفها بأنها «إطار مؤسساتي بمضمون عشائري». فباستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحكمها قبائل رئيسية عدة لكونها تجمع إمارات عدة، فإن نظام الحكم في دول الخليج العربية قائم على القبيلة أو العشيرة كوحدة سياسية ميزت تلك المجتمعات. وسلطة الحاكم هي امتداد لسلطة زعيم القبيلة أو سلطة الأب. وأصبح الأمير والشيخ هما مرجع البلاد في الأحكام، يتم انتخابهما من خلال عملية استشارية وتحالفات معقدة بين القبائل أو داخل القبيلة الواحدة[٦٠].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فتتألف من اتحاد سبع إمارات تتشابه أنظمتها السياسية وعائلاتها الحاكمة، ومع ذلك، تحكم البلاد من قبل رئيس يتم تعيينه بين المشيخات من خلال عملية أخرى من الشورى والتركيب التحالفي[٦١].

تعتبر الدساتير الإسلامية هي نقطة الارتكاز للنشاط السياسي في دول الخليج العربية. ويختلف مدى تطبيقها الحرفي من دولة إلى أخرى، لكنها جميعاً تنضوي تحت خيمة الإسلام، وجميعها تنص عليها دساتيرها الرسمية. فالقرآن والشريعة يمثلان القاعدة الرسمية للحكم والأنظمة القضائية. ففي العربية السعودية يعتبر القرآن دستوراً في حد ذاته، والملك هو أيضاً القائد الديني الأعلى للبلاد. فالتنظيم الاجتماعي والسياسي للعربية السعودية يستند إلى ركيزتين أساسيتين: الميراث القبلي، الذي يستند إلى العصبية والقرابة، والإسلام، كموجّه عقيدي وقيمي وكمنظم للحياة السياسية.

وتمتد الأنظمة السياسية الحالية في الخليج العربي إلى زمن بعيد، ففي عام ١٧٨٠، أقام آل خليفة حكمهم في البحرين، وتأسست الكويت الحديثة في منتصف القرن السابع عشر عندما تولى آل صباح، وهم من قبائل العتوب، القيادة. وتسلمت القيادة في عُمان سلالة البو سعيد في عام ١٧٤١، كما تولى الحكم في قطر آل معضد في عام ١٧٣٠، والذين ينحدر منهم آل ثاني العائلة الحاكمة. أما العائلة السعودية الحاكمة في العربية السعودية، فيقسم المؤرخون تاريخها إلى ثلاث فترات:

(١) الدولة السعودية الأولى (١٧٢٥ ـ ١٧٦٥)، وهي فترة التكوين والتأسيس.

---

(٦٠) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* p. 27.

(٦١) John Duke Anthony, *Arab States of Lower Gulf: People, Politics, Petroleum,* James Terroy Duce Memorial Series; vol. 3 (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1975), p. 107.

(٢) الدولة السعودية الثانية (١٨٦٥ ـ ١٨٩١)، وهي الفترة التي بدأت بظهورها على مسرح الأحداث السياسية.

(٣) الدولة السعودية الثالثة الممتدة حتى الوقت الحاضر، والتي عرفت باسم المملكة العربية السعودية التي استلم الحكم فيها ابن سعود في عام ١٩٣٢[٦٢].

ولقد استمرت الأنظمة السياسية في الخليج العربي حتى الوقت الحاضر، وخصوصاً في ضوء النفوذ التاريخي للقوى الخارجية وللتطور الاقتصادي السريع الذي حدث مؤخراً، حيث منحهم القوة والنفوذ المالي.

ومع ذلك تسعى دول الخليج العربية جاهدة، منذ أن نالت استقلالها الرسمي، لتحديث دساتيرها وهياكلها التنظيمية والاستشارية وتطويرها، في محاولة لاستيعاب تطورات العصر ومتطلباته، ولكي تتماشى إلى حد ما مع الأنظمة السياسية الغربية. ولقد كانت كلاً من الكويت والبحرين سباقةً في الاعلان عن دساتير رسمية دائمة في عام ١٩٦٢ وعام ١٩٧٣ على التوالي. وأعلنت كذلك كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر عن دساتير مؤقتة في عام ١٩٧١ و١٩٧٥ على التوالي[٦٣].

بالإضافة إلى ذلك، توجد بعض الممارسات لأنظمة شبه برلمانية، على الرغم من تعليق بعض المثقفين في هذه الدول على الصلاحيات المحددة لهذه البرلمانات[٦٤]. على كل، نشأت هذه التحركات على الرغم من عدم الاستقرار الاقليمي وهيمنة القوى الخارجية التي ساندت الأنظمة السياسية التقليدية القائمة منذ مدة طويلة. ففي قطر تشكل مجلس استشاري من أفراد يتم انتخابهم، وأفراد يتم تعيينهم، طبقاً لما ينص عليه الدستور الموقت لقطر لعام ١٩٧٠. ومع ذلك، اقتصر هذا المجلس الاستشاري على الأعضاء الذين تم تعيينهم فقط. وبعد عامين من إعلان استقلال البحرين، تم تشكيل مجلس وطني يضم ٨٨ ممثلاً يتم انتخابهم من قبل الشعب، وتشكل هذا المجلس عام ١٩٧٥، ومع ذلك تم حل المجلس نتيجة لمطالبة بعض من أعضاء البرلمان بتنازل العائلة الحاكمة عن بعض امتيازاتها[٦٥]. أما الكويت، فتتميز عن باقي دول الخليج العربية بطول تجربتها البرلمانية، وبمساهمة البرلمان بدور أكبر في صياغة أهداف السياسة العامة للدولة وبلورتها. ففي ٢٣

---

(٦٢) مديحة أحمد درويش، **تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين** (جدة: دار الشروق، ١٩٨٥).

(٦٣) البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٦٤) انظر: عبد الله فهد النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي،» **الخليج العربي**، السنة ١٥، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٣ ـ ٤٨.

(٦٥) انظر: محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، والبحارنة، المصدر نفسه.

كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ أجريت أول انتخابات نيابية في الكويت الحديث لاختيار خمسين نائباً. ومنذ ذلك الوقت، جرت انتخابات نيابية عدة، وقد تعثرت هذه التجربة مرات عدة، على سبيل المثال في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ عندما حل المجلس نتيجة أزمة سياسية إقليمية أدت إلى استقالة الحكومة، ثم أعيد تشكيله في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٦، ثم حل المجلس مرة أخرى بعد تعرض المنشآت النفطية الكويتية للقصف من قبل قوى خارجية، الأمر الذي يدل على صعوبة ثبات التطورات السياسية في مواجهة عدم الاستقرار السياسي الاقليمي الكبير والتقلبات الاقتصادية المفاجئة.

وفي مجالات الشؤون الاقليمية والدولية تتشاطر دول الخليج العربية بعضها مع بعضها الآخر بعض التصورات الأساسية. أحد هذه الأشياء المجمع عليها بين هذه الدول، كان الميل لتطوير العلاقات مع القوى الخارجية غير الشيوعية الناتجة من التعارض بين الإسلام والشيوعية(٦٦)، وكذلك الاتجاهات التجارية والرأسمالية التقليدية، والخبرة الاستعمارية للمنطقة، إذ إن علاقات هذه الدول كانت لفترة طويلة من الزمن مرتبطة بالغرب في جميع المجالات تقريباً. وبالمقابل، كان هناك إدراك عميق في اتجاه معظم هذه الدول بعد الاستقلال مضاد للوجود الأجنبي المتزايد في المنطقة، وبالتحديد، تمركز قواعد عسكرية أجنبية أو عناصر عسكرية. كما كان هناك شبه اجماع بين هذه الدول بسبب ميول سياسية إقليمية بعدم الانحياز، وقد بذل زخم من الجهود للتركيز على الاستقرار والأمن الاقليميين اللذين من الممكن ان يتحققا من دون الاعتماد على القوى الخارجية. وقد تعززت هذه التصورات نتيجة لإدراك هذه الدول الحسابات الاستراتيجية للقوى العظمى، خشية أن تصبح المنطقة مسرحاً لتنافس هذه القوى أو المواجهة في ما بينها.

وعلى الصعيد العملي لهذه الرؤى والتصورات، كان هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر للتعامل مع القوى الخارجية ظهر جلياً في مواقف عُمان التي كانت تعتبر أكثر دول الخليج العربية ميلاً لإقامة تعاون عسكري أوثق مع القوى الغربية، إذ استمر اعتمادها على بريطانيا بعد الاستقلال وعلى الوجود العسكري البريطاني بشكل مكثف أكثر من زميلاتها من دول الخليج العربية الأخرى. كذلك برز تنامي روابط عُمان مع الولايات المتحدة في ابرام اتفاقية تقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية في حالة الطوارئ في عام ١٩٨٠ (هذه الاتفاقية التي لم تلقَ الترحيب من باقي دول الخليج العربية في حينها). كما ان التعاون الدفاعي الكثيف بين العربية السعودية والولايات المتحدة كان حجر الزاوية في هذه العلاقات، ومع ذلك، لم توافق العربية السعودية على منح الولايات المتحدة تسهيلات لإقامة قاعدة عسكرية على أراضيها(٦٧)، إلا ان للولايات المتحدة قاعدة عسكرية

---

(٦٦) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London: New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), p. 45.

(٦٧) انظر: مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١٧٥ ـ ١٨٨.

في البحرين. وعلى الجانب المناقض للموقف العُماني تقف الكويت (والإمارات العربية المتحدة)، التي كانت أكثر أقطار الخليج العربي تصلباً، داعية إلى سياسة صارمة لعدم الانحياز بخصوص العلاقات مع القوى العظمى. فحتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٥، كانت الكويت الدولة العربية الخليجية الوحيدة (من بين دول مجلس التعاون الخليجي) التي أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع الاتحاد السوفياتي، ثم تبعتها بعد ذلك عُمان والإمارات العربية المتحدة (وهنا ربما يتساءل المرء عن هذا الموقف المتناقض لعُمان في ذلك الوقت، من انحياز كبير إلى جانب القوى الغربية من جهة، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. ويفسر المحللون السياسيون ذلك، بأن الساسة العمانيين ربما كانوا يعتقدون أنهم بإقامة علاقات دبلوماسية مع السوفيات قد يحرجون السوفيات في مساندتهم اليمن الديمقراطي العدو اللدود لعُمان، وأن ذلك قد يؤدي إلى ضغط موسكو على القيادة اليمنية للحد من قيامها بأعمال عدائية ضد عُمان)[٦٨].

ولقد لعبت التطورات الماضية في منطقة الخليج أيضاً دوراً مهماً في صياغة اتجاهات السياسة الخارجية لدول الخليج العربية. فلقد كانت بعض الدول الساحلية الخليجية العربية الصغيرة (مثل البحرين والكويت) عرضةً لمطالب حدودية وتحديات من قبل قوى إقليمية أخرى (مثل إيران والعراق). ونتيجة لمثل هذه المطالب، تعززت الميول للحث على سياسة عدم الانحياز والاعتماد على الذات خوفاً من هيمنة هذه القوى. وقد تباين الاحساس بمثل هذه التهديدات بشكل فعلي بين قطر وآخر نتيجة لاختلاف الاعتبارات الجغرافية والجغرافية ـ السياسية.

ونظراً إلى طول الخط الساحلي للعربية السعودية، فقد كان عليها بالضرورة التركيز على التطورات في البحر الأحمر والخليج، بينما تنحصر مصالح كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة بشكل أكبر في الخليج. أما عُمان، فنتيجة لموقعها الجغرافي على البحر العربي، إضافة إلى مضيق هرمز، فلها اعتبارات سياسية خارجية إضافية تنفذ إلى الجنوب العربي من الدول الآسيوية.

أما على صعيد العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، قبل تشكيل المجلس، فمن الممكن القول بأن تلك العلاقات كانت تتراوح بين العلاقات الودية والصراع المتبادل، وبالإمكان تلخيصها بما يلي:

(١) العلاقات العائلية المتداخلة.

(٢) مشاكل الحدود.

---

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, pp. 135-136.

(٣) الانتماءات القبلية.

(٤) السياسات الخارجية والدفاعية.

(٥) القضايا الاقتصادية.

(٦) السياسات الداخلية.

هذا وقد تطرقنا بشكل سريع إلى بعض هذه العلاقات في ما يخص السياسات الخارجية والدفاعية والسياسات الداخلية، وسوف نتطرق في فصل منفصل إلى هذه العلاقات عند تقييمنا إياها، حيث إن أهم ما كانت تتميز به هذه العلاقات سلباً، هي النزاعات الحدودية، كالنزاعات الحدودية بين العربية السعودية والإمارات، وقطر والبحرين، وعُمان والإمارات العربية المتحدة... والتي تم تسوية بعضها وما زال بعضها الآخر كالجمر تحت الرماد(٦٩).

إن الأدلة السابقة للاتجاهات الاقليمية وشبه الاقليمية جرت في بيئة من عدم الاستقرار السياسي البارز، فضلاً عن التغييرات التي حدثت في الأقطار المجاورة والقريبة. فقد كان للسمة الثورية للوحدة العربية التي أطلقها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر استجابة مهمة - معارضة ومتعاطفة - في هذه الدول الخليجية، وكذلك التعارض بين هذه الأنظمة التقليدية والايديولوجيا البعثية في كل من سوريا والعراق، فضلاً عن التناقض في المعتقدات السياسية بين هذه الأنظمة في دول الخليج العربية والايديولوجيا الشيوعية في كل من اليمن الديمقراطي وافغانستان. ثم جاءت الثورة في إيران والاهتمام الواضح لنظام الخميني بتصدير سمته الإسلامية إلى الجزيرة العربية وإلى أماكن أخرى، فقد أحاط كل ذلك دول الخليج العربية بجوٍ من عدم الاستقرار والقلق العميق.

علاوة على ذلك، شكل تفجر الأزمات الاقليمية الأخرى ضغطاً إضافياً على الأنظمة السياسية في الخليج العربي. ويمثل الصراع العربي - الاسرائيلي مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ككل. فالاعتبار الرئيسي الذي يشكله هذا الصراع بالنسبة إلى هذه الدول هو:

(١) إن هذه الدول جزء من الوطن العربي بكل المقاييس وشعبها جزء من الأمة العربية.

(٢) المكانة الرفيعة للمركز الديني لمدينة القدس في مشاعر شعوب وحكومات هذه الدول ووجدانها.

---

(٦٩) لمزيد من التفاصيل حول هذه النزاعات، انظر: رياض نجيب الريس، «النزاع بين البحرين وقطر،» في: رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ - ١٩٧١** (بيروت: النهار - الخدمات الصحافية، ١٩٧٣)، ص ٤٨ - ٤٩.

(٣) النسبة العالية للجالية الفلسطينية التي تعيش في هذه الدول ومواقعها الحساسة في أجهزة هذه الدول وإداراتها، الأمر الذي يجعلها تقوم بدور المنبه لهذا الصراع. ثم هناك الغزو السوفياتي لأفغانستان في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، والخوف الذي كان ينتاب هذه الدول من مواجهة بين القوتين العظميين من جراء هذا الغزو، وبصرف النظر عن الروابط الدينية الإسلامية. وكذلك الحرب العراقية ـ الإيرانية، وما كانت تشكله من خطر انتشارها إلى هذه الدول وتأثيراتها السياسية والاقتصادية.

لقد واجهت هذه الأنظمة السياسية لدول الخليج العربية تلك الأزمات الاقليمية وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن التحولات الاجتماعية السريعة نتيجة للثروة النفطية المفاجئة، لقد واجهتها وصمدت أمامها على الأغلب بفضل المرونة في النهج السياسي الذي اتبعته، وبالاعتراف بحقيقة استخدام الجزء الكبير من هذه الثروة النفطية للرفاهية الاجتماعية لشعوب هذه الدول وازدهارها، الأمر الذي عزز قوة هذه الأنظمة السياسية وساعد على استمرارها. ومما يبرهن على ذلك بشكل واضح، ازدياد نسبة التعليم، ووفرة الخدمات العامة، ونقص معدل الوفيات... الخ(٧٠).

وسوف نستعرض في الفصل التالي الأنظمة الاقتصادية في دول الخليج العربية وتطور التعاون بينها ومدى تأثير ذلك.

(٧٠) انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، «مجلس التعاون الخليجي: حقائق وأرقام،» (الرياض: الأمانة العامة، [د.ت.]).

الفصل الثاني

النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتطور التعاون لدول الخليج العربية قبل قيام المجلس

يعتبر التحول السريع الذي شهدته دول الخليج العربية في العشرين سنة الأخيرة أسرع وأعمق تحول اقتصادي في التاريخ نتيجة للثروة النفطية، إذ تملك هذه الدول مجتمعة نحو ٤٤ بالمئة من احتياطي النفط العالمي بحسب تقديرات عام ١٩٨٦.

استفادت هذه الدول من هذه الثروة المهمة، وقامت بجهود تنموية كبيرة غيّرت شكل الجزيرة العربية، الأمر الذي كان له التأثير البالغ في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدفاعية... الخ.

سنحاول تلمس أوجه التشابه والاختلاف في الأنظمة الاقتصادية لدول الخليج العربية وتطورها قبل قيام مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١، للتعرف إلى طبيعة هذه الأنظمة الاقتصادية ومجالات تطورها بشكل مختصر.

أولاً: التطور الاقتصادي في دول الخليج العربية

تتميز دول الخليج العربية في مرحلة ما قبل النفط باقتصاد متخلف وغير كفؤ، وانخفاض في مستوى الدخل، واختلاف في الهياكل الاقتصادية، وفي الأيدي العاملة الفنية، وعجز في رأس المال وفي الموارد الطبيعية، باستثناء البحر. وقد شهدت بعض المناطق الداخلية نشاطاً زراعياً محدوداً، مثل منطقة الاحساء في العربية السعودية وبعض الواحات الداخلية، وكذلك بعض صناعة الحوائج المنزلية والحياكة. وقد فرض الموقع الجغرافي للدول الساحلية في الخليج، العمل في الأنشطة البحرية، حيث اعتمد اقتصادها على صيد الأسماك واللؤلؤ وبناء السفن. كما برزت بعض المدن الساحلية على طول الساحل الخليجي كمراكز تجارية، بسبب موقعها على طرق التجارة الدولية مثل دبي والبحرين.

وعلى الرغم من ذلك، شهدت منطقة الخليج في بداية القرن العشرين بعض الازدهار الاقتصادي. فعلى سبيل المثال كانت تجارة اللؤلؤ تحقق دخلاً يعادل ٧ ملايين دولار من دخل الصادرات من المنطقة وقوة عمل تزيد على ٧٥٠٠ شخص و٤٥٠٠ قارب[١].

إلا أن تجارة اللؤلؤ تعرّضت للكساد في فترة ما بين الحربين العالميتين نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ولظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني ومنافسته اللؤلؤ الطبيعي، الأمر الذي حرم المنطقة الساحلية في الخليج من عائدات هذا المصدر الحيوي. كما أن هجرة السكان من منطقة إلى أخرى زادت من تأثير الحالة الاقتصادية سوءاً[٢].

ونتيجة كذلك للاحتكار البريطاني للاقتصاد وسيطرته على المنطقة وظهور موانئ منافسة للموانئ العُمانية كسدت التجارة في عُمان[٣].

ومن الجدير بالملاحظة، أنه خلال تلك الفترة من الضائقة الاقتصادية التي أصابت بعض المناطق أكثر من مناطق أخرى في الخليج، كانت المناطق الأقل تضرراً تقدم المساعدة إلى المناطق الأكثر تضرراً. فعلى سبيل المثال، كانت المدن الواقعة في أسفل الخليج تتلقى مساعدات من البحرين والكويت والعربية السعودية، بينما تتلقى دبي والشارقة وإمارات الجنوب الأخرى المساعدة من قطر[٤].

إن مثل هذه المساعدات مهدت الطريق للتعاون بين دول الجزيرة العربية التي شكلت الآن تجربة مجلس التعاون الخليجي.

وفي العقود الثلاثة التي أعقبت هذه الفترة تطورت صناعات النفط في معظم دول الخليج. ففي البحرين تم اكتشاف النفط في عام ١٩٣٤، وبدأت عمليات تصديره في عام ١٩٣٥، ووصل أقصى إنتاجه في عام ١٩٧٠، ثم بدأ بالتراجع. وفي العربية السعودية، تم اكتشاف النفط في عام ١٩٣٨، وقد بلغ تزايد الإنتاج النفطي معدلاً سنوياً بلغ ما نسبته ٥٣,٤ بالمئة خلال الفترة (١٩٤٠ ـ ١٩٥٠)، وما نسبته ٩,٣ بالمئة خلال الفترة (١٩٥١ ـ ١٩٦١)، وما نسبته ١٤ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٢)[٥].

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن النشاطات الاقتصادية قبل النفط، انظر: محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تأثير الهجرة السكانية، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: إنجازاته وتحدياته** (بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٦)، ص ٢.

(٤) Edward Henderson, «Development in the Arab Gulf,» *Arab Gulf Journal*, vol. 1, no. 1 (October 1981), p. 37.

(٥) فؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

وفي الكويت تمّ الاكتشاف في عام ١٩٣٨، وبدأ الإنتاج النفطي على المستوى التجاري في عام ١٩٤٦. وفي قطر اكتشف النفط عام ١٩٣٩، وأعاقت الحرب العالمية الثانية متابعة الاكتشافات النفطية، ونتيجة لذلك لم تتم أول عملية شحن تجاري للنفط القطري إلا في عام ١٩٤٩. وفي الإمارات العربية المتحدة بدأ البحث عن النفط في هذه الدولة (التي تضم سبع إمارات) في عام ١٩٣٩، ولكن تصدير النفط بكميات تجارية لم يتم إلا في عام ١٩٦٢. وفي عُمان بدأ البحث في عام ١٩٣٧، وتم اكتشاف النفط في عام ١٩٦٤، إلا ان التصدير لم يتم إلا في عام ١٩٦٧.

وجاءت عملية توطين صناعة النفط في دول الخليج العربية لتزيد من أهمية هذه الثروة، ويعود الفضل في ذلك إلى عاملين:

العامل الأول، مساهمة هذه الدول في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) التي تم انشاؤها عام ١٩٦٠، ومن خلال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٨. وبفضل قوة هاتين المنظمتين، تمّت إعادة النظر في الامتيازات التي كانت ممنوحة سابقاً لشركات النفط الدولية، مثل إشراف حكومات الدول المصدرة للنفط على تلك الشركات(٦).

والعامل الثاني، هو زيادة الوعي والشعور الوطني والدعوة الواسعة إلى توطين هذه الشركات، أي جعلها مؤسسات وطنية. ففي دول الخليج العربية، تم إنشاء صناعات نفطية تشرف عليها الدولة، وهي شركة نفط البحرين في شهر آذار/مارس ١٩٧٦، ومؤسسة البترول الكويتية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ومؤسسة البترول العامة القطرية في ٥ تموز/يوليو ١٩٧٤، وشركة بترومين السعودية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، وشركة أبو ظبي الوطنية للنفط بتاريخ ٦ آب/اغسطس ١٩٧١(٧).

لقد كان لسيادة دول الخليج العربية على مصادرها النفطية أثر اقتصادي مهم غير مباشر، فضلاً عن التأثيرات الاجتماعية والسياسية، وخصوصاً ان العملية تزامنت في السبعينيات مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط واعتماد الاقتصادات الصناعية على الطاقة.

شهدت فترة ما بعد الحظر النفطي وارتفاع الأسعار في مطلع السبعينيات وأواخرها بروز دول الخليج العربية على المستوى الدولي نتيجة لثروتها النفطية الجديدة مع ما صاحبها من توظيف تجاري ومالي لهذه الثروة، إذ حقق الدخل من النفط فائضاً تخطى احتياجات الإنفاق الجاري والانمائي لمعظم أقطار المجلس خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠). وساهمت العربية السعودية بنسبة ٦٦ بالمئة من إجمالي الإيرادات النفطية، تبعتها الكويت بنسبة ١٦

---

(٦) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 35-38.

(٧) مصطفى عبد العزيز مرسي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي** (الدوحة: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

بالمئة، والإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢ بالمئة، إذ ارتفع دخل النفط من ٨٥٥١,٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ ليصل إلى ٤٩٢٩٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٠.

وكما نوهنا سابقاً، نتيجة للقدرة المحدودة لمعظم هذه الدول على استيعاب تزايد عائدات النفط، فقد تم استثمار نسبة مئوية متنامية من التمويل في الأسواق الخارجية خلال السبعينيات. وكما يظهر الجدول، فإن الاستثمار بالعلاقة مع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تزايد من ١٠ بالمئة في عام ١٩٧١ ليصل إلى ٢٤ بالمئة في عام ١٩٨١. وعلى مدى الفترة نفسها ارتفع الرقم الاسمي للاستثمار الخارجي نحو ٣,٤٧٠ بالمئة. وعلى الرغم من هذا النقص في قدرة الامتصاص الاقتصادي، إلا أن تزايد عائدات النفط مثلت امكانية جوهرية للتطور والتحديث. فقد شرعت دول الخليج العربية ببرامج للبنية الأساسية خلال السبعينيات، الأمر الذي كان له تأثير مهم في البيئة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الخليج العربية. كما أدت برامج التنمية في السبعينيات إلى إعادة تشكيل نماذج التبادل التجاري بين دول الخليج العربية وبقية العالم. وقد تم استثمار قسم كبير من فائض العوائد النفطية في الخارج، الأمر الذي أدى إلى أن تحتل دول الخليج العربية مركزاً بارزاً في العمليات الاقتصادية والمالية الدولية في فترة قصيرة من الزمن.

على الرغم من هذه الثروة النفطية الهائلة التي حاولت دول الخليج العربية تسخير قسط كبير منها لتطوير اقتصاداتها، فقد واجهتها عقبات هيكلية أساسية في البناء الاقتصادي.

١ ـ قلة عدد السكان الذي نجم عنه الاعتماد التدريجي والأساسي على القوى العاملة للقيام بتنفيذ المشاريع الجديدة التي يتطلبها تحديث هذه الدول، فضلاً عما صاحب ذلك من آثار غير مباشرة لهذه العمالة الوافدة في البنية السياسية والاجتماعية لمجتمعات هذه الدول الخليجية[٨].

٢ ـ ندرة الموارد المائية، وذلك لكون معظم أراضي هذه الدول صحراوية قاحلة أو شبه قارية. وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية شكّلت قيداً صارماً على المساحات المزروعة والامكانيات والإنفاق المتاحة للتوسع فيها، وذلك قبل البدء ببرامج تحلية المياه في السبعينيات.

٣ ـ توزيع السكان، فقد أدى انتشار السكان في الدول الخليجية العربية التي تتميز بمساحات شاسعة، مثل العربية السعودية وعُمان والإمارات العربية المتحدة، إلى إعاقة عملية التحديث. فعلى سبيل المثال، ينتشر سكان عُمان في منطقة شاسعة تقسمها سلسلة جبلية ذات وديان عميقة، بحيث شكلت حاجزاً هائلاً وقف حجر عثرة في طريق تنفيذ

---

(٨) خالد بن محمد القاسمي، **العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٧).

برامج التنمية. كما مثلت الأراضي السعودية ذات المساحة الشاسعة عقبة كبيرة في إيصال الخدمات العامة إلى السكان الذين يقطنون في مناطق منعزلة. ومن جهة أخرى، واجهت دول الخليج العربية الأخرى، مثل البحرين والكويت وقطر صعوبات كبيرة متنوعة مرتبطة بالتنمية. فهذه الدول تمتاز بكثافة سكانية ومساحة صغيرة، فضلاً عن القيود المناخية، بحيث شكّل ذلك عقبة أمام إقامة مشاريع زراعية تساعد على الاكتفاء الذاتي.

وإدراكاً من دول الخليج العربية بأن مصادرها النفطية والغازية قابلة للنضوب، وأن العائدات المالية من استغلال الغاز والنفط عرضةً للتقلبات في الأسواق العالمية للطاقة، لهذا السبب، حاول المخططون الاقتصاديون في هذه الدول التركيز على تنويع القطاعات الإنتاجية، وعلى الاستثمار في الخارج، وعلى الصناعات الثانوية التي لا تحتاج إلى أيد عاملة كبيرة، فضلاً عن التركيز على صناعة المشتقات النفطية كالبتروكيمياويات... الخ. كما تم التركيز بشكل أساسي على استكمال البنية الأساسية لمجتمعات هذه الدول وتطويرها من مؤسسات علمية وصحية واجتماعية ومواصلات واتصالات وبناء... الخ.

ثانياً: تطوير البنية الأساسية

لقد كان هدف حكومات الخليج العربية من اقتطاع جزء كبير من عائدات النفط والالتزام بمبالغ مالية ضخمة، هو تحويل الاقتصادات ذات المستويات البدائية سابقاً إلى أنظمة حديثة يمكنها أن تعزز الانطلاق نحو القيام بمشاريع صناعية كبيرة. فقد ظهر ذلك واضحاً في نفقات مشاريع الميزانية السعودية للفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨١). إذ خصصت الحكومة السعودية ما نسبته ٤٥ بالمئة من إجمالي نفقات الحكومة عن تلك الفترة. أما الأقطار العربية الأخرى، على الرغم من أن عائداتها أقل من العائدات السعودية، فإنها التزمت بنسبة مشابهة لنسبة النفقات السعودية للقيام بمشاريع البنية الأساسية. وللتدليل على مدى التطور الذي حدث في البنية الأساسية لهذه الدول يمكننا أن نأخذ مقطعاً عرضياً (cross-section) ـ على سبيل المثال ـ واختيار ثلاث دول: العربية السعودية، وقطر، وعُمان.

ففي العربية السعودية ارتفع إنتاج المياه المحلاة من ٥,١٢ مليون غالون في عام ١٩٧١ ليصل إلى ١٠١,١٨ مليون غالون في عام ١٩٨١. وزادت الطرق الممهدة من ٤,٩٩٤ ميلاً في عام ١٩٧١ لتصل إلى ١٧,٣٨٦ ميلاً في عام ١٩٨١، وفي الفترة نفسها زاد عدد الهواتف من ٣٤,٧٠٠ هاتف إلى ٤٥,١٧٠ هاتفاً[٩].

وفي قطر، زاد إنتاج الكهرباء تسع مرات على مدى الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨١)، حيث زاد من ٣٥١ كيلوواط/ساعة (Kwh) ليصل إلى ٢,٧٥٦ كيلوواط/ساعة، وفي

(٩) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 43.

الوقت نفسه ارتفع إنتاج المياه المحلاة من ١٧٤ مليون غالون ليصل إلى ١١,٨٨٠ مليون غالون[١٠].

وفي عُمان، ارتفع إنتاج الكهرباء في منطقة مسقط وحدها من ١٠ ملايين كيلوواط/ساعة في عام ١٩٧٠ ليصل إلى ٦٤٢ مليون كيلوواط/ساعة في عام ١٩٨٠. وامتدت طرق الاسفلت من ستة أميال في عام ١٩٧٠ لتصل إلى ١,٢٨٣ ميلاً بحلول عام ١٩٨٠، وارتفع عدد الهواتف من ٥٥٧ هاتفاً في عام ١٩٧٠ إلى ١٥,٠٤٤ هاتفاً في عام ١٩٨٠. كما ارتفع عدد وحدات السكن ذات الكلفة المنخفضة التي لم تكن موجودة في عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٢١٨٧ وحدة سكنية في عام ١٩٨٠[١١]. وتفيدنا هذه المعلومات ليس فقط من زاوية القدرات الاقتصادية للخليج العربي لدعم إقامة صناعات ثانوية ومساندتها، بل أيضاً من زاوية تأثير هذه النفقات على الرفاهية الاجتماعية العامة. فقد ازداد معدل الحياة الاجتماعية ١٢ بالمئة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٣ في دول الخليج العربية، وانخفض معدل وفيات الأطفال بمعدل ٤٧ بالمئة في الفترة نفسها. وقد جاء ذلك نتيجة لتحسين الخدمات الصحية. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة نفقات الكويت على الخدمات الصحية من مجمل النفقات الحكومية في عام ١٩٧٩ ٣٤ بالمئة. وشبيهاً بذلك كان الوضع في باقي دول الخليج العربية.

كما حققت دول الخليج العربية إنجازات مشابهة في مجال التعليم، حيث ارتفع عدد المدارس الابتدائية نحو ٢٨ بالمئة على مدى الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٣). ففي عُمان ازداد عدد المدارس ٢٥ مرة، وفي البحرين انخفضت نسبة الأمية إلى ٢٦ بالمئة بحلول عام ١٩٨١، وفي الكويت ارتفع عدد المسجلين في ٤٥٧ مدرسة ليصل عددهم إلى ٢٨٥,٣٣٣ طالباً، وفي قطر زاد عدد الطلاب في المدارس العامة من ٥,٩٦٥ في عام ١٩٧١ ليصل إلى ٤٢,٦١٠ في عام ١٩٨١، وفي العربية السعودية زاد عدد الطلاب بنحو ٢٥٠ بالمئة في الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨١).

وفي الإمارات العربية المتحدة زاد عدد الطلاب ٢٨٦ بالمئة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٠، وبحلول عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بلغ عدد المسجلين في المدارس بدول مجلس التعاون الخليجي ٢,٢٢٨,١٦٨، وعدد طلاب الجامعات ٧٣,٣٤٠. إن الجهود الكبيرة لإقامة أنظمة تعليمية حديثة من قبل دول الخليج العربية قد تميز بأكبر تركيز للتطور في تاريخ العلم، إذا لم يكن بمصطلح الأرقام فعلى الأقل بمصطلح التطور النوعي[١٢].

وبصرف النظر عن المنافع الاجتماعية الواضحة، فقد كانت التأثيرات السياسية

---

(١٠) Al-Noor Publishing, *Economic and Social Infrastructure in the State of Qatar* (Doha: Al-Noor, 1984), p. 50.

(١١) Peterson, Ibid., p. 43.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.

والاقتصادية لهذه الاستثمارات في الأسس التعليمية والصحية مدهشة. كما خدمت هذه التحسينات في رفع إنتاجية القوة العاملة المواطنة، وخصوصاً في مجال التعليم.

وأدت عائدات النفط والنشاطات الاقتصادية المرتبطة بتطوير البنية الأساسية، بصورة أقل، إلى ارتفاع مذهل في دخل الفرد في الناتج المحلي الاجمالي في السبعينيات. فقد زاد دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي (GNP) من ٣,٦٩٠ دولاراً في عام ١٩٧٣ ليصل إلى ١٦,٨٣٨ دولاراً في عام ١٩٨١ أو ما يزيد على ٣٥٠ بالمئة[(١٣)].

بعد استكمال معظم مشاريع البنية الأساسية للمجتمعات في دول الخليج العربية تقريباً، اتجهت حكومات هذه الدول نحو تطوير القطاعات الصناعية وتنويعها.

ثالثاً: تطوير القطاعات الصناعية وتنويعها

خلال عملية استكمال مشاريع البنية الأساسية، اتجهت دول الخليج العربية في الوقت نفسه نحو الصناعات القائمة على النفط والغاز، وما يرتبط بهما من نشاطات، أو ما يتعلق بالصناعات التحويلية البسيطة. فقد تم البدء بعملية التصفية (refining)، حيث كان الوقود المصفّى والإنتاج هو الأساس للتنويع الصناعي في مرحلة لاحقة، مثل الصناعات البتروكيمياوية. ففي البحرين، أنشئت مصفاة عوالي في عام ١٩٣٧، وفي الكويت مصفاة الأحمدي في عام ١٩٤٩، وفي السعودية مصفاة رأس تنورة. وبحلول عام ١٩٨١، تم تشغيل ١٥ مصفاة في دول الخليج العربية باستثناء عُمان. وفي تلك السنة كانت قدرة المصافي في دول الخليج العربية ككل ١,٥١٤ مليون برميل في اليوم، بقدرة تصديرية تقدر بمليون برميل في اليوم[(١٤)].

وفي منتصف السبعينيات، ركزت جهود التنمية في منطقة الخليج العربية على تسييل وتصدير الغاز الطبيعي المرتبط بإنتاج النفط الذي كان يحرق منه سابقاً ٩٠ بالمئة. وقد تولى الغاز الطبيعي تدريجياً الدور الأكبر في اتجاه الصناعات عندما حدثت زيادة في أسعار الغاز جعلت مثل هذه العملية مربحة اقتصادياً. ومن بين اتجاه هذه الصناعات، كانت عمليات تسييل غاز البترول وإنتاج السماد والمعادن والميثان والبتروكيمياويات... وبحلول عام ١٩٨٠، طورت كل من البحرين والكويت وقطر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قدرة إنتاجية تقدر بـ ٨,٦ مليون طن من البروبان، و٦,٣ مليون طن من البوتان، و٦ ملايين طن من الغازولين الطبيعي، و٢,٣ مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل[(١٥)].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٤) Gulf Organization for Industrial Consulting (G.O.I.C.),

اقتبست من: Atif Kubursi, «Oil Industrialization and Development,» in: Atif Kubursi, *The Economies of the Arabian Gulf: A Statistical Source Book* (London: Croom Helm, ©1984), p. 61.

(١٥) Peterson, Ibid., p. 46.

وتميزت فترة السبعينيات ومطلع الثمانينيات بتركيز حركة التنمية الصناعية على الجوانب الكمية للإنتاج الصناعي، حيث تعددت المشاريع الصناعية المقامة أو تلك التي تحت الإنشاء أو المخطط لها، فانعكست في المجمعات الضخمة للبتروكيمياويات والأسمدة والألمنيوم وغيرها. فقد دشنت قطر في عام ١٩٧٤ منشأة لتصنيع الاثيلين في أم سعيد. وخلال ما تبقى من العقد، تم إكمال المنشآت الأخرى العديدة التي كانت على وشك الاتمام في البحرين والكويت والعربية والسعودية، فضلاً عن الصناعات البتروكيمياوية التي كانت في خطط عُمان والإمارات العربية المتحدة. إضافةً إلى ذلك، استثمرت دول الخليج العربية أو امتلكت جزءاً من المنشآت البتروكيمياوية في فرنسا وباكستان وسيرلانكا وتركيا[١٦].

وبحلول عام ١٩٨١، كان الإنتاج الإجمالي للخليج العربي من صناعات التسميد الكيمياوي تصل إلى نحو مليون طن. وكذلك مقادير كبيرة من الاثيلين والميثانول والايثانول والغليكول والستيرين والأمونيا، تم إنتاجها للاستهلاك الداخلي، فضلاً عن التصدير[١٧].

إن انبثاق قاعدة صناعية في دول الخليج العربية لم تكن مقيدة ببرامج مرتبطة بقطاعات الغاز والنفط، بل كانت أيضاً تشمل صناعات استثمارية للطاقة والرأسمال، إذ كان من الممكن استغلال الامتياز النسبي لهذه الصناعات. وقد كانت المجالات البارزة في مثل هذا التطور هي مجالات صناعة الحديد والفولاذ والألمنيوم والاسمنت. فشركة الصلب القطرية انشئت في عام ١٩٧٨، وتملك حكومة قطر منها ٧٠ بالمئة. وأنتجت هذه الشركة ٤٥٠,٠٠٠ طن من قضبان الحديد في عام ١٩٨٠. وفي البحرين تم إنشاء مصنع لصناعة الحديد والصلب يدعى «الشركة العربية للحديد والصلب»، ويقوم باستثمار هذه الشركة كل من البحرين والأردن والكويت والعراق. وكان التخطيط لبناء مدينة صناعية في جبيل في العربية السعودية في ذلك الوقت قد اكتمل. وعلى الرغم من هذه القدرات إلا أن الإنتاج لم يكن كافياً لمواجهة الطلب الاقليمي.

وفي مجال صناعة الالمنيوم، وبحلول عام ١٩٨١ كانت قدرة منطقة الخليج العربي في الطلب الداخلي والسماح بالتصدير سائرة قدماً نحو الاكتفاء. وأول مشروع لصناعة الألمنيوم تم انجازه، كان شركة البحرين لصناعة الألمنيوم التي اكتملت في عام ١٩٦٨، وتم توسيع المصنع عام ١٩٨١ وكان ينتج ١٧٠,٠٠٠ طن في السنة. كما تم إنشاء شركة دبي للألمنيوم في عام ١٩٧٩، وكان إنتاجها ١٣٥,٠٠٠ طن في عام ١٩٨١. وهذه المشاريع كانت البشير لعمليات أخرى تتعلق بصناعة الألمنيوم.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: بسيسو، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)**، ص ٦٨، ٧٣ ـ ٧٤ و٧٦.

ومع أن صناعة الاسمنت قد قامت منذ مدة طويلة في العربية السعودية، إلا أنه تم إنشاء صناعات إضافية في منطقة الخليج العربي في السبعينيات على أساس الطلب الاقليمي المتزايد المرتبط بجهود التنمية بمعدل سنوي يبلغ ٣٤ بالمئة في الفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٨١). كما تم إنشاء شركة تصنيع الاسمنت الوطني القطرية، ومشاريع مشتركة، مثل شركة الاسمنت الكويتية ـ السعودية، وشركة الاسمنت البحرينية ـ السعودية. وزاد إنتاج العربية السعودية للاسمنت من ٦٦٧,٠٠٠ طن في عام ١٩٧٠ ليصل إلى ٣ ملايين طن عام ١٩٨٠. وبحلول عام ١٩٨١، كانت كل دولة من دول الخليج العربية، باستثناء عُمان، تملك مصنعاً لإنتاج الاسمنت[١٨].

على أساس هذه الصناعات الثانوية والوليدة، فضلاً عن برامج أخرى على مستوى أصغر في منطقة الخليج العربية، ارتفعت القيمة الإضافية للتصنيع في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) من ١,٥ بليون دولار لتصل إلى ١٥,٢ بليون دولار. وتشكل هذه النسبة ١٢,٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي[١٩] من الصناعات غير النفطية.

رابعاً: التأثيرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

إن إلقاء نظرة على برامج التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربية في السبعينيات يوضح التحول الاقتصادي البارز الذي حدث في المنطقة، وكان لزيادة أسعار النفط في عام ١٩٧٣، وزيادة الطلب العالمي على النفط، فضل كبير في ذلك نتيجة للعائدات المالية الضخمة التي تمّ توظيف جزء كبير منها في دفع عجلة التطور الاقتصادي.

وإلى جانب الانطلاقة السريعة للبرامج الاقتصادية والمشاريع، كانت هناك تأثيرات سياسية واجتماعية كبيرة. فقد شاهدنا أن زيادة دخل النفط أدى إلى رفاهية اجتماعية أساسية وفوائد أخرى للسكان في دول الخليج العربية. وكان هناك تأثير آخر كبير كان له أهمية جديرة بالاعتبار، هو عملية التحضر (urbanization). فقد ازدادت نسبة السكان في المدن الحضرية إلى معدل يزيد على ٢٤ بالمئة في مناطق دول الخليج العربية ـ الكويت، وعُمان، والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ـ من الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٤). وكذلك كان هناك تحول واضح في تخصيص القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، فقد نقصت القوى العاملة في قطاع الزراعة إلى ما يزيد على ١٥ بالمئة في ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠ في الكويت وعُمان والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي الفترة نفسها، سجل معدل الزيادة في قطاع الصناعة والخدمات أكثر من ٣,٥ و٨,٤ بالمئة[٢٠].

كانت النتيجة الأخرى من عملية التحديث استيراد قطاع واسع من القوى العاملة

---

(١٨) Kubursi, «Oil Industrialization and Development,» p. 99.

(١٩) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 47.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

من عدد من الدول الأجنبية. فقد كانت هناك حاجة إلى أيد عاملة فنية لتنفيذ المشاريع الصناعية والخدمات الحديثة في السبعينيات. وكذلك أدت الحاجة إلى إنجاح أعمال البنية الأساسية والتنمية والخدمات العامة إلى استقدام طبقة أخرى من العمالة معظمها من العمالة غير الماهرة، خصوصاً في أعمال البناء والطرق(٢١).

طبقاً للبيانات الإحصائية لعام ١٩٧٥ لندوة العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية التي تشكل مجلس التعاون الخليجي، تبلغ نسبة قوة العمل المواطنة ككل في ذلك العام ٥٥ بالمئة، بينما تصل في بعض الدول إلى حد مخيف. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة القوى العاملة المواطنة ١٥ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة، وتصل إلى ١٧ بالمئة في قطر. والجدول رقم (٢ ـ ١) يوضح هذه النسبة في الدول الخليجية الست.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

نسبة عدد المواطنين ونسبة قوة العمل المواطنة في دول الخليج العربية

(بالألف)

البلد	السكان			قوة العمل		
	المجموع	المواطنون	نسبة المواطنين	المجموع	المواطنون	نسبة المواطنين
الإمارات العربية المتحدة	٥٥١	٢٠٠	٣٦	٢٩٢	٤٥	١٥
البحرين	٢٦٧	٢٠٩	٧٨	٧٩	٥٠	٦٣
العربية السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٩٦٨	١٣٠٠	٦٦
عُمان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٩٢	٨٩	٤٦
قطر	١٨٠	٥٣	٢٩	٧٤	١٣	١٧
الكويت	١٠٢٧	٤٧٣	٤٦	٢٩٨	٨٧	٢٩
المجموع	١٠٢٠٥	٧٥٧٩	٧٤	٢٩٠٣	٢٥٨٤	٥٥

المصدر: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، جدول رقم (١ ـ ١)، ص ٥٣١.

ونتيجة لهذا الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، فقد كان المنظور العام بين دول الخليج العربية هو إعطاء الأولوية لتوطين العمالة، وذلك لأسباب متعددة:

---

(٢١) John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum,* James Terroy Duce Memorial Series; vol. 3 (Washington, D. C.: Middle East Institute, 1975).

أ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات بقدر الامكان، خصوصاً أن عدد سكان الجاليات الوافدة قد فاق عدد المواطنين في عدد من هذه الدول، الأمر الذي جعل لهذا الوضع أهمية خاصة في التخطيط السياسي لاعتبارات عديدة.

ب ـ تأثير الأعداد الكبيرة من الجنسيات الوافدة والمتعددة في تماسك هذه المجتمعات الخليجية وعاداتها وتقاليدها وثقافتها[٢٢].

ج ـ القلق من حجم هذه العمالة الوافدة ومدى تأثيرها، أو بالأحرى تهديدها الأمن، إذا ما حاولت حكومات تلك الجاليات إثارتها ضد هذه الدول التي تعيش فيها. فليس أدل على ذلك ما قاله جيمس اكينز في محاضرته في ندوة العلاقات الدولية التي انعقدت في طوكيو عام ١٩٨٣، من أن تفكير الإدارة الأمريكية في عام ١٩٧٥ لغزو منابع النفط في دول الجزيرة العربية كان يحمل كثيراً من المخاطر، بينما تبدو المهمة الآن أسهل، إذ يعمل في هذه الدول عشرات الآلاف من العمال الوافدين، ومنهم مجموعات كبيرة من الكوريين في العربية السعودية، على سبيل المثال، وهم عسكريون سابقون أو ما زالوا في الخدمة العسكرية، الأمر الذي يسهل هذه العملية[٢٣].

وتشكل نسبة قوة العمل للجاليات الآسيوية، باستثناء الجالية الإيرانية في عام ١٩٧٥ نحو ٤٨,٢ بالمئة. والجدول رقم (٢ ـ ٢) يوضح توزيع هذه النسب.

---

(٢٢) انظر: الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في اشكالية التنمية والوحدة، ص ١٦٦، وعلي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٣) James E. Akins, «Living with OPEC,» (International Public Relations 25th Anniversary Celebrations, Tokyo, 19 October 1983).

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

التوزيع النسبي لقوة العمل الوافدة بحسب الجنسية في بلدان دول الخليج العربية لعام ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

البلد	عرب	آسيويون	أوروبيون وأمريكيون	جنسيات أخرى	جملة الأجانب
الإمارات العربية المتحدة	٢٤,٧	٦٥	٢	٨,٣	٧٥,٣
البحرين	٢١,٢	٥٦,٧	١٥,٢	٧	٧٨,٨
العربية السعودية	٩٠,٥	٤,٩	١,٩	٣,٢	٩,٥
عُمان	١٢,٤	٨٣, ـ	٤, ـ	٠,٦	٨٧,٦
قطر	٢٧,٧	٦٣,٣	١,٦	٧,٤	٧٢,٣
الكويت	٦٨,٩	١٦,٣	١, ـ	١٤,١	٣١,١
المجموع	٤٠,٩	٤٨,٢	٤,٢	٠,٧	٥٩,١

المصدر: مقتبس من: نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، جدول رقم (٤ ـ ٣ ـ ب)، ص ١٨٦.

وأخيراً إن التشابه في قاعدة المصادر الإنتاجية في دول الخليج العربية تشكل تحدياً لها، الأمر الذي قد يخلق ازدواجية في المشاريع في حال غياب التنسيق والتعاون الاقتصادي الاقليمي. كذلك قد يعيق التباين في القدرات بين هذه الدول، إن كان من حيث الطبيعة الجغرافية والسكانية، أو من حيث حجم الموارد (على سبيل المثال التباين بين معظم هذه الدول والعربية السعودية التي تشكل الدولة المهيمنة اقتصادياً)، عملية التطور ويشكل عقبة في غياب برنامج عمل تعاوني مؤسساتي مدروس دراسة متأنية وشاملة.

خامساً: تطور علاقات التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية قبل قيام مجلس التعاون الخليجي

يشهد الواقع التاريخي على أن التعاون بين دول الخليج العربية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية يعود إلى عقود ماضية من الزمن. فقد حدث مثل هذا التعاون كما أسلفنا سابقاً في فترة الثلاثينيات خلال الركود الاقتصادي الحادّ الذي أصاب المنطقة، عندما كانت دول الخليج العربية الشمالية تقدم المساعدات المالية إلى سكان دول الخليج العربية الجنوبية. ومن الأمثلة المبكرة على صفة التعاون المنظم هو قيام الإدارة العامة

للجنوب والخليج العربي، إذ قامت هذه الإدارة في الكويت في عام ١٩٥٣ لمساعدة دول الخليج العربية الجنوبية. وبعد استقلال هذه الدول في عام ١٩٧١، وازدياد عائدات النفط، الأمر الذي خلق إمكانيات جديدة للتعاون، أخذت تتكثف مشاريع التعاون في جميع المجالات إلى أن تبلورت على صيغة تعاون رسمي منظم وشامل في إطار عمل مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١.

وفي ما يلي سرد لهذه المؤسسات:

١ ـ المؤسسات الإعلامية(٢٤)

أ ـ **وكالة أنباء الخليج:** أنشئت في نيسان/ابريل عام ١٩٧٨ بتوصية من مؤتمر وزراء الإعلام في دول الخليج الذي انعقد في أبو ظبي عام ١٩٧٦. مقرها البحرين وأعضاؤها: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، العربية السعودية، وقطر، فضلاً عن العراق.

ب ـ **مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج:** أنشئت في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ في الكويت، وتضم: الكويت، العربية السعودية، عُمان، قطر، والعراق.

ج ـ **لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي لدول الخليج:** أنشئت عام ١٩٧٩ وأعضاؤها: الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العربية السعودية، قطر، والعراق.

د ـ **جهاز تلفزيون الخليج:** أنشئ عام ١٩٧٧، مقره الرياض: ويضم الدول الست في مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن العراق.

هـ ـ **مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج:** أنشئ عام ١٩٨١ في بغداد، ويضم الدول السبع السالفة الذكر.

و ـ **المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني:** أنشئ عام ١٩٧٩، مقره الدوحة في قطر، وأعضاؤه الدول السبع المشار إليها سابقاً.

٢ ـ المؤسسات التعليمية والاجتماعية(٢٥)

أ ـ **مكتب التربية العربي لدول الخليج:** انشئ عام ١٩٧٦ وأعضاؤه: البحرين، الكويت، عُمان، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والعراق. ويتفرع عن هذا المكتب:

---

(٢٤) انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **دليل المنظمات والمؤسسات العامة الخليجية** (الرياض: الأمانة العامة؛ مكتب التربية لدول الخليج العربية، ١٩٨٢)، ص ٦٦ ـ ٨٠.

(٢٥) المصدر نفسه.

(١) المركز العربي للأبحاث التربوية.

(٢) جامعة الخليج العربي.

(٣) مجلس التعليم العالي.

ب ـ **مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج**: انشئ في المنامة في البحرين عام ١٩٧٨، ويضم الدول السبع السابق ذكرها. يهدف إلى الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات الفنية والاهتمام بالحركة التعاونية.

ج ـ **اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج العربي**: تأسست في البحرين عام ١٩٧١. أعضاؤها: البحرين، قطر، الكويت، والإمارات العربية المتحدة. وتهدف اللجنة إلى تقديم التسهيلات اللازمة حول استخدام المحطات الأرضية لتنظيم الترددات والتعاون في مجال الاتصالات اللاسلكية.

د ـ **الأمانة العامة الصحية لدول الخليج**: انشئت عام ١٩٧٦، وتضم دول مجلس التعاون الخليجي الست، فضلاً عن العراق. وتهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون في مجال الخدمات الصحية.

هـ ـ **هيئة بريد الخليج**: انشئت عام ١٩٧٧، أعضاؤها الدول السبع السالفة الذكر، وهي منظمة متخصصة خليجية في نطاق الاتحاد البريدي العربي.

و ـ **الأمانة العامة للجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر وزراء الزراعة في دول الخليج**: تشكلت عام ١٩٧٦، وتضم: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، العربية السعودية، عُمان، والجمهورية العربية اليمنية.

٣ ـ المؤسسات الاقتصادية المشتركة[٢٦]

أ ـ **بنك الخليج الدولي**: انشئ عام ١٩٧٥، مقره البحرين، أعضاؤه: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، العربية السعودية، قطر، عُمان، والعراق. وهدفه تقديم الخدمات المصرفية، وتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية في الدول الأعضاء.

ب ـ **الحوض الجاف**: انشئ عام ١٩٦٨، مقره البحرين، أعضاؤه: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، العربية السعودية، قطر، العراق، والجمهورية العربية اليمنية.

ج ـ **المركز شبه الاقليمي للتدريب على مصايد الأسماك**: أنشئ عام ١٩٧٥، أعضاؤه: الكويت، البحرين، العربية السعودية، عُمان، والإمارات العربية المتحدة. وقد

(٢٦) المصدر نفسه.

ضم بين أعضائه إيران أيضاً.

د ـ **شركة الملاحة العربية المتحدة**: أنشئت عام ١٩٧٦، مقرها الكويت، أعضاؤها: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، العربية السعودية، قطر، والعراق.

هـ ـ **اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج العربية**: أنشئ في عام ١٩٧٩، مقره الدمام في العربية السعودية، ويضم: الدول الست في مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن العراق.

و ـ **منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية**: انشئت عام ١٩٧٦ في قطر، وتضم الدول السبع المشار إليها آنفاً.

ز ـ **شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات**: تأسست عام ١٩٧٩، مقرها البحرين، وتضم في عضويتها البحرين، الكويت، والعربية السعودية فقط.

ح ـ **شركة الخليج لصناعة الألمنيوم**: أنشئت عام ١٩٨١، مقرها البحرين، وتعمل في إطار مجموعة الاستراتيجيات التي أعدتها منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية.

ط ـ **المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية**: أنشئ في قطر عام ١٩٧٥، يضم دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن إيران والعراق.

ي ـ **شركة طيران الخليج**: هي أقدم مؤسسات التعاون الاقتصادي في الخليج. تأسست في ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٠، وتضم الشركة أربع دول، هي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، وقطر. وتتبع الشركة بعض المنشآت الاقتصادية في هذا المجال وهي: مجموعة فنادق الخليج، شركة هليكوبتر الخليج، شركة الخليج لصيانة الطائرات، وشركة خدمات مطار البحرين.

ك ـ **المركز الاقليمي للأرصاد البحرية**: أنشئ عام ١٩٨٠، مقره الدمام في العربية السعودية، ويضم المركز: الكويت، قطر، البحرين، عُمان، العربية السعودية، العراق، وإيران.

في ضوء هذه المجالات من التعاون ما قبل قيام مجلس التعاون الخليجي والنزعة الواضحة إلى تعاون فعّال أوثق بين دوله، فإن البرنامج الاقتصادي الشامل لمجلس التعاون الخليجي، والذي تبلور تحت اسم «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» يجب النظر إليه على أنه امتداد لسنوات سابقة من التفاعل المتنامي بين الدول الأعضاء في المجلس، فضلاً عن الجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية.

إن الرؤية المشتركة التي كانت سائدة بين دول الخليج العربية في السبعينيات هي أن التنسيق ضرورة ملحة لإنجاح جهود التنمية في هذه الدول. ويستند هذا الرأي إلى اعتبارات عديدة منها:

أ ـ كلما ازداد التنسيق الاقتصادي بين دول الخليج العربية، أدى ذلك إلى التقليل من الازدواجية في المشاريع الاقتصادية الكبيرة، وبالتالي إزالة احتمال التنافس بين هذه الدول المذكورة.

ويسبب التشابه الهيكلي بين اقتصادات دول الخليج العربية ومخاطر توليد قطاعات أقل كفاءة متنافسة، لذا، فإن تعاوناً اقتصادياً إقليمياً أوثق ضروري لتحقيق الهدف الاقتصادي بتنويع القطاعات الإنتاجية على المدى البعيد.

وإن مثل هذا التعاون سيخفض الانقسامات المحتملة بين دول الخليج العربية حول حق الوصول إلى الأسواق الوطنية المحدودة والتنافس على الأسواق الأجنبية. إن تأثير التعاون الاقتصادي قد عمق أيضاً من المضامين والتفاعلات السياسية والاجتماعية للعلاقات بين دول الخليج العربية.

ب ـ بسبب التفاوت في البنى الاقتصادية في دول الخليج العربية، من الممكن لتعاون أوثق أن يقدم نظاماً تعويضياً يسعى لتحسين اقتصادات هذه الدول وتوسيعها وتطويرها. وفي حالة مثل حالة دول الخليج العربية، فإن نظاماً تعاونياً مدروساً دراسة متأنية وعميقة سوف يسعى لتعويض الهيمنة الاقتصادية للعربية السعودية ـ على سبيل المثال ـ ويقدم فرصاً للدول الأقل ثراءً بالمصادر ـ كالبحرين وعُمان ـ لتطوير برامج اقتصادية وصناعية أخرى. ولذلك تستلزم وظيفة هذا التعاون وجود خطة مركزية وقدرة تنفيذية.

ج ـ كلما ازداد التعاون وثوقاً، سمح لمواقف موحدة في القضايا الاقتصادية لهذه الدول للتعامل مع كيانات، كطرف ثالث، بشكل أقوى خلال عمليات تفاوضية اقتصادية محتملة، مثلاً، تتعلق بالصادرات والواردات.

إن تعزيز التعاون وتنسيقه في أي مجال حتى يؤتي ثماره، يحتاج إلى إطار عمل مركزي ومؤسساتي. ففي مطلع الثمانينيات، كانت دول الخليج العربية هذه قد شكلت، من خلال اتفاقياتها الثنائية والجماعية وتطورها التعاوني والهيكلي، الأسس التي من الممكن أن ترتكز عليها للقيام بمثل هذا العمل. ولهذا السبب جاء إطار عمل مجلس التعاون الخليجي كحاجة ضرورية جداً، وكأحد الخيارات الأنسب، بالنسبة إلى دول الخليج العربية لتحقيق هذا الهدف.

الفصل الثالث

الأنظمة الدفاعية والتعاون لدول الخليج العربية

في هذا الفصل سوف نتبع أثر المصالح الاستراتيجية وتطور الأنظمة العسكرية في دول الخليج العربية، وبشكل خاص في فترة مابعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في عام ١٩٦٨ إلى فترة تكوين مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١، وأيضاً فحص تأثير الأزمات الإقليمية وتحولات التحالف الإقليمي والأنظمة السياسية والاتجاهات غير العسكرية التي كان لها تأثير في الدفاع في الأنظمة الدفاعية لدول الخليج العربية، والتي تميّزت بالاعتبارات التاريخية والقيود الداخلية والاتجاهات العسكرية والسياسية الإقليمية الحالية ودور القوى الإقليمية. إن كل هذه العناصر مجتمعة قد أثرت في الاتجاهات العسكرية التي هي في طبيعتها دفاعية، وترتكز على دفاعات محدودة، ولكنها مع ذلك قدرات مانعة متطورة.

إن المصالح الاستراتيجية لدول الخليج العربية، والتي تشمل إبعاد المنطقة عن المواجهات بين القوى العظمى أو وكلائها الإقليميين، دفعت هذه الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية، إلا أن هذه القدرات لم تكن لتتناسب مع الأهمية الاستراتيجية الجغرافية الكبيرة للمنطقة. وقد رافق هذا الوضع عدم الاستقرار الإقليمي الخطير الذي تفاقم نتيجة الغزو السوفياتي لأفغانستان والثورة الإيرانية، ونشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية؛ كل ذلك دفع بدول مجلس التعاون الخليجي إلى القيام بتعاون عسكري رسمي.

أولاً: المصالح الاستراتيجية لدول الخليج العربية

توجد اعتبارات عديدة للمصالح الاستراتيجية ولتطوير القدرات العسكرية في دول الخليج العربية:

١ ـ الدور التاريخي للعوامل الخارجية في المنطقة

إن رزوح هذه الدول قروناً تحت نفوذ القوى الأجنبية أدى إلى رغبة شديدة لدى هذه الدول في بناء قوة ذاتية بالإمكان الاعتماد عليها، قادرة أو مانعة، بحيث تجعل قيام

أي عمل عسكري ضد هذه الدول باهظ الثمن أو تحدُّ من مدى نجاحه.

كان تطور القوات العسكرية في دول الخليج العربية مابعد الحرب العالمية الثانية محدداً بمجموعة من العوامل، مثل النقص في عدد الأفراد، وفي التدريب، وفي التركيبة الاقتصادية والقيود الجغرافية، فضلاً عن أن هذه الدول، باستثناء العربية السعودية، كانت خاضعة لسيطرة بريطانيا، بحيث كانت المهمة الدفاعية الخارجية من مسؤولية بريطانيا. كما أن تطوير الأنظمة العسكرية يحتاج إلى مبالغ كبيرة لم تكن متيسرة لهذه الدول في ذلك الوقت، الأمر الذي كان يعيق بناء قوة عسكرية.

ففي أواخر الستينيات والسبعينيات، ركزت هذه الدول مصادرها المالية في البداية لبناء القاعدة الأساسية الدفاعية، مثل بناء المطارات والموانئ البحرية، وشبكات الرادار، ومراكز القيادة وأنظمة الاستخبارات، ومستودعات الإمداد، ومنشآت الصيانة والإصلاح، والقواعد العسكرية وغيرها. وبما أن دول الخليج العربية لا تملك قدرة إنتاج تسليحية، على الرغم من الجهود التي بذلتها في عام ١٩٧٥ للتأثير في خطط الأسلحة المشتركة وإنتاجها بين دول الخليج ومصر من خلال إقامة مؤسسة صناعية عسكرية، هي الهيئة العربية للتصنيع الحربي (AMIO)، وهي مؤسسة يعتمد تركيبها على منتجي الأسلحة الأجانب، فقد اعترضت هذه المؤسسة عوائق كبيرة أمام تطويرها، سياسية أو غير سياسية:

أ ـ أدى النقص الفني والتقني لدى هذه الدول إلى جعلها تتعاون تعاوناً وثيقاً مع عدد من الدول المنتجة للسلاح. لكن مشكلة هذا التعاون كان يتصادم بالاعتراض في بعض الأحيان من هذه الدول المنتجة على مبيعات الأسلحة إلى دول الخليج[1]. هذا الأمر دفع بدول الخليج إلى محاولة كسر احتكار التسليح ومحاولة تنويع مصادر الأسلحة.

ب ـ ومن المعوقات أيضاً، النقص في المصادر البشرية والعسكرية، لأن معظم الدول الأعضاء في المجلس دول صغيرة جداً وعناصر قواتها المسلحة قليلة، مقابل وفرة في المصادر البشرية والعسكرية في الدول الإقليمية المجاورة لدول الخليج العربية، مثل العراق وإيران (انظر الجدول رقم (١٠ ـ ٧)). لذلك كان تركيز هذه الدول على التزود بنظام ردع (deterrent system). فقد ركزت من أجل التطور العسكري على الطائرات المقاتلة، والصواريخ أرض جو، والأسلحة المضادة للدبابات، والطائرات الدورية البحرية لحماية السواحل.

ج ـ أدى التركيز على استيراد الأسلحة الدفاعية المعقّدة إلى إظهار النقص في الكوادر

(١) اسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٠٧ ـ ١١٨.

الوطنية المدربة، الأمر الذي زاد الحاجة إلى استقدام خبراء عسكريين أجانب، وهذا فرض على هذه الدول الاهتمام بضرورة تدريب المواطنين المثقفين، وقد ساعد على ذلك زيادة الدخل النفطي في السبعينيات.

٢ ـ الخصائص الجغرافية لدول الخليج العربية

أثرت هذه الخصائص الجغرافية في الاتجاهات الدفاعية، إذ يمتاز بعض هذه الدول بمساحة أراضيه الشاسعة، مثل عُمان والعربية السعودية والإمارات، مقابل نقص في المصادر البشرية. لذا تواجه هذه الدول تحدي حماية أراضٍ واسعة تحتوي على مصادر اقتصادية مهمة. وكذلك ينطبق الأمر على العربية السعوديةً التي لها سواحل طويلة على البحر الأحمر، وبالتالي تحتاج إلى الاهتمام بالتطورات في افريقيا الشرقية والمغرب ودول المشرق وإيران والعراق، وكذلك في الشمال الشرقي، وفي اليمنين الشمالي والجنوبي، في الجنوب.

وكان على المخططين العسكريين العُمانيين التركيز ليس فقط على اليمنين، بل أيضاً على الدول الواقعة على المحيط الهندي كافة.

وعلى العكس من ذلك، فإن الدول الخليجية الأخرى ذات المساحة الجغرافية الصغيرة والكثافة النوعية في عدد السكان، مثل الكويت وقطر والبحرين، تخلق تصورات أخرى للاعتبارات الدفاعية، إذ يبلغ معدل الكثافة السكانية في الميل المربع في البحرين ١٦٩٦ فرداً، وفي الكويت ٢٦٠ نسمة، وفي قطر ٦٩ فرداً، مقابل ٤٠ فرداً في الإمارات العربية المتحدة، و١٣ في العربية السعودية، و١٠ في عُمان. فحجم هذه الدول ومواقعها يجعل من قيام أي عمل عسكري محتمل من قبل أية دولة إقليمية كبيرة، مثل العراق أو إيران، محل قلق عسكري كبير.

٣ ـ موقع المنشآت النفطية

تقع معظم هذه المنشآت على الخليج أو قريباً من الساحل، وهي عرضة للهجوم من البحر أو من الجو وتمثل تحديات لدول الخليج العربية. وهناك أهمية بالغة أكبر للمضائق الاستراتيجية، مثل مضيق هرمز، ومضيق باب المندب. إن نقاط الاختناق هذه، أو ما يشبه الرغامة (trachea) بالنسبة إلى الإنسان، تملك أهمية استراتيجية بارزة، ليس فقط لدول الخليج، بل أيضاً للعالم الصناعي الذي يعتمد في وارداته النفطية على المنطقة.

إذاً فرضت القيود الهيكلية على هذه الدول شكل النظريات الدفاعية واتجاهاتها، فضلاً عن المحدوديات التي لعبتها الاعتبارات السياسية.

فقبل السبعينيات، وقبل نشوء الأنظمة السياسية الحديثة، كانت هذه الدول تحتمي تحت مظلة الانتداب البريطاني عند مواجهة تهديدات من دول الجوار الإقليمي الأقوى.

لكن بعد الانسحاب البريطاني رسمياً من المنطقة في عام ١٩٧١، واجهت دول الخليج العربية الواقع بضرورة تطوير قدراتها العسكرية الوطنية، فضلاً عن صياغة انحيازات دولية جديدة لمواجهة تهديدات إقليمية محتملة. فقد تزامن الانسحاب البريطاني تقريباً مع بروز المنطقة على صعيد الأهمية الاستراتيجية العالمية، وعلى وجه الخصوص بعد الحظر النفطي في عام ١٩٧٣، لذلك فإن المصالح الدفاعية لدول الخليج العربية تطورت من حماية المجتمعات، ومن عملية تحديث اقتصادية وسياسية، إلى خلق قدرات دفاعية يمكنها أن تحمي أيضاً مصادر النفط التي تجعل استمرار التحديث السريع ممكناً. إن انتقال دول الخليج العربية من مرحلة الحماية البريطانية إلى مرحلة الاستقلال الإقليمي كانت أقل اضطراباً في الواقع مما كان يتوقعه المراقبون. وعلى الرغم من المشاكل الحدودية التي حدثت بين العراق والكويت عام ١٩٧٣، إلا أن بغداد، التي كانت تطالب الكويت بأراض سابقاً، قد تخلت في ذلك الوقت (مؤقتاً) عن تلك المطالب نتيجة للواقع السياسي الجديد الناجم عن صراع النظام العراقي مع الأكراد[٢]. وكذلك تخلت إيران عن ادعاءاتها بالبحرين في عام ١٩٧٥. لكن الشاه استولى في عام ١٩٧١ على جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى التابعة للإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى هذه القيود البنيوية والاعتبارات السياسية الإقليمية، برز نطاق رئيسي آخر من المصالح الاستراتيجية عندما زادت الأهمية الاقتصادية للمنطقة بالنسبة إلى الاتجاهات الاقتصادية العالمية. لذا كان على المخططين العسكريين في هذه الدول أن يواجهوا احتمالية تورط مصالح القوى العظمى وتنافسها في المنطقة بشكل مباشر أو عن طريق وكلائهم الإقليميين (proxies)، حيث ظهر هذا التنافس بشكل صارخ في سباق التسلح بين إيران والعراق في الستينيات والسبعينيات، الأمر الذي نجم عنه عدم استقرار جدي في المنطقة في تلك الفترة.

ولقد زادت احتمالية الصراع المباشر بين القوى العظمى على أثر الغزو السوفياتي لأفغانستان في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، هذا الغزو الذي جعل الولايات المتحدة تعلن صراحة بأنها سوف تدافع عن المنطقة من خطر التهديدات الخارجية «بالقوة إذا لزم الأمر». ولقد أدى ذلك إلى قلق كبير في الخليج العربي من خطر المجابهة الفعلية.

فلقد عزز الاتحاد السوفياتي روابطه مع العراق وساعد على تقوية قدراته العسكرية، وكذلك متن روابطه مع اليمن، حيث تنبع استراتيجية الاتحاد السوفياتي من القرب الجغرافي لمنطقة الخليج من حدوده.

أما بالنسبة إلى دور الولايات المتحدة في تطوير القدرات العسكرية لدول الخليج،

---

(٢) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.; London: Westview Press, 1984), pp. 402 - 406.

فكان يتعثر في بعض الأحيان نتيجة للعقبات السياسية الناجمة عن الصراع العربي - الإسرائيلي، نظراً إلى الارتباط القوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وللنفوذ القوي للوبي الصهيوني داخل الإدارة الأمريكية الذي كان يعيق مثل هذه المبيعات، فضلاً عن أن العلاقة الوثيقة للولايات المتحدة بإسرائيل كانت تشكل عبئاً سياسياً على حكومات الخليج، الأمر الذي يدفعها إلى اتباع سياسة غير منحازة برزت بعدم السماح للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية أو وجود عسكري رسمي في هذه الدول. وكذلك أدى ذلك إلى محاولة دول الخليج العربية تنويع مصادر أسلحتها، وخصوصاً من فرنسا والمانيا[٣].

لكن على الرغم من ذلك، يجب الاعتراف بالواقع، وهو أن تطور القدرات الدفاعية قبل قيام مجلس التعاون الخليجي ظلّ خارج قدرات هذه الدول على مواجهة تهديدات إقليمية أو خارجية، نظراً إلى البون الشاسع في موازين القوى البشرية والعسكرية بين هذه الدول والدول الإقليمية الأخرى، مثل إيران والعراق.

وفي ما يلي سنستعرض تطور القوى الدفاعي لكل دولة من هذه الدول قبل قيام مجلس التعاون الخليجي، بالنسبة إلى العربية السعودية، منذ فترة الستينيات، على الرغم من أن قيام أنظمة عسكرية رسمية في العربية السعودية بدأ مع إنشاء وزارة الدفاع على يد ابن سعود عام ١٩٤٤، وأخذت تتطور تدريجياً، حتى انها كانت تعتبر في الثلاثينيات من القوى العسكرية الإقليمية الأساسية في المنطقة. لكن التطور في الأنظمة العسكرية لدول الجوار الإقليمي الأخرى خلال الأربعينيات ـ العراق وإيران ـ جعل مستوى القوات السعودية منخفضاً مقارنةً بتلك القوات[٤]، وبقية دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٦٨ حتى قيام المجلس، أي بعد استقلال تلك الدول.

١ ـ السعودية (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)

مرّ تحديث القوات السعودية بأربع مراحل خلال هذه الفترة.

أ ـ المرحلة الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٧)

تميّزت هذه الفترة بعاملين ضاغطين، خارجي وداخلي، على الحكم السعودي، كانا إلى حدّ ما الدافع إلى تطوير القوة الدفاعية السعودية. أما الضغط الخارجي فيعود إلى الانقلاب العسكري ضد الحكم الملكي في اليمن الشمالي، وتورط مصر في الحرب الأهلية اليمنية من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧، والسيطرة الإقليمية، والتأثير الكبير للرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر حتى داخل العربية السعودية، حيث فرّ عدد من

(٣) مقلد، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 69.

الضباط السعوديين بطائراتهم إلى مصر. أما الضغط الداخلي فيعود إلى الصراع السياسي بين الملك سعود ووريثه الملك فيصل[٥].

ولمواجهة هذه التهديدات، وبعد استلام الملك فيصل بن عبد العزيز العرش في عام ١٩٦٤ بعد تنازل الملك سعود، تركزت جهود الملك فيصل على القيام باصلاحات حديثة في المؤسسات العسكرية، وتطوير القوات الدفاعية، فقد ركز بشكل خاص على القوات الجوية وتحديث الطائرات المقاتلة. فعلى سبيل المثال، زادت ميزانية الدفاع من مبلغ ٢٤٣ مليون ريال سعودي في عام ١٩٦١ لتصل إلى مبلغ ٤١٤ مليون ريال سعودي في عام ١٩٦٣. وعلاوة على ذلك، استأنف الملك فيصل التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ووافق عام ١٩٦٣ على أن تستخدم الولايات المتحدة قاعدة الظهران العسكرية.

وقد أدت الهجمات من القاعدة العسكرية المصرية الموجودة في اليمن على الأراضي السعودية إلى أن يقوم الرئيس الأمريكي كينيدي بتقديم مساعدة عسكرية أمريكية إلى العربية السعودية عرفت ببرنامج عملية الأرض الصعبة (hard surface operation)؛ واستأنفت العربية السعودية تعاوناً عسكرياً مع فرنسا وبريطانيا[٦].

ب ـ المرحلة الثانية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)

بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٦٧، توصلت العربية السعودية ومصر إلى اتفاقية لسحب جميع القوات المصرية من اليمن الشمالي. لكن أحداثاً أخرى كان لها تأثيرها في التوجهات الدفاعية للمملكة في عام ١٩٦٨، فقد قررت بريطانيا الخروج من الخليج في نهاية عام ١٩٧١. وفي العام نفسه حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية في السودان والصومال وليبيا. وعلاوة على ذلك، حدثت محاولتا انقلاب غير ناجحتين في العربية السعودية في شهري حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر من عام ١٩٦٩[٧].

وبحلول عام ١٩٦٧، كان عدد القوات المسلحة السعودية نحو ٣٥ ألف رجل. وبعد حرب عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، ازداد الدور السعودي، وخصوصاً عندما التزمت العربية السعودية والكويت وليبيا بتقديم مساعدة مالية إلى مصر والأردن وسوريا لإعادة بناء قواتها المسلحة. والحدث الآخر الذي كان له تأثيره في التطور الدفاعي في العربية السعودية أيضاً هو قيام حكومة ماركسية في اليمن الجنوبي بمساعدة الاتحاد السوفياتي، وقيام ثوار ظفار بحرب عصابات في عُمان.

---

(٥) Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab - Israeli Military Balance*, p. 110.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٤.

(٧) Abdulla Al - Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., Faculty of Claremont Graduate School, 1986), p. 51.

كان الأمن السعودي مهدداً بهذه المشاكل الثلاث، فضلاً عن التهديد الإيراني للبحرين، والتهديد العراقي للكويت. لقد كان يعني ذلك أن العربية السعودية تواجه تهديدات على جميع حدودها. وفي الجنوب كانت هناك مواجهات بين القوات السعودية وجيش اليمن الجنوبي.

وفي ذلك الوقت، نظمت القوات السعودية أربعة ألوية مجهزة بصواريخ سام ودبابات من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. وكان لدى الجيش السعودي طائرات بريطانية وصواريخ هوك الأمريكية. لكن طائرات القوات الجوية كانت بقيادة طيارين بريطانيين منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠. وقد اعتبر المحللون العسكريون أن ذلك النظام من الدفاع الجوي كان نظاماً فاشلاً، لكنه أعطى السعوديين بعض الخبرة العسكرية[٨].

ج ـ المرحلة الثالثة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)

اتسمت تلك الفترة بالقلاقل في منطقة الخليج، الأمر الذي فرض على السلطات السعودية مواجهة هذه التحديات المتمثلة في:

(١) فراغ القوة الذي نجم عن الانسحاب البريطاني من شرقي منطقة السويس.

(٢) العدوان الإيراني على دول الخليج الصغيرة، وحتى على العربية السعودية نفسها، موضحة أن سياسة الحراسة الأمريكية كانت فاشلة.

(٣) التهديدات العراقية للكويت ومطالبتها بجزيرتي وربة وبوبيان.

(٤) القتال الذي جرى في الأردن مع الفلسطينيين وسمي بأيلول الأسود، والذي أدى إلى إغلاق العربية السعودية حدودها مع الأردن على أثر ذلك خشية تدفق الفلسطينيين النازحين من الأردن إلى العربية السعودية.

(٥) الاضطرابات في السودان والقرن الإفريقي.

(٦) الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣، فقد أعطى تغلغل القوات الإسرائيلية داخل الممرات الجنوبية المصرية قدرة ذات مدى طويل لإسرائيل، بحيث إن جميع الموانئ والمدن السعودية أصبح عرضة لأي هجوم إسرائيلي[٩].

هذه التحولات في ميزان القوى وزيادة التوتر أدت إلى سباق على التسلح في المنطقة بين إيران والعراق والعربية السعودية. ومع ذلك، من الصعب على العربية السعودية منافسة هذين البلدين (العراق وإيران) بسبب نقص القوى البشرية، والنقص في الكوادر

---

(٨) Cordesman, Ibid., p. 149.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

الفنية المدربة تدريباً عالياً في العربية السعودية، والفشل في أنظمة دفاعاتها السابقة. وإدراكاً من العربية السعودية بوجود هذه العيوب في بنيتها العسكرية، لجأت إلى استخدام ثروتها الاقتصادية بعد عام ١٩٧٣ لتلعب دوراً رئيسياً في الوطن العربي والعالم الإسلامي. ونتيجة للمساعدات السخية التي قدمتها، توصلت العربية السعودية إلى تسويات سلمية مع جميع جيرانها.

ومن جهة أخرى، باشرت العربية السعودية في تحديث قواتها المسلحة، وخصوصاً نظامها الدفاعي الجوي، بالتعاون مع الولايات المتحدة في برنامج «هوك السلمي» (Peace Hawk)، وقد كلف هذا البرنامج أكثر من ٢,٥ بليون دولار. وبحلول نهاية عام ١٩٧٤، كانت العربية السعودية تمتلك ١٢٦ طائرة من نوع إف ـ ٥ (F - 5). وبحلول نهاية عام ١٩٨٠ امتلكت العربية السعودية ١٠٥ طائرات من نوع إف ـ ٥، وأيضاً ٦٥ طائرة من نوع إف ـ ٥ إي (F 5 E)، و٢٤ طائرة من نوع إف ـ ٥ إف (F 5 F)، و١٦ طائرة من نوع إف ـ ٨ (F - 8) مبرهنةً على نجاح برنامج هوك.

ولقد سار تحديث الجيش السعودي بشكل أبطأ من تحديث القوى الجوية، وكانت فرنسا والولايات المتحدة الدولتين الرئيسيتين المزودتين العربية السعودية بالأسلحة. ففي عام ١٩٧٣ طلبت العربية السعودية شراء ٢٠٠ دبابة من نوع آي. إم. إكس. ـ ٣٠ (AMX - 30)، وفي عام ١٩٧٤ طلبت العربية السعودية شراء ٥٠ دبابة إضافية من نوع آي. إم. إكس. ـ ٣٠ و٢٠٠ عربة مسلحة من نوع آي. إم. إل. ـ ٦٠/ ٩٠ (AML - 60/ 90) و٥٠٠ عربة حاملة للجنود من نوع آي. إم. إكس. ـ ١٠بي (AMX - 10P). وعلاوة على ذلك طلبت العربية السعودية دبابات من نوع إم. ـ ٦٠ آي أي (M - 60 AI) من الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨، وبلغ عدد الجيش النظامي السعودي نحو ٤٥ ألف جندي[١٠].

وتمّ تحديث القوات البحرية السعودية بتعاون أمريكي قبل عام ١٩٧٠، حيث كانت العربية السعودية تملك قوة بحرية صغيرة قوامها نحو ١٠٠٠ رجل مع بعض سفن حراسة السواحل. وقد توسعت البحرية السعودية لتشمل أربعة قوارب دورية زنة ٧٠٠ طن ذات صواريخ موجهة، وتسعة قوارب زنة ٣٠٠ طن وصواريخ موجهة، وأربع كاسحات ألغام بحرية من نوع إم. إس. سي. ـ ٣٢٢ (MSC - 322) وثمانية مراكب صغيرة كرافت. وكانت الخطة السعودية ترمي إلى شراء صواريخ أرض ـ أرض من نوع هاربون (Harpoon Surface to Surface Missiles) ومدافع من نوع إم. إم. ـ ٧٦ (MM - 76) سريع الطلقات، وطوربيدات من نوع إم. كي. ـ ٩٢ (MK - 92)، ورادارات أرضية من نوع آي. إن. / إس. بي. ـ ٣ (AN/SP3)[١١].

(١٠) Al - Anzy, Ibid., p. 55.

(١١) Cordesman, Ibid., p. 58.

كما أنفقت العربية السعودية مبلغاً يعادل ما بين ٨ إلى ١٠ بالمئة من مجموع نفقاتها العسكرية على تحديث قوات الحرس الوطني.

د ـ المرحلة الرابعة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

لقد زاد الوضع سوءاً في هذه الفترة نتيجة للعوامل التالية:

(١) الاضطرابات السياسية في إيران (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩).

(٢) الصراع بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي عام ١٩٧٩.

(٣) المشاكل الناجمة عن اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، والتي أدت إلى انقسامات بين الدول العربية.

(٤) إقامة حكومة راديكالية في أثيوبيا.

(٥) إقامة حكومة ماركسية في أفغانستان.

(٦) الحركات المضادة للعربية السعودية في جميع أنحاء الخليج. هذه المشاكل، إلى جانب مشاكل داخلية وخارجية، أدت إلى زيادة النفقات والتوسعات العسكرية في العربية السعودية.

وكان هناك بعض المشاكل التي أثرت في التطوير الدفاعي السعودي، وهذه المشاكل هي:

(١) نقص المصادر البشرية.

(٢) زيادة أعداد المستشارين العسكريين الأجانب.

(٣) نفقة التحديث العسكري.

إلا أنه نتيجة لنجاح برنامج هوك للسلام في السبعينيات، تابعت العربية السعودية برنامجاً عسكرياً آخر يدعى «برنامج شمس السلام». وقد ركزت القوات الجوية السعودية في هذا البرنامج على النوعية أكثر من التركيز على الكمية.

وبلغت المشتريات الرئيسية لها ١٢ طائرة مقاتلة من نوع ف ـ ١٥ (F - 15) من الولايات المتحدة، وقد أحدثت هذه الصفقة جدلاً عنيفاً في الكونغرس الأمريكي. وعلاوة على ذلك، اشترت العربية السعودية في عام ١٩٨١ طائرات أواكس (AWACS) من الولايات المتحدة لمساعدة القوات الجوية على الحفاظ على مزيد من الثقة والاعتماد عليها[١٢].

٢ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

تختلف القوات المسلحة للإمارات العربية المتحدة عنها في دول الخليج العربية

---

(١٢) Al - Anzy, Ibid., p. 58.

الأخرى، نتيجة التركيب الاتحادي بين الإمارات السبع في عام ١٩٧١. وقد تشكلت القوات العامة لدفاع دولة الإمارات بموجب الدستور المؤقت للبلاد في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وذلك بالتحول التدريجي من قوات خاصة بكل إمارة من الإمارات السبع إلى بنية عسكرية وطنية موحدة. وقد تمّ ذلك في ٦ أيار/مايو ١٩٧٦، حيث تمّ تشكيل قيادة موحدة لقوات الدفاع الاتحادية تحت قيادة مجلس الدفاع الأعلى. إلا أنه من الملاحظ أن كلاً من إمارة أبو ظبي، وإمارة دبي، وهما الإمارتان الرئيسيتان في الاتحاد، قد احتفظتا بقوتين عسكريتين مستقلتين، الأمر الذي كان يعكس التنافس السياسي التقليدي بينهما[١٣].

لقد زاد مجمل نفقات الدفاع في الإمارات العربية المتحدة نحو ١٣٢,٦ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠). وقد زاد عدد الأفراد العسكريين من ٩٨٥٠ إلى ٢٥١٥٠ في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠). وكانت القوات البرية تتألف من ٢٣٥٠٠ رجل مجهزين بـ ١٦٨ آلية مسلحة، وتتشكل من لواء الحرس الأميري، وثلاثة أفواج سيارات مدرعة، وسبع كتائب مشاة، وثلاث كتائب مدفعية، وثلاث كتائب قوات جوية. وكانت القوات الجوية تتكون من ٤٦ طائرة قاذفة و٢٧ طائرة هليكوبتر[١٤].

٣ ـ عُمان

إن مجرى التطور العسكري في عُمان يختلف عنه في دول الخليج العربية الأخرى في عدد من الأوجه:

أ ـ إن الاختلاف الأول والأكثر أهمية كان تجربة الحربين الأهليتين في عام ١٩٥٠ حتى منتصف السبعينيات، حيث تورط في هذه الحرب عدد من دول الجوار وغير الجوار في صراع ايديولوجي ومصالح إقليمية.

كان وضع واحة البريمي المتنازع عليها منذ زمن بعيد بين أبو ظبي وعُمان والعربية السعودية مصدر عدم استقرار داخلي عميق في غربي عُمان، وقد بدأ في أوائل الخمسينيات واستمر حتى منتصف الستينيات.

وكان الجانب العُماني من واحة البريمي محتلاً من قبل العربية السعودية في الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢). وفي تلك الفترة كانت مصر والعربية السعودية تقومان بتقديم إمدادات عسكرية وتدريب ومساندة أخرى للقبائل المعارضة تقليدياً لحكم السلطان سعيد ابن تيمور. لقد أشعلت هذه التطورات حرباً أهلية وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٥٧ عندما استطاعت القوات المعارضة للحكومة من القيام بحملة مؤثرة ضد قوات الحكومة

---

(١٣) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 71.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

في الجبل الأخضر. وقد ضعفت هذه المقاومة في الستينيات بعد أن قويت القوات العُمانية، وتوقفت نتيجة أيضاً لتسويات سياسية وحلول بريطانية تمّ التوصل إليها[١٥].

إن أبعاد تمرد ظفار كان بالنسبة إلى الأمن العُماني أكثر وأكبر خطراً من مسألة واحة البريمي. فقد أصبحت منطقة ظفار، التي كانت تجتاز صعوبات اقتصادية صارمة، والتي ولدت استياءً شعبياً ضد الحكومة، أصبحت مركزاً للنشاط السياسي المتطرف الهادف إلى كسب السيطرة على (ظفار)، إذا لم يكن السيطرة على البلاد بكاملها. إن الحركة الثورية التي بدأت بحملة نشاط تخريبي وعصيان في عام ١٩٦٥، وبمساندة من اليمن الجنوبي ومصر، تشكلت باسم جبهة تحرير ظفار في عام ١٩٦٩، وأعيد تسميتها مؤخراً باسم «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل». وقد توسعت قاعدة المساندة من الدول الراديكالية، ومنها العراق وجمهورية الصين الشعبية، اللتان قدمتا مساندة مالية وتدريباً، فضلاً عن إرسال مستشارين عسكريين إلى ظفار[١٦].

وبحلول عام ١٩٧٠، كان الوضع بالنسبة إلى عُمان خطيراً جداً، بحيث اضطرت بريطانيا إلى التخلّي عن مساندتها السلطان سعيد ونقل السلطة إلى صالح ابنه قابوس بن سعيد، الذي تولى السلطة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠. وقد ترافق مع ذلك برنامج إصلاح داخلي، فضلاً عن زيادة المساندة العسكرية البريطانية للحكومة، الأمر الذي عزز موقف الحكومة العُمانية. وقد تمّ تقديم مساعدة مالية إلى حكومة عُمان من قبل العربية السعودية وإيران. كما قدم شاه إيران مساندة عسكرية، وفي عام ١٩٧٣ قام بإرسال نحو ٣٥٠٠ جندي لمساندة قوات الحكومة. وفي وقت متزامن، ضعفت قوات المعارضة بعد عدد من التطهيرات في الحركة. كما ضعفت مساعدة جمهورية اليمن الجنوبية بعدما حققت عناصر يمنية جنوبية، يساندها الاتحاد السوفياتي السيطرة على الحركة. وفي أواخر عام ١٩٧١، تمّ القيام بحملة حكومية لقهر المتمردين، فوصلت قوات الحكومة إلى حدود اليمن الجنوبي في عام ١٩٧٢، وتمّت إقامة خطوط دفاعية. وقد تمكنت القوات الحكومية من سحق المتمردين في أواخر عام ١٩٧٥ بمساعدة القوات الإيرانية. وكذلك قامت القوات العُمانية بهجوم جوي على مركز قيادة المتمردين في اليمن الجنوبي، بحيث تمّ عزل العصيان المسلح وشله بشكل فعّال.

نتيجة لهذين العصيانين ارتفعت باستمرار النفقات الدفاعية لعُمان، كنسبة مئوية من الدخل القومي (GNP)، أكثر مما ارتفعت في دول الخليج العربية الأخرى.

ب ـ العامل الثاني الذي يميز عُمان من أقطار الخليج العربية الأخرى، هو تأثير

---

(١٥) بخصوص النزاع العماني ـ السعودي، انظر: محمد مرسي عبد الله، **إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى، ١٧٩٣ ـ ١٨١٨** (القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، الفصلان ١ ـ ٢.

(١٦) Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab - Israeli Military Balance*, p. 148.

الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج. وعلى الرغم من احتفاظ بريطانيا بدور عسكري في عُمان، إلا أن انسحابها كان له تأثير عميق، حيث نشطت الحركات الراديكالية المعارضة للحكومة العُمانية. إلا أنه في أواخر الستينيات، وتحديداً بعد هزيمة حرب عام ١٩٦٧ ضعفت قوات المعارضة. وبعد مغادرة بريطانيا عدن، وجدت قوات المعارضة ملجأً لها في اليمن الجنوبي، بحيث استطاعت من هناك مواصلة عملياتها ضد الشطر الآخر.

ج ـ العامل الثالث، هو أن الاعتبارات الدفاعية بالنسبة إلى عُمان مرتبطة بشكل أوثق بالتطورات في اليمنين الشمالي والجنوبي أكثر من ارتباطها بالتطورات في دول الخليج العربية الأخرى. كما أن العربية السعودية لها حدود مشتركة مع اليمنين، الأمر الذي كان يعرضها لخطر محاولات اليمن الجنوبي تصدير ايديولوجياته وحركاته المتطرفة[١٧].

د ـ العامل الرابع، هو أنه على الرغم من أن تطور مصادر النفط بدأ في عُمان متأخراً عنه في أقطار الخليج العربية الأخرى، إلا أنه كانت هناك جهود متواضعة في مجال تحديث الجيش. وفي الوقت الذي خرجت فيه بريطانيا، كان عدد القوات العُمانية ١٤٠٠ عسكري مجهزين بسيارات جيب وسيارات صغيرة مسلحة[١٨]. وقد ارتفعت النفقات في القطاع العسكري مع زيادة دخل النفط من ٦٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى ١٤٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٠. لقد كان تحديث القوات المسلحة موجهاً إلى مقاومة التهديدات الداخلية المحتملة[١٩].

هـ ـ العامل الخامس، هو أنه قبل أن يتولى السلطان قابوس الحكم في عام ١٩٧٠، كان هناك نقص في الكوادر الوطنية في المراكز العليا للقوات المسلحة، بينما كان هناك اعتماد كبير على العناصر الأجنبية التي كانت مرتبطة بالسلطان سعيد في مراكز القيادة. وفي أواخر عام ١٩٧٠، وبعد استلام السلطان قابوس الحكم في عُمان، زادت نسبة التطوع في الجيش بنحو ١٠٠ ضابط سنوياً.

و ـ العامل السادس، هو أن عُمان تعتبر من أكثر الدول الخليجية ارتباطاً عملياً بالقوى الخارجية ـ في تلك الفترة ـ ومن أهمها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي أواخر السبعينيات ازداد دور الولايات المتحدة في الشؤون العسكرية العُمانية، مع أنها استوردت من بريطانيا أسلحة ومعدات بمعدل ٤٠ مرة أكثر مما استوردت من الولايات المتحدة منذ الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠). وأهم حدث في العلاقات العسكرية العُمانية ـ الأمريكية كان توقيع معاهدة بين الدولتين في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٦، والتي تسمح

---

(١٧) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* pp. 67 - 68.

(١٨) CSIS, *The Gulf: Implications of British Withdrawal,* p. 83.

(١٩) Peterson, Ibid., p. 68.

للولايات المتحدة باستخدام المنشآت العسكرية العُمانية في حالة الطوارئ. ولقد وجدت الاتفاقية عدم رضى من بقية دول الخليج التي مانعت في تقديم تسهيلات أو قواعد للقوات الأمريكية[٢٠].

وفي الوقت الذي تمّ فيه إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١، كانت القوات العمانية قد وصلت إلى حالة جيدة، حيث بلغ مجموع قواتها ١٤,٢٠٠، منها ١١,٥٠٠ قوات برية و٩٠٠ قوات بحرية، مع وجود ١٩٠ قارباً (craft) و٣٨ طائرة مقاتلة و٢٤ طائرة هليكوبتر[٢١].

٤ ـ قطر

بعد الاستقلال في عام ١٩٧١، راحت قطر تركز على زيادة قدراتها العسكرية في مجال الأمن الداخلي لمواجهة متطلبات الدفاع الحدودية، خشية تهديد محتمل من جيرانها الأقوياء. وفي مطلع السبعينيات، كان مجموع عدد أفراد قواتها ما يقارب ٢٠٠٠ مجهزين بنحو ٥٠ آلية مسلحة وقوات جوية صغيرة مؤلفة من ٤ طائرات.

وقد ارتفعت نفقات الدفاع القطرية بمعدل ٣١,٤ بالمئة في الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠). وبحلول عام ١٩٨٠، زاد عدد أفراد قواتها الجوية إلى ٧٠٠ رجل، وعدد أفراد الجيش ٤٠٠٠ رجل، مع ٢٤ دبابة و٦٨ آلية مسلحة وفوجَيْ سيارات مسلحة، وكتيبة مشاة، و١١ طائرة هليكوبتر وطائرة نقل، وبعض صواريخ أرض جو. كما زاد عدد القوات البحرية لتضم ٤٠٠ فرد و٣٥ مركباً معظمها زوارق صغيرة للعمل في حراسة الحدود[٢٢].

٥ ـ البحرين

بسبب نقص مصادرها النسبية وصغر حجم أراضيها، كانت جهود البحرين العسكرية في السبعينيات تتجه بشكل رئيسي نحو تطوير قوة أمنها الداخلي. والعنصر الآخر الذي أثر في الاعتبارات الدفاعية للبحرين هو موقعها الجغرافي الخطير وعلاقاتها المتقلبة مع العراق وإيران. هذه الاعتبارات كانت الأساس في تطوير هيكل القوات المسلحة البحرينية.

عندما غادرت بريطانيا البحرين في عام ١٩٧١، استفادت البحرين من المنشآت

---

(٢٠) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١٧٥ ـ ١٨٨.

(٢١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1982 - 1983* (London: IISS, 1982).

(٢٢) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 68.

العسكرية التي خلفتها بريطانيا وراءها، وذلك بتأجير هذه المنشآت إلى قوات البحرية الأمريكية في عام ١٩٧٢. فقد أصبحت البحرين ميناء حيوياً للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط، لكن الكلفة السياسية كانت باهظة بالنسبة إلى البحرين نتيجة للعلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية واتجاهاتها نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخصوصاً بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣، الأمر الذي أثار انتقادات ومشاكل داخلية لها.

وقد ارتفعت النفقات العسكرية البحرينية من ٤٧ مليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى ١٩١ مليون دولار في عام ١٩٨٠. وكان تعداد القوات البحرينية أقل من ٢٥٠٠ رجل، منهم ٢٣٠٠ في القوات البرية مزودين بسيارات مسلحة وبطاريات مدفعية. وكانت القوات الجوية البحرينية تملك ٧ طائرات هليكوبتر، والقوات البحرية ٢٣ زورقاً بحرياً صغيراً للطوارئ[٢٣].

٦ ـ الكويت

واجهت الكويت مطالب إقليمية وهجمات على أراضيها بعد نيلها الاستقلال في عام ١٩٦١، حيث أصبحت مسألة الدفاع من الأولويات القصوى بعد الانسحاب البريطاني من مواقعه السابقة في المنطقة. وإلى جانب تطوير قدراتها الدفاعية، لجأت الكويت إلى اتباع دبلوماسية عدم الانحياز، حيث تعتبر الكويت أول دولة من دول مجلس التعاون تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، إذ كانت تنظر إلى هذه السياسة كأفضل اختيار لضبط أو تعديل أعمال الدول الإقليمية التي لها روابط مع موسكو.

في عام ١٩٦٨، كان تعداد القوات المسلحة الكويتية بين ٦٠٠٠ و٨٥٠٠ رجل مجهزين ببعض الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات. وبسبب الموقع الجغرافي الحساس للكويت ومنافعها المالية في تطوير المصادر النفطية المبكرة، سارت الكويت بسرعة أكبر نحو برنامج تحديث قواتها المسلحة أكثر مما فعل معظم دول الخليج العربية الأخرى.

ومن عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٠، خصصت الكويت مبلغ ٨,٢٩ بليون دولار للدفاع. وقد بلغ تعداد القوات المسلحة الكويتية في عام ١٩٨٠، ١١,١٠٠ رجل، منهم ٩٠٠٠ في القوات البرية مجهزين بـ ٢٨٠ دبابة متوسطة و٢٥٠ آلية مسلحة. وتقدر القوات الجوية بنحو ١٩٠٠ رجل و٥٠ طائرة مقاتلة و٣٤ طائرة هليكوبتر. وتتألف القوات البحرية من ٤٣ زورق دورية و٣ زوارق للإنزال، ويبلغ تعدادها نحو ٢٠٠ فرد[٢٤].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

ثانياً: البيئة العسكرية والأمنية قبل قيام مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١

رأينا في الفصول السابقة أن عوامل مختلفة قد تحكمت في تطور النظم الدفاعية في كل دولة من دول الخليج العربية. ومن الممكن تلخيص هذه العوامل بما يلي:

المساحة الجغرافية، كالعربية السعودية؛ عدد السكان، والتهديد الداخلي، كقطر والبحرين؛ الظروف السياسية، كعمان؛ تركيب الدولة، كدولة الإمارات العربية المتحدة. وكما تبيّن لنا، فإن العربية السعودية تعتبر الدولة المهيمنة عسكرياً من بين هذه الدول، إلا أنها مقارنة بدول الجوار الإقليمي الأخرى الرئيسية ـ العراق وإيران ـ يبدو البون شاسعاً.

كما ان التوازن العسكري في المنطقة والهموم الأمنية خلقت ميلاً بين دول الخليج العربية لاستشكاف إمكانية تكوين إطار أمني جماعي.

إن أول من طرح فكرة تعاون أمني إقليمي هو شاه إيران في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٤[٢٥]. فقد سعى الشاه إلى أن يقود جميع الدول العربية المحافظة في الخليج (باستثناء العراق) من أجل أن يحقق هيمنة إقليمية، إلا أن خطته باءت بالفشل نظراً إلى استبعاد العراق من هذا الإطار الأمني. وعلاوة على ذلك، حاولت طهران توقيع اتفاقية تعاون عسكري بشأن الخليج مع العربية السعودية وإمارات الخليج الأخرى، لكن الرياض لم توافق ودعت بدلاً من ذلك إلى إقامة ترتيبات أمنية داخل «الأمة» العربية[٢٦].

وقد جرى تعاون مهم غير رسمي بين دول الخليج العربية والعراق خلال منتصف السبعينيات، وخصوصاً للتوصل إلى اتفاقية حول ضرورة تجنب تورط الدول العظمى في المنطقة، إذ تحسنت العلاقات الخارجية بين الدول العربية وإيران وفتحت الباب لمزيد من التعاون الإقليمي، وذلك على أثر اتفاقية عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران لتسوية النزاعات الحدودية بينهما.

ومهما يكن من أمر، إلا أن الدول الخليجية، بما فيها العراق وإيران، لم تتفق على موقف موحد بخصوص خلق نظام دفاعي إقليمي.

ويعود السبب في معظمه إلى الشكوك التي كانت تنتاب معظم الدول الخليجية العربية الصغيرة من نوايا الدول الأكبر في الخليج. علاوة على ذلك، لم يحدث أي تقدم

---

(٢٥) بخصوص مخطط الشاه، انظر: Joseph Albert Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf,» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., University of Virginia, 1985), and «Security in the Gulf: Role of the Outside Power,» in: Shahram Chubin, R. Litwak and A. Plascov, *Security in the Gulf,* 4 parts covered together (Aldershot, Eng.: Gower Publishing Company, 1982), pp. 151 - 160.

(٢٦) Kechichian, Ibid., pp. 2 - 4.

بالخطة الإيرانية نظراً إلى أن بعض هذه الدول الخليجية كانت تعتبر إيران متورطة في حرب ظفار في عُمان، كذلك لعلاقة الشاه القوية بإسرائيل[٢٧].

وبعد فشل الخطة الإيرانية، قام الملك خالد في آذار/مارس عام ١٩٧٦ بزيارة إلى البحرين والكويت وعُمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة لعرض خطة من أجل قيام نظام أمني مستقل. ونتيجة «للضغوط الإيرانية على حكام الخليج»[٢٨]، لم يحرز تقدماً في تحقيق هذا الهدف.

كما قامت عُمان، التي كانت تعتمد على إيران في ذلك الوقت اعتماداً كبيراً، باقتراح خطة بديلة، وذلك بخلق قوة خاصة قادرة على الدفاع عن مضيق هرمز، إلا أن معارضة العراق قد أجهضت الخطة[٢٩].

باختصار باءت الجهود الإيرانية والعراقية والسعودية بالفشل في خلق نظام دفاعي إقليمي في اجتماع وزراء خارجية دول الخليج في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦[٣٠].

وفي أواخر السبعينيات، زاد التعاون الأمني الداخلي والاستخباراتي والعسكري غير الرسمي بين دول الخليج العربية. فقد جرت مناورات مشتركة بين البحرين والعربية السعودية في شهر حزيران/يونيو ١٩٧٥. كما أجرت دول الخليج العربية تمارين عسكرية مشتركة في العربية السعودية في شهر تموز/يوليو ١٩٧٩. وتمّ تشكيل تعاون في شؤون الأمن الداخلي في أواخر عام ١٩٧٦، بعد مبادرة قام بها وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، لإقامة مجلس لاستعراض تطورات الأمن الداخلي والمخابرات. وقد أدى هذا التعاون المتزايد في هذا المجال إلى إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية في مجال الأمن الداخلي بين العربية السعودية والبحرين وقطر وعُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٠[٣١].

على الرغم من اتخاذ خطوات مهمة لزيادة التعاون الأمني والدفاعي بين دول الخليج العربي، إلا أن هذه الخطوات كانت تسير ببطء وتجري دراستها بعناية ودقة، حيث كانت تعترضها بعض المعوقات والشكوك، منها **أولاً**، الخشية من الهيمنة، إذ ان الدول الصغيرة تشعر بتفوق العربية السعودية، جغرافياً وعسكرياً واقتصادياً؛ **ثانياً**، الخلافات الحدودية المتبقية؛ **ثالثاً**، التناقض في المواقف والارتباطات السياسية، حيث كانت عُمان مرتبطة

---

(٢٧) «Security in the Gulf: Role of the Outside Power,» p. 152.

(٢٨) Kechichian, Ibid., p. 4.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

(٣٠) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 75.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

بعلاقات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة وبريطانيا، هذه السياسة التي لم تكن ترضى عنها، على سبيل المثال، الكويت، والتي كانت تحبذ سياسة غير منحازة[٣٢].

إن تطور الأحداث في منطقة الخليج في أواخر السبعينيات زاد من عدم الاستقرار الإقليمي ومن النزاعات العسكرية، ومن بعض القلاقل الداخلية، الأمر الذي ولد قلقاً عميقاً لدى دول الخليج العربية، بحيث راحت هذه الدول تشعر بضرورة التعاون الإقليمي بينها وأهميته وواقعيته بالنسبة إلى مستقبل المنطقة. وقد دفعت أحداث رئيسية جرت في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات في الخليج إلى الإسراع في الخطط التعاونية التي كانت قائمة بين هذه الدول لبلورة صيغة رسمية مؤسساتية جماعية لتنظيم هذا التعاون وتنسيقه، بحيث يتلاءم ومصالح هذه الدول.

وتندرج هذه الأحداث بثلاث تهديدات إقليمية رئيسية، هي: الثورة الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان، والحرب العراقية ـ الإيرانية.

ثالثاً: التهديدات الإقليمية لدول الخليج العربية

١ ـ الثورة الإيرانية

أثر انبثاق الثورة الإسلامية الراديكالية في إيران تأثيراً بالغاً في منطقة الخليج. وبالفعل، كان تصاعد الهياج الثوري في إيران في أواخر عام ١٩٧٨ بمثابة جرس إنذار إلى دول الخليج، كما دلت على ذلك جولة ولي عهد الكويت إلى دول الخليج في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، في محاولة لتعزيز التعاون بين تلك الدول. لقد انعكس تشعب الهياج السياسي بوضوح على الاتصالات السعودية ـ الكويتية التي أعقبت زيارة ولي العهد إلى الرياض، حيث عبر الجانبان عن قلقهما إزاء الاهتياج في إيران وتأثيره في دول الخليج[٣٣].

وتأكيداً على قلق العربية السعودية، كان بيان ولي العهد الأمير فهد في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ معبراً عن مساندة المملكة لنظام الشاه الذي وصفه بأنه يرتكز على الشرعية[٣٤]. وقد خدمت الثورة الإيرانية كحافز لعلاقات سعودية ـ عراقية أوثق بشكل خاص ولعلاقات عراقية وثيقة مع دول الخليج بشكل عام. وفي شباط/فبراير من عام

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات الأمن، انظر: Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab - Israeli Military Balance*, p. 27, and «Security in the Gulf: Role of the Outside Power,» p. 153.

(٣٣) السجل والتقرير العربي (كانون الاول/ ديسمبر ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٨٩٤.

(٣٤) انظر افتتاحية صحيفة: عكاظ (السعودية)، ٧/٦/١٩٧٩.

١٩٧٩، وقعت العربية السعودية والعراق على اتفاقية أمنية مشتركة[٣٥].

إن سقوط نظام الشاه الملكي الموالي للغرب قد أثر تأثيراً بالغاً في القيادة السعودية المحافظة التي بدأت تتنازع باطراد مع الولايات المتحدة بسبب سياستها المتّصفة بالفشل في إنقاذ الشاه، متهمة الولايات المتحدة بعدم مصداقيتها بالتزاماتها لحماية المملكة. وفي محاولة لتخفيف مخاوف العربية السعودية، زار وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون العربية السعودية في شهر شباط/ فبراير ليؤكد لها استمرار الولايات المتحدة بالتزاماتها[٣٦].

مع أن قرارات إيران بالتخلي عن دور الشاه كـ «شرطي الخليج»، والانسحاب من حلف السانتو، والانضمام إلى حركة عدم الانحياز، فضلاً عن اتجاهها إلى مساندة العرب في بداية الثورة، قد لقيت ترحيباً من أنظمة الخليج، إلا أن سقوط نظام شاه إيران الملكي الموالي للغرب قد أحدث اضطراباً، وكان حدثاً منذراً بالشؤم. لقد كان ينظر إلى سقوط نظام ملكي كحدث سياسي خطير في الخليج، وأكثر أهمية من ذلك، بأنه ينذر بنظام ثوري يدافع عن إسلام مسلح وراديكالي.

والواقع، أن انبثاق دولة ايديولوجية في إيران، والتي عبّرت عن عداواتها لفكرة الحدود السياسية ولمفهوم الدولة القومية في العالم الإسلامي، لم يؤد إلى علاقات وثيقة بين الثورة الإيرانية والأنظمة المحافظة في الخليج. علاوة على ذلك، تعتقد إيران أن الأنظمة المحافظة الحاكمة في الخليج كانت أنظمة غير إسلامية وطاغية وفاسدة، وأنظمة تابعة للولايات المتحدة[٣٧].

وانطلاقاً من قناعة الخميني برسالته الدينية وسلطته الروحية العليا، بدأ يرسل مبعوثين شخصيين له إلى دول الخليج لكي ينشر تعاليمه الدينية والسياسية. وهكذا أعلنت إيران عن تعيين حجة الإسلام عباس المهيري، ابن أخت الخميني، كإمام لخطبة صلاة يوم الجمعة في الكويت، وبدأ حجة الإسلام المهيري بتسييس خطبه الدينية مهاجماً ما يراه فساداً، وبنشر التعاليم الأصولية للخميني. أغضب ذلك الحكومة الكويتية التي أمرت بطرده من البلاد مع عدد من أقاربه بعد اتهامه بتشجيع النشاطات المعادية للحكومة[٣٨]. وقد جاء طرد المهيري بعد أن كشفت الحكومة الكويتية في مطلع عام ١٩٧٩ عن مستودع للأسلحة في أحد ضواحي العاصمة الكويتية وألقت القبض على مجموعة من الأشخاص يعتقد بأنهم جزء من شبكة واسعة موالية للخميني تقوم بنشاطات داخل دول الخليج.

---

(٣٥) «Security in the Gulf: Role of the Outside Power,» p. 153.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول النزاع بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية حول أحداث الثورة الإيرانية، انظر: مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**، ص ١١٩.

(٣٧) *New York Times*, 25/11/1979.

(٣٨) **النهار**، ٢٦/٩/١٩٧٩.

وكدليل على مناشدة الخميني، أشارت التقارير إلى أن تسجيلات كاسيت عن خطب ومواعظ كانت تتداول بشكل واسع في الخليج[٣٩].

وفي البحرين، طردت الحكومة البحرينية حجة الإسلام الهادي المدرّسي متهمةً إياه بارتباطه بنشاطات معادية للحكومة.

ولـم تقتصر العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج على الهجمات السياسية، لكنها امتدت إلى مساندة الحركات الإسلامية المنشقة في المنطقة. فقد أنشأت إيران وآوت كلاً من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والمنظمة الثورية الإسلامية لشبه الجزيرة العربية. ولهذه الغاية نشرت صحيفة **كيهان** الإيرانية في آذار/مارس ١٩٨٠ خبراً بأن الحكومة الإيرانية قد خصصت ما يقارب من بليون ريال إيراني لتعزيز جبهات التحرير الوطنية المختلفة ومساندتها[٤٠]. واتهمت أنظمة الخليج إيران باستخدام الجالية الشيعية في الخليج لنسف الأنظمة القائمة. وعلى سبيل المثال، اتهم رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إيران بأنها تساعد الشيعة في الخليج لإسقاط الأنظمة في دوله، وأن إيران تقدم لهم المساعدات العسكرية والتدريب العسكري. كذلك اتهم وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز إيران في أعقاب احتلال المسجد الحرام في مكة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وإثارة الشيعة المعادين للحكومة في المنطقة الغربية من العربية السعودية، وذلك في شهر كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها. وبدأت إيران بعد ذلك بتشجيع الناس على الاستمرار في الثورة[٤١].

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨١ جرت محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين بدعم من إيران، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل بعد إحباطها من قبل السلطات الأمنية البحرينية[٤٢]. هذا الحادث يعزز الاتهامات بأن إيران كانت تسعى للإطاحة بالحكومات المحافظة في الخليج.

إضافةً إلى ذلك، أخذت الاتجاهات الإيرانية الجديدة بعض الخصائص من أنها بوليس إقليمي سابق في ظل الشاه، ومنها استمرار احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وتجديد الادعاءات بالمطالبة بالبحرين[٤٣].

---

(٣٩) *Christian Science Monitor* (22 January 1979).

(٤٠) Jasim Mohammad Abdulghani, *Iraq and Iran: The Years of Crisis* (London: Croom Helm; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1984), p. 197.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٤٢) *New York Times*, 17/12/1981.

(٤٣) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٤٢٢.

لقد اطلعنا على بعض هذه العوامل مجتمعة، فضلاً عما أحدثته هذه الثورة من ردود أفعال لدى القوتين العظميين، في فصول سابقة، وقد تفاقم هذا الأمر باحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، ومحاولة إدارة كارتر القيام بعملية إنزال فاشلة لإنقاذهم. كما ولدت أحداث مماثلة لدى دول إقليمية أخرى في الشرق الأوسط قلقاً عميقاً بين دول الخليج العربية التي كانت بسبب موقعها الجغرافي شديدة الحساسية من جراء التطورات في إيران. وقد ساهم هذا القلق في الإسراع في عملية انبثاق تعاون دفاعي أمني بين دول الخليج العربية.

٢ ـ الغزو السوفياتي لأفغانستان

في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج بغزو السوفيات عسكرياً لدولة أفغانستان. هذا الإجراء السوفياتي العنيف أدى إلى تفجير سلسلة من ردود الأفعال الأمريكية الغربية الحادة. أما على المستوى الإقليمي، فقد كان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة الأمن في الخليج. فقد كان لهذا الغزو أبعاد استراتيجية متعددة الأشكال بالنسبة إلى دول الخليج العربية، من الممكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ القرب الجغرافي

إن هذا الغزو جعل القوات العسكرية السوفياتية في أفغانستان قريبة أكثر من منطقة الخليج، بحيث لا تزيد المسافة على ٥٠٠ كيلومتر، الأمر الذي يعطي السوفيات القدرة على فرض حصار على موانئ الخليج العربي، بحيث يمكنهم وقف شحنات النفط بطريقة فعالة في مضيق هرمز، كما كانت تصوّر ذلك الدراسات الاستراتيجية الغربية[٤٤]. بالإضافة إلى ذلك، جعل هذا الغزو للسوفيات قدرة أكبر وأسرع على إنزال عسكري في الخليج من قدرة الولايات المتحدة على القيام بذلك[٤٥].

ب ـ العامل الديني

إن احتلال السوفيات أفغانستان البلد الإسلامي، أدى إلى ردود فعل قوية في دول الخليج العربية وفي أماكن أخرى من العالم الإسلامي. وتمثّل رد الفعل العملي لدول الخليج بتقديم المساعدات المالية إلى الثوار الأفغان[٤٦].

ج ـ المصالح الدولية

أدى غزو أفغانستان إلى احراج الوضع في الخليج، لأنه زاد في حدة الحرب الباردة

---

(٤٤) عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** (الرياض: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ٧٨.

(٤٥) Jeffrey Record, *The Rapid Deployment Force and U.S. Military Intervention in the Persian Gulf* (Washington, D.C.: Corporate Press; Cambridge, Mass.: Institute for Foreign Policy Analysis, 1981).

(٤٦) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* p. 80.

ونقلها إلى الخليج، حيث أعلن الرئيس كارتر عن استراتيجيته المسماة بـ «خطة كارتر» (Carter Doctrine)، بعد الغزو بأيام، والذي يقضي باعتبار الخليج داخلاً في دوائر الأمن القومي الأمريكي والاقتراب من حد المواجهة مع الاتحاد السوفياتي[٤٧]. كما اتخذت الولايات المتحدة خطوات عديدة لتعزيز قدراتها العسكرية في منطقة الخليج وتحسين قوات الانتشار السريع، فضلاً عن فرض عقوبات اقتصادية على السوفيات، ومقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو... الخ. والأهم من ذلك، حاولت الإدارة الأمريكية الحصول على حق الرسو في الخليج وإبرام اتفاقية مع عُمان في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٠، وكذلك أبرمت اتفاقية مع كينيا والصومال[٤٨]. وقد تطرقنا سابقاً إلى المصالح السوفياتية في الخليج ومبدأ بريجينيف... الخ.

٣ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية

إن الصراع بين العراق وإيران له جذوره التاريخية من الخلافات الحدودية والإيديولوجية والسياسية الاستراتيجية. إن بعض المؤرخين يعود بجذور هذا الصراع إلى الصراع بين العثمانيين السنّة والفرس الشيعة، فضلاً عن الصراعات الإقليمية على الحدود. بينما يرجع أصحاب الدراسات التاريخية الآخرون آثار هذا النزاع إلى ما قبل حلول الإسلام، عندما هزمت القبائل العربية بقيادة المثنى بن حارث الشيباني الجيش الفارسي في موقعة ذي قار.

وفي عام ٦٣٧ بعد الميلاد انتصر المسلمون العرب على جيش الساسانيين (إيران) في معركة القادسية، وقد وصف العراقيون حربهم مع إيران عام ١٩٨٠ بـ «القادسية الثانية» أو «قادسية صدام»[٤٩].

لكن العلاقات بعد الثورة الإيرانية أبرزت مستقبل الصراع بين العراق وإيران مباشرة؛ صراع بين ايديولوجيتين مختلفتين، الأصولية في إيران، والعلمانية في العراق، فضلاً عن طرد الإمام الخميني من العراق بناء على طلب من شاه إيران بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨. على أثر ذلك، دعا الخميني مراراً للإطاحة بنظام صدام حسين

---

(٤٧) الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ص ٧٩.

(٤٨) بخصوص «مبدأ كارتر»، انظر: زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، وأحمد عبد الرزاق شكارة، **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي** (العين، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥).

(٤٩) انظر: Edmund Ghareeb, «The Forgotten War,» *American-Arab Affairs* (Summer 1983), p. 59, and Economist Intelligence Unit (EIU), *The Gulf War*, Special Report; no. 176 (London: Economist Publications, 1984), pp. 3 - 30.

وإقامة حكومة إسلامية. وحتى قبل تعزيز سلطته في طهران، حاول الخميني إثارة السكان الشيعة في العراق للتمرد على نظام صدام. وبعد الثورة الإيرانية حاولت إيران تشجيع المعارضة العراقية، كما تزايدت الحوادث على الحدود تزايداً كبيراً خلال عام ١٩٨٠. وقد أكد العراق أنه في الفترة ما بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر قامت إيران بـ ١٨٧ اعتداءً عسكرياً عبر حدوده. وعندما لم تبال طهران باحتجاجات العراق، أعلنت بغداد في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ وقف العمل باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي اعتبرت الممر المائي في شط العرب خط الحدود بين العراق وإيران[٥٠].

وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ قام العراق باختراق الحدود الإيرانية بهجوم واسع مستخدماً فيه جميع أسلحته، بحيث استطاعت قواته أن تصل خلال شهرين تقريباً إلى مشارف خورمشهر وديزفول والأهواز. واستطاع الطيران العراقي أن يلحق أضراراً بالغة في المنشآت النفطية الإيرانية، إلا أن القوات الجوية الإيرانية استطاعت بالمقابل أن تدمر منشآت عراقية نفطية ومصانع بتروكيمياوية وخط النفط الذي يمتد إلى تركيا.

وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ومطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، تقدمت القوات العراقية إلى خورمشهر وعبدان. وبعد هذا التطور أخذ الطرفان يركزان قواتهما، بحيث بدا الوضع لمعظم المراقبين أنه من غير المحتمل أن يحقق أي من الطرفين نصراً حاسماً، أو أن تقوم بينهما أية تسوية على المدى القصير، وأصبحت الحرب ما بينهما أشبه بحرب استنزاف كانت عبئاً اقتصادياً باهظاً على كاهل الطرفين. ومن شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ وحتى قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، دخلت الحرب العراقية ـ الإيرانية في مأزق. وقد خف القتال الكثيف إلى حدٍ ما وقامت جهود دولية عبر قنوات مختلفة، إلا أنها لم تصل إلى وضع اتفاقية لوقف إطلاق النار بين البلدين أو إيجاد حل سلمي للصراع[٥١].

لقد واجهت هذه الحرب دول المنطقة، ومنذ البداية، بالموقف الصعب الذي يتعين عليها فيه أن تختار بين طرفيها، ولم يكن خيار الانحياز سهلاً بالنظر إلى الحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة وقتها. والواقع أن العراق حاول أن يُقحم دول الخليج العربية في هذا النزاع، واعتبر نفسه المدافع العنيد عن الحدود الشرقية للوطن العربي. فعندما بدأت الحرب في شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠، طرح العراق أحد مطالبه، وهي إعادة الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي احتلتها إيران في عام ١٩٧١، بحيث راحت التقارير الصحافية تتكهن بأن هناك علاقة ما بين رأس الخيمة والعراق. فقد جاء في صحيفة ديلي تلغراف اللندنية ـ على سبيل المثال، بتاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ بأن «تقارير دبلوماسية من لندن تفيد أن السفن العراقية قد أرسلت إلى الموانئ المحايدة في بداية الحرب. لم

---

(٥٠) الخليج (الإمارات العربية المتحدة)، ١٥/٩/١٩٨٤، ص ٣.

(٥١) EIU, *The Gulf War*.

تكن بهدف البحث عن ملجأ لها، بل للإعداد لهجوم على الجزر الثلاث» [التي تحتلها إيران]. لقد بنيت هذه التقارير على تصورات العلاقات التي كانت قائمة بين العراق ورأس الخيمة في أوائل السبعينيات[٥٢].

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وقبل اختراق القوات العراقية الحدود الإيرانية بأيام قليلة، علق راديو إيران قائلاً: «إن الطريق الخطر الذي سلكته الأنظمة العربية بمساندتها الادعاءات العراقية ضد إيران ليس عادلاً بالأدلة والحجج... الأنظمة التي ساندت بغداد مساندة صريحة أو مستترة، عليهم أن يدرسوا الوضع دراسة جيدة قبل الادعاء بأية مساندة». كذلك صدر عن راديو إيران بلاغات عسكرية أخرى في ٢٢ أيلول/سبتمبر وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر مشابهة تدعوهم إلى عدم السماح باستخدام منشآتهم أو مجالهم الجوي أو البحري أو البري لمساعدة العراق... وتنذرهم بالانتقام[٥٣].

لقد كان تأثير الحرب في دول الخليج العربية واضحاً بشكل مباشر، وخصوصاً الكويت والعربية السعودية، نظراً إلى طبيعة علاقاتهما المتميزة مع العراق في تلك الفترة. وكان هناك شعور بالقلق بين جميع دول الخليج العربية من أن تمتد هذه الحرب لتشمل هذه الدول غير المشتركة في القتال. وقد تزايدت الشكوك عندما قامت إيران بقصف مراكز حدودية كويتية بتاريخ ١٢ ـ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ حيث كان بعض هذه الدول الخليجية يقدم مساعدات مالية وتعبوية إلى العراق[٥٤].

لقد كان من شأن خطر اتساع رقعة الحرب واستمرارها وانعكاساتها الاقتصادية والنفسية في الخليج أن يزيد حدة الحرب الباردة بين القوتين العظميين في المنطقة، حيث كان يحرص كل منهما (امريكا والاتحاد السوفياتي) على أن تنتهي هذه الحرب بنتائج تخدم مصالحه. ولا شك في أن دخول الخليج في دوامة الحرب الباردة بسبب الحرب ـ بعد أن كان على شفا هذه الحرب بسبب الغزو السوفياتي لأفغانستان ـ يقوض أمن الخليج ويجعل قدرات أبنائه قاصرة عن دفع المخاطر التي تتهدده.

إن اتساع رقعة القتال وزيادة حدة التوتر بين القوتين العظميين وانعكاساتها الداخلية كانت السبب في اهتمام دول الخليج العربية بتطور هذه الحرب. وراحت دول الخليج تطور استراتيجياتها وتكيف ردود أفعالها بما يحمي مصالحها وأمنها القومي ويتناسب مع تطورات هذه الحرب. وهذا ما نلمسه في الفصول التالية.

وفي النهاية من الممكن القول إن الثورة الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان

---

(٥٢) Nayef Ali Obeid, «UAE Stance toward Iraq - Iran War,» (M.A.Thesis, Belgrade, Belgrade University, Faculty of Political Science, 1988). p. 217.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

والحرب العراقية ـ الإيرانية، قد شكلت جميعها تحديات ثلاثية خطيرة دفعت بهذه الدول إلى الإسراع في التحرك نحو محاولة تشكيل تعاون دفاعي وأمني منظم في إطار مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الرابع

التجارب العربية الوحدوية أو الاتحادية السابقة وآثارها

«إن مشاعر الوحدة العربية في الخمسينيات وما أدت إليه من وحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ كان له تفاعل تلقائي وعفوي في منطقة الخليج وحماس للمحاكاة، وبأن الرغبة الشعبية في الخليج كانت موجودة وكامنة إلى أن قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية «المدرسة الخليجية» التي كانت تدعو إلى قيام مجلس التعاون، كانت ولا شك أكثر واقعية، لم يغلب عليها زخم العواطف ولا رنين الشعارات، ولكن واقعية الرغبة والإرادة وواقعية المخاطر والأحداث ووضوح المصالح المشتركة كانت الداعية إلى قيام المجلس»(١).

عبد الله يعقوب بشارة

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي

«إن الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرر العربي بعد الحرب العالمية الثانية كانت محط أنظار الشعوب العربية، وآن لخطوات إيجابية أن تبزغ في هذا الطريق من منطقة احتضنت الإسلام ورعت العروبة وسارت في دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ»(٢).

إذن كان لـ «مشاعر الوحدة العربية» التي أدت إلى الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ أصداؤها في منطقة الخليج. وكان هناك «حماس لمحاكاة» تلك التجربة، كما كانت «المصلحة القومية» تسري في دم هذه المنطقة «منذ فجر التاريخ». لكن التجربة الخليجية تمتاز عن التجارب الوحدوية العربية السابقة بأنها «أكثر واقعية»، فالتجارب الوحدوية السابقة كانت وحدات انفعالية يغلب عليها «زخم العواطف ورنين الشعارات».

---

(١) نايف عبيد، في مقابلة مع عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤتمر العاشر، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٩٠)، ص ٤٠ [من وثيقة العمل المشترك الملحقة بالبيان الختامي للمؤتمر الأول لمجلس التعاون الخليجي].

سنتتبع في هذا الفصل مسار التجارب العربية في الوحدة أو الاتحاد في الوطن العربي بشكل عام وبختصر منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما سنتوسع قليلاً في الحديث عن آخر التجارب الاتحادية في منطقة الخليج قبل قيام مجلس التعاون، إذ يولي العديد من علماء العلاقات الدولية، أمثال فيليب جاكوب وغيره[٣]، أهمية لتأثير التجارب السابقة في عمليات التكامل. ومن جهتنا نرى أن المسعى الوحيد في العمل الجماعي المنظم، والذي باشرت به الدول العربية منذ تلك الفترة وما زال قائماً حتى الآن، هو جامعة الدول العربية التي تشكلت في ١٠ أيار/مايو ١٩٤٥، ومع ذلك ظل نطاق سلطة هذه المنظمة محدوداً مقارنة بالهدف التاريخي للوحدة العربية، إذ حافظت على السيادة القطرية للدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وعلى الرغم من أهداف هذه المنظمة المتمثل في العمل الجماعي العربي والدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية[٤]... الخ.، إلا أن المنظمة من خلال تاريخها ـ على الرغم من نجاحاتها في بعض القضايا الجزئية ـ فشلت في تحقيق أهدافها الأصلية، مثل عجزها عن مواجهة النزاع العراقي ـ الكويتي والنزاعات الحدودية الأخرى، والحرب العراقية ـ الإيرانية، واتخاذ موقف موحد من القضية الفلسطينية. باختصار، كانت الجامعة العربية امتداداً للسياسات القطرية المتنافسة في الوطن العربي.

قبل تشكيل مجلس التعاون الخليجي، كانت أكبر الجهود الطموحة والرئيسية للاتحاد بين الدول العربية هي قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر في عام ١٩٥٨، حيث اتخذ البلدان خطوة لم يسبق لها مثيل في إقامة حكومة مشتركة، وأجروا انتخابات شعبية في فترة زمنية قصيرة، وتمّ الاعلان عن وحدة سياسية، حيث اعتبر ذلك العمل «أول خطوة نحو تحقيق وحدة عربية شاملة»، وترك الباب مفتوحاً لمشاركة أية دولة عربية ترغب في الانضمام إليها في وحدة أو اتحاد من أجل حماية الشعوب من الأخطار الخارجية ولتقوية السيادة العربية وسلامة وجودها. وقد انضم اليمن الشمالي بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٥٨، إلى تلك الوحدة، وتغير اسم الجمهورية العربية المتحدة إلى الدول العربية الموحدة. لقد كان العامل الأساسي الذي لعب دوراً مهماً في الوحدة، هو تعاون الدولتين ـ مصر وسوريا ـ في أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ والاندفاع الجماهيري العارم المتعطش إلى الوحدة في تلك الفترة. بالطبع كانت هناك فئات عديدة معارضة، ومنها الشيوعيون، إلا أن الصورة المهيمنة لعبد الناصر لدى الجماهير كزعيم للأمة العربية سيقودها إلى الوحدة العربية المنشودة.

---

(٣) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, 2nd ed. (New York: Harper and Row Publishers, ©1981), pp. 300 - 301.

(٤) انظر: «الجامعة العربية،» في: محمد السعيد الدقاق، **المنظمات الدولية والإقليمية** (الإسكندرية: المعهد المركزي للجامعة، ١٩٧٨).

إلا أن هذه التجربة كانت قصيرة، انتهت بانفصال سوريا رسمياً عن مصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ لأسباب لعبت فيها عوامل خارجية وعوامل داخلية دوراً (مع الأخذ بعين الاعتبار أن الغالبية الساحقة في الشارع السوري كان معارضاً للانفصال، وقد عبر عن ذلك بالمظاهرات العارمة التي عمت جميع أنحاء سوريا، والتي تم إخمادها بدبابات وأسلحة الجيش).

إن العوامل الخارجية، لعبت فيها دول الجوار الإقليمي دوراً بارزاً بتغذية العناصر الموالية لها في الداخل، حيث أصبحت تشعر أن الطروحات التي تطرحها هذه الوحدة تشكل خطراً على بقائها وتجد تجاوباً لدى قطاعات واسعة في مجتمعاتها.

أما العوامل الداخلية، فقد كان أهمها تدهور العلاقات بين حزب البعث وعبد الناصر، حيث كان يطمح الحزب إلى الحصول على مراكز رئيسية أكبر داخل حكومة الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انسحاب الحزب من الحكومة في عام ١٩٥٩، وكذلك تطبيق الإصلاح الزراعي والتأميم بصورة سريعة، وإلى حد ما غير مدروسة، الأمر الذي أجج نفوس الإقطاعيين والرأسماليين الذين أخذوا يعملون في السر ضد هذه الوحدة مستغلين تسلط أجهزة المخابرات وتجاوزاتها في تلك الفترة... الخ.

هناك أيضاً عنصر مهم، وهو الفوارق بين النخبات السياسية في كل من سوريا ومصر. فعند قيام الوحدة، كانت سوريا تعج بالحركات والأحزاب السياسية المتنافسة، حتى إنه كان يضرب المثل بأن كل فرد سوري مسيّس[٥] (يروى عن شكري القوتلي رئيس الجمهورية السوري حينها أنه قال لعبد الناصر: أسلمك الآن ستة ملايين سياسي ـ وهم تعداد سكان سوريا في ذلك الوقت)، بينما كان الشارع المصري يتسم بالهدوء ومحدودية النخبات السياسية المؤثرة.

وفي بعض الدراسات الأكاديمية المرموقة، يُرجع العالم أميتاي إتزيوني (Amitai Etzioni)، في دراسة له عن مراحل التوحيد السياسي، أسباب فشل الوحدة بين سوريا ومصر[٦] إلى «أن التسرع في إنجاز الوحدة قد عجّل في تفكك هذه الوحدة، وكذلك المحاولات في تطبيق الوحدة بشكل كامل في مختلف المجالات قبل أن تكون منافعها بادية للأطراف ـ سوريا ومصر»، أي أن مرحلة عملية الانتشار (spill over) التي أشار إليها هاس (Haas) في نظريته حول التكامل، لم تنضج[٧].

---

(٥) انظر: **محاضر محادثات الوحدة بين مصر ـ سوريا ـ العراق، ١٩٦٣**، ط ٣ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ج ١.

(٦) Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, pp. 427 - 430.

(٧) انظر هاس (Haas) في: المصدر نفسه، ص ٤٣٠ ـ ٤٣٤.

وفي غضون أسابيع من مولد الجمهورية العربية المتحدة، أعلن عن مشروع للاتحاد بين الأردن والعراق تحت اسم «الاتحاد العربي». كان المشروع - إلى حد بعيد - كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة وعلى التهديد السياسي الذي فرضته القوة السياسية لجمال عبد الناصر. لكن المشروع لم تكتب له الحياة لوقوع ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، والتي أطاحت بالنظام الملكي في العراق بعد شهور قليلة من اعلان الاتحاد العربي، حيث انتهج النظام العراقي الجديد خطاً سياسياً مناقضاً للسياسة الأردنية(٨).

جرت مبادرات واقتراحات متعددة من أجل القيام بمحاولات أخرى للتوحيد بين الدول العربية. فقد جرت محاولة بين مصر وسوريا والعراق في عام ١٩٦٣ وصيغ لها مشروع فدرالي حاول الاستفادة من دروس الجمهورية العربية المتحدة، ولكن المشروع لم يرَ النور من حيث التطبيق الفعلي. وتوقفت المشاريع في السنوات الست التالية بسبب انغماس مصر في اليمن، وبسبب هزيمة عام ١٩٦٧. ثم استؤنفت المحاولات التوحيدية في عام ١٩٦٩ بعد الإطاحة بالملكية في ليبيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، فأعد مشروع للتوحيد بين مصر وليبيا والسودان، ثم مشروع آخر بين مصر وليبيا وسوريا. وأعلن هذا الأخير تحت اسم الجمهوريات العربية، وجرى الاستفتاء عليه في الدول الثلاث، وأنشئت بمقتضاه حكومة اتحادية، وبرلمان اتحادي، وبعض الأجهزة البيروقراطية المساندة، ولكن المشروع تعثر قُبيل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وفي أعقابها، ولم يبق منه إلا الاسم، بل إن التوتر بين قيادات الدول الثلاث الأعضاء فيه وصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية، ثم المناوشات المسلحة بين مصر وليبيا في صيف ١٩٧٦. وجرت أيضاً محاولة اتحادية بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٦ لكنها أجهضت في ظرف أيام من الاعلان عنها.

وعلى أساس من التشابه في وجهات النظر السياسية، دخلت كل من ليبيا وسوريا في ترتيبات دولة وحدوية بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وكان اللقاء الأساسي بين البلدين يتلخص في طبيعة العلاقات مع موسكو، والمواقف المشتركة من القضايا العربية والصراع العربي - الإسرائيلي، لكن كان من الواضح أن حجم الشعارات الوحدوية كان أكبر بكثير من حجم التعاون الفعلي بين البلدين.

ويلاحظ أن كل هذه المحاولات قد جرى في الحزام الشمالي للوطن العربي، أما خارج هذا الحزام، فقد جرت محاولات عدة للاتحاد أو الوحدة بين شطري اليمن: اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي.

وفي الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، تعود الدراسات إلى قيام الشريف حسين في

---

(٨) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (دراسة ميدانية)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

عام ١٩١٦ بالثورة العربية الكبرى ضد الأتراك على أساس قومي. وكان الشريف حسين قد حصل على وعد من الحلفاء ـ لمساندته إياهم ـ بأن يتوج ملكاً على الحجاز وبلاد الشام، إلا أن الحلفاء نكثوا بوعدهم، ودخلت جيوشهم بلاد الشام ـ الجيش الفرنسي دخل سوريا ولبنان، والجيش الانكليزي دخل العراق والأردن وفلسطين ـ طبقاً لما جاء في معاهدة سايكس ـ بيكو بين فرنسا وبريطانيا[٩].

وفي الثلاثينيات، استطاع الملك عبد العزيز آل سعود أن يوحّد الجزيرة العربية، وهي تضم أقاليم نجد والأحساء والقطيف والحجاز وعسير، ويجعلها دولة واحدة تسمى الآن باسم المملكة العربية السعودية[١٠].

وفي الخليج العربي، من الممكن تتبع جذور الاتجاه الوحدوي حتى عام ١٩٠٥، حيث اجتمع أمراء الساحل لأول مرة عندما دعا الشيخ زايد بن خليفة إلى اجتماع القبائل العربية في أبو ظبي للبحث في حل المنازعات الحدودية البارزة[١١].

أما الخطوات العملية في اتجاه الوحدة في إمارات الخليج المتصالحة، فقد بدأت جدياً في عام ١٩٥٢ بإنشاء مجلس الإمارات المتصالحة الذي كان يجتمع بمعدل مرة أو مرتين في السنة لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة، وكان التعاون في نطاق هذا المجلس قاصراً على المسائل الإدارية.

وتبع هذه الخطوة إنشاء قوة حرس عُمان وقوة الشارقة عام ١٩٥٥ لحماية أعمال التنقيب عن النفط، وتبع ذلك عدد من الخطوات، منها اختيار علم موحّد للإمارات، وصدور قانون بتوحيد جوازات السفر بين الإمارات الأعضاء، ثم إنشاء مجلس التشاور الذي يتبع مجلس الإمارات المتصالحة ويكون بمثابة مجلس تنفيذي لقراراته. وفي تموز/ يوليو ١٩٦٥ اتخذ مجلس الحكام قراراً بتشكيل لجنة برئاسة حاكم رأس الخيمة، ووضع دستور اتحادي، واتخاذ خطوات أخرى للتوفيق بين الإمارات، ولكن هذه الخطوات لم ترَ النور[١٢]، نتيجة للخلافات الحدودية التي لم يتم التوصل إلى حلّها في ذلك الوقت[١٣].

---

(٩) «الثورة العربية الكبرى،» في: أحمد عزت عبد الكريم، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٩).

(١٠) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٣.

(١١) عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي (الرياض: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ٣٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(١٣) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٠٨ ـ ١١٨.

أولاً: اتحاد الإمارات التسع

لقد كان اعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج بحلول عام ١٩٧١، عاملاً مهماً ومشجعاً لحكام إمارات دول الخليج التي كانت تحت الحماية البريطانية على أن يفكروا جدياً في إقامة اتحاد يضم إمارات الخليج التسع، وهي، البحرين، وقطر، وأبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة، وأم القيوين، وعجمان. وقد كان نتيجة هذا التفكير توقيع اتفاقية بين كل من حاكم أبو ظبي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وحاكم دبي، الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، في ١٨ شباط/فبراير ١٩٦٨، أعلنا بموجبها عن قيام اتحاد فدرالي بين إمارتيهما، ودعوة إمارات ساحل عُمان الخمس الأخرى، وكذلك دعوة حاكمي قطر والبحرين إلى الدخول في هذا الاتحاد. لقد لاقت هذه الدعوة قبولاً واستحساناً من حاكمي قطر والبحرين وسرعان ما لبّى الجميع هذه الدعوة(١٤).

اجتمع حكام الإمارات التسع في دبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير عام ١٩٦٨، وأسفر هذا المؤتمر عن صدور بيان مشترك باسم «اتحاد الإمارات العربية». وقد وقع الجميع على اتفاقية تكونت من ثلاثة أبواب: **الأول**، يبحث في إنشاء اتحاد الإمارات، **والثاني**، في سلطات الاتحاد، والباب **الثالث**، في الأحكام العامة. وجاء هذا الإعلان في ١٧ مادة تحدثت عن توحيد السياسة الخارجية والدفاع، وإنشاء المجلس الأعلى المكون من الحكام ـ الذي يشرف على شؤون الاتحاد، وتخوله صلاحياته وضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ـ وهو الهيئة التنفيذية للاتحاد. وتنص الاتفاقية على أن المجلس الأعلى «تصدر قراراته بالإجماع»(١٥).

كان لتوقيع اتفاقية دبي في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٨ ردود فعل عربية وغير عربية، حيث باركت كل من العربية السعودية والكويت هذا الاتحاد، بينما اتخذت إيران موقفاً مغايراً. ففي ٨ تموز/يوليو ١٩٦٨، صرّح وزير خارجية إيران: «إن إيران لن تقبل أو تقر أي اتحاد لإمارات الخليج تكون البحرين عضواً فيه»(١٦).

لكن هذه الخطوة التي كانت تبعث على التفاؤل والأمل سرعان ما تعثرت قبل بدء المحاولة في تنفيذ بنودها، حيث بدأت الخلافات بين الأطراف تبرز على السطح. وأهم نقاط الخلاف هي:

---

(١٤) معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: المعهد، ١٩٨٦)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(١٥) محمد حسن العيدروس، **دولة الإمارات العربية المتحدة** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٣٨٧ ـ ٤٠١.

(١٦) معهد الدراسات الدبلوماسية، المصدر نفسه، ص ١٧٢.

١ ـ حدود الحكومة الاتحادية وسلطاتها.

٢ ـ نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي.

٣ ـ مقر العاصمة الاتحادية.

٤ ـ مبدأ التصويت في المجلس الأعلى[١٧].

وعلى الرغم من الوساطتين السعودية والكويتية اللتين حاولتا بكل ما تستطيعان من جهد إنجاح هذه التجربة باعتبارها بديلاً عربياً يملأ الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البريطاني ويوفر الأمن والاستقرار في المنطقة، إلا أن الملك فيصل ملك العربية السعودية والشيخ سالم الصباح أمير دولة الكويت أرسلا رسائل إلى جميع حكام الإمارات التسع لتقريب وجهات النظر وتفادي الفشل. لكن هذه الوساطات كلها لم تكلل بالنجاح، حيث انتهت التجربة باستقلال كل من البحرين، ثم قطر، في النصف الثاني من عام ١٩٧١، واندماج الإمارات الست المتصالحة في (دولة الإمارات العربية المتحدة) في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، ثم لحقت بها إمارة رأس الخيمة عام ١٩٧٢ (يرى صلاح العقاد أن انسحاب البحرين كان مضغوطاً بالموقف الإيراني[١٨]، ويرى محمد الرميحي أن انسحاب قطر جاء نتيجة للخلافات الداخلية بين الأسرة الحاكمة نفسها في قطر على الحكم)[١٩].

ويصل الرميحي إلى تحديد أهم أسباب فشل هذه التجربة بأنه كان «المنافسة الداخلية بين الأمراء وطموحاتهم للاحتفاظ بأكبر قدر من السلطة في إماراتهم»[٢٠].

ثانياً: اتحاد الإمارات السبع

بعد انسحاب كل من البحرين وقطر من الاتحاد التساعي، تبنّت الإمارات الست (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، والفجيرة) في اجتماع حكامها في دبي دستور الاتحاد الجديد، وأعلن هذا الدستور باسم الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ يوم ميلاد الدولة الجديدة، ووقعت عليه الإمارات الست، ثم انضمت إلى هذه المجموعة رأس الخيمة، كعضو سابع، في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢.

وحيث إن هذه التجربة الاتحادية ما زالت ثابتة حتى الآن، فقد اعتبرها الكثير من الباحثين النواة الحقيقية لقيام مجلس التعاون الخليجي. وهناك نقاط تشابه عديدة تساعد

---

(١٧) الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٨) رياض نجيب الريس، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الوثائق التاريخية (أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٢)، ص ٣٣٩.

(١٩) الرميحي، المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١١.

على المقارنة بين هاتين التجربتين، وهذه النقاط هي:

١ ـ ضغط البيئة الخارجية التي دفعت إلى الإسراع بإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة (الاعلان عن الانسحاب البريطاني المفاجئ) أو مجلس التعاون الخليجي (الثورة الإيرانية، الغزو السوفياتي لأفغانستان، الحرب العراقية ـ الإيرانية).

٢ ـ العوامل الداخلية، مثل الخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلاقات التي كانت سائدة بينها ـ إيجابية كالتحالفات القبلية، وسلبية كالنزاع على الحدود والتنافس على الحكم.

٣ ـ الفوارق الواضحة بين وحدات كل من هذين التجمعين (من حيث عدد السكان، المساحة، مصادر الدخل، إضافة إلى وجود دولة تشكل دولة المركز، أبو ظبي في دولة الإمارات والعربية السعودية في مجلس التعاون الخليجي).

٤ ـ التقارب في عدد الوحدات الداخلة في كل تجمع (دولة الإمارات: سبع وحدات، مجلس التعاون: ست وحدات).

لذا ستتطرق بإيجاز إلى البنية السياسية لدولة الإمارات وأهدافها، كما نص عليها الدستور المؤقت.

١ ـ البنية السياسية للإمارات العربية المتحدة

يأتي على رأس هيكل القيادة في الحكومة المجلس الأعلى للاتحاد، فهو المسؤول عن السياسة العامة في جميع المسائل الدفاعية والشؤون الخارجية والتعليمية والتنمية. ويتشكل المجلس الأعلى من سبعة حكام، وتتطلب المسائل ذات الأهمية موافقة خمسة أعضاء، ومن ضمنهم حاكمي أبو ظبي ودبي. وكل واحد من الحكام ينتخب لمدة خمسة أعوام، ومن الممكن أن يعاد انتخابه في نهاية مدته. ولمجلس الوزراء الاتحادي سلطة تنفيذية بسن القوانين الاتحادية وتنفيذها، وهو المسؤول كليةً أمام المجلس الأعلى. ويعين الرئيس الأعضاء باستشارة رئيس الوزراء، ثم إن المجلس الوطني الاتحادي أو البرلماني يمكنه أن يناقش إذا اقتضى الأمر القرارات المقترحة للقوانين الاتحادية التي يقدمها مجلس الوزراء. ويتألف المجلس الوطني من ٤٠ عضواً يختارون كل سنتين من قبل حاكم كل إمارة. ويمثل أبو ظبي ودبي ثمانية أعضاء عن كل إمارة. ويمثل كل من الشارقة ورأس الخيمة ستة أعضاء، كما يمثل كل من عجمان والفجيرة وأم القيوين أربعة أعضاء. ويعطي الدستور الحق لكل إمارة بأن يكون قضاؤها مستقلاً، والعاصمة هي أبو ظبي. ومن الجدير بالملاحظة أن القوات المسلحة لم يجرِ دمجها إلا في شهر أيار/مايو ١٩٧٦[٢١].

(٢١) Nayef Ali Obeid, «UAE Stance toward Iraq - Iran War,» (M.A. Thesis, Belgrade, Belgrade University, Faculty of Political Science, 1988).

٢ ـ المبادئ والاتجاهات السياسية للإمارات العربية المتحدة كما نص عليها الدستور المؤقت

تضمن الدستور في مقدمته ما يلي:

أولاً: أكد الدستور الرغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة وذات سيادة قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الأخرى الصديقة، الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفي الأسرة الدولية عموماً على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع.

ثانياً: أكد الدستور في مادته السادسة أن الاتحاد جزء من الوطن العربي تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك، وركز على أن شعب الاتحاد جزء من الأمة العربية.

ثالثاً: جاء في المادة السابعة من الدستور على أن الإسلام مصدر الدين الرسمي للاتحاد، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، وأن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

رابعاً: نصت المادة الثانية عشرة على أن الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، ويسعى لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي(٢٢).

الجدول رقم (٤ ـ ١)

الإمارات العربية المتحدة، المساحة والسكان والإيرادات العامة

الإمارة	المساحة (كلم٢)	النسبة المئوية	عدد السكان (احصائية ١٩٨٠)	النسبة المئوية	الإيرادات العامة لعام ١٩٧٥ (مليون درهم)	النسبة المئوية
أبو ظبي	٧٣٫٨٤٠	٨٦٫٦٨	٤٥١٨٤٨	٤٣٫٣٦	١٥٠٤١	٧٦٫٥
دبي	٣٫٨٨٥	٤٫٥٧	٢٧٦٣٠١	٢٦٫٥٢	٣٢٤٥٫٨	١٦٫٥
الشارقة	٣٫١٤٠	٣٫٦٩	١٥٩٣١٧	١٥٫٢٩	٩٤٠٫٠	٤٫٨
رأس الخيمة	١٫٨٣٣	٢٫١٧	٧٣٩١٨	٧٫٠٩	٢٨٨٫٠	١٫٥
الفجيرة	١٫١٦٦	١٫٣٧	٣٢١٨٩	٣٫٠٩	-	-
أم القيوين	٨٨٧	١٫٠٤	١٢٤٢٦	١٫١٩	-	-
عجمان	٢٥٩	٠٫٣	٣٦١٠٠	٣٫٤٦	-	-
المجموع	٨٥٫٠٠٠		١٠٤٢٠٩٩			

المصدر: مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ج ١، ص ٢٦ و٣٦ للمساحة وعدد السكان على التوالي وج ٢، ص ٨٦١ للإيرادات العامة.

(٢٢) الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة.

خلاصة

بانتهاء الفصل الرابع نكون قد انتهينا من تناولنا الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية لدول مجلس التعاون قبل قيام المجلس عام ١٩٨١، من أجل التعرف إلى العلاقة التي تربط بين قيام هذا المجلس وتلك التطورات، وبذلك يتضح لنا أن هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية، ربما أدت إلى قيام هذا المجلس، ونلخصها في ما يلي:

العوامل الداخلية:

١ ـ الموقع الجغرافي والاستراتيجي، حيث تجمع هذه الدول حدود مشتركة تجعل عملية الانتقال في ما بين مواطنيها وبضائعها سهلة. كذلك الموقع الاستراتيجي لمضيق هرمز في الخليج الذي تمر فيه ناقلات النفط، وكون هذه الدول تشكل مصدراً رئيسياً للطاقة للدول الصناعية، ربما ولد لديها إدراكاً مشتركاً للمخاطر الخارجية التي تواجهها بحجة حمايتها لضمان استمرار تدفق هذا المصدر.

٢ ـ الروابط التاريخية والدينية واللغوية والاجتماعية والاقتصادية.

٣ ـ الاتفاقيات الثنائية والجماعية الاقتصادية والدفاعية والأمنية بين هذه الدول مهدت الطريق لقيام مجلس التعاون.

٤ ـ التأثير القومي والشعور الوحدوي العربي ولد حماساً لدى شعوب هذه الدول للسير في هذا الاتجاه ومحاكاة التجارب السابقة والتأثر بها، والشعور بوحدة المصير والهدف ووحدة التحديات التي تواجههم.

٥ ـ التشابه في أنظمة الحكم والتماثل الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والسياسي تساعد كثيراً في عمليات التعاون والتكامل الإقليمي.

٦ ـ ضرورة تنويع مصادر الدخل وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن الاكتفاء الذاتي وإيجاد أسواق أوسع لتصريف هذه المنتوجات، بحيث تفرض على هذه الدول تنسيق سياسات العمل الجماعي، إذ إن كل دولة من هذه الدول لا تستطيع بمفردها القيام بذلك نظراً إلى: إما قلة الموارد البشرية، أو ضيق المساحة الجغرافية... وتنظم عملية التنافس وازدواجية المشاريع الصناعية وغيرها بين هذه الدول.

٧ ـ وجود ثروة نفطية هائلة تحتويها المساحات الشاسعة، تقابلها قلة الطاقات البشرية، تحتم على هذه الدول ضرورة التنسيق بينها والبحث عن أفضل صيغة تعاونية للمحافظة على هذه الثروة.

٨ ـ أعمال التخريب الداخلية والنشاطات المضادة التي تفاقمت في أواخر السبعينيات حتمت على هذه الدول التنسيق في ما بينها في السياسات الأمنية.

العوامل الدولية:

١ ـ لاحظنا أن الصراع الدولي كان واضحاً عبر التاريخ على هذه المنطقة طمعاً في موقعها الاستراتيجي وفي ثرواتها، وعلى الأخص بعد اكتشاف النفط.

٢ ـ دور الدول الإقليمية (العراق وإيران) ومطالبها الحدودية ومطامحها الإقليمية.

٣ ـ الانسحاب البريطاني من المنطقة في أواخر الستينيات، والخوف من إحداث فراغ، حتم على هذه الدول العمل للبحث عن صيغة جماعية تملأ هذا الفراغ.

٤ ـ صراع القوى العظمى، وما أصبح يسمى بالحرب الباردة، واندفاعها نحو المنطقة، إما بشكل مباشر أو عن طريق الوكلاء في المنطقة، دفع بهذه الدول إلى العمل أيضاً على إيجاد صيغة جماعية تحفظها بعيداً عن تلك الصراعات.

٥ ـ الأحداث المتلاحقة والمتفاقمة في أواخر السبعينيات، كالثورة الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان، والحرب العراقية ـ الإيرانية، وتأثيراتها في هذه الدول، دفعت بهذه الدول إلى التحرك سريعاً للقيام بعمل جماعي منظم لمواجهة هذه التهديدات وللمحافظة على أمنها واستقرارها.

٦ ـ التغييرات العربية ـ التداعي والتآكل العربي ـ وسقوط وحدة الأمن العربي، وإذا كان الخليج قد تفاعل إيجابياً وتلقائياً مع الأحداث العربية، فإن سقوط نظريات جاءت من مدارس عربية عريقة أيّدها الخليج وأخذ بها، أتت بصدمة عاتية. فاعتماداً على ترابط الأمن العربي، كان الخليج يتصور بأن هدفه في الأمن والاستقرار هي مسؤولية عربية جماعية، ولهذا فقد كانت النظرة هي أن أمن دول الخليج هو أمن العرب. فالحرب الأهلية اللبنانية واستقطابها لقوى عربية كثيرة، ومعاهدة كامب ديفيد ونتائجها، ومشكلة الصحراء الغربية، وصراعات الدول التي تشن الحروب الأهلية وانقسام العرب حول الحرب العراقية ـ الإيرانية، بل إسقاط الثوابت التي تنال الإجماع العربي، مثل التمسك بسياسة عدم الانحياز، وتأثر بعضهم بالمحاور والاستقطاب، كلها أدت إلى قناعة خليجية أن الوقت يستدعي «توافر ذراع جماعي يكون عامل استقرار في المنطقة».

٧ ـ التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي نتجت من انتقال السيادة النفطية من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة لتضغط على المنطقة الخليجية من قبل هذه الدول المستهلكة. وكما عبر عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون: «إن هذه التغيرات لا يمكن لدول الخليج أن تواجهها فرادى، لذلك كان حتمياً وجود ترابط عضوي بينها، لأن معركتها واحدة ومخاوفها واحدة، فبمفردها تئن تحت وطأة الضغط ومجتمعة يقوى ظهرها ويشتد عودها».

إضافةً إلى ما تقدم، لا بد من الإشارة إلى عنصر مهم جداً، وهو أن هذه الدول قد تطورت مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية إلى حد كبير، بحيث

أصبحت تشعر بأن لديها الركائز الأساسية التي من الممكن أن تقوم عليها مثل هذه المنظمة، مع الاعتراف بالواقع بأن هناك محدودات ما زالت حتى الآن تقف حائلة دون تحقيق الأهداف التي وضعتها هذه المنظمة في برامجها. وسنتعرف إلى ذلك عند تقييمنا المنظمة وأهدافها والإنجازات والعقبات في الفصول التالية.

وفي نهاية هذا الفصل، نودُّ الإشارة إلى ظاهرة مهمة لاحظناها بشكل واضح خلال دراستنا المراجع التاريخية التي تناولت التاريخ العربي وحركات التوحد والتفسخ في الوطن العربي. لقد لاحظنا ظاهرة عامة تجمع العرب من المحيط إلى الخليج، وهي أنهم كانوا منذ فجر التاريخ حتى الآن ـ عندما كانوا قبائل أو عندما أصبحوا دولاً ـ يتجمعون عندما يشعرون بتهديد جماعي خارجي، ويتراخون، بل يتقاتلون بعضهم مع بعض فور انتهاء هذا الشعور بالخطر، على الرغم من وجود الرغبة الذاتية في الوحدة العربية في ما بينهم، كما يظهر ذلك جلياً في جميع أدبياتهم وشعاراتهم على مر القرون، إلا أن ضغط البيئة الخارجية كان أبرز في دفعهم إلى التكاتف والعمل الجماعي الموحد من الرغبة الذاتية على الرغم من شعورهم القومي... مع الاعتراف بأن هناك بعض الشواهد التاريخية، قديمة وحديثة، على الاستعانة بالأجنبي لمجابهة ما كان يحسبه الحاكم خطراً عليه من دولة عربية أخرى أو قبيلة. لذلك كان التجمع كما أشرنا عند الشعور بخطر أو الإحساس بذلك يتهددهم جميعاً. صحيح أن غريزة حب البقاء لا تختلف كثيراً عند الدول عنها عند الأفراد، ولكن نود أن ننبه إلى أن معظم الإخفاقات العربية في درء تلك المخاطر يعود إلى عنصر المفاجأة، حيث تأتي استعداداتهم متأخرة بعد فوات الأوان، أو في أفضل الأحوال تكون خطوات العمل الجماعي متعثرة أو قاصرة عن مواجهة الحدث، وتنتصر فيها المصالح الخاصة على المصلحة العامة المشتركة. فطالما تظهر مشاريع التوحيد بينهم أقرب إلى التحالف منها إلى الوحدة، فسرعان ما ينفرط عقد التحالف عند انتهاء المسبب.

ومن هنا ننبه إلى ضرورة التخطيط العربي الجماعي المنظم والمدروس دراسة جيدة في أوقات السلم حتى نستطيع تفادي الأخطار أو التخفيف من آثارها في أوقات الأزمات.

وسنتناول في الفصول التالية مراحل تشكيل المجلس وأهدافه ووظائفه ومقارنته مقارنة سريعة بمنظمات إقليمية أخرى.

الفصل الخامس

مراحل تشكيل مجلس التعاون الخليجي

إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١، لم يأتِ وليد اللحظة، وإنما جاء امتداداً للتعاون القديم بين هذه الدول، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات، الأمر الذي استوجب من حكومات هذه الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، يحقق الرغبة المتجسدة في نفوس أبناء هذه المنطقة منذ قرون عديدة في الوحدة والعمل المشترك، وينظم التعاون السابق بينها، وفي الوقت نفسه يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع.

وترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون إلى عام ١٩٧٥، حيث كان الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت ـ وكان آنذاك ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء ـ في زيارة لأبو ظبي في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٥. وبعد محادثات مطولة مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل(١). وفي أيار/مايو ١٩٧٦، دعا الشيخ جابر الأحمد إلى «إنشاء وحدة خليجية يهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها»(٢).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، زار الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان، ودعت البيانات

---

(١) يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية** (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣)، ص ٦٣.

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ط ٢ (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٨)، ص ٢١.

المشتركة التي صدرت عن محادثاته في هذه الدول إلى «تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم»[(٣)].

فقد أكد البيان الكويتي ـ السعودي الصادر بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٨ على أن «خطة العمل الإيجابي لتوطيد أركان التعاون في كل المجالات بين دول منطقة الجزيرة العربية والخليج ليس إلا واجباً طبيعياً»، وأكد «اهتمامها بوجوب أن تظل المنطقة منطقة أمن وسلام واستقرار بعيدة عن مجالات الصراع العالمي. وأن تقوم علاقات هذه الدول جميعاً على دعائم متينة من الاحترام المتبادل والتنسيق المنظم والتضامن الفعّال بغية الإفادة من إمكاناتها المشتركة الكبيرة للاضطلاع بالدور الجدير بها، وذلك في خدمة شعوبها»[(٤)].

وأشار البيان الكويتي ـ البحريني الصادر في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ إلى «دقة الأوضاع التي تمر بها المنطقة»، ودعا إلى «سرعة العمل من أجل الهدف المنشود وهو الوصول إلى وحدة الدول العربية...»، كما أيّد البيان مواصلة الجهود أو المزيد من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة «لوضع خطة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية موحدة».

وجاء في البيان الكويتي ـ القطري المشترك الصادر بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ أنه «عند تناول العلاقات الخليجية اتفق الجانبان على أن دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة تتطلب تكاتف الجهود وسرعة العمل من أجل الوصول إلى وحدة دولها العربية، تلك الوحدة التي تحتمها علاقاتها التاريخية وطبيعة الأمور بينها ويستوجب تحقيقها تطلع شعوبها إلى مزيد من التقدم والرفاه».

وأكد البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، الصادر في أبو ظبي بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ دقة الأوضاع الخليجية ودعا إلى «تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم والرفاه».

ونص البيان الكويتي ـ العُماني المشترك الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ على أنه «وباستعراض العلاقات الخليجية، يشير الجانبان إلى دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة، ويدعوان إلى سرعة العمل من أجل الوصول إلى أوثق صيغة ممكنة للتعاون بين دولها، الأمر الذي تحتمه عقيدتها الإسلامية وعلاقاتها التاريخية وطبيعة الأمور فيها وتلبية لأماني شعوب المنطقة في تحقيق المزيد من التقدم والاستقرار»[(٥)].

ويلاحظ يحيى حلمي رجب أن الجهود المكثفة لبداية التفكير في إنشاء مجلس التعاون بدأت مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمّان في

---

(٣) رجب، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، حيث اطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لاستراتيجيا خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات(٦). وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في العربية السعودية خلال المدة ٢٥ ـ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، انعقدت قمة لدول الخليج العربية على هامش هذا المؤتمر حيث ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون، وكانت أمام زعماء الخليج ثلاثة مقترحات:

١ ـ **الاقتراح السعودي**: يقضي بإنشاء منظمة خليجية، ويدعو إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج، حتى يصبح التدريب والاستيعاب سهلاً، كما طالب المشروع السعودي بإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية بدلاً من إنشاء حلف عسكري، وقد استبعدت المحالفات العسكرية تماماً مع الدول الأجنبية. وطالب باشتراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة، وتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها، وتشجيع دول الخليج على تحقيق الاستقلال الذاتي العسكري(٧).

٢ ـ **المشروع الكويتي**: اتخذ أساساً لإقامة مجلس التعاون الخليجي، فقد تجنب الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي، وطالب بإقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية، بما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج(٨).

٣ ـ **المشروع العُماني**: ركز على عنصري الأمن والتعاون العسكري بوصفهما نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد(٩)، ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة(١٠).

وفي الرابع من شباط/فبراير ١٩٨١، عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول قطر والعربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان. وقد وافق المؤتمر على إنشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول الست لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق في ما بينها في مختلف الميادين والمجالات.

---

(٦) رجب، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٧) عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** (الرياض: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ٢٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٩) Abdulla Al - Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., Faculty of Claremont Graduate School, 1986), pp. 103 - 109.

(١٠) الأشعل، المصدر نفسه، ص ٢٤.

وقد أُعلن في اليوم نفسه، الرابع من شباط/ فبراير ١٩٨١، في الرياض بأن الدول الست سوف تكوّن في ما بينها مجلساً للتعاون تكون له أمانة عامة وتعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهدافه. كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في العاصمة العُمانية مسقط في آذار/ مارس ١٩٨١. وقد أصدر الوزراء المجتمعون بياناً بهذه المناسبة تلاه وزير الخارجية السعودي، وفي ما يلي نصه:

«إدراكاً من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، دول قطر، دولة الكويت، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات، وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف، ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين؛ رأت أن تقيم تنظيماً يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات، يطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقرّه الرياض، بالمملكة العربية السعودية، ويكون هذا المجلس الوسيلة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه في مختلف المجالات، وكذلك وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية، والمالية، والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة، والإعلامية والجوازات والجنسية وحركة السفر والتنقل والشؤون التجارية والجمارك ونقل البضائع والشؤون القانونية والتشريعية»[(١١)].

وفور صدور هذا البيان حرص المسؤولون في عواصم الدول الست الأعضاء في المجلس على إبلاغ سفراء الدول العربية به، وإيضاح طبيعة مجلس التعاون ودوره في التعاون الخليجي وارتباطه بالتعاون العربي الشامل[(١٢)].

وتنفيذاً لبيان وزراء خارجية الدول الست في الرياض بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٨١، اجتمعت في الرياض يومي ٢٤ و٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨١ لجنة الخبراء لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن مجلس التعاون ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس. وفي يومي ٧ و٨ آذار/ مارس ١٩٨١ عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناءً على ورقتي عمل قدمتهما عُمان والكويت. وفي يومي ٩ و١٠ آذار/ مارس ١٩٨١ اجتمع في مسقط وزراء خارجية الدول الأعضاء وناقشوا مشروع النظام الأساسي للمجلس، ثم حددوا الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١ موعداً لاجتماعات القمة في أبو ظبي على أن يسبقه اجتماع تمهيدي لوزراء الخارجية يومي ٢٤ و٢٥ أيار/ مايو، كما أقروا النظام الأساسي للمجلس والنظام الداخلي

---

(١١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي (أبو ظبي: [وزارة الإعلام والثقافة]، ١٩٨٤)، ص ٢٤.

(١٢) رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ص ٢٤.

لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، كما أوصوا أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت.

وبناءً على توصيات وزراء الخارجية، عقدت لجنة الخبراء اجتماعين آخرين يومي ١٩ - ٢٠ أيار/مايو ١٩٨١ في أبو ظبي ناقشت فيهما النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات التي تقدمت به دولة الكويت بناءً على تكليف مؤتمر وزراء الخارجية في مسقط، كما ناقشت مشروع اتفاقية بشأن حصانات وامتيازات الأمانة وممثلي الدول الأعضاء. وفي يوم ٢٣ أيار/مايو ١٩٨١ عقد وزراء الخارجية مؤتمراً في مسقط للإعداد لمؤتمر القمة الأول للمجلس لوضع اللمسات النهائية على مشروع مجلس التعاون ومحاولة تجاوز الخلافات في وجهات النظر حول أسلوب تحقيق الأمن في الخليج(١٣)، حيث كانت ترى الكويت أن الأسلوب الأمثل لتحقيق الأمن يتمثل في تحقيق العدل والحرية والمساواة، كما يجب أن يشارك الشعب في صنع القرار في جميع المستويات التنفيذية والتشريعية والبرلمانية، وإقامة استراتيجيا وسياسة جديدة وموحدة لكل دول الخليج للتعامل مع الأطراف الثالثة، ورفض أية سياسة تقود إلى التحالف مع أية قوة غير إقليمية(١٤).

أما الرؤية العُمانية لتحقيق الأمن، فتتمثل في:

١ - إقامة نظام أمني مشترك بين دول الخليج لمقاومة الإرهاب والعنف، وأيضاً لتبادل المعلومات حول قضايا الجرائم.

٢ - منع عضوية المنظمات الإرهابية في منطقة الخليج.

٣ - تسهيل تنسيق الإجراءات الأمنية بين دول الخليج وتداول النشرات وتقييم الأسلحة التي من الممكن أن تصدر إلى أقطار الخليج.

٤ - منع أية صحيفة أو نشرة تنتقد الأقطار القريبة من دون انتقاد للاتحاد السوفياتي. كما يجب على كل دولة من دول الخليج أن تقوم بإبعاد وترحيل أي شخص ينتقد حكومات مجلس التعاون(١٥).

وقد عقد في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ أول قمة لدول مجلس التعاون، حيث أعلن في الجلسة الافتتاحية التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١. وناقش المؤتمر ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك أوضحت أن ظهور مجلس التعاون يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي، كما أكدت على الخصائص المشتركة

---

(١٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٤) Al - Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» pp. 104 - 105.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

لسكان المنطقة، والأخطار التي تتهدد هذه المنطقة وثرواتها، واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة، ومحاولة تحويل النفط إلى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوب المنطقة. وأشارت الورقة إلى الفرصة التاريخية المهيأة لتحقيق اندماج حقيقي، وقد تفلت إلى الأبد إن لم يحسن استثمارها[١٦].

وقد وافق المؤتمر على تعيين عبد الله يعقوب بشارة أول أمين عام للمجلس. كما وافق على تشكيل خمس لجان من الوزراء المختصين لتنسيق أوجه التعاون بين الدول الأعضاء، وهذه اللجان ذات مهمة مؤقتة، وهي لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، ولجنة التعاون الصناعي، ولجنة النفط، وأخيراً لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية[١٧].

وفي البيان الختامي، ركز البيان على بعض الجوانب السياسية، منها أن:

١ ـ أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها، وان مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الأعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

٢ ـ رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية.

٣ ـ ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤ ـ تأييد الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية[١٨].

ردود فعل الدول الإقليمية والدولية على قيام المجلس

١ ـ على الصعيدين الخليجي والعربي

أكدت دول مجلس التعاون الخليجي أن مجلس التعاون يعتبر «لبنة في الصرح العربي، وأنه ليس تحالفاً أو محوراً موجهاً لأحد، وأنه تنظيم إقليمي يعمل في إطار أهداف جامعة الدول العربية»[١٩].

(١٦) الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ص ٢٦.

(١٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، ص ٢٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٩) رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ص ٧١.

كما رحبت به صحف تونس والسودان والمغرب والصومال ومصر، واعتبرته خطوة تقدمية في الاتجاه الصحيح. بينما تحفظت صحف العراق والجزائر وسوريا وليبيا والأردن[20].

وقد وصف الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية المجلس بأنه خطوة رائدة في صرح العمل العربي. وقد أكد حبيب الشطي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي أن منظمة المؤتمر الإسلامي ترى في قيام مجلس التعاون عنصراً جديداً ومهماً، وسيكون سنداً قوياً للأمة العربية[21].

ومن جهة أخرى، أثار قيام مجلس التعاون ردود فعل تراوحت بين الغضب والتحفظ من قبل بعض الدول الخليجية الأخرى التي لم تدعَ للمشاركة في العضوية، حيث اعتبرت دولة اليمن عدم دعوتها إلى المشاركة في المجلس، إساءة، واتهمت دول المجلس بالاتجاه نحو خلق كيانات ومحاور إقليمية تهدد التضامن العربي. أما اليمن الجنوبي، فقد دعا إلى عقد اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الإفريقي من أجل وضع تصور عام لقضية الأمن في المنطقة. وفي حين شملت هذه الدعوة أثيوبيا، فإنها تجاهلت إيران، ومع ذلك، فإن عدن لم تعترض على قيام مجلس التعاون[22].

أما بالنسبة إلى العراق، فقد أبدى تحفظاً نسبياً إزاء المجلس انعكس في تصريحات وزير خارجيته سعدون حمادي الذي قال: «إن العراق مقتنع بإطار الجامعة العربية، وأن مثل هذا التحالف ينبغي تنفيذه ضمن هذا الإطار». وأضاف: «أننا سوف لا نقف على أية حال ضد هذا المشروع»[23].

بينما يورد أحمد عبد القادر مخلص (في رسالة ماجستير)، عن لسان الرئيس العراقي صدام حسين، بأن الملك فهد فاتح صدام حسين في هذا الموضوع على هامش مؤتمر القمة في عمّان، وبأن صدام اعتبر «الفكرة ممتازة»، ولكنه أبدى بعض الملاحظات حول التوقيت والطريقة التي أعلن بها عن الخطة، إذ من الممكن تفسير عدم اشتراك العراق في المجلس بأن دول المجلس «شيء والعراق شيء آخر»، وهذا الأمر يسبب له إحراجاً أمام العراقيين الذين يحاربون إيران بالنيابة عن أشقائهم من التجمع الخليجي الوليد. وقد عبّر صدام عن رأيه في قيام مجلس التعاون بقوله: «أنا قلبياً متألم غير أني عملياً أتمنى مزيداً من

---

(٢٠) عبد الله فهد النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي،» **الخليج العربي**، السنة ١٥، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ٣٠.

(٢١) رجب، المصدر نفسه، ص ٧١ - ٧٢.

(٢٢) اسماعيل صبري مقلد، **الصراع الأمريكي - السوفياتي حول الشرق الأوسط** (الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٠٣.

(٢٣) انظر: النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي». وانظر أيضاً: أحمد عبد القادر مخلص، رسالة ماجستير، ص ١١٨.

العلاقات التي تقوي المجموعة الخليجية على الأقل فلا تكون لقمة سائغة أمام الأجنبي. . . وليس طريق توحيد السياسة بنقيض ذلك»[٢٤].

٢ ـ على الصعيد الدولي

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بقيام مجلس التعاون على أمل أن يكون أمام المجلس فرصة لتحقيق التعاون الإقليمي مع الغرب في حماية أمن الخليج، وذلك طبقاً للمفهوم الغربي، بتأييد وجهة نظرهما بأن الغرب ما زال المورد الوحيد لأغلبية دول المنطقـة[٢٥].

أما رد الفعل السوفياتي، فقد جاء على لسان غروميكو عندما زار الشيخ صباح الأحمد الجابر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت موسكو في نيسان/ ابريل ١٩٨١، إذ قام بشرح فكرة مجلس التعاون للمسؤولين السوفيات، فكان رد غروميكو[٢٦] أن صحيفة البرافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي انتقدت الاقتراح العُماني بتأسيس أسطول بحري مشترك لحماية مضيق هرمز، وكذلك المبادرة السعودية لـ «توحيد الإمكانات العسكرية لهذه الدول»، وأن هذا التحالف لا يمكنه أن يخدم الاستقرار في المنطقة[٢٧]. ويذكر يحيى حلمي رجب، بأن القادة السوفيات قد صرحوا أثناء زيارة وزير خارجية الكويت إلى موسكو في نيسان/ ابريل ١٩٨١ أن الاتحاد السوفياتي يرى ضرورة مشاركته في إجراءات الأمن الخاصة بالخليج، والتي توافق الدول الخليجية عليها بشرط ألا تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية[٢٨].

ومن الجدير بالأهمية أن عبد الله بشارة يشير، من خلال محاضرة له عن موقف الدول الكبرى، نحو قيام المجلس، بأن السوفيات والولايات المتحدة وبريطانيا لا يرون «دوراً بارزاً للغريزة الوحدوية» في قيام مجلس التعاون، ولم يهتموا كثيراً بالأسباب التي يراها أبناء المنطقة مبرراً لقيام المجلس، فلا الدعوة إلى الوحدة العربية، ولا الإصرار على التعاون يثيران الاهتمام[٢٩].

---

(٢٤) انظر: مخلص، المصدر نفسه، ص ١١٦، ومحمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢٥) رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ٧٠. وانظر أيضاً: عبد الله يعقوب بشارة، **دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية** (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٥)، ومقلد، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط**، ص ٥٠٢.

(٢٦) بشارة، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٧) النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي،» ص ١٣ ـ ٤٨.

(٢٨) رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ٧٠.

(٢٩) بشارة، **دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية**، ص ١٧.

أما إيران، فقد جاء الرفض منها بصورة فورية، إذ أعرب المتحدث باسم الثورة الإيرانية علي خامنئي عن رأيها بأن الاتفاق جاء ضد إيران، وعلى رغم ذلك فلم يصدر عن إيران أي شيء آخر ذو طبيعة عملية ليجسد رفضها هذا[٣٠].

(٣٠) الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، ص ١١٧.

الفصل السادس

هيكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وظائفه من خلال النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية

سنقوم في هذا الفصل بدراسة تحليلية ومقارنة للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، والتطرق كذلك إلى الاتفاقية الاقتصادية من الناحية النظرية.

في مؤتمر القمة الأول الذي عقد في أبو ظبي في شهر أيار/مايو ١٩٨١، وافق قادة الدول الست على الوثائق الرئيسية الأربع: النظام الأساسي للمجلس، والنظام الداخلي للمجلس الأعلى، والنظام الداخلي للمجلس الوزاري، والنظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

ويشتمل النظام الأساسي أو الميثاق لمجلس التعاون الخليجي على مقدمة و٢٢ مادة (انظر الملحق) في المقدمة، تبرز الخصائص المشتركة للدول الأعضاء. وطبقاً لما ورد في هذه المقدمة يرتكز النظام الأساسي (الميثاق) على العوامل التالية: وجود روابط مشتركة، وعلاقات خاصة، وأنظمة متشابهة، والدول الست تدين بالدين الإسلامي، والاعتقاد بأن شعوب الخليج مصيرها واحد وهدفها الوحدة، والاقتناع بأن التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء سوف يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، وأن ذلك ينسجم مع ميثاق الجامعة العربية.

وتنقسم المواد الاثنتان والعشرون إلى ستة مواضيع: الموضوع **الأول** يتعلق بمعلومات عامة عن المجلس وتنص عليها المواد ١ و٢ و٣ و٥. والموضوع **الثاني** يتعلق بأهداف المجلس وتنص عليه المادة ٤. والموضوع **الثالث**، الهيكل التنظيمي للمجلس، (المادة ٥). والموضوع **الرابع**، وظائف الهيكل التنظيمي الأساسي للمجلس وتنص عليه المواد ٧ و١٦ و١٨. والموضوع **الخامس** الالتزامات والحصانات، وتنص عليه المادة ١٧. والموضوع **السادس** تنفيذ الميثاق والتعديل وإيداع الميثاق، وتنص عليه المواد ١٩ ـ ٢٢ (انظر الملاحق في نهاية الكتاب).

أولاً: المقدمة أو «الديباجة» للنظام الأساسي

حددت مقدمة النظام الأساسي للمجلس الأسباب والدوافع التي قادت إلى إنشاء المجلس، إذ نصت على ما يلي:

«إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبةً في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها، وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، وافقت فيما بينها على ما يلي:

المادة الأولى: إنشاء المجلس:

«ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يُسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون»[1].

هذا ما جاء في ديباجة النظام الأساسي. أما في تحليلنا السياسي في الفصول الأربعة الأولى من البحث، فقد حاولنا التطرق بإسهاب إلى جميع جوانب الموضوع المتعلق بأسباب قيام المجلس ودوافعه، وحاولنا تلخيصه في نهاية الفصل الخامس من هذا البحث (من الممكن الرجوع إليه) والذي يتضمن ضغط البيئة الخارجية وضغط البيئة الداخلية، فضلاً عن العوامل الكامنة في النزعة نحو الوحدة والمقومات العديدة التي تمتلكها دول المجلس الست لتحقيق هذه الغاية.

أما أن قيام المجلس جاء «تمشياً مع ميثاق الجامعة العربية»، فهذا واقع، إذ تنص المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية على أن «لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض...»[2].

وكذلك ينسجم إنشاء المجلس مع نص الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين من

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **النظام الأساسي**، ط ٢ (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٧)، ص ٧.

(٢) محمد طلعت الغنيمي، **الغنيمي في التنظيم الدولي**، الكتب القانونية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٤)، ص ١٠٣٦ ـ ١١٦٤.

ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها»[٣].

ثانياً: أهداف المجلس

تجمل المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس أهداف المجلس، وقد أوردنا هذه الأهداف في الفصل السابع من هذا البحث.

وبالرجوع إلى هذه الأهداف نلاحظ ما يلي:

١ ـ تتميز هذه الأهداف بالمرونة، وأنها عبارة عن «عموميات»[٤]، إذ إن النظام الأساسي لم يوضح المبادئ الواجب اتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، كما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة[٥]. لكن يمكننا أن نستخلص من تصريحات المسؤولين في المجلس وزعماء الخليج ودساتير الأعضاء تمسكهم بعدد من المبادئ المهمة، منها: المساواة في السيادة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والانتماء الكامل إلى العروبة والتنظيمات العربية، والتمسك بسياسة عدم الانحياز، ونبذ الأحلاف والقواعد[٦].

٢ ـ لم تتم الإشارة إلى مجال التعاون الأمني، مع أنه من الأهداف الأساسية للمجلس وعلى وجه الخصوص في الممارسة. والواقع أن تطور الأحداث في منطقة الخليج في تلك الفترة فرضت نفسها. والملاحظ أن الفقرة الثالثة من المادة الرابعة لم تشر إلى موضوع الأمن في أي مجال من مجالات التعاون الستة التي حددتها الفقرة المذكورة، والتي تنص على ما يلي:

ـ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب ـ الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج ـ الشؤون التعليمية والثقافية.

---

(٣) «الأمم المتحدة،» في: المصدر نفسه، ص ٥٥٩ ـ ٥٩١.

(٤) عبد الله يعقوب بشارة، **دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية** (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥) عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** (الرياض: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ١٣٤.

(٦) المصدر نفسه.

د ـ الشؤون الاجتماعية والصحية.

هـ ـ الشؤون الإعلامية والسياحية.

و ـ الشؤون التشريعية والإدارية(٧).

ويبرر عطية حسين أفندي عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية والسياسية بين هذه الأهداف برغبة الدول الست الأعضاء في المجلس في تجنب الصياغات التي تثير التساؤلات وتفتح المجال أمام الخلافات، وتفضيلها البدء بالجوانب الفنية لزيادة فرص النجاح أمام المجلس واتباع أسلوب التدرج سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي، وهو الوحدة(٨). وعلاوة على ذلك «حتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري»(٩). ومع ذلك يرى عطية أن ما يتصل بالشؤون الأمنية والسياسية يندرج تحت البندين الأول والثاني من نص المادة الرابعة المشار إليها(١٠).

بينما يرى يحيى حلمي رجب، من جهة أخرى، أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم ينص على أن من بين أهدافه الإسهام في توفير أسباب السلم والأمن الدوليين، وذلك تمشياً مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يرى ضرورة تعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلا أنه يلاحظ في هذا المجال أن الاختصاص العام لمجلس التعاون واجتماعاته تؤكد رغبة الدول الأعضاء وإصرارها على مساهمة مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين(١١).

ويرى الباحث بداهة أن هذه الدول ـ دول مجلس التعاون ـ نتيجة لطبيعتها المسالمة بكونها دول صغيرة وحديثة أولاً، ولاعتمادها الاقتصادي المفرط على السوق الدولية ثانياً، فإن عملية الأمن والسلم والاستقرار هي من أهم أولويات هذه الدول. وهذا بالفعل ما نشاهده من إصرار وتأكيد في جميع البيانات والاجتماعات والتصريحات الرسمية وغير الرسمية على الأمن والسلم الدوليين، ومن مواقف هذه الدول أفراداً وجماعات في هيئة الأمم المتحدة.

---

(٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النظام الأساسي.

(٨) عطية حسين أفندي عطية، «مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي،» التعاون، السنة ٤، العدد ١٣ (آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٩) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 106.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١١) يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية** (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣)، ص ٩٣.

ثالثاً: العضوية في المجلس

تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي (Charter) للمجلس على ما يلي: «يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤/٢/١٩٨١»[١٢]. والدول الست هي: الإمارات العربية المتحدة، عُمان، الكويت، قطر، البحرين، والعربية السعودية.

قد تكون هذه المادة من أكثر مواد النظام الأساسي التي أثارت الجدل، إذ اعتبر عدد كبير من الباحثين أن اقتصار العضوية على الدول الست، يجعل مجلس التعاون أقرب إلى التكتل السياسي أو الحلف العسكري[١٣]. فمن وجهة النظر القانونية، بحسب رأي عبد الله الأشعل، ان المواثيق المنشئة لمنظمات من هذا النوع تشير عادة إلى طائفة الدول المؤسسة للمنظمة وتفتح الباب لـ «انضمام» أعضاء جدد، وفقاً لشروط وإجراءات وأوضاع تقررها[١٤]. فميثاق الجامعة العربية، مثلاً، يشترط في الدولة الراغبة في الانضمام، بعد تأسيس الجامعة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ أن تكون عربية ومستقلة وأن يقرر مجلس الجامعة مدى استيفاء الدولة الطالبة لشرطي العروبة والاستقلال بقرار جماعي.

كذلك تنص معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية على أن كل دولة أوروبية تستطيع طلب العضوية في السوق وتقدم طلبها إلى المجلس الذي يصدر قراره بالإجماع بعد أخذ رأي اللجنة[١٥].

وتحديد أعضاء المجلس بالاسم من دون فتح العضوية للغير بشرط أوضاع معينة يعني أن عضوية مجلس التعاون مغلقة على الدول الست. كما لا يجوز الانسحاب منه أو قيام عوارض تسقط العضوية وغيرها مما تصادفه في أحكام وفي مواثيق المنظمات الإقليمية والعالمية[١٦].

وفي سؤال للباحث وجهه إلى السياري، المدير العام للشؤون القانونية في مجلس التعاون، حول الحكمة ـ من الوجهة القانونية ـ في اقتصار العضوية في المجلس على الدول الست فقط، وهل هناك أي تفكير لتوسيع العضوية، أجاب بقوله: «لا ندري الحكمة من اقتصار العضوية على الدول الست. ولكن من خلال المشاهدة ودراسة النصوص نرى أن هذه الدول هي الأكثر تشابهاً من حيث النظم والتوجهات السياسية والاقتصادية»[١٧].

---

(١٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **النظام الأساسي**، ص ٨.

(١٣) عمر إبراهيم الخطيب، «الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ١٣، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٥)، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(١٤) الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، ص ١٣٥.

(١٥) الغنيمي، **الغنيمي في التنظيم الدولي**، المادة (٢٣٧) من اتفاقية روما لعام ١٩٧٥.

(١٦) الأشعل، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٧) نايف عبيد، في مقابلة مع المدير العام للشؤون القانونية بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ في مقر الأمانة العامة للمجلس في الرياض.

وحول البند الثاني من السؤال، هل هناك تفكير لتوسيع العضوية، أجاب: «لا ندري ولكن إذا حدث مثل ذلك لا بد من إضافة وتغيير أو تعديل في النظام الأساسي الذي قام عليه المجلس من حيث العضوية».

من جهة أخرى، يعلل إميل نخله اقتصار العضوية على الدول الست بأنها أنظمة «قبلية، عائلات حاكمة، حكم سني، أقطار منتجة للنفط»[١٨].

أما من الناحية السياسية، فإن إغلاق باب العضوية أمام أطراف عربية خليجية أخرى لدخول المجلس، ربما ساهم في أن تجد دولة خليجية، وهي اليمن الجنوبي، مبرراً لأن تعقد تحالفاً مماثلاً ـ وإن اختلف الشكل ـ مع دولة عربية، هي ليبيا، ودولة غير عربية، هي أثيوبيا، وكلتاهما دولتان غير خليجيتين، ربما شعوراً منها بأن أمنها قد أصبح مهدداً من الدول المجاورة، أو أن استبعادها من المجلس كان تمهيداً لعزلها وتطويقها[١٩].

كما عبر رئيس وزراء اليمن الشمالي من جهة عن خشيته من أن يكون مجلس التعاون في حقيقة الأمر «تجمعاً للأغنياء»[٢٠].

وقد اطلعنا في الفصل الخامس على ردود الفعل العربية والدولية على قيام المجلس.

وكرد على هذه التكهنات والاجتهادات، حاول زعماء الخليج تبرير اقتصار العضوية على الدول الست، بأن استبعاد العراق جاء نتيجة لانشغاله بحربه مع إيران[٢١]. أما اليمن الجنوبي، فكانت العلاقات بينه وبين عُمان في ذلك الوقت متوترة جداً.

أما الملك فهد (كان في ذلك الوقت ولياً للعهد)، فقد رد: «إن أعضاء المجلس تربطهم علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، ولذا كان التنسيق والتشاور بينها موجوداً ومعروفاً منذ القدم، مما جعل من الطبيعي والضروري تشكيل المجلس ليكون الإطار التنظيمي الجامع لمواصلة العمل بشكل علمي وجاد»[٢٢].

أما وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، فقد أوضح خلال مقابلة صحفية مع مجلة المجلة السعودية أنه «إذا تماثلت أوضاع وقوانين دول أخرى غير الأعضاء مع دول مجلس الخليج فلا مانع من أن تنضم هذه الدول للمجلس»[٢٣].

---

(١٨) Emile A. Nakhleh, *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects* (New York: Praeger Publishers, 1986), p. 7.

(١٩) الخطيب، «الإنتماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي،» ص ٢٠٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٢١) الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، ص ١٣٤ ـ ١٣٧، ورجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** ([قطر]: وكالة الأنباء القطرية، ١٩٨٢)، ص ١١٩.

(٢٣) مقابلة مع مجلة **المجلة** (السعودية) (٤ نيسان/ ابريل ١٩٨١).

رابعاً: الهيكل التنظيمي للمجلس

تحدد المادة السادسة من النظام الأساسي أجهزة مجلس التعاون الرئيسية، وهي:

١ ـ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

٢ ـ المجلس الوزاري.

٣ ـ الأمانة العامة.

ولكل هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية (من الممكن الاطلاع على النظام الأساسي وملحقاته في الملاحق في نهاية الكتاب).

١ ـ المجلس الأعلى

تختص مهمة المجلس الأعلى بأمر وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها، كما أنه من ناحية أخرى، ينبري لاعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية. وتقترب مهمة المجلس الأعلى في هذا الصدد من مهمة المجالس لدى الجماعات الأوروبية وفقاً لمفهوم المادة C.E.C. A 26، والمادة C.E.E. A 155، والمادة C.E.E. 145. أما موضوع التصويت، فهو موضوع آخر أثيرت حوله مجادلات ونقاش، شأنه في ذلك شأن التصويت في جامعة الدول العربية (وفقاً للمادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية) ولكن بأسلوب مختلف، إذ لم يميز ميثاق الجامعة بين طائفتي المسائل الموضوعية والإجرائية، ولكن تقرير الإجماع بصدور القرار في المسائل الموضوعية في مجلس التعاون يعطي كل عضو حاضر ومشترك في التصويت حق الفيتو، ويتيح صدور القرار إذا توفر إجماع أربعة أعضاء على الأقل، بينما يتطلب قرار مجلس الجامعة الإجمالي إجماع الدول الأعضاء في الجامعة، وهذا أكثر تعقيداً وأضيق لفرص المرونة وإصدار القرارات.

أما الأمر داخل مجالس الجماعات الأوروبية، فيعتبر امتناع العضو الحاضر بمثابة اعتراض، ومن ثم لا يمنع صدور قرار يتطلب الإجماع[٢٤].

والواقع أن العديد من مثقفي الوطن العربي اعتبر نظام التصويت في الجامعة العربية من الأمور التي تعيق تنفيذ كثير من القرارات في قضايا ذات أهمية قصوى، وذلك نتيجة لتمنع دولة من الدول العربية عن التصويت لصالح القرار. وينطبق الأمر نفسه على مثقفي الخليج، حيث يرى الكثير منهم أن نظام التصويت في المجلس قد يقف حائلاً أمام قضايا مهمة جداً، أي أن الباحث يؤيد بشكل قاطع وجهات النظر هذه، ويضيف أن عملية

---

(٢٤) عبد المنعم محمد داود، مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٣.

التصويت ليست مشكلة فقط لدى الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، بل أيضاً، وبشكل أشد وضوحاً في مجلس الأمن، فكم من قضايا مهمة لم تحل نتيجة لمصالح وأغراض بعض الدول الكبرى التي يهمها عرقلة مثل تلك القرارات باستخدامها حق النقض (الفيتو).

فالمادة التاسعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون تنص على أن:

«١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد».

«٢ ـ تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية». ويضربون مثلاً على ذلك، «أن جميع أقطار مجلس التعاون وافقت على التوقيع على الاتفاقية الأمنية المشتركة باستثناء الكويت. فالكويت رفضت التوقيع على هذه الاتفاقية بغض النظر عن رغبات الأقطار الأخرى [في المجلس]»(٢٥).

هيئة تسوية المنازعات:

تنص عليها المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون. وينصب معظم التعليق على هذه الهيئة في كونها لا تتمتع بصلاحيات فعلية، ويدللون على ذلك بالنزاع بين قطر والبحرين، على سبيل المثال، حيث يجري تسويته بواسطة العربية السعودية.

هذا الموضوع طرحه الباحث على المدير العام للشؤون القانونية للمجلس، وكذلك، فيما إذا كانت هناك فكرة بمنح تلك الهيئة مزيداً من الاختصاصات شبيهاً لما تتمتع به محكمة العدل الدولية؟

كانت إجابة المدير العام: «ان المجلس تقدم بمشروع بأن يكون هناك مركز تحكيم شامل ولكن لم يبت فيه حتى الآن، واقترحوا إيجاد جهاز قضائي أيضاً. لم يحدث أي تطور أو تنفيذ له وكانت معظم الملاحظات تنصب حول القول [ما زلنا مبكرين على إيجاد مثل هذا الجهاز]. نحن في المجلس قانعون بضرورة قيام هيئة تحكيم مؤقتة بحيث تكون هناك قائمة بعدد القضاة من جميع الدول الأعضاء في المجلس، فإذا حدث نزاع ولم يتم تسويته بين الأطراف المتنازعة يحال إلى هؤلاء القضاة بحيث يكون قرارهم قابلاً للتنفيذ [أقصد المنازعات غير السياسية]. أما بالنسبة إلى هيئة تسوية المنازعات الملحقة بالمجلس، فما هي إلا حبر على ورق فقط ولم توجد في الواقع. النظام موجود، تطبيقياً، وهو متوقف على توفير الإرادة والرغبة من جميع الأطراف. فالهيئة الموجودة هيئة تسوية سياسية لكنها لا تحكم، هيئة تصدر توصيات وليس قرارات وهي ليست بجهاز قضائي. ما نفكر به جدياً هو إيجاد جهاز تحكيم قضائي يصدر قرارات ملزمة ونهائية، والمشكلة أنهم [أي أعضاء المجلس] ما زالوا يتخوفون من إيجاد مثل هذا الجهاز لأنه جديد بالنسبة

---

(٢٥) Abdulla Al - Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., Faculty of Claremont Graduate School, 1986), p. 137.

إليهم. يقولون لدينا أجهزتنا القضائية المحلية ولا نريد أن نكدس مزيداً من الأجهزة». ويضيف المدير العام قائلاً: «المشكلة كيف نستطيع أن نقدم مثل هذا الاقتراح وكيف نحصل على الموافقة لأن بعض الدول الأعضاء في المجلس غير مدركة لأبعاد هذا الاقتراح. هناك مشكلة عدم الثقة»(٢٦).

يرى الباحث أن إنشاء مثل هذا الجهاز هو ضرورة، بحيث يكون على غرار، أو مشابه تقريباً للمحكمة الدولية العليا، وخصوصاً إذا علمنا أن هناك نزاعات عديدة بين هذه الدول، حدودية، أو حتى في مسائل اقتصادية وتجارية يستوجب حلها حتى لا تتفاقم، وبالتالي تؤدي إلى عرقلة مسيرة التعاون والتنسيق بين هذه الدول، لا بل الصدام بينها في قضايا حساسة كقضايا الحدود. كذلك يعطي مثل هذا الجهاز القضائي المجلس فعالية أكبر كمنظمة إقليمية.

٢ ـ المجلس الوزاري

تحدد المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون طريقة تكوين المجلس الوزاري، أما المادة الثانية عشرة، فقد عددت المهام التي يتولاها ذلك المجلس، وكان عددها إحدى عشرة مهمة. أما المادة الثالثة عشرة، فقد أوضحت نظام التصويت في المجلس.

ويلاحظ أن المجلس يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، بمعنى أنه يمكن وزراء النفط في الدول الأعضاء الاجتماع في شكل مجلس وزراء ويكون لهم الاختصاصات نفسها... فالمسائل في المجلس الوزاري تقسم كما هو الحال في المجلس الأعلى، إلى مسائل موضوعية يحتاج صدورها إلى إجماع الحاضرين المشتركين في التصويت، وأخرى إجرائية تصدر بالأغلبية البسيطة. ولكن للمجلس الوزاري أن يصدر توصيات بالأغلبية نفسها، وفي مقدمتها المسائل الإجرائية. ويبدو أن قرارات المجلس الوزاري وتوصياته في المسائل الإجرائية، التي تصدر على هذا النحو، ملزمة حتى لمن لم يقبلها، لأن واضعي النظام الأساسي لمجلس التعاون قد حرصوا على إعفاء من لا يقبل القرارات الإجرائية للمجلس الأعلى من الالتزام بها، بأن يسجل عدم التزامه صراحة عند التصويت (انظر المادة الثانية عشرة)، بينما لم يحدث ذلك في صَدَدِ القرارات الإجرائية للمجلس الوزاري. وربما يرجع السبب في هذه التفرقة ـ كما يرى الأشعل ـ بين المجلسين الأعلى والوزاري، إلى خطورة المسائل التي قد يتناولها المجلس الأعلى، وحرص الدول الأعضاء على ألا تلتزم، بصددها، بما تقبله(٢٧).

أما من حيث الاختصاصات، فيرى الأشعل أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون

---

(٢٦) نايف عبيد، في مقابلة مع المدير العام للشؤون القانونية بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ في مقر الأمانة العامة للمجلس في الرياض.

(٢٧) الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

الخليجي يختلف عن نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية في أن للمجلس الوزاري الخليجي سلطة وشخصية أكبر من نظيره المذكور، إذ تكاد جُلّ اختصاصات المجلس الأفريقي تنحصر في متابعة ما تسفر عنه اجتماعات رؤساء الدول والحكومات، وهو المقابل للمجلس الأعلى الخليجي، بل للمجلس الوزاري الخليجي سلطة، التي هي في حالة منظمة الوحدة الأفريقية من اختصاص المجلس الأعلى، وهي تعيين الأمناء المساعدين للأمين العام[٢٨].

٣ ـ الأمانة العامة

لا بد أننا قد اطلعنا على تكوين الأمانة العامة واختصاصاتها وصلاحياتها، لكن الدراسة المقارنة لأوضاع الأمين العام في مجلس التعاون ونظيره في المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى تظهر أن دول مجلس التعاون قد اختارت لأمينها نظرية وسط بين الاثنين بصدد تحديد دور الأمين العام. وتقضي الأولى بتوسيع سلطات الأمين العام، خصوصاً في المسائل السياسية، على أن يظل نطاق ممارسته هذه السلطات رهناً بشخصيته وقدراته واتصالاته وعلاقاته بالأجهزة السياسية في المنظمة. وقد أخذ ميثاق الأمم المتحدة بهذه النظرية في تصوره وضع الأمين العام.

وعلى النقيض من ذلك، حرصت الدول الأفريقية على حصر اختصاصات الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في حدود الاختصاصات الإدارية، وركزت على تسميته بالأمين العام الإداري، ولم تُعْنَ بإبراز وضعه كجهاز ضمن أجهزة المنظمة الأخرى.

أما الأمين العام لمجلس التعاون، فله اختصاصات إدارية ومالية وقانونية[٢٩]، كما لنظيره في المنظمات الأخرى. أما اختصاصاته السياسية ـ التي ليست محددة في نظام المجلس ـ فيبدو أنها تماثل اختصاصات أمين عام الجامعة العربية[٣٠]، أي أنها أكثر مما أنيط بالأمين العام الأفريقي، وأقل مما يتمتع به أمين عام الأمم المتحدة[٣١].

أكثر ما يوجه النقد إلى الأمانة العامة كونها لا تتمتع بصلاحيات تخولها إملاء القرارات وتطبيقها، كما لدى السوق الأوروبية المشتركة. وقد طرح الباحث على الأمين العام للمجلس، عبد الله بشارة، هذه القضية، فضلاً عما إذا كان هناك تفكير، بعد مرور ثماني سنوات على قيام المجلس، بمنح الأمانة العامة صلاحيات أوسع[٣٢].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ وانظر المادة (٧) من ميثاق الوحدة الافريقية.

(٢٩) انظر اختصاصات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المادة (١٥) من نظام المجلس.

(٣٠) انظر: محمد السعيد الدقاق، **المنظمات الدولية والإقليمية** (الإسكندرية: المعهد المركزي للجامعة، ١٩٧٨)، ص ٤٠٩ ـ ٤١١.

(٣١) الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٣٢) نايف عبيد، مقابلة مع عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

أجاب الأمين العام بقوله: «تنص المادة الخامسة عشرة في الفقرة (٣) من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن أهم اختصاصات الأمانة العامة [متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء]. وبالتالي لم يكن أساساً في التصور أن تقوم الأمانة العامة [بإملاء] القرارات على الدول الأعضاء، ولكن الأمانة العامة تقوم بإجراء دراسات، وتقوم بتقديم اقتراحات وتصورات للدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الوزاري والمجلس الأعلى. كما إنني لا أعتقد أنه من المناسب أن تقوم الأمانة العامة بإملاء أو فرض القرارات على الدول الأعضاء. يضاف إلى ذلك أن عمل المجلس مرن وحيوي، وصيغة الأمانة مرنة تتبدل وفق الحاجة، لكن ليس من المصلحة أن الأمانة [صيغة فوق السيادة الوطنية]، فهذا الأسلوب لا يناسب دول الخليج التي دخلت في عقد بين دول ذات سيادة تتعاون وفق إرادتها وقناعاتها» (انظر الملاحق في نهاية الكتاب).

والسؤال الذي يستدعيه سياق البحث هنا: هل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة إقليمية، أم تحالف، أم نوع آخر من التجمعات؟ لهذا سنحاول التطرق إلى بعض التعاريف المختلفة التي أشار إليها بعض الأكاديميين، وكذلك بعض المسؤولين في المجلس.

فما هو المجلس؟

تعريف المجلس:

تعددت المقولات والتعريفات عن مجلس التعاون الخليجي، إذ إن الميثاق لم يُعرِّف المجلس تعريفاً دقيقاً، شأن المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك العموميات التي شملتها أهدافه، بل يعرّف بعضهم المجلس بأنه «تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة وسمات مشتركة متشابهة، كما أنه يعتبر تنظيماً حكومياً ذا اختصاص عام، لأعضائه صفة الدولية ونشاطه شامل لمختلف المجالات»[(٣٣)].

ويرى بعض الاختصاصيين أن مجلس التعاون بدوله الست «يعد منظمة إقليمية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة على رغم مقولة بعضهم بأن الدول الست بموقعها الجغرافي لا تشكل منطقة أو إقليماً بالمفهومين الجغرافي والقانوني»[(٣٤)].

ويؤكد بعضهم الآخر على أن مجلس التعاون الخليجي «منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية وهي: العنصر الدولي، عنصر الرضا، عنصر الدوام والاستقرار، عنصر الإرادة الذاتية»[(٣٥)]. بينما يرى بعض المتشددين أن اقتصار العضوية في المجلس على الدول الست فقط يجعل من هذا المجلس

---

(٣٣) رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ٩١.

(٣٤) الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، ص ١٥٧.

(٣٥) عطية، «مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي،» ص ٢٣.

أقرب ما يكون إلى الحلف منه إلى منظمة إقليمية[٣٦].

إذا كانت هذه هي بعض اجتهادات أصحاب الاختصاص من خارج إطار مجلس التعاون في تعريفهم المجلس، فما هي آراء واجتهادات أهل المجلس في تعريفهم إياه:

يرى محمد بن سعود السياري، مدير عام الشؤون القانونية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن المجلس من الناحية القانونية هو «منظمة إقليمية دولية قائم بذاته»[٣٧].

وبشكل أكثر تفصيلاً، يعرّف السياري نفسه مجلس التعاون بأنه «منظمة إقليمية أقرب ما تكون شكلها وصلاحياتها إلى تنظيم الدول المتعاهدة أو الاتحاد الكونفدرالي مع إضفاء نوع من الخصوصية التي تتصف بها دول المجلس في العمل التعاوني المتزن ومراعاة ظروف كل عضو عند اتخاذ أي قرار يترتب عليه تغيير أساسي في الأوضاع القائمة»[٣٨].

أما الأمين العام لمجلس التعاون عبد الله بشارة، فإنه يسرد لنا تطور تصوره المجلس. ففي الاجتماع الأول لمؤتمر القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في أبو ظبي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١، ذكر أن المجلس «ليس منظمة فدرالية ولا كونفدرالية، بل مجلس تعاون»[٣٩]. ثم عاد ليبلور تصوراً آخر عن المجلس وذلك خلال اجتماع القمة في أيار/مايو ١٩٨٣ إذ يقول: «على الرغم من أننا لم نعرف نظرية سياسية للمجلس... لكننا في المجلس توصلنا إلى استنتاج مفاده أن المجلس تركيب كونفدرالي... الهدف هو الكونفدرالية». وقال: «إن كل دولة تريد أن تحافظ على شخصيتها الخاصة وتشريعاتها وسيادتها»[٤٠].

لكنه بعد مؤتمر القمة الذي عقد في الكويت بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ يتراجع عن تصوره المجلس بأنه تركيب «كونفدرالي» ويرى بأنه صيغة «تعاونية» فقط، إذ يقول: «منذ عام ونصف كتبت كلمة وصفت فيها مجلس التعاون بأنه أقرب ما يكون للنظام الكونفدرالي...». ولكن بعد قمة الكويت رأى المؤتمر بأن المجلس عبارة عن «صيغة تعاون بين ست دول تتشابه في أنظمتها واقتصاداتها وجغرافيتها، وتترابط في مصيرها، وفي مستقبلها. فالمجلس ليس كتلة، ولا تجمعاً ولا حلفاً، وإنما إطار تعاوني يعتمد على التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتقريب السياسي».

---

(٣٦) عبد الله فهد النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الاطار السياسي والاستراتيجي،» **الخليج العربي**، السنة ١٥، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٨ - ١٩.

(٣٧) نايف عبيد، مقابلة مع المدير العام للشؤون القانونية بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، في مقر الأمانة العامة للمجلس في الرياض.

(٣٨) محمد السياري، «التعاون بين دول المجلس: مجلس التعاون كمنظمة إقليمية،» في: معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: المعهد، ١٩٨٦)، ص ١٤٧.

(٣٩) عبد الله يعقوب بشارة، **مجلس التعاون... المسيرة والتحديات**، ط ٢ (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٠ - ٤١.

(٤٠) انظر: النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي،» ص ١٩ - ٢٠.

وهو يرى أن السبب الذي قاد إلى هذا الوصف للمجلس هو «أن قمة الكويت لم تعالج نظريات، فأهل الخليج لا يعرفون بشغف التنظير، وإنما أكدت صيغة التعاون للمجلس من دون زج المجلس بتعقيدات النظريات أو جمود التنظير واعتمدت المنهج الخليجي المعروف وهو نهج البراغماتية، أي الواقعية السلسة الخالية من الثقل اللغوي.

فلا توجد رغبة في القول بأن مجلس التعاون إطار فدرالي أو كونفدرالي، تابع للجامعة العربية أو مكمل لها، بل الرغبة في أن مجلس التعاون ـ هو تعاون ـ لا يستثني مجالاً من مجالات التعاون ـ ولا يقف عند سقف محدد في حجم التعاون. لهذا فإن المجلس مفتوح لتعاون أفقي ـ لا يحصي أي مجال ـ وعمودي ـ لا يقف عند حد ـ وإنما ترك مصير الحجم بلا سياج وارتفاع الحجم ـ بلا سقف ـ تقرر حجمه أو ارتفاعه ـ ديناميكية القبول والتراضي ـ اعتماداً على الممارسة.

فلا إحراج في عمل المجلس ولا فرض على من لا تسمح ظروفه بالقبول، فإذا برزت صعوبة لدولة ما في تطبيق قرارات ارتضتها الدول الأخرى، فلا غضاضة من إعفائها حتى تتلاءم ظروفها...»[٤١].

والواقع أن عدم وجود تعريف دقيق للمجلس في الوثيقة الرسمية والعموميات في الأهداف التي نص عليها الميثاق، وعدم ثبوت المسؤولين على تعريف محدد للمجلس وأهدافه، خلق إشارات استفهام عديدة لدى الكثير من أفراد الطبقة المثقفة الخليجية، أمثال عبد الله النفيسي وسعاد الصباح وأحمد الخطيب ومحمد الرميحي ممن لهم مركز أكاديمي بارز في هذه المجتمعات وغيرهم من الخارج. وكانت هذه الأسئلة تدور حول: هل أن مجلس التعاون منظمة إقليمية حقيقية أم أنه حلف؟[٤٢]. إن إثارة مثل هذه الأسئلة ربما هي التي دعت بشارة إلى التصريح بأن مجلس التعاون ليس حلفاً أو تكتلاً أو محوراً، كما تبين لنا خلال حديثه عن المجلس.

الجدير بالأمر أننا نلاحظ بأنه ليس هناك تعريف محدد لمجلس التعاون، بل كل ما هناك هو عبارة عن اجتهادات من المفسرين، وإن كان أصحاب الاختصاص في القانون الدولي يجمعون تقريباً على أن مجلس التعاون له صفات «منظمة دولية إقليمية»، إلا أننا نضيف إلى ذلك صفة أخرى، وهي أنه محدود العضوية.

خامساً: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

سنستعرض هنا الاتفاقية الاقتصادية من الناحية النظرية، بينما سنقوم بتقييم النشاطات والإنجازات التي نصت عليها هذه الاتفاقية في الفصل الثامن من هذا البحث والمندرج تحت عنوان «مجلس التعاون الخليجي والتكامل الاقتصادي».

---

(٤١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **النظام الأساسي**، ص ٧.

(٤٢) انظر: النفيسي، المصدر نفسه، ومحمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣).

من أهم الأهداف الرئيسية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون هو التعاون الاقتصادي. ولدفع هذه العملية وتعزيزها، تقرر عقد اتفاقية رسمية تكون بمثابة قاعدة لتعاون اقتصادي أوثق. إن استخدام كلمة «موحدة» في عنوان الاتفاقية، إنما يشير إلى تأكيد قادة مجلس التعاون على التكامل الاقتصادي كعنصر يربط نشاطات المجلس.

ففي ١١/١١/١٩٨١ وقع أعضاء مجلس التعاون في الرياض على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وهي تستهدف «تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها»[٤٣]. وتضم الاتفاقية الاقتصادية مقدمة وسبعة فصول مقسمة إلى ٢٨ مادة تغطي التفاعل الاقتصادي في قطاعات:

١ ـ التبادل التجاري (المواد ١ ـ ٧).

٢ ـ انتقال حركة الرأسمال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي (المادتان ٨ و٩).

٣ ـ التنسيق الإنمائي (المواد ١٠ ـ ١٣).

٤ ـ التعاون الفني (المواد ١٤ ـ ١٧).

٥ ـ النقل والاتصالات (المواد ١٨ ـ ٢٠).

٦ ـ التعاون المالي والنقدي (المواد ٢١ ـ ٢٣).

٧ ـ أحكام ختامية (المواد ٢٤ ـ ٢٨).

المواد ١ ـ ٧: تسمح الاتفاقية بمعاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني الصادرة والواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، وإعفائها من الرسوم الجمركية وغيرها. وهناك شرطان لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني.

أ ـ ألا تقل القيمة المضافة الناشئة من إنتاجها في هذه الدول عن ٤٠ بالمئة من قيمتها عند إتمام إنتاجها.

ب ـ ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة إياها عن ٥١ بالمئة (الفقرة الثالثة من الاتفاقية). أما في مواجهة العالم الخارجي، فتعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة، ويكون من أهدافها مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة (الفقرة ٤). كما تدعو الاتفاقية إلى خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية.

---

(٤٣) انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة** (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨١)، مقدمة الاتفاقية (ملاحق).

المادتان ٨ و٩: تؤكد على معاملة مواطني دول مجلس التعاون في أية دولة من هذه الدول معاملة مواطنيها نفسها من دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية:

١ ـ حرية الانتقال والعمل والإقامة.

٢ ـ حق التملك والإرث والإيصاء.

٣ ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

٤ ـ حرية انتقال رؤوس الأموال (المادة ٨). كما تشجع الاتفاقية على إقامة مشاريع مشتركة (المادة ٩). إن تأثير هذه الإجراءات ليس ذا قيمة فقط من وجهة النظر المالية والاقتصادية، بل أيضاً من وجهة الاتصالات المكثفة بين مواطني دول مجلس التعاون التي تعمق المضامين السياسية والاجتماعية.

المواد ١٠ ـ ١٣: تشير إلى أن على دول المجلس أن تعمل على تحقيق التنسيق والتجانس بين سياساتها وتشريعاتها ووسائلها في مجالات الصناعات النفطية ومراحلها كافة، والمواقف النفطية والنشاطات الصناعية، خصوصاً المشتركة في رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة، لتحقيق التشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة.

المواد ١٤ ـ ١٧: تمتد الاتفاقية إلى التعاون الفني، وذلك بتعزيز البحث العلمي والتطور التقني ونقل التقانة وإبرام اتفاقيات موحدة لذلك. كما تضع سياسات منسقة للتدريب والتأهيل الفني والحرفي والمهني، وربط التعليم باحتياجات التنمية والتنسيق في مجال القوى العاملة.

المواد ١٨ ـ ٢٠: تدعو إلى المساواة في المعاملة لوسائل النقل المارة بدول مجلس التعاون والعائدة إلى مواطني هذه الدول وإعفائها من الرسوم والضرائب كافة، كما تشير هذه المواد إلى تنسيق في مجال سياسات الطيران والنقل الجوي واستخدام الموانئ البحرية والشحن والخدمات وغيرها.

المواد ٢١ ـ ٢٣: تتعلق بالتعاون المالي والنقدي، إذ تدعو إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار الخارجي والداخلي، وتدعو إلى تنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية، والعمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود. كما تدعو الاتفاقية إلى تنسيق سياساتها في مجال المعونات الخارجية.

المواد ٢٤ ـ ٢٨: تتعلق بالأحكام الختامية للاتفاقية، حيث يتضح فيها النهج البراغماتي، إذ تنص المادة (٢٤) على سبيل المثال، على أن يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها. كما يجوز منح أي منها إعفاءً مؤقتاً في تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها، ويكون الإعفاء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى. ويستنتج بعض الاختصاصيين أن

أحكام الاتفاقية الاقتصادية تطمح إلى تحقيق مستويات عدة من درجات التكامل الاقتصادي الشامل، بل تطمح إلى توحيد السياسات ـ من دون الأجهزة ـ في بعض القطاعات، بما يمهد لإقامة سوق خليجية مشتركة في السلع والمنتجات كافة، ثم وحدة اقتصادية كاملة أقوى تماسكاً من تجربة السوق الأوروبية المشتركة، ومن الوحدة الاقتصادية التي وضعت قواعدها اتفاقية الوحدة الاقتصادية(٤٤).

خلاصة

من خلال استعراضنا الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ووظائفه نلاحظ ما يلي:

١ ـ إن الهيكل التنظيمي والوظائف المنوطة بالمجلس «نظرياً» هي أقرب ما تكون إلى صيغة منظمة إقليمية بالمعنى الكامل للكلمة بحسب إجماع معظم المختصين القانونيين، ولكنها محدودة العضوية.

٢ ـ يأخذ هيكل السلطة في المجلس شكلاً هرمياً، فعلى رأس الهرم الدستوري يأتي المجلس الأعلى المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء، وله فقط سلطة اتخاذ القرار في القضايا الجوهرية، إذ يلتقي قادة هذه الدول كل عام دورياً، لمراجعة الأوضاع سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والأمانة العامة تمهيداً لاعتمادها.

٣ ـ **المجلس الوزاري للمجلس**: يلعب هذا المجلس دور الحكومة، إذ يلتقي كل ثلاثة أشهر ليقر توصيات اللجان الوزارية، ويستمع إلى تقارير الأمانة العامة عن سير العمل ومشاكله، ويعطي تعليماته لتجاوز المشاكل. ويتكون المجلس من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وفي القاعدة لجان وزارية عديدة، انبثقت منها لجان فنية مُهمتها تقريب القوانين وتوحيد الخدمات وإعداد استراتيجيا صناعية وزراعية موحدة.

٤ ـ **الأمانة العامة**: أعطاها النظام الأساسي حق المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات وتقديم المقترحات وإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق.

إن كلاً من المجلس الوزاري والأمانة العامة تعتبران أداتين رسميتين يدرس المجلس الأعلى من خلالهما الأهداف المتشعبة التي يسعى إلى تحقيقها ويوجهها.

٥ ـ **هيئة فض المنازعات**: لاحظنا أنها تتصل مباشرة بالمجلس الأعلى وتتولى القيام بفض المنازعات القائمة أو التي تقع بين الدول الأعضاء، كما تكون المرجع في تفسير

(٤٤) الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ص ١١١.

النظام الأساسي لمجلس التعاون (كما جاء في صلاحياتها في النظام الأساسي).

على الرغم من الجهد المحمود الذي قام به القادة المسؤولون في دول الخليج الست لإنشاء مثل هذه المنظمة الإقليمية والتي تجسد، نظرياً، في النظام الأساسي والأنظمة الداخلية للمجلس، إلا أن هذا العمل الكبير لم يخلُ من بعض الملاحظات والانتقادات التي كان هدفها الأساسي ليس التجريح وإنما إعطاء هذا المجلس الصيغة المثالية في هيكله النظري، على الأقل، والذي يعتبر، ولا شك، البرنامج الذي يجب أن تسير عليه وتطبقه الدول الأعضاء في المجلس.

وتتلخص تلك الملاحظات كما شاهدنا في هذا الفصل بما يلي:

١ ـ **عملية التصويت**: إن اتخاذ القرارات بالإجماع يعيق من تنفيذ كثير من القضايا المهمة. وهنا تتشابه عملية التصويت في مجلس التعاون مع عملية التصويت في جامعة الدول العربية كما ذكرنا سابقاً.

٢ ـ **العضوية**: إن إغلاق باب العضوية على الدول الست يجعلها في نظر بعضهم أقرب إلى التكتل السياسي أو الحلف، وكذلك لا تنسجم وتطلعات الشعوب العربية إلى وحدة دولها كهدف نهائي.

٣ ـ **هيئة تسوية المنازعات**: في نظر الكثير من الباحثين، وحتى من داخل المجلس، تعتبر هيئة صورية لا عمل فعلي لها.

٤ ـ **الأمانة العامة**: ليس لها سلطة بصلاحياتها الحالية ما فوق القومية، بحيث تستطيع من خلالها تنفيذ القرارات والاتفاقيات المبرمة بين الأعضاء في دول المجلس.

وتبقى نقطة، في الواقع ليست الأخيرة، ولكنها حساسة، وما زال المثقفون من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي يثيرونها، وهي:

ـ «غياب أي جهاز ذي طابع تمثيلي شعبي ضمن الهيكل التنظيمي للمجلس، كسلطة تشريعية»[٤٥].

ويعلل بعضهم أسباب ذلك إلى أنه يمثل انعكاساً للبناء المؤسسي الدستوري القائم في غالبية الدول الخليجية الأعضاء في المجلس والخالي من المؤسسات التمثيلية الشعبية[٤٦].

ـ عدم التنازل عن السيادة القطرية لصالح السيادة ما فوق الوطنية[٤٧].

---

(٤٥) الخطيب، «الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي،» ص ١٨٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٤٧) انظر: علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

وأخيراً لاحظنا أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ربما تكون أهم برنامج رسمي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية، ومدى تطبيق بنودها، فالجواب في الفصل الثامن من هذا البحث.

الفصل السابع

مجلس التعاون والتنسيق السياسي

في هذا الفصل سوف نقوم بتقييم المدى الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) في مجال التعاون السياسي خلال ثماني سنوات من عمر المجلس، أي من عام ١٩٨١ ولغاية عام ١٩٨٨، وهي الفترة التي يحددها الاطار الزمني لهذا البحث.

كما لاحظنا في المنهج أن من أهم المعايير التي يضعها بعض علماء العلاقات الدولية لقياس الفعالية معيار بلوغ الأهداف المحددة ومعيار التعاون، أي قدرة المنظمة على دمج أعضائها فيها في نظام متكامل من الأدوار المتداخلة. ويمكننا دمج هذين المعيارين بمعيار واحد، هو قياس قدرة أعضاء المنظمة على التعاون والتنسيق من خلال المنظمة لبلوغ الأهداف المحددة. لذا من الجدير بالاهتمام ربط الجدول المقترح في منهج البحث بمفهوم الفعالية ربطاً وثيقاً.

وللقيام بذلك، يُلزمنا سياق التحليل التعرف إلى أهداف مجلس التعاون في مجال تنسيق السياسة الخارجية ومعالجة بعض القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء التي حاول المجلس معالجتها في محاولة لتقييم هذه النشاطات السياسية.

ما هي أهداف مجلس التعاون الخليجي؟

وما هي الخطوات التي استطاع تحقيقها؟

في مقابلة للباحث أجراها مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٩[١]، طرح الباحث هذا السؤال عليه، حيث حدد بشارة أهداف المجلس السياسية، اقليمياً وعربياً ودولياً، التي تمثل المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

---

(١) نايف عبيد، في مقابلة مع عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩.

١ ـ إقليمياً

أ ـ التمسك بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير، وتنمية العلاقات وأواصر الصداقة.

ب ـ الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها والاعتماد على الذات.

ج ـ إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.

د ـ محاولة إيقاف الحرب العراقية ـ الايرانية والحيلولة دون انتشار رقعتها.

٢ ـ عربياً

أ ـ العمل على مناصرة الحق الفلسطيني والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ب ـ الابتعاد عن سياسة التمحور أو أن تكون طرفاً في الخلافات العربية.

ج ـ السعي من أجل تحقيق وحدة الصف العربي من خلال المساهمة في الحد من الخلافات العربية وتضييق نطاقها وحدّة هوّتها.

د ـ العمل على نصرة القضايا العربية وحلّ المشكلة اللبنانية للحفاظ على أراضيه وسيادته الوطنية ووضع حد للمعاناة اللبنانية.

٣ ـ دولياً

أ ـ التمسك بسياسة عدم الانحياز ومصادقة الجميع.

ب ـ الاعتماد على النفس في الدفاع عن أمن دول المجلس واستقرارها.

ج ـ عدم الدخول في صراعات الدول الكبرى.

د ـ استخدام الدبلوماسية كوسيلة أساسية من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية والبعد عن استعمال الوسائل الأخرى.

إذا كانت هذه هي المرتكزات الأساسية السياسية لمجلس التعاون، فماذا استطاع المجلس أن يحقق خلال سنواته الثماني من وجهة النظر الرسمية؟

يرى عبد الله بشارة أن مجلس التعاون قد حقق الكثير من الأهداف، وفي مقدمتها العمل الدبلوماسي الشاق من أجل إيقاف الحرب العراقية ـ الايرانية ومنع انتشارها، واستصدار قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إيقاف الحرب، وعلى رأسها القرار رقم ٥٩٨ الذي بموجبه تحقق وقف إطلاق النار. كما أن عدداً من الخلافات العربية، بجهود

مستمرة من قادة دول المجلس، قد تضاءل أو اختفى، وفي بعض الحالات، نجح في تحويل الخصومة إلى حوار، فتمت مصالحات عربية، منها المصالحة بين سوريا والأردن، وعودة مصر إلى الجامعة العربية، وآخرها إقرار البرلمان اللبناني وثيقة الوفاق الوطني اللبناني في الطائف تحت رعاية العربية السعودية وبدعم متواصل من الدول الأعضاء، وتسخير الدبلوماسية الجريئة والهادفة إلى الحصول على الدعم الدولي لإنهاء مأساة الأزمة اللبنانية[٢].

وفي محاولة لتقييم بعض النشاطات السياسية والدبلوماسية التي قام بها مجلس التعاون الخليجي، سنستعرض بعض القضايا للوقوف على مدى التنسيق والتعاون بين أعضائه ومدى قدرته على التأثير في الأزمات والمشكلات التي تناولها، سواء بحلها تماماً أو بوقف تدهورها، أو باتخاذ اجراءات بشأنها؛ أي مدى فعاليته. وهذه القضايا التي نراها ذات أهمية هي: الحرب العراقية ـ الايرانية؛ الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ تنقية الأجواء العربية؛ قضية النزاع بين عُمان واليمن الجنوبي؛ قضية النزاع بين قطر والبحرين؛ علاقات دول مجلس التعاون مع الدول العظمى؛ وسياسة عدم الانحياز. ثم في النهاية سنحاول تقييم مدى توافق السياسات الخارجية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرارات الجمعية في بعض القضايا الدولية.

أولاً: التنسيق الدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي لاحتواء الحرب العراقية ـ الايرانية

حظيت الحرب العراقية ـ الايرانية بنصيب كبير من الاهتمام بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً إلى ما تتمتع به المنطقة من أهمية، وكذلك إلى الظروف الشديدة الحساسية التي تمر بها. فقد شكل العنف الذي انبثق من هذه الحرب تهديداً أمنياً خطيراً لدول مجلس التعاون منذ تأسيسه عام ١٩٨١. ونظراً إلى محدودية القدرات العسكرية لهذه الدول، حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد على الجانب الدبلوماسي لاحتواء هذه الحرب من دون إهمال العمل على تقوية قدراتها الدفاعية والأمنية والتنسيق في ما بينها. فضلاً عن ذلك، تؤكد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون ـ كما رأينا ـ استخدام الدبلوماسية كوسيلة أساسية من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لهذه الدول والبعد عن استعمال الوسائل الأخرى.

وقبل البدء بعرض بعض محاولات هذه الدول القيام بدور دبلوماسي لاحتواء هذه الحرب، تجدر الاشارة إلى أن الخيارات التي كانت أمام دول مجلس التعاون الخليجي صعبة. فإيران، من جانبها، كانت تسعى إلى تحييد دول الخليج والضغط عليها للتخلي عن

(٢) المصدر نفسه.

للتخلي عن دعم العراق مادياً، وعلى وجه الخصوص، الكويت والعربية السعودية، بل أكثر من ذلك، كانت ترى في هاتين الدولتين المذكورتين دولتين منحازتين إلى جانب العراق. فمن المنظور الايراني، لا يجوز أن يكون الوسيط خصماً وحكماً في آنٍ واحد.

أما من المنظور العراقي، فقد كان العراق يرى أن على الدول العربية مساندته باسم العروبة، كما ينص ميثاق الدفاع العربي المشترك، إضافةً إلى أن العراق قد طرح شرطاً أساسياً في حربه مع إيران، وهو استعادة الجزر العربية التي احتلتها إيران أيام الشاه عام ١٩٧١، وكذلك نصَّب العراق نفسه كمدافع عن عروبة الخليج أمام المخططات الايرانية. والدليل على ذلك هو أن العراق في بداية الحرب رفض أي «وسيط عربي ضمن لجنة الوساطة الاسلامية»[٣].

لذا كانت الخيارات الأكثر قبولاً أمام دول مجلس التعاون في بداية الأزمة، والأقل مخاطرة في الوقت نفسه من وجهة نظرها، لا تخرج عن انتهاج خيار الحياد بينهما أو التحول باتجاه الخيار الآخر الذي يقوم على بذل المساعدة للعراق، ولكن ضمن الحدود التي لا تستفز إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب بجذب أطراف أخرى جديدة إليها. وحبَّذت معظم دول مجلس التعاون، وفي مقدمتها العربية السعودية والكويت، الخيار الثاني لأنه كان ينسجم أكثر مع طبيعة علاقاتهما بالعراق كدولة عربية وكعضو في ميثاق الضمان الجماعي العربي[٤]. بينما يُرجع ر. ك. رمضاني (R. K. Ramazani) تلك الأسباب إلى عوامل أخرى، هي: أن دول مجلس التعاون كانت توازن بين تهديدين لمصالحها وأمنها ـ التهديد الايراني والتهديد العراقي ـ وترى هذه الدول أن التهديد الايراني هو أكبر الشرين، حيث كانت تقوم العلاقة بين هذه الدول وكل من الثورة الايرانية والنظام العراقي قبل اندلاع القتال على رؤيتها تهديدَ إيران أمنَها والخوف من عدوى انتقال الثورة الايرانية إلى هذه الدول من جهة، وعلى علاقة عدم ثقة بالنظام العراقي لعلاقته السابقة بدعم حركات مضادة في هذه الدول من جهة أخرى[٥].

ومن خلال دراسة علمية للباحث عن موقف الامارات العربية المتحدة من الحرب العراقية ـ الايرانية، حيث من الممكن تعميم هذا الموقف على الدول الخليجية الأخرى، وبصورة أكبر على العربية السعودية والكويت، يمكننا تلخيص أهم النقاط في موقف الدول الست.

---

(٣) وثائق المؤتمر الاسلامي.

(٤) اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط (الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٢٨.

(٥) Rouhollah K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, with the assistance of Joseph A. Kechichian; with a foreword by Sultan Bin Mohamed al - Qasimi (Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988), pp. 118-119.

١ ـ كان موقف دول مجلس التعاون خلال الحرب من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٨ يتطور مع تطور مجريات الحرب. فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب في أمن هذه الدول ومصالحها، ازدادت ردود أفعالها الدبلوماسية وغير الدبلوماسية بما يتناسب مع قدراتها، حيث نلاحظ في الجدول البياني الذي أوضحه الباحث في دراسته المذكورة، أن ردود الفعل كانت تتدرج ارتفاعاً وهبوطاً طبقاً لتطورات الحرب[٦]، كما نلاحظ أن ذروة ردود الأفعال بدت واضحة في عام ١٩٨٢ بعد الهجوم الايراني الحاسم واختراق الحدود العراقية في شهر أيار/مايو. وكذلك في عام ١٩٨٤ عندما بدأ ما كان يسمى بحرب الناقلات، حيث أخذ الخطر يتعاظم على خطوط تصدير السلعة الرئيسية لهذه الدول، وهي سلعة النفط، وفي عام ١٩٨٦ عندما احتلت إيران جزر مجنون وجزيرة الفاو العراقية، بحيث أصبحت القوات الايرانية لا تبعد عن الكويت سوى بضعة كيلومترات.

٢ ـ كان موقف دول مجلس التعاون ـ كما ذكرنا ـ يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي، وببعض الميول الانحيازية نحو العراق على الصعيد العملي، مع بعض الاستثناءات التي لعبت فيها دوراً المصالح الاقتصادية والعلاقات القديمة ـ كالعلاقة المميزة لإمارتي دبي والشارقة مع إيران ـ وكذلك عدم القناعة بهذه الحرب[٧]، إضافةً إلى الخوف من انتقام إيراني لا تستطيع فيه دولة الامارات مواجهته نظراً إلى قدراتها المحدودة وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول المجلس على حمايتها. ويقول تقرير لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية في شهر آب/اغسطس ١٩٨٤، ما يلي: «واجه المسؤولون في دولة الامارات انتقاداً من شركائهم في مجلس التعاون لإصرار دولة الامارات على الحفاظ على التعامل مع طهران حيث يردون على ذلك بقولهم: إن أصدقاءنا [في دول المجلس] يلوموننا لكنهم لا يستطيعون الدفاع عنا»[٨].

٣ ـ كانت دول المجلس تبقى على خيوط اتصال مع إيران عن طريق دولة الامارات العربية المتحدة حتى في أوج الأزمات بين دول مجلس التعاون وإيران.

٤ ـ نتيجة لتعثر جهود الوساطة الخليجية، أخذت دول مجلس التعاون تركز على مساعي منظمة المؤتمر الاسلامي ودول عدم الانحياز وعلى مساعي الأمم المتحدة والمناشدات لوضع حدٍ لهذه الحرب والتوصل إلى سلام يرضي الأطراف المتنازعة.

ويستحسن في هذا السياق أن نتطرق إلى هذا النشاط السياسي والدبلوماسي الذي قامت به دول مجلس التعاون خلال تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات.

عند قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان قد مضى على الحرب العراقية ـ

---

(٦) انظر الرسم البياني في الملاحق.

(٧) Ramazani, Ibid., p. 120.

(٨) Nayef Ali Obeid, «UAE Stance toward Iraq-Iran War,» (M. A. Thesis, Belgrade, Belgrade University Press, Faculty of Political Science, 1988).

الايرانية تسعة أشهر منذ اندلاعها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

لقد نالت هذه الحرب اهتمام مؤتمر القمة الأول لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ في أبو ظبي، حيث أكد البيان الختامي السعي إلى وقف هذه الحرب باعتبارها من المشاكل التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبي فيها(٩).

وقد أكد عبد الله بشارة، أمين عام المجلس، أن موقف دول مجلس التعاون يؤيد المساعي التي تبذلها منظمة المؤتمر الاسلامي ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة(١٠).

وفي مؤتمر القمة الثاني لمجلس التعاون الذي عقد في الرياض في ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨١، ناقش المجلس الحرب الجارية بين العراق وإيران وما تحمله من تهديد لأمن المنطقة بأكملها، وأعرب عن تمنياته بأن تتوج المساعي السلمية بالنجاح، مؤكداً دعمه قيام المساعي الاسلامية المنبثقة من المؤتمر الاسلامي وجهود دول عدم الانحياز ومساعي الأمم المتحدة(١١).

وعندما بدأت إيران بهجومها الكاسح في شهر آذار/مارس ١٩٨٢، وبشكل خاص في هجوم شهر أيار/مايو، شهدت عواصم مجلس التعاون نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً، وتبعتها اجتماعات استثنائية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي. ففي ١٥ أيار/مايو ١٩٨٢، وبناءً على طلب الكويت، عقد وزراء خارجية دول المجلس جلستين مغلقتين في العاصمة الكويتية لبحث تطورات الحرب الايرانية ـ العراقية.

كما استعرضت الدورة المستأنفة في الرياض ٣٠ ـ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٢ نتائج الاتصالات التي بدأتها العربية السعودية والكويت مع الجزائر التي تتوسط في النزاع، ومع سوريا التي تساند إيران، ومع العراق نفسها. وعبّر المجلس عن إيمانه بأن تحقيق موقف عربي موحد هو عامل أساسي لإنهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة للبلدين المسلمين. وأهاب المجلس «بجمهورية إيران الاسلامية، التجاوب مع استعداد العراق للسلام»(١٢).

وقد عبّر المجلس الوزاري في دورته الرابعة في تموز/يوليو عام ١٩٨٢ في الطائف، عن تقديره سحب العراق قواته من الأراضي الايرانية إلى الحدود الدولية، واستعداده لحل المشكلة بالطرق السلمية على نحو يكفل حقوق الطرفين(١٣).

---

(٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** (أبو ظبي: [وزارة الاعلام والثقافة]، ١٩٨٤).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٢) عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** (الرياض: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ٢٠١.

(١٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر نفسه.

٥ ـ من الجدير بالملاحظة أن العراق كان قد تقدم بمبادرة خلال هذه الفترة للانسحاب من الأراضي الايرانية كافة على أثر الغزو الاسرائيلي للبنان، وذلك لإتاحة الفرصة للعالم العربي والاسلامي للتصدي للغزو الصهيوني(١٤).

وفي ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٢، صرح الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران السعودي، في حديث نشرته مجلة **النُوڤل اوبزرڤاتور** (*Le Nouvel Observateur*) أن العربية السعودية لن تسمح بهزيمة العراق، مفيداً أنه إذا هزم العراق فسوف تنقلب المعطيات كلها في المنطقة... وأشار إلى أنه إذا استمرت الحرب العراقية ـ الايرانية، ستجد دول المجلس نفسها مضطرة إلى اتخاذ موقف واضح في مواجهة هذا الخطر(١٥).

وفي ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ قدم عدد من ممثلي دول مجلس التعاون والمندوبين في الأمم المتحدة مشروع قرار بالتضامن مع عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى:

ـ وقف فوري للقتال الدائر بين العراق وإيران.

ـ انسحاب القوات إلى الحدود الدولية مع البدء بإجراءات تسوية سلمية للنزاع على أساس من مبادئ القانون الدولي.

وطالب مندوبو كل من قطر والبحرين والامارات العربية المتحدة في كلماتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة وقف الحرب والاستجابة لجهود الوساطة المبذولة، وخصوصاً من قبل المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والأمين العام للأمم المتحدة(١٦).

وعندما انعقدت الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، أبدى قادة دول المجلس اهتماماً خاصاً باجتياز إيران الحدود الدولية بينها وبين العراق. وكانت هذه التطورات وما سبقها من أحداث البحرين ومحاولة قلب نظام الحكم فيها بمساندة إيرانية، وغير ذلك من أحداث، سبب الاتهامات الموجهة إلى إيران بأن لها يداً فيها. كل ذلك أقنع أعضاء المجلس بأبعاد الخطر الحقيقي الذي يتهدد المنطقة من جراء إيران واستمرار الحرب، فعمدت دول مجلس التعاون إلى الإسراع في صياغة تصور مشترك لقوتها العسكرية الذاتية من خلال اجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، وإحكام التعاون الأمني في ما بينها من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية ومشروع الاتفاقية الأمنية الشاملة. ومن ناحية أخرى، ركزت دول المجلس على

---

(١٤) Obeid, «UAE Stance toward Iraq-Iran War».

(١٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** (قطر: وزارة الإعلام، ١٩٨٣)، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٤.

(١٦) المصدر نفسه.

مساعيها مع سوريا والجزائر وأجرت اتصالات جانبية مكثفة خلال الدورة الثالثة حول تطورات الحرب.

وتذكر مجلة المجلة السعودية بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ أن قادة دول مجلس التعاون استمعوا إلى مجمل الاتصالات التي أجرتها دولة الامارات العربية المتحدة مع إيران، وأن رئيس دولة الامارات قد أبلغ هؤلاء القادة إصرار إيران على موقفها المتصلب، وأنه لم تسفر اتصالاته عن أية نتيجة مشجعة معها، بل رفضت إيران وساطة دولة الامارات(١٧).

ويرى بعض المصادر الصحافية أنه في ضوء هذه الظروف بدأت دول الخليج تتجه عملياً نحو دعم العراق مادياً وتعبوياً وليس ايديولوجياً(١٨).

وفي ٣ آذار/مارس ١٩٨٣، عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعاً في الرياض، تلاه اجتماع آخر في ٩ أيار/مايو ١٩٨٣ في مدينة المنامة في البحرين، وذلك لاستعراض تطورات الوضع في المنطقة، وخصوصاً في ما يتعلق بالحرب العراقية ـ الايرانية والتسرب النفطي في حقل نيروز الايراني.

وقد أسفر الاجتماع الأخير عن تشكيل وفد مشترك من الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، وراشد عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة، لزيارة كل من طهران وبغداد لإمكان الوصول إلى تسوية سلمية للحرب الدائرة بينهما وإيجاد مخرج للخلافات بين البلدين.

وقد وصل الوفد المذكور إلى طهران يوم ١٧ من شهر أيار/مايو عام ١٩٨٣، إلا أن هذه المهمة لم تُصِب حظاً كبيراً من النجاح، وذلك لتصلب الموقف الايراني.

ونشرت جريدة النهار اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩ أيار/مايو عام ١٩٨٣ أن الشيخ صباح الأحمد وراشد عبد الله قد عرضا على كبار المسؤولين في إيران والعراق مشروعاً لوقف الحرب يرتكز على ثلاث نقاط:

١ ـ العودة إلى حدود ماقبل الحرب.

٢ ـ تسليم الأسرى بين البلدين.

٣ ـ إنشاء صندوق خاص بإعادة تعمير المرافق المهدمة بين البلدين تموله دول الأمم المتحدة وأعضاء منظمة الأوبك(١٩).

---

(١٧) Obeid, Ibid.

(١٨) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 119.

(١٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي (قطر)، ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩.

إن اندلاع القتال ومهاجمة السفن المحايدة وغير المحايدة في الخليج في ربيع عام ١٩٨٤، كان له تأثير كبير في رد فعل دول مجلس التعاون، بحيث أصبح القتال يصيب شريانها الحيوي. فكان رد فعل هذه الدول هو محاولة تطبيق الضغوط المباشرة وغير المباشرة على إيران ـ لدرجة مقبولة. ففي ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤ دعا وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي إلى جلسة غير عادية في الرياض لاستعراض الوضع، وبعد ذلك توصلت دول مجلس التعاون في الجامعة العربية إلى تبني قرار بإدانة «العدوان الايراني»، وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ طلبت دول مجلس التعاون إلى مجلس الأمن الموافقة على عقد اجتماع طارئ استجابة لـ «مسألة تهديد السلام والأمن الدولي».

وتشير الرسائل التي تقدم بها ممثلو دول مجلس التعاون إلى رئيس مجلس الأمن إلى «الاعتداءات الايرانية على حرية الملاحة من وإلى موانئ دول مجلس التعاون الخليجي». ولقد أدت نتائج اجتماع مجلس الأمن إلى تبني قرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢[٢٠]. كان قرار مجلس الأمن يهدف إلى فرض «إجراءات فعالة من قبل مجلس الأمن إذا استمر التهديد للسلام والأمن الدوليين. وقد حدد البيان النهائي للمجلس الموانئ الكويتية والسعودية أكثر مما أشار إلى الحقوق العامة للدول غير المتحاربة في ظل القانون الدولي للملاحة البحرية»[٢١].

إن هذه المبادرة السياسية التي اتخذتها دول مجلس التعاون ليست مهمة فقط بكونها أول منهج متماسك تقوم به جميع دول المجلس، ولكن أيضاً برهنت على أن صانعي السياسة في مجلس التعاون الخليجي قد حققوا ـ بشكل فعال ـ مناصرة دولية لمصالحهم السياسية.

ولمساندة ذلك، قام عدد من المسؤولين في دول مجلس التعاون بزيارة العديد من العواصم العالمية من أجل إيجاد تسوية لهذا النزاع سلمياً وإيقاف نزيف الدم بين الدولتين[٢٢].

وفي عام ١٩٨٥ قام المجلس بمبادرات وساطة، حيث كلف الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء الكويتي وزير الخارجية بالتوجه إلى بغداد وطهران في مبادرة جديدة من مجلس التعاون لوقف الحرب، وذلك بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥[٢٣]، كذلك كلف المجلس الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية بزيارة طهران في ٢٠ أيار/مايو

---

(٢٠) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 124.

(٢١) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 127.

(٢٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ط ٢ (الرياض: الامانة العامة، ١٩٨٨)، ص ١٠٦.

(٢٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي**.

١٩٨٥ للغرض نفسه[٢٤].

إلا أن هذه التحركات الدبلوماسية لم تفلح بإنهاء الحرب، وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون أشارت إلى عدم رغبة إيران في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، إلا أنهم كرروا استعدادهم (أي استعداد دول مجلس التعاون) «للقيام بمساعي مباشرة قد تحقق تقدماً باتجاه حوار ومفاوضات»[٢٥]. وقد أظهر البيان الختامي لقمّة مسقط (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥) ليونة في موقف دول مجلس التعاون، حيث أشار «إلى الحقوق الشرعية ومصالح كلا الطرفين»[٢٦]. وقد امتدحت إيران هذا الاجتماع[٢٧].

وفي عام ١٩٨٦، وفي أعقاب الاحتلال الايراني لجزيرة الفاو وتهديد إيران بعملية فصل البصرة عن باقي العراق، صرح يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية عُمان ورئيس الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون، أن دول مجلس التعاون تشك في نوايا ايران تجاه دول المنطقة، بعد دخول قواتها واحتلالها بعض المناطق العراقية، وخصوصاً في شبه جزيرة الفاو. ورافق ذلك تهديدات وردت على لسان المسؤولين الايرانيين، مباشرة وغير مباشرة، وعبر أطراف ثالثة. وأوضح أنه بعد تحليل هذه التهديدات «رأينا أن من حقنا أن نشك في توجه إيران في علاقاتها مع دول الخليج»[٢٨].

ونتيجة لذلك ربما تكونت قناعة لدى قادة مجلس التعاون «بأن إيران لن توقف الحرب، وأن التركيز يجب أن يكون مع الأطراف العربية التي تدعم إيران لإيقاف هذا النزيف»[٢٩]. جاءت زيارة بعض كبار المسؤولين من دول الخليج إلى دمشق وليبيا في محاولة لإقناع إيران بالاستجابة لجهود السلام، ومنها محاولات الملك فهد، ملك العربية السعودية، والأمير عبد الله ولي عهد العربية السعودية، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة[٣٠]، إضافةً إلى جهود مجلس التعاون من خلال اللجنة السباعية العربية لمتابعة تطورات الحرب، ومن خلال حركة عدم الانحياز، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً لوضع نهاية لتلك الحرب.

ومن جهة أخرى، بينما استمرت دول مجلس التعاون في هذه الجهود، قامت بتنسيق دفاعي وأمني جماعي. هذا ما برهنت عليه قوات درع الجزيرة التي تمركزت في منطقة قرب الكويت بعد احتلال إيران جزيرة الفاو.

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦. ولمزيد من التفاصيل حول هذه الزيارة، انظر:
Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 120.

(٢٥) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 126.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٢٧) Ramazani, Ibid., p. 120.

(٢٨) الخليج (الامارات العربية المتحدة)، ٥/٣/١٩٨٦.

(٢٩) مجلة الصياد (لبنان) (١٤ تموز/يوليو ١٩٨٦).

(٣٠) Obeid, «UAE Stance toward Iraq-Iran War».

إن استمرار الاضطراب السياسي بين العربية السعودية وإيران، والعواقب السياسية المترتبة عن ذلك على مجلس التعاون الخليجي ككل، قد تصاعد منذ تورط الثورة الايرانية في أعمال الشغب والتظاهرات السياسية أثناء مراسم الحج السنوية في الأماكن الاسلامية المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة في العربية السعودية.

لقد كان لهذه القضية الأولوية الكبيرة على العلاقات بين الدولتين ونتج منها المفاوضات المتواصلة بين السلطتين المعنيتين في كلا البلدين.

إلا أن الخلافات تفجرت بشكل مثير للقلق، وذلك عندما اندلعت مظاهرة كبيرة في شهر آب/أغسطس ١٩٨٧ تصدت لها قوات سعودية، وقد أدت هذه الحادثة إلى موت وإصابة عدد من الحجاج الايرانيين ومن القوات السعودية. لقد نجم عن هذه الحادثة مواجهة سياسية عنيفة بين الدولتين. إن موسم الحج يمثل فرصة للسلطات الايرانية للتعبير عن ايديولوجيتها السياسية، التي تتعارض مع السياسة السعودية.

كما حدثت أعمال عنف في الكويت عام ١٩٨٧ كانت إيران وراءها بشكل مباشر وغير مباشر، ومنها إطلاق صواريخ على منشآت النفط والسفن الكويتية، ونتيجة لهذه الهجمات المتكررة طلبت الكويت المساعدة من القوى العظمى في أواخر عام ١٩٨٦ لضمان حرية الملاحة في الخليج.

إضافة إلى ذلك حاولت إيران القيام بنشاطات تخريبية في الكويت (وفي أماكن أخرى من دول مجلس التعاون)، كما انعكس ذلك في اكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة قبل أيام من انعقاد اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي (OIC) في الكويت في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٧[٣١]. وكما أشرنا سابقاً، كان تركيز إيران على العربية السعودية والكويت لأنها كانت تعتبرهما المصرف (paymasters) الذي يموّل آلة الحرب العراقية[٣٢].

وفي أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في اجتماع القمة العربية في عمّان، الأردن، قامت دول مجلس التعاون بجهود دبلوماسية جديدة من أجل زيادة الضغوط الدبلوماسية القائمة على إيران ولمتابعة إيجاد تسوية. والحدث المهم في هذا الاجتماع أن سوريا شاركت الدول العربية في إدانة التعنت الايراني في الحرب، وجاء التحرك السوري نتيجة لتشجيع من دول مجلس التعاون، وبشكل خاص بواسطة النفوذ السعودي في دمشق وباستخدام دبلوماسية الشيكات. وقد تم إدانة احتلال ايران أجزاءً من الأراضي العراقية ورفضها وقفاً لإطلاق النار بين المتحاربين والعودة إلى حدود ماقبل الحرب. وقد عارض القادة العرب انتهاكات النظام الايراني وتهديداته لدول الخليج العربية، وأعلنوا مساندتهم الكويت لمواجهة عدوان النظام الايراني، وشجبوا الأعمال الاجرامية الدموية التي قام بها الايرانيون بانتهاك حرم المسجد الحرام في مكة المكرمة، كما أكدوا أيضاً مساندتهم الكويت

---

(٣١) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 127.

(٣٢) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 126.

في الاجراءات كافة التي تتخذها لحماية أراضيها ومياهها وضمان أمنها واستقرارها... وأكدوا المساندة التامة للعربية السعودية ومساندتها مساندة تامة للاجراءات التي تتبعها لضمان المناخ المناسب للحجاج لزيارة الأماكن المقدسة[٣٣].

وكان من نتائج تأثير دبلوماسية مجلس التعاون، في ما يتعلق بعلاقاتها مع سوريا، هو ما أعلنت عنه عُمان بعد أقل من شهر من انتهاء مؤتمر القمة بأنها سوف تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق، الأمر الذي يشير إلى تحسن العلاقات بين دول المجلس وسوريا، حيث كانت دول الخليج تعتبر أن سوريا من الممكن أن تكون ورقة ضغط على الحكومة الايرانية لإقناعها بوقف القتال نظراً إلى العلاقات الحميمة بين النظامين السوري والايراني.

لقد مهّد مؤتمر القمة العربي الطريق أمام الأقطار العربية لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر (تلك العلاقات التي كانت مقطوعة إثر توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل)، إذ أعلن المؤتمر أن مسألة «إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العضو في الجامعة العربية وجمهورية مصر العربية هي مسألة سيادة تقررها كل دولة بمفردها طبقاً لدساتيرها وقوانينها»[٣٤].

لقد كان الحافز لدول مجلس التعاون لإعادة العلاقات مع القاهرة هو الاعتقاد بأن مصر من الممكن أن تشكل قوة متوازنة (counterweight) مقابل القوة المتنامية لإيران. وخلال أسبوع بعد اجتماع القمة المذكور، أعادت كل من البحرين وقطر والعربية السعودية ودولة الامارات الروابط الرسمية مع مصر. وبما أن العلاقات بين عُمان ومصر لم تنقطع أبداً على أثر اتفاقيات كامب ديفيد، فيعني ذلك أن جميع دول مجلس التعاون قد أعادت روابطها مع القاهرة.

إن إحياء الروابط مع القاهرة قد أثر تأثيراً جوهرياً في العلاقات الاقليمية تجاه إيران، فقد صرح عدد من كبار المسؤولين المصريين في أعقاب هذه التطورات «أن أمن الخليج جزء من الأمن القومي لمصر، وأن مصر لن تسمح بالمساس بأمن وسيادة أي من دول الخليج العربية»[٣٥]. وقد حضر عدد من كبار الرسميين المصريين مؤتمر القمة لمجلس التعاون الذي عقد في الرياض. وقد أفادت التقارير خلال ذلك المؤتمر أنه جرت بين الجانبين المصري والخليجي محادثات تهدف إلى تقوية الروابط العسكرية بين مصر ودول المجلس. ومن الممكن لمثل هذا التعاون أن يتخذ صيغة المشاركة الخليجية في الهيئة العربية للتصنيع الحربي (AMIO)، أو شراء بعض الأسلحة من إنتاج الهيئة[٣٦]، أو تطوير قوات طوارئ

---

(٣٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي.

(٣٤) وثائق مؤتمر القمة، عمّان.

(٣٥) انظر مقابلة مع رئيس هيئة الأركان المصرية، في: المصور (مصر) (٨ أيار/مايو ١٩٨٧)، ص ١٢ ـ ١٥.

(٣٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٠)، ص ٥٦٦.

استجابة لما يستجد من تطورات محتملة في الحرب العراقية ـ الايرانية[٣٧].

وقد عززت العلاقات الجديدة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي الزيارات التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك إلى كل من دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب مؤتمر قمة الرياض مباشرة، بينما نرى أن البيان الختامي لقادة دول مجلس التعاون في دورته التاسعة في المنامة، دولة البحرين، في الفترة ١٩ ـ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، وبعد أن توقفت الحرب بين العراق وإيران وقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، قد ركز الاهتمام على الوضع الأمني في المنطقة وعلى تطور المفاوضات بين إيران والعراق لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، معرباً عن ارتياحه إلى التطورات الايجابية في المنطقة والتي تمثلت في وقف لإطلاق النار وبدء المفاوضات بين الجانبين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المجلس يطالب الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بتنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً، ويجدد العزم على العمل من أجل «أن يسود الأمن والاستقرار في المنطقة بما يؤمن حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة»[٣٨].

من فحوى البيان، يظهر أن الهاجس الأمني والخشية من التدخل الايراني في الشؤون الداخلية ما زال يساور دول المنطقة.

مما سبق، نرى أنه على الرغم من النشاط الدبلوماسي لدول مجلس التعاون، فإن المبادرات التي تقدمت بها لم تنجح في تحقيق تسوية بين الأطراف المتحاربة، حيث إن عوامل أخرى أدت إلى وقف إطلاق النار وقبول إيران بالقرار رقم ٥٩٨، وهذا يعود إلى أمرين:

١ ـ اتفاق الدول العظمى ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ على وضع نهاية لهذا الصراع.

٢ ـ إدراك إيران عجزها عن تحقيق نصر، وخصوصاً بعد استخدام العراق الأسلحة الكيماوية ضد القوات الايرانية.

إلا أن مجلس التعاون الخليجي قد برهن عن قدرته على دمج المصالح المشتركة لدوله الأعضاء في منحى دبلوماسي مفيد، إن كان ذلك من خلال علاقاته مع الطرفين المتصارعين العراق وإيران ومحاولته احتواء آثار الحرب وعدم اتساع رقعتها، أو من خلال نشاطاته داخل المنظمات الدولية المختلفة. وقد ساهم مجلس التعاون الخليجي في جهود

---

(٣٧) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 128.

(٣٨) انظر البيان الختامي لقادة دول مجلس التعاون، المنامة، ١٩ ـ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، في: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي.

وساطة بشكل مباشر نيابة عن أعضائه الستة، وقدم مبادرات دبلوماسية إلى الأمم المتحدة وإلى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز، تتعلق بهذا الصراع. كما قام مجلس التعاون بحملة لضمان مساندة تعزيز تسوية سياسية قامت بها أطراف ثالثة من الدول. وداخل المجلس نفسه، تم اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون العسكري والأمني سوف نتطرق إليها في الفصل العاشر عندما نتناول التكامل الدفاعي والأمني.

ومع ذلك، فإن مواقف دول مجلس التعاون لم تكن جميعها متطابقة تماماً. فقد أفادت الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية بوجود خلافات في وجهات النظر بين دول المجلس حول كيفية التعامل مع الصراع العراقي ـ الايراني، حيث كان لكل من دولتي الامارات وعُمان ـ اللتين كانتا موضع انتقاد للزيارات المتبادلة بين المسؤولين من كلا البلدين مع إيران كانتا تريان ضرورة إبقاء جسور مفتوحة مع طهران ـ كان لهما وجهات نظر تختلف عن شركائهما في دول المجلس. وهذه الاشاعات حاول سيف بن هاشل المسكري، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الرد عليها وتبريرها في إحدى المقابلات الصحفية بقوله: «إن الزيارات بين إيران وبعض الدول الأعضاء لا تخرج عن اتجاه انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية أولاً، ثم تخفيف التوتر في المنطقة وإبعادها عن الصراعات الدولية...»، ورأى أن هذا التباين في وجهات النظر ليس في «تحديد المخاطر، بل في كيفية معالجة تلك المخاطر». وأضاف قائلاً: «كما تعلمون، إن دول المجلس ذات طابع تعاوني وتنسيق مشترك في مواقف سياسية، وإن كل دولة لها اجتهاداتها ولها وجهات نظرها في كيفية معالجة الأمور»(٣٩).

وعلى الرغم من الفوارق البسيطة في مواقف الدول الأعضاء تجاه الصراع بين العراق وإيران، إلا أن هذه الفوارق لم تؤثر في القاسم المشترك الأعظم بين هذه الدول في تنسيق سياساتها ومواقفها على الصعيدين الداخلي والخارجي تجاه هذه القضية، وذلك نتيجة إدراك وشعور مشترك للدول الست الأعضاء في المجلس بوحدة المخاطر التي تواجهها ككل من دون استثناء (هذا الإدراك والشعور بوحدة المخاطر تجسد بشكل أعمق في السلوك السياسي والأمني والعسكري لدول مجلس التعاون خلال الأزمة الأخيرة نتيجة للغزو العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠).

ثانياً: النشاط والتنسيق الدبلوماسي لمجلس التعاون تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتنقية الأجواء العربية

إن موقف مجلس التعاون الخليجي من القضايا الأساسية للأمة العربية، يبرز واضحاً من خلال البيانات الختامية للمؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها الدول الست على مختلف المستويات، حيث أكدت على المبادئ الأساسية التالية كمدخل لحل المشكلات التي تتعرض

(٣٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، مؤتمرات القمة ١ ـ ٨ (الرياض: الامانة العامة، ١٩٨٨)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

لها المنطقة العربية، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

١ ـ السلام في منطقة الخليج مسؤولية دول المنطقة، ومحاولات الدول الكبرى التدخل في شؤونها يدخل دول الخليج في صراعات هي في غنى عنها.

٢ ـ الاستقرار في منطقة الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف[٤٠].

٣ ـ إزالة الخلافات بين الدول العربية وتحقيق التضامن العربي هو طريق الأمة العربية للنهوض بمسؤولياتها القومية[٤١].

وقد تحرك مجلس التعاون على محورين لتحقيق هذه المسلّمات، استهدف الأول منها وضع تصور شامل لحل مشكلة الشرق الأوسط والمتمثلة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واستهدف الثاني تصفية الخلافات العربية وتنقية الأجواء.

١ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

على الصعيدين الرسمي والجماهيري لدى دول مجلس التعاون الخليجي مشاعر إحباط عميقة نتيجة عدم تحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومسألة احتلال إسرائيل للقدس في عام ١٩٦٧، وما تشكله القدس من رمز ومكانة دينية مقدسة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة جغرافياً واجتماعياً بشكل عميق بالقضية الفلسطينية أكثر من بعض الدول الأخرى في الوطن العربي البعيدة عن مركز الصراع. ويعود السبب في ذلك إلى وجود جاليات كبيرة من الفلسطينيين في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، وبعضهم في مراكز رسمية حساسة، بحيث يمثلون المنبه والمذكر بهذه القضية[٤٢].

إن قضية عدم الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين قد أخذ حيزاً مهماً في البيانات السياسية لمجلس التعاون الخليجي، وكان المؤشر على ذلك ما ورد في البيان الختامي للدورة الأولى لقادة مجلس التعاون، الذي عقد في أبو ظبي، والذي ربط بين الاستقرار في الخليج والسلام في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً

(٤٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ص ٩٦.

(٤١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي**.

(٤٢) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 128.

يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٤٣].

إن هذا الربط بين الاستقرار في الخليج والسلام في الشرق الأوسط من الممكن تفسيره في ضوء ما يمثله النشاط العسكري والسياسي الاسرائيلي (كما حدث في الهجوم الاسرائيلي عام ١٩٨١ على مفاعل تموز العراقي (Osirak Nuclear Reactor) والغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والتحليق الجوي فوق دول مجلس التعاون الخليجي، وقصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. . .) من تهديد بارز للأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي سبيل إيجاد برنامج عملي لتحقيق السلام في المنطقة، وحل المشكلة الفلسطينية، أعلنت العربية السعودية في آب/أغسطس عام ١٩٨١ عن مبادرة تتألف من ثماني نقاط تقوم على الأسس التالية:

(١) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

(٢) إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

(٣) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

(٤) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وتعويض من لا يرغب من الفلسطينيين في العودة.

(٥) إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

(٦) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

(٧) تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

(٨) تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بتنفيذ تلك المبادئ.

هذا وقد تبنت قمة مجلس التعاون التي عقدت في الرياض في ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ المبادرة السعودية، وقررت «الطلب من المملكة العربية السعودية إدراجها في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المقرر عقده [حينذاك] في المغرب بهدف بلورة موقف عربي موحد حول القضية الفلسطينية»[٤٤].

---

(٤٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ص ٩٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٧.

وباختصار، تشير هذه الخطة إلى لهجة توفيقية، وخصوصاً باللغة التي تتعلق بحق دول المنطقة بالعيش في سلام، والاشارة في الخطة بأن يضمن «أعضاء محددون» من مجلس الأمن تنفيذ تلك المبادئ، تقدم الوسيلة التي تستثني الاتحاد السوفياتي من العملية(٤٥). فقد مثلت الخطة ما أشار إليه ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز أنها «بديل متوازن وعملي» لاتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩، حيث أعاقت مسألة تقرير المصير للفلسطينيين بشكل رئيسي سير المفاوضات الاسرائيلية المصرية.

إلا أن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح نتيجة الفجوة الكبيرة في المواقف السياسية لبعض الدول العربية الراديكالية ـ العراق وسوريا ـ المتعلقة بهذه الخطة.

وخلال الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ وتورط الولايات المتحدة مباشرة في لبنان مع قوات حفظ السلام الأخرى، تقدم الرئيس ريغان باقتراحات في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ من أجل القيام بعملية سلام في الشرق الأوسط، وتدعو الخطة الجامعة العربية إلى تقديم سلسلة من النقاط حول تصورها لإحلال السلام في المنطقة. وكانت النتيجة أن تبنت دول الجامعة العربية بالإجماع النقاط الثماني في مؤتمر القمة الثاني عشر في مدينة فاس بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ـ هذه النقاط هي النقاط نفسها التي تقدمت بها العربية السعودية ووافقت عليها دول مجلس التعاون ـ مع تغيير في البنود الرابع والسابع والثامن منها، بحيث أصبحت تنص على:

ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

ـ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ـ يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ تلك المبادئ(٤٦).

وفي النهاية، فإن نقاط خطة فهد ومبادرة ريغان «النجم الساطع» (Fresh Star)، ونقاط خطة فاس، قد أخفقت نتيجة استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، وإعاقة عمل قوات حفظ السلام الدولية هناك، وسلسلة الهجمات على المنشآت والأفراد الأمريكيين والأجانب، وتصميم إسرائيل على معارضة أية مبادرات(٤٧).

ومن الواضح أن جميع البيانات الختامية لقادة دول مجلس التعاون كانت تؤكد موقف هذه الدول الثابت من القضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة التي احتلتها بعد عام ١٩٦٧، والدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة.

---

(٤٥) Peterson, Ibid., p. 129.

(٤٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٤٧) Peterson, Ibid., p. 131.

كما وجه الاطار السياسي لمجلس التعاون الخليجي مصادره المالية والدبلوماسية لضمان الإذعان الدولي للمقاطعة العربية لإسرائيل. فقد قطعت دول مجلس التعاون علاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول الافريقية التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل، حيث قرر المجلس الوزاري في دورته «الثامنة» قراراً بالإجماع بوقف المساعدات عن أية دولة تقوم بمثل هذا الإجراء. وقد قطعت العلاقات الدبلوماسية مع زائير في أيار/مايو ١٩٨٢ من قبل كل من العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة. كما قامت الكويت والعربية السعودية في أيار/مايو ١٩٨٢ ودولة الامارات العربية المتحدة في حزيران/يونيو من العام نفسه بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كوستاريكا، بسبب نقل هذه الدولة سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس. وهذه الدول الثلاث هي فقط من بين دول المجلس التي كانت تقوم بينها وبين كوستاريكا علاقات دبلوماسية.

وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤، قطعت دولة الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيريا بسبب إعادة علاقاتها مع إسرائيل، وقد قامت الكويت بإبلاغ ذلك إلى دول المجلس التي لا تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع هذه الدولة في ما عدا العربية السعودية[٤٨].

٢ ـ تنقية الأجواء العربية

كما تضمن البرنامج السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي جهوداً لتصفية الخلافات بين الدول العربية، وتنقية الأجواء العربية، وتقليص مدى الانقسامات داخل الوطن العربي، وذلك ببذل مساعيه الحميدة ـ إما مباشرة أو عن طريق تكليف بعض أعضائه بذلك ـ ومن المؤشرات على هذه الجهود ما قام به لتقليص التوتر بين العراق وسوريا، وبين الفلسطينيين أنفسهم في عام ١٩٨٢، وبين الفلسطينيين والسوريين، حيث تشكلت بعثة من مجلس التعاون الخليجي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ مؤلفة من الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، والشيخ أحمد بن سيف آل ثاني، وزير الخارجية القطري، واجتمعا مع كبار الرسميين من السوريين والفلسطينيين لمناقشة حل الصراع بينهما بالطرق السلمية. كما ساعدت مبادرة مجلس التعاون الخليجي على إبرام اتفاقية الجزائر في منتصف عام ١٩٨٤ بين العناصر الفلسطينية المتنافسة[٤٩].

وبالرجوع إلى البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي تبرز الرغبة الأكيدة لهذه الدول من أجل «وحدة الصف العربي ونبذ الخلافات بين الأشقاء وتوحيد الصف العربي لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية والمتمثلة في الخطر الصهيوني، وقد تضمنت قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري دائماً رغبة مجلس التعاون في المشاركة في جهد عربي

(٤٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٤٩) Peterson, Ibid., p. 132.

لتحقيق هذه الأهداف»[٥٠].

إن هذه المجالات من النشاط الدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبتنقية الأجواء العربية، والعمل على وحدة مواقفها، لعبت دوراً مركزياً في البرنامج السياسي لمجلس التعاون الخليجي، نظرياً وعملياً.

ولقد برهنت دول مجلس التعاون الخليجي على أن الآلية الجماعية لمجلس التعاون من الممكن أن تكون قناة فعالة لتحقيق المصالح الوطنية لهذه الدول الأعضاء في المجلس.

ثالثاً: الجهود الدبلوماسية لمجلس التعاون في تسوية النزاع بين عُمان واليمن الجنوبي

كان من الاهتمامات الأساسية التي ارتكز عليها البرنامج السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي القيام بتحركات دبلوماسية لضمان الاستقرار في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

ففي اجتماع القمة الثاني لقادة دول مجلس التعاون الذي عقد في الرياض في ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ قرر المجلس «بأن تقوم الدول الأعضاء بمساع حثيثة بغية تحقيق وحدة الصف العربي» و «إزالة الخلافات بين الدول العربية الشقيقة» كهدف من أهدافه الرئيسية[٥١].

كان أحد الصراعات المهمة التي تشغل بال مهندسي مجلس التعاون هو الصراع الطويل بين عُمان واليمن الجنوبي. إن جوهر المشكلة هو مساندة اليمن الجنوبي للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، والذي من مؤسسيها جورج حبش قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أعيد تسمية الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي باسم جبهة تحرير عُمان بعد الانقسامات التي حدثت في صفوف الجبهة في عام ١٩٧٣. هذه الجبهة (جبهة تحرير عُمان) أجّجت حرباً ضد نظام السلطان قابوس بمساعدة مادية ومعنوية ليس فقط من اليمن الجنوبي، بل أيضاً من خلال اليمن الجنوبي وبمساعدة من السوفيات ـ كوبا وألمانيا الشرقية. وعلى الجانب الآخر ساعد الأردنيون والباكستانيون والانكليز، وخصوصاً قوات إيرانية، ساعدوا العُمانيين. والواقع أنه بمساعدة فعالة من الايرانيين استطاع العُمانيون القضاء على المتمردين المسلحين في ظفار في عام ١٩٧٥. لكن المشكلة التي كانت تقلق العُمانيين هي: أنه طالما بقي اليمن الجنوبي يقدم ملجأ للمتمردين داخل أراضيه، فإن التهديد باستئناف حرب العصابات يبقى قائماً. فقد استخدم المتمردون من بين أشياء أخرى صواريخ كاتيوشيا سوفياتية الصنع لقصف السواحل العُمانية قرب

---

(٥٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٥١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، ص ١٩.

مطار «صلالة» من نقاط جبلية[٥٢].

وفي محاولة لإيقاف هذه الأعمال العدائية بين اليمن الجنوبي وعُمان التي استمرت خمس عشرة سنة، وحيث إن عُمان عضو في مجلس التعاون معرض للتهديد، قرر مجلس التعاون الخليجي السعي لإيجاد تسوية بين البلدين عُمان واليمن الجنوبي، والتي لم يكن بينهما أية علاقات دبلوماسية على الإطلاق. فقد كلف المجلس الكويت والامارات العربية المتحدة بالتوسط في النزاع، وقد أسفرت الوساطة عن إبرام اتفاقية بين الدولتين في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢، وجرت مفاوضات بين الجانبين برعاية المجلس ممثلاً بالكويت والامارات العربية المتحدة لتنفيذ هذه الاتفاقية[٥٣]. وتنص الاتفاقية على «التزام الأطراف بتبادل السفراء والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض، والتفاوض حول مستقبل التسهيلات العسكرية للقوى الأجنبية»[٥٤]. وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول بعد التصديق عليها من حكومتي عدن ومسقط ابتداءً من الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٢. وفي بيان لمجلس الشعب الأعلى في اليمن الجنوبي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، اعتبر المجلس الاتفاقية ترجمة عملية للسياسة الخارجية (لليمن الجنوبي) تجاه دول المنطقة. وتهدف هذه السياسة إلى إقامة علاقات عادية ومتساوية على أساس من عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل للسياسة الوطنية، وحسن الجوار، وتحقيق التعاون المثمر، والأمن والاستقرار لشعوب المنطقة ودولها[٥٥].

وبعد خمسة أيام، وفي اجتماع القمة الثالث في المنامة، البحرين، استعرض قادة مجلس التعاون نتائج ما دعاه عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون إنجازاً عظيماً، لقادة اليمن وعُمان[٥٦]. وقد امتدح المجلس الأعلى المساعي الحميدة للكويت والامارات لإنهاء هذا النزاع بين البلدين بقوله: «يحيّي [المجلس] المواقف الايجابية التي أظهرتها كل من سلطنة عُمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وما أبدتاه من رغبة صادقة في إزالة كل مسببات الخلاف والتباعد بين أبناء البلدين الشقيقين، وأن نجاح هذه المساعي الخيّرة لدليل عملي على الدور البنّاء الذي يضطلع به المجلس في إحلال السلام في المنطقة وقيام علاقات الأخوة وحسن الجوار بين دولها»[٥٧].

لقد أذهلت المراقبين هذه السرعة بإعادة العلاقات بين اليمن الجنوبي وعُمان نظراً إلى استمرار هذا الصراع لمدة طويلة جداً من الزمن. ويعلل رمضاني ذلك بأن القضية بالنسبة

---

(٥٢) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 123.

(٥٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ص ١٠٢.

(٥٤) Ramazani, Ibid., p. 124.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٢٤ وانظر ص ١٤٤ (تعليق).

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٥٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **البيانات الختامية للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي**، ص ١٩.

إلى عُمان لا تدعو إلى الدهشة.

لقد كان هناك تأثير قوي في نظام السلطان قابوس نتيجة قيام المتمردين المسلحين الذين يساندهم اليمن الجنوبي بعمليات داخل الأراضي العُمانية لسنين طويلة، وعلاوة على ذلك، وبعد اثني عشر عاماً من سحق المتمردين عام ١٩٧٥، ظل «صوت الثورة العُمانية للجبهة الشعبية لتحرير عُمان» يبث يومياً الدعايات ضد النظام العُماني بمباركة من النظام الماركسي في عدن. في ظل هذه الظروف فأي التزام من اليمن الجنوبي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لعُمان سيكون موضع ترحيب بشكل واضح من قبل عُمان[٥٨]، بينما ينسب الدافع الذي جعل اليمن الجنوبي يوافق على تطبيع العلاقات مع عُمان إلى تسلم علي ناصر محمد السلطة في اليمن عام ١٩٨٠، حيث يعتبر أقل تمسكاً بالمبادئ [الماركسية] من سلفه عبد الفتاح اسماعيل الذي جاء إلى السلطة بانقلاب في عام ١٩٧٨[٥٩].

إلا أن الاعتبارات الاقتصادية قد يكون لها الدافع الأساسي إلى التوجه اليمني. وكبلد من أفقر البلاد في العالم، وبعدد سكان يبلغ نحو مليوني نسمة تقريباً، حاول اليمن الجنوبي منذ عام ١٩٦٩ أن يقيم جنة شيوعية في مجتمع قبلي مبتلٍ بتنافسات ايديولوجية وعشائرية وشخصية. وكدولة ماركسية في الوطن العربي، عزلت اليمن نفسها عن جيرانها من الدول العربية المحافظة الثرية بالنفط مثل العربية السعودية، وحرمت نفسها من سخائهم الاقتصادي. ففي شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٢، أصيب اليمن الجنوبي بأسوأ كارثة فيضان لم تشهدها البلاد من أربعين عاماً، حيث دمرت محصوله الزراعي، فاندفعت دول مجلس التعاون لتقديم المساعدات السخية إغراءً لليمن من أجل تسوية سياسية مع عُمان[٦٠].

ويرى كوردسمان أن من العوامل أيضاً، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية بسبب الفيضان، أن ليبيا قطعت مساعدتها المالية السابقة لليمن الجنوبي، وكذلك لم يزد الاتحاد السوفياتي مساعدته لليمن للتعويض عن هذا النقص. كذلك قامت دول المجلس، إضافة إلى تقديم مساعدات نتيجة الفيضان، بالمساعدة على إقامة مشاريع مفيدة في اليمن الجنوبي، على سبيل المثال المساعدة في تحسين ميناء عدن، حيث بلغت التكاليف عام ١٩٨٣ ما يقارب ١٠١ مليون دولار، إضافة إلى تسهيلات القروض والهبات[٦١].

إذن، بدبلوماسية الشيكات، استطاع مجلس التعاون الخليجي أن يسهّل عملية تسوية

---

(٥٨) انظر: Ramazani, Ibid., p. 124, and Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 133.

(٥٩) Ramazani, Ibid., p. 125.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٦١) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.; London: Westview Press, 1984), p. 545.

سياسية تعود عليه بميزة استراتيجية تتعلق بالحدود العُمانية. ولا يخفى كم كان يشكل اليمن الجنوبي من قلق لجميع دول مجلس التعاون، حيث كان القاعدة الرئيسية المتقدمة للاتحاد السوفياتي في المنطقة، وقد تعرضنا لذلك في فصول سابقة.

رابعاً: دبلوماسية احتواء النزاع القطري ـ البحريني

لم يهتم مجلس التعاون فقط بالنزاعات بين أحد أعضائه ودول الجوار الاقليمي، بل اهتم أيضاً بالنزاعات بين أعضائه أنفسهم.

ففي الفترة الواقعة بين الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج وميلاد مجلس التعاون الخليجي، تمت تسوية العديد من النزاعات التي كانت قائمة بين هذه الدول، ولكن بعض هذه النزاعات ما يزال موجوداً، ومنها النزاع بين البحرين وقطر على جزر حوار وفشت الديبل.

والقضية أن جزر حوار تُحكم من قبل البحارنة، لكن قطر تؤكد قولها بالادعاء: بما أن الجزر على مقربة من قطر، لذا يجب اعتبارها جزءاً من قطر.

عندما كانت إحدى الشركات الأمريكية تقوم بأعمال التنقيب عن النفط في المنطقة عام ١٩٦٥ بإذن من الانكليز، احتجت قطر على العملية، وتم التخلي عن أعمال التنقيب. وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج في عام ١٩٧١، استمرت قطر بادعائها ضد البحرين التي حصلت على استقلالها من بريطانيا[٦٢]. والواقع أن هذا النزاع استمر حتى بعد قيام مجلس التعاون الخليجي، وبلغ ذروته في عام ١٩٨٢ عندما توسطت العربية السعودية لحل هذا النزاع بينهما، ورافق الوساطة السعودية جهود من مجلس التعاون الخليجي. فقد أشار البيان الصحفي للدورة الثالثة للمجلس الوزاري الذي عقد في مدينة الرياض في مقر الأمانة العامة للمجلس في الفترة من ٧ ـ ٩ آذار/مارس ١٩٨٢، إلى أن المجلس استعرض خلال اجتماعه الخلاف بين البحرين وقطر، وعبّر عن أسفه وقلقه من تأثير هذا النزاع في المنطقة ونتائج استمراره.. وأكد المجلس بأن قيام مجلس التعاون قد وفّر الإطار الدستوري لحل الخلافات بين الدول الأعضاء... وبعد تبادل الرأي، وتمسكاً بالمبادئ التي يقوم عليها مجلس التعاون... اتخذ المجلس القرارات التالية:

١ ـ الطلب من العربية السعودية استئناف المساعي الحميدة فوراً، من أجل إنهاء الخلاف بين البلدين.

٢ ـ يسجل في الأمانة العامة لمجلس التعاون الاتفاق الذي تم بين البحرين وقطر في ما يتعلق بالتزام الطرفين بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلاف.

---

(٦٢) Ramazani, Ibid., pp. 125-126.

٣ ـ وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء إلى الإثارة.

٤ ـ تأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه[٦٣].

إن عبارة تجميد الوضع تعني أن النزاع لم يتم تسويته، ويؤكد ذلك ما صرح به الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، في أعقاب الاجتماع المذكور، أنه «تم الالتزام بخطوات معينة ومحددة [بموضوع النزاع المذكور] بما في ذلك تجميد الوضع وعدم الإثارة أو اتخاذ أي إجراء يغير الوضع السائد والقائم بالنسبة للحدود بين البلدين.. كما أن هناك مسعى في المجلس للتراضي خارج عن إطار التحكيم أو الطريق التشريعي»[٦٤].

ومن الجدير بالأهمية أن هذا النزاع كان سبباً من أسباب فشل الاتحاد التساعي في عام ١٩٧١[٦٥].

ولم يتوقف الأمر عند هذا النزاع، بل برز نزاع جديد أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين بتاريخ ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦، ويتعلق بالمطالبة بسلسلة الصخور المرجانية المسماة بفشت الديبل. وطبقاً للمصادر القطرية، تقع فشت الديبل على بعد ١٢ ميلاً شمال شرقي قطر. وطبقاً للمصادر البحرينية تقع على بعد ١٨ كيلومتراً من جزيرة محرق البحرينية. وقد قامت القوات القطرية بغزو هذه الجزيرة واحتلتها واعتقلت ثلاثين شخصاً (خمسة وعشرون من الفيليبين، واثنان بريطانيان، واثنان من تايلاند، وواحد من هولندا) حيث كانوا مرتبطين بعقد بناء «مركز حراسة ساحلي» صغير وكانوا يعملون لصالح شركة غري مكانزي (Gray Makanzi) وشركة المحرق للهندسة. وقد أدى احتجاز هؤلاء الأشخاص من قبل السلطات القطرية لمدة سبعة عشر يوماً إلى أزمة دولية. وفي الوقت نفسه، قامت البحرين بزيادة وجودها العسكري في جزر حوار. كما قامت قطر بإنزال مدفعية ثقيلة ومدافع مضادة للطائرات وأعلنت أن المناطق البحرية والجوية في جزر حوار وفشت الديبل مناطق محرمة على الطيران والبحرية. وليس هذا فحسب، بل قامت قطر بطرد الطلاب البحرينيين من قطر، إلى جانب إجراءات أخرى. إن عرض العضلات للقوات القطرية ينعكس في جزء منه إلى تفوق قطر على البحرين زميلتها في مجلس التعاون بنسبة ثلاثة إلى واحد في قوة النيران[٦٦].

يبدو أن المشروع الذي كان يعمل به على جزيرة فشت الديبل فيه بعض الغموض حول من هو الكفيل الحقيقي لهذا المشروع. فقد أفادت بعض الصحف إلى أنه «تم بناء

---

(٦٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي (أبو ظبي)، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٦٥) Ramazani, Ibid., pp. 125-126.

(٦٦) المصدر نفسه.

منشآت كمركز لمراقبة السفن في الخليج، ولاستخدامها كمركز إنذار خشية من احتمالية هجمات جوية إيرانية». السؤال: هل كان هذا المشروع مشروعاً بحرينياً أم مشروعاً لمجلس التعاون الخليجي؟ تفيد مجلة ميد (*MEED*)(٦٧) أنه طبقاً لأحد المسؤولين في الشركة التي كانت تقوم بأعمال البناء فقد تم بناء المركز بناءً على موافقة من مجلس التعاون الخليجي وبأموال من المجلس، ومنها بعض الأموال من قطر، لكن الدبلوماسيين في الدوحة، قطر، يشكون في ما إذا كانت قطر تقوم بالهجوم على المركز لو كانت تعلم أنه مشروع لمجلس التعاون الخليجي. ويقول رمضاني (Ramazani) أن تحرياته الخاصة تظهر أن المركز كان مشروعاً لمجلس التعاون الخليجي لكن لم توافق عليه قطر(٦٨).

ومن البيانات المعلنة عن كلا الجانبين يظهر التناقض حول أسباب تفجر الأزمة. فالبيان الذي أصدرته البحرين بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦، بخصوص النزاع حول فشت الديبل، يشير إلى أسف الحكومة البحرينية «لقيام القوات العسكرية القطرية بعمل عسكري ضد الأراضي البحرينية واحتجاز عمال مدنيين غير مسلحين...» وتعتبر حكومة قطر أن هذا العمل هو «خروج على مبادئ حسن الجوار الذي يرتكز عليه مجلس التعاون الخليجي». وامتدحت في البيان المساعي الحميدة للملك فهد بن عبد العزيز وللحكومة السعودية الداعية الطرفين قطر والبحرين إلى «ضبط النفس واحتواء الأزمة وعودة الأشياء إلى طبيعتها». كما أثنى البيان على «الموقف الايجابي» لقادة دول مجلس التعاون المتعاطف مع موقف البحرين(٦٩).

ومن جانب آخر، اتهمت قطر في بيان أصدرته بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦ البحرين على إصرارها انتهاك «السيادة لدولة قطر حول إقليمها البحري». وتمثل هذه الأعمال «تحويل فشت الديبل إلى جزيرة صناعية»، واعتبرت أن أي عمل يغير من الوضع القائم يُناقض مبادئ الوساطة التي قامت بها العربية السعودية والتي تبناها المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٢(٧٠)، (من الجدير بالملاحظة أن قضية فشت الديبل لم يشار إليها في تسوية قضية جزر حوار عام ١٩٨٢).

إن وساطة مجلس التعاون التي قادتها العربية السعودية قد جمّدت النزاع، وعلى الرغم من أن قادة المجلس الآخرين قد لعبوا أدواراً مهمة في إخماد هذه الأزمة، إلا أن الملك فهد قد لعب دوراً حاسماً. ويبدو ذلك من خلال رسائل الشكر التي وجهها قادة البلدين (البحرين وقطر)(٧١). وكأحد النتائج لوساطة الملك فهد، كان التوصل إلى اتفاقية بين قادة

---

(٦٧) *MEED* (3 May 1986), p. 23.

(٦٨) Ramazani, Ibid., p. 126.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٧٠) انظر الوثائق في: المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٧١) محسن الدوسري وأحمد المنصور، إعداد، «يوميات مجلس التعاون،» التعاون، السنة ١، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

البحرين وقطر لإعادة الوضع في فشت الديبل «إلى الوضع الذي كان قائماً قبل نشوب الأزمة»[72].

وفي تاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٦ أعلنت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أنه تنفيذاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين كل من دولة قطر ودولة البحرين، فقد توجهت هيئة الاشراف والرقابة المكونة من الأمانة العامة للمجلس والعربية السعودية، وكل من الكويت وعُمان ودولة الامارات العربية المتحدة، إلى كل من قطر والبحرين لبدء تنفيذ المهمة التي وضعت على عاتقها لإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها. وقال بيان الأمانة العامة أن الهيئة بدأت مباشرة مسؤولياتها ابتداءً من ٢٥ أيار/مايو برئاسة اللواء الركن سعد الموينع[73].

ويبدو من مجريات الأمور في هذه القضية أن الوساطات الخليجية (السعودية ومجلس التعاون) لم تصل إلى نتيجة حاسمة بتسوية هذا النزاع تسوية تامة، حيث أن الطرفين (البحرين وقطر) قد وافقا على رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وذلك خلال اجتماع المجلس الأعلى في الرياض بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧[74].

إلا أن المسألة لم تحسم بعد، على رغم عرض الخلاف على التحكيم[75]، الأمر الذي جعل المراقبون يشعرون بأنه ما يزال أمام مجلس التعاون الخليجي طريق طويل ينبغي السير فيه قبل أن يستطيع إزالة جميع العقبات التقليدية والتاريخية بين دوله الأعضاء. والملاحظة الأخرى التي يوضحها النزاع الأخير عام ١٩٨٦ حول فشت الديبل، وعلى وجه الخصوص المشروع الذي وافق عليه مجلس التعاون لبناء مركز مراقبة في الجزيرة المذكورة، يظهر أن أية دولة من دول المجلس تستطيع أن تعيق أي مشروع يقره المجلس، مهما كان حيوياً، يتعارض مع رغبة إحدى هذه الدول ومصالحها، الأمر الذي يعيق التنسيق والعمل الجماعي المنصوص عليه في أول أهداف النظام الأساسي للمجلس.

نورد في ما يلي: نصوص البيانات التي أصدرتها كل من البحرين وقطر في ٢٩/٤/١٩٨٦ و ٣٠/٤/١٩٨٦ على التوالي في ما يتعلق بالنزاع على فشت الديبل.

---

(٧٢) انظر الوثيقة رقم (١١٩) في: Ramazani, Ibid., p. 187.

(٧٣) الدوسري والمنصور، إعداد، المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(٧٤) انظر: Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* p. 134, and الصياد (لبنان) (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩).

(٧٥) «القمة الخليجية التاسعة ترجح الحل الأقوى على التحكيم في نزاع الحدود بين قطر والبحرين،» الصياد (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩).

١ ـ البيان البحريني ٢٩/٤/١٩٨٦

«تعرب حكومة البحرين عن أسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكري ضد الأراضي البحرينية واحتجاز عمال مدنيين عُزّل، وتعتبر حكومة البحرين هذا العمل خارجاً عن أسس حسن الجوار التي يقوم عليها مجلس التعاون، كما تُعرب دولة البحرين عن عظيم تقديرها لجلالة الملك فهد بن عبد العزيز وحكومة المملكة العربية السعودية للمساعي الخيرة التي تبذلها للم الشمل وتطويق الأزمة ورجوع الأمور إلى نصابها.

وتؤكد البحرين مساندتها ومباركتها واستجابتها لهذه المساعي.

كما تقدر دولة البحرين الموقف الايجابي لأصحاب الجلالة والسمو قادة أقطار مجلس التعاون لتعاطفهم مع الموقف البحريني الذي يهدف إلى ضبط النفس والحفاظ على المصالح للشعبين الشقيقين البحريني والقطري، ولتفادي أعمال العنف، وللحفاظ على حقوق الأقطار الأعضاء في السيادة التامة على أراضيها والأمن والسلام لأبنائها».

٢ ـ البيان القطري حول النزاع على فشت الديبل ٣٠/٤/١٩٨٦

«تُعرب دولة قطر عن أسفها الشديد للخلاف القائم بينها وبين دولة البحرين بشأن حدودهما البحرية. هذا الخلاف الذي حاولت قطر حله من خلال جميع الوسائل الودية والأخوية بطريقة تضمن العدل وإعادة الحقوق إلى أصحابها. إلا أن جميع المحاولات لم تثمر نتيجة إصرار البحرين على مواصلة انتهاك سيادة دولة قطر لإقليمها البحري.

وعلى الرغم من استمرار انتهاك سيادتها [دولة قطر]، حافظت الحكومة القطرية على التحلي بالصبر وضبط النفس. كما واصلت البحرين انتهاك حرمة الجوار التي حافظت عليها دولة قطر بعناية فائقة. ولقد قامت [دولة البحرين] بأعمال تشمل تحويل فشت الديبل إلى جزيرة صناعية والتي تنتهك إحدى المبادئ الأساسية للوساطة التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة ـ التي نحمل لها كل الامتنان والتقدير ـ والتي تنص الوساطة على التزام كل طرف من الأطراف بعدم القيام بأي عمل يمكن أن يقوي موقفه القانوني، ويقوِّض الموقف القانوني للطرف الآخر، أو يستفيد من الوضع الحالي المتعلق بالقضية مثار النزاع.

يُعتبر أن القيام بأي عمل مثل هذه الأعمال عملاً باطلاً وليس له تأثير قانوني. هذا المبدأ تم التأكيد عليه في القرار الذي تبناه المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعه في الرياض في عام ١٩٨٢.

وبخصوص هذا الانتهاك، إن حكومة قطر مرغمة على إيقاف أعمال الحفر والبناء التي قامت بها البحرين في فشت الديبل بهدف إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، وهي الأسس التي نصت عليها وساطة وأحكام قرار المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، والذي التزمت به قطر التزاماً كاملاً.

وبهذه المناسبة، تود دولة قطر أن تؤكد عن التزامها المستمر لهذه الأسس والأحكام وتعبر عن خالص شكرها وعميق تقديرها لجلالة الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة في مساعيه الحميدة بالبحث عن نهاية للنزاع بين البلدين الشقيقين. كما تعبر [دولة قطر] عن خالص شكرها وعميق تقديرها لأصحاب الجلالة والسمو قادة أقطار مجلس التعاون الخليجي لما أبدوه من حرص صادق واهتمام بالغ بتسوية الموضوع تسوية عادلة منصفة لما فيه خير الشعبين الشقيقين».

خامساً: علاقات دول مجلس التعاون مع القوى العظمى ـ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ـ وسياسة عدم الانحياز وإبعاد المنطقة عن صراعات القوى العظمى

إن العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدولتين العظميين على الصعيد العملي بقيت امتداداً إلى ما كانت عليه قبل قيام المجلس، حيث تلعب الروابط القديمة الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية دوراً مرجحاً لهذه العلاقات، على العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية. وربما يكون أحد المؤشرات المهمة على ذلك هو حجم التبادل التجاري والعلاقات الدبلوماسية (انظر جدول الصادرات والواردات التجارية لدول المجلس مع العالم الخارجي في الفصل الثامن، وكذلك جدول العلاقات الدبلوماسية لدول مجلس التعاون في هذا الفصل)، باستثناء بعض التطورات، مثل إقامة علاقات دبلوماسية لبعض الدول الأعضاء في المجلس مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية ـ دولة الكويت قبل قيام مجلس التعاون، عُمان في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، ودولة الامارات العربية المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٥ ـ وقد شرحنا سابقاً السبب الذي دعا عُمان إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، على الرغم من وجود علاقات مميزة وقوية لعُمان مع الولايات المتحدة، ومن ضمنها اتفاقيات تسمح للولايات المتحدة باستخدام المنشآت العُمانية في ظروف الطوارئ.

كذلك ظلت سياسة القوتين العظميين امتداداً لخططهما الاستراتيجية السابقة ـ التي تطرقنا لها سابقاً ـ تجاه المنطقة، ومحاولة كل منهما حصر نفوذ الآخر وتطويقه في منطقة الخليج. كما تأثرت العلاقات بين هاتين القوتين العظميين ودول مجلس التعاون الخليجي بتصور كل من هاتين القوتين ونظرتها إلى طبيعة المجلس والغاية من إنشائه، والدور الذي من الممكن أن يقوم به. وبالمقابل تأثرت هذه العلاقات بتصور دول المجلس ونظرتها إلى التكوين السياسي للدولتين العظميين، ومدى تقارب تلك السياسات من المفاهيم السياسية لدول مجلس التعاون.

وعلى الرغم من محاولات دول مجلس التعاون الخليجي إبعاد المنطقة عن صراع القوى العظمى ونفوذها، واتباع سياسة متوازنة ورزينة إلى حدٍ ما، إلا أن تلك المحاولات كانت، على الأغلب، مقيدة بواقع الإمكانات والقدرات والموقع الجغرافي والاستراتيجي لدول المجلس.

سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض ردود أفعال الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على قيام مجلس التعاون، وكنا قد تناولنا في فصول سابقة المصالح الاستراتيجية لكل من هاتين القوتين العظميين في المنطقة والصراع على النفوذ بينهما.

١ ـ مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية

عندما قام مجلس التعاون الخليجي كانت تسيطر على الإدارة الأمريكية فلسفة الاجماع «الوفاق» الاستراتيجي بهدف مواجهة الاتحاد السوفياتي وتطويق نفوذه في منطقة الخليج، وعلى وجه الخصوص بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، حيث أصبح على مقربة من منطقة مصادر المادة الحيوية التي تغذي شريان الصناعة الأوروبية والأمريكية أيضاً، وهي النفط.

ولا شك في أن هذه الاستراتيجيا الجديدة ـ القديمة في الوقت نفسه، التي تعود إلى الخمسينيات، قد أدركت الأهمية الكبيرة والوضع الخاص والفريد لدول مجلس التعاون ـ حيث توجد ٤١ بالمئة من احتياطي النفط العالمي في هذه الدول ـ وتصل النسبة إلى ٥٥ بالمئة إذا أدخلنا في حسابات المنطقة كلاً من العراق وإيران[٧٦].

وقد قام مجلس التعاون الخليجي والحرب العراقية ـ الايرانية مشتعلة، وكان كبرياء الولايات المتحدة قد تحطم باحتجاز دبلوماسييها في إيران كرهائن وفشل محاولاتها إنقاذهم، وكذلك تجريدها من أكبر معاقلها في المنطقة نتيجة الثورة الايرانية التي أطاحت بالشاه.

لذا يرى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أن موقف الولايات المتحدة من مجلس التعاون «يصطبغ إلى حدٍ كبير بهذين العاملين: مطاردة النفوذ السوفياتي والتسلل إلى مواقعه الشرعية ـ مثل أوروبا الشرقية ـ وعقدة الألم من جروح الثورة الايرانية»[٧٧].

ويرتكز موقف الولايات المتحدة على المعطيات التالية:

ـ إدراك الولايات المتحدة فلسفة مجلس التعاون التي تتعارض مع النهج الماركسي والرافض أطروحة الجدل السوفياتي حول التاريخ والتراث والدين، وهو قوة المحافظة على الوضع الراهن. . .[٧٨].

ـ إدراك الولايات المتحدة أهمية العلاقات التاريخية والتقليدية والحوار المستمر مع دول المجلس ثنائياً، كما إنها استفادت من الجسور الثقافية والأكاديمية والاتصالات البشرية بين دول المجلس وكل من أوروبا وأمريكا[٧٩]. هذا بغض النظر عن أهمية الصادرات النفطية لدول المجلس إلى أوروبا والولايات المتحدة، وأهمية الاستثمارات المالية وغير المالية فيها.

ـ لذلك ـ كما يقول الأمين العام للمجلس ـ امتثلت الولايات المتحدة للواقع الجديد

---

(٧٦) عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون.. المسيرة والتحديات، ط ٢ (الرياض: الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٢٦.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

بأن قبلت التعامل مع المجلس كمنظمة وككيان، تمثل ذلك في الاجتماعات السنوية التي تتم في نيويورك بين وزير خارجية الولايات المتحدة ووزراء خارجية دول مجلس التعاون والأمين العام، والتي يتم خلالها التعرف إلى سياسة المجلس تجاه القضايا العادلة(٨٠).

ـ وبما أن الولايات المتحدة كانت تشعر بأن مصادر الطاقة التي يحتاجها حلفاؤها في أوروبا لا تصان ولا تؤمن إلا بموافقة الأصحاب الشرعيين لهذه المنابع، لذلك كانت ترى أن طروحات مجلس التعاون بالتأكيد على سياسة عدم الانحياز والاعتماد على الذات وبناء القوة الذاتية، لا تصب ـ بحسب الرؤية الامريكية ـ في خدمة دول المنطقة وتحقيق أهدافها، وإنما لتأمين منابع النفط والحفاظ عليها وإبعاد عناصر التخريب عنها وحمايتها لصالح الاقتصاد العالمي(٨١).

إلا أن عبد الله بشارة يرى أن موقف الولايات المتحدة كان يعاني تبعات عاملين أساسيين:

العامل الأول ـ «موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية وانحيازها إلى جانب إسرائيل، واتخاذها مواقف لا تتطابق مع الشعور الوطني في دول المجلس، الأمر الذي أثر على مصداقيتها خليجياً وعربياً وجلب الكثير من التساؤلات على نقاوة سلوكها خليجياً وعربياً كذلك».

والعامل الثاني ـ «تصور الولايات المتحدة أنه يمكن تواجد ائتلاف بين الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي وبحر العرب وبين توجهات المجلس التي تترجم المشاعر الحقيقية لأهل المنطقة»(٨٢).

إضافةً إلى هذا الاستنتاج، ترى هالة السعودي في ورقة بحث علمية لها(٨٣) أنه على الرغم من المحاولات التي بذلتها الادارة الأمريكية لربط العربية السعودية في إطار ما يعرف بالاجماع الاستراتيجي، إلا أن العربية السعودية رفضت «... وجود قوات عسكرية أمريكية أساسية على أرضها وترفض تقديم قواعد وتسهيلات عسكرية للولايات المتحدة». ويعزى هذا الموقف السعودي إلى عوامل متعددة منها: التهديد السوفياتي للمنطقة من وجهة نظر السعودية، هو أقل خطورة وإلحاحاً في السياسة الخارجية السعودية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي يحظى بأولوية هذه السياسة...

ومن جانب آخر، فإن التعاون العسكري الأمريكي ـ السعودي قد يقود دولاً أخرى

---

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) أحمد عبد الرزاق شكارة، **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميريكية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي** (العين، الامارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

في المنطقة، مثل اليمن الجنوبي وإيران، إلى تقوية روابطها مع موسكو، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد أكثر في النفوذ السوفياتي. يُضاف إلى ذلك أن عدم ثقة العربية السعودية ـ شأنها في ذلك شأن غيرها من بلدان الخليج ـ في مدى استعداد واشنطن لتحدي النوايا السوفياتية في المنطقة، خصوصاً بعد فشلها في القرن الافريقي في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، وفي أفغانستان في عام ١٩٧٩... وعدم قدرتها مساندة نظام الشاه في إيران، يضيف إلى المشاكل التي تعوق التعاون العسكري السعودي مع الولايات المتحدة(٨٤) (سوف نتطرق بشيء من التفصيل إلى المسائل الدفاعية في الفصل العاشر من هذا البحث).

٢ ـ مجلس التعاون الخليجي والاتحاد السوفياتي

كما ذكرنا آنفاً، لعب وزن العلاقات ـ بكل ما يعنيه مفهوم هذه الكلمة من مجالات ـ بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، دوراً حاسماً في هذه العلاقات، إضافةً إلى ذلك، جاء الغزو السوفياتي لأفغانستان، البلد المسلم والقريب من منطقة الخليج، ليمثل عقبة كبيرة أمام محاولة تطوير العلاقات بين الجانبين، أو كما يقول المثل العامي «ليزيد الطين بلّة» بمعنى «ليزيد الأمر سوءاً». ولا يعني ذلك أن جميع دول مجلس التعاون كانت ردود فعلها متساوية، فبينما نراها حادة في العربية السعودية نراها إلى حد ما معتدلة في الكويت.

بعد قيام مجلس التعاون، وعلى الرغم من البيانات والتصريحات التي أدلى بها القادة والمسؤولون في دول مجلس التعاون حول «التمسك بسياسة عدم الانحياز»(٨٥) إلا أن الاتحاد السوفياتي ظل أسير تصوراته السابقة «وبنظرة الشك التقليدية»(٨٦). كما تأثر موقف الاتحاد السوفياتي خلال السنتين الأوليين من قيام المجلس بعلاقته باليمن الجنوبي والخلافات بين عدن ومسقط ورغبته في البقاء بمنأى عن الحساسيات الاقليمية العربية(٨٧). كما أن الاتحاد السوفياتي كان شديد الحساسية من مواقف دول مجلس التعاون تجاه الوجود السوفياتي في أفغانستان، حيث كان الاتحاد السوفياتي يتصور بأن موقف دول مجلس التعاون الخليجي «ليس تلقائياً نابعاً عن قناعات وتفاعل مع شعب أفغانستان، وإنما يتصور بأن الموقف لا يخلو من تأثير غربي لتجريح الاتحاد السوفياتي والتشهير به»(٨٨).

---

(٨٤) اسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١١٩.

(٨٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ص ١١٦.

(٨٦) معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: المعهد، ١٩٨٦)، ص ٥٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥٦.

ومن الممكن تلخيص التصور السوفياتي لمجلس التعاون الخليجي من خلال تعليقات الصحافة السوفياتية على سبيل المثال، حيث يرى الاتحاد السوفياتي في مجلس التعاون «منظمة عسكرية متعددة الرؤوس تحاول الولايات المتحدة السيطرة عليها»[89].

وفي لقاء نشرته جريدة الأنباء الكويتية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ مع الكسندر كسلوف، رئيس قسم الشرق الأوسط في أكاديمية العلوم السوفياتية في موسكو، في رده على سؤال عن رأيه في مجلس التعاون، يقول الخبير السوفياتي: «مجلس التعاون هو نوع من التكتلات الاقليمية. ولقد كانت واحدة من أفكار واشنطن هي إنشاء تكتلات عسكرية عربية في الشرق الأوسط وأن تكون معادية للاتحاد السوفياتي»[90].

وفي تحقيق نشرته جريدة الأنباء الكويتية في العدد نفسه ترى الجريدة أن الحقائق كانت مختلطة في أذهان الكرملين نتيجة لاهتمام المجلس المتزايد بالجانب العسكري على حساب الجوانب الاقتصادية، على الرغم من الظروف المحيطة بالمنطقة الخليجية والأخطار المحدقة بها، خصوصاً في ضوء استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية. هذا «التركيز على الجانب العسكري» يثير قلق العديد من المسؤولين السوفيات، خصوصاً أن هناك خلطاً في هذا الموضوع بين ضرورات الدفاع الخليجي الذاتي عن الخليج، وبين ما تعلنه أمريكا من مخططات عسكرية لمواجهة ما تسميه الخطر السوفياتي على الخليج، وعدم وجود خط فاصل بين هذين المفهومين، ولا سيما في ضوء الدعاية الغربية المكثفة وهو ما يجعل الأمور غير واضحة في أذهان قادة الكرملين[91].

غير أن عام ١٩٨٥ شهد تطوراً في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ودول مجلس التعاون الخليجي تمثل في قرار كل من عُمان ودولة الامارات العربية المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو. إلا أن نظرة الريبة والشك في المجلس ظلت هي العامل الأقوى في تقييم الاتحاد السوفياتي لسياسة مجلس التعاون. وعلى الرغم من ذلك حاول الاتحاد السوفياتي تطوير علاقاته مع دول مجلس التعاون في جميع المجالات، إلا أن تلك المحاولات ظلت في الإطار الثنائي فقط:

ـ محاولة تكثيف وجوده دبلوماسياً واقتصادياً، بما في ذلك بيع الأسلحة إلى دول الخليج ووجود الخبراء ونقل بعض الأنشطة إلى المنطقة من دون أن يطرأ أي تغيير على الموقف الأساسي والجوهري تجاه مجلس التعاون.

ـ العمل على حسر الوجود الغربي في المنطقة، وذلك بتأييد الشعور الوطني في دول المجلس بإبعاد المنطقة عن سباق الدول الكبرى، والاعتماد على الذات في تأمين الاستقرار

---

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) المصدر نفسه.

والسيادة، والقصد وضع العالم الغربي والولايات المتحدة بالذات في موقع الدفاع عن النفس وإحراجها كخصم للشعور الوطني.

- محاولة الاتحاد السوفياتي استثمار الشعور السلبي تجاه الولايات المتحدة لموقفها من القضية الفلسطينية[٩٢].

يرى عبد الله بشارة أن سياسة الاتحاد السوفياتي تعاني أيضاً تبعات عنصرين أساسيين، مثلها مثل الولايات المتحدة، على الرغم من تطور موقفها في السنوات الأخيرة، وهما:

أ - إن مجلس التعاون - بدوله ومؤسساته - مجلس تطوير لا تغيير... مجلس لا مكان فيه للايديولوجيات ولا للفلسفات، ولا موقع للنظريات بما فيها النظرية الماركسية. والاتحاد السوفياتي ليس دولة الوضع الراهن إذا ما أرادت موسكو اتباع الفلسفة الماركسية، فلا النظام الاقتصادي في دول المجلس ولا السياسي ولا الاجتماعي - فما بالك بالدين الاسلامي الحنيف - يمكن أن يقبل توجهات الماركسية، وبالتالي فإن نبض المجلس لا يتفق ورؤية الاتحاد السوفياتي.

ب - أخطأ الاتحاد السوفياتي بتصوره أن دول المجلس يمكن أن تتأثر بمواقف دول أخرى، بما فيها الولايات المتحدة، حيث يتصور المجلس حلفاً عسكرياً تستغله الولايات المتحدة الأمريكية[٩٣].

وحول هذه النقطة الثانية بالذات يؤكد عبد الرحمن أمين منصوري، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية السعودي، أنه إذا «كانت بعض دول الخليج تصادق الولايات المتحدة، فذلك لا يعني أنها تقبل سيطرتها أو وصايتها، وإذا كان بعضها الآخر يصادق الاتحاد السوفياتي، فهذا لا يعني أنه على استعداد في إدخاله المنطقة والعودة بالتاريخ إلى الوراء»[٩٤]. وقد لاحظ المراقبون السياسيون خلال تلك الفترة قبل عام ١٩٨٥ الاختلاف الواضح في وجهات النظر بين الكويت، التي كانت تدعو إلى ضرورة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وعُمان التي تتبع سياسة مختلفة بالنسبة إلى التعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وسنتطرق إلى ذلك في الفصل العاشر.

وهنا لا بد من طرح سؤال نعتقد أنه مهم، ما هو تأثير طروحات مجلس التعاون على الصعيد العالمي بإبعاد الخليج عن نفوذ الدول الكبرى، وما هو مدى استجابة القوتين العظميين لهذه الطروحات؟

---

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٣١.

يعتقد عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون، بأن هناك تقديراً من الطرفين لتصميم دول مجلس التعاون على المحافظة على أمنها واستقرارها اعتماداً على قوتها الذاتية، إلا أن ذلك التقدير يختلف عن الوجود البحري في المناطق القريبة من الخليج، حيث تملك القوتان أساطيل رهيبة في سباقهما إلى الانتشار العسكري في مناطق العالم.

فالاتحاد السوفياتي ـ كقوة عالمية ـ لا يستطيع أن ينسحب من المياه الدولية لأن الولايات المتحدة تريده أن يفعل ذلك، ولا الولايات المتحدة تستطيع أن تدير ظهرها للوجود السوفياتي الحديث في مواقع ترى بأنها محطات تقليدية لأساطيل الغرب. كما أن القوتين تدركان أهمية المنطقة للاقتصاد العالمي، واستراتيجيتها، سياسياً وجغرافياً، ولذا فإن كل طرف مقتنع بأن الآخر يريد تقرير مركزه فيها من دون الاهتمام بمشاعر أهل المنطقة، بما يتعارض مع توجهات دول المجلس[٩٥].

ذكرنا في الجزء الأول من هذا البحث ما قاله خبير العلاقات الدولية فيتال عن الوضع المأساوي للدول الصغيرة التي تقع في دائرة دولة إقليمية مهيمنة ذات مطامح. والواقع أن أكثر ما ينطبق على هذه المقولة كان وضع دولة الكويت خلال الحرب العراقية ـ الايرانية (وكما تبين لنا خلال الأزمة العراقية ـ الكويتية الأخيرة ١٩٩٠).

وقد تكون الصورة التي يصف فيها سليمان ماجد الشاهين، وكيل وزارة الخارجية في دولة الكويت، وضع دولة الكويت خلال عام ١٩٨٧ من فترة الحرب بين العراق وإيران، ما يؤكد مقولة فيتال، ويعطينا صورة واضحة للدوافع التي حدت بالكويت إلى الطلب من الدول الكبرى رفع أعلامها على الناقلات الكويتية، على الرغم من أن دولة الكويت كانت من أشد المتحمسين بين دول مجلس التعاون الخليجي لسياسة إبعاد القوى الأجنبية ونفوذها عن منطقة الخليج، إلا أن الواقع يحني رؤوس العمالقة، فضلاً عن رؤوس ذوي الامكانات والقدرات المحدودة.

ولنقتبس بعض الفقرات من مقال وزير خارجية دولة الكويت، الشاهين في وصفه الوضع.

يرجعنا الشاهين إلى بداية سنة ١٩٨٧، حيث كانت المعارك محتدمة على الجبهة العراقية ـ الايرانية على امتداد ١٢٠٠ كيلومتراً براً، كما كانت الأراضي العربية من العراق في كل من الفاو وجزر مجنون في قبضة الاحتلال الايراني.

وعلى صفحة مياه الخليج كانت القوارب الايرانية، من كل نوع وحجم، مشحونة بالمتطوعين أو المجبرين على التطوع من حراس الثورة والباسج والباسدران، تعربد بالأسلحة المتعددة من القاذفات المحمولة وبذر الألغام البحرية، وتتصيد هدفاً متحركاً في البحر، صغيراً كان أو كبيراً. والكويت لم يكن يفصلها عن مواقع القوات الايرانية المحتلة

---

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٦.

للفاو سوى عشرات قليلة من الكيلومترات وكان (من الممكن مشاهدتها) على مرمى النظر، كما كان أزيز مدافعها على مسمع أي مراقب...

باختصار، كانت الكويت مطوقة من كل الجهات. ويقول الشاهين إن عدد الناقلات العملاقة والبواخر التي أصابها العدوان الايراني والمتجهة من الكويت وإليها، فقط كان ٤٨ ناقلة، أما مجموع السفن التي أصيبت في الخليج عموماً من الاعتداءات الايرانية، فقد بلغ بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ مئة وستة وثلاثين ناقلة نفط وسفن شحن، وبالمقابل فإن العراق أصاب مئة وثمانية وستين ناقلة نفط وسفناً أخرى في الوقت نفسه. ويضيف وكيل وزارة الخارجية الكويتي قائلاً: «وبطبيعة الحال فإن الكويت بوضعها الحرج وكأي دولة في مثل حجمها الصغير وتجد نفسها تحت ظلال حرب طاحنة بين ستين مليون إيراني و ١٥ مليون عربي عراقي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تلجأ إلى أن تختار الوسائل العسكرية لحل معضلتها، إذ يعني ذلك أن تختار بين الانتحار أو الشهادة في أحسن الأحوال، وكلاهما أمران لا يدخلان في الحسابات الدقيقة حصراً بهذه القضية وفي مثل ظروفها».

ويتابع الشاهين في مقاله محللاً الوضع: «هكذا يتمثل وضعنا بين ضغط مباشر من قبل الجارة إيران وحركة تردد واضحة بين الدول العظمى في الاتفاق على القرار الموحد حيال الحرب. وكان الاهتمام البديل لبعض هذه الدول يكاد يتمثل في التسابق في تقديم عروض بيع الأسلحة».

بعد أن يوصف الشاهين لنا المشكلة التي تعتبر الدافع الحقيقي الذي أرغم الكويت على اتخاذ قرار حاسم حول الطريقة التي من الممكن أن تدفع عنه ـ ولو إلى حد ـ شرر تلك الحرب التي أصبحت تصيب شريان حياته بضربات قاتلة، يشرح لنا الخطوات التي اتخذها الكويت لإجراء اتصالات مع الدول الكبرى وعلى مراحل لمعرفة تصوراتها حيال امكانية نقل النفط الكويتي بواسطة ناقلات ترفع أعلام تلك الدول، وأن الأمر قد طرح أولاً على الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب، منها:

ـ أن الولايات المتحدة هي المستفيدة الكبرى من نفط الخليج العربي، وبالتالي الخاسرة الأولى في حالة توقف تدفقه.

ـ أنها الأكثر اهتماماً بمجريات الأحداث في المنطقة لأسباب استراتيجية واضحة.

ـ قناعتنا حيال وجود القوى الكبرى بالقرب من مداخل البحر العربي ومضيق هرمز القائمة على أساس التنافس لاقتناص فرصة أفضل، بعد أن أثبتت الوقائع غياب التنسيق بينها.

ـ وأخيراً، إن مساومة كل دولة على حدة ستتيح مجالاً أوسع للتحرك واستبدال الخطط مع غيرها في حالة التحفظ أو الرفض[٩٦].

---

(٩٦) سليمان ماجد الشاهين، «الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية ـ الايرانية،» التعاون، السنة ٥، العدد ١٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٠).

ترددت الولايات المتحدة في البدء خوفاً من صدام عسكري سوفياتي إلا أنها ـ أي الولايات المتحدة ـ رأت الاستجابة السريعة للاتحاد السوفياتي باستئجار ثلاث ناقلات نفط كويتية لمدة سنة قابلة للتجديد لمدد متماثلة، حيث أجرت الكويت اتصالاً مماثلاً مع الاتحاد السوفياتي أيضاً بعد إبلاغ الولايات المتحدة رسمياً برغبة الكويت في نقل نفطها على ناقلات أمريكية يتفق على استئجارها لهذا الغرض. عندما رأت الولايات المتحدة الاستجابة السريعة للاتحاد السوفياتي، وافقت بسرعة على تسجيل جميع الناقلات الكويتية، حيث يوضح تقرير صادر عن وزارة الخارجية الامريكية تاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٨٧ أن الهدف من وجهة النظر الامريكية للموافقة على رفع الأعلام الامريكية على الناقلات الكويتية يتمثل في «الحد من جهود إيران والاتحاد السوفياتي لتوسيع نفوذهما في المنطقة، ذلك النفوذ الذي سيؤدي إلى الاضرار بنا وبالغرب».

وفي رد على بعض الاشاعات التي نشرتها بعض الصحف عن موافقة الكويت مقابل ذلك على منح قاعدة عائمة في المياه الاقليمية الكويتية لبعض القوى الدولية، أجاب الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ندوة مع ممثلي الدراسات بلندن: «بأن الكويت لم تتفق مع أي طرف على منحها قاعدة وفي أي موقع بري أو بحري منها، ولإيمان الكويت بجدوى وأهمية التعاون الدولي في الحفاظ على الممرات البحرية والدولية في الخليج العربي مفتوحة، فإن من واجبها، أي الكويت، الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدات الفنية والانسانية في الحالات التي تستوجبها الظروف»(٩٧).

وعلاوة على ذلك يؤكد الشاهين أن الشيخ صباح الأحمد عندما اجتمع في ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ في البيت الأبيض مع الأدميرال بويندكستر (Poindexter)، مستشار الرئيس رونالد ريغان للأمن القومي، أكد في نص المحضر الذي دوّن عن لسانه قوله: «نحن لا نرغب ولا نؤيد وجود قوات مسلحة أمريكية على الأراضي الكويتية، وكل ما نصبو إليه هو تفهم الولايات المتحدة حاجة الكويت للدفاع عن أراضيها بنفسها، وبالتعاون مع جيرانها في مجلس التعاون».

ويضيف الشاهين قوله أن الأدميرال بويندكستر قال ما نصه: «أود أن أؤكد لكم بأن الولايات المتحدة لا ترغب بإنشاء قاعدة أمريكية، سواء في الكويت أو غيرها من سائر دول الخليج، ويجب أن يكون هذا الموقف واضحاً لديكم»(٩٨).

سادساً: التنسيق السياسي والدبلوماسي تجاه الغزو العراقي للكويت (آب/ أغسطس ١٩٩٠)

لم تكد دول مجلس التعاون الخليجي تلتقط أنفاسها بعد من انتهاء الحرب العراقية ـ

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

الايرانية التي كانت تدور بجوارها، والتي دامت ثماني سنوات حتى أواخر عام ١٩٨٨، إذ حاولت هذه الدول خلال تلك الفترة ـ كما شاهدنا سابقاً ـ احتواء هذه الحرب ومحاولة إبعاد الشرر عنها، طوراً بالطرق الدبلوماسية وطوراً بالمساعدات المادية، وعاشت هذه الدول تلك الفترة في توجس وقلق ومراقبة جعلتها تولي أهمية أكبر للنواحي الأمنية على حساب النواحي الاقتصادية الاجتماعية، حتى جاء غزو النظام العراقي للكويت في ٢ آب/أغسطس عام ١٩٩٠، وهي الدولة العضو في مجلس التعاون الخليجي، بعد أقل من عامين، ليمثل تحدياً خطيراً لهذه الدول أمنياً وسياسياً غير مسبوق، ومفاجأة، في الواقع، ليس لهذه الدول فحسب، بل وللوطن العربي أيضاً، ولتحدث تلك الأزمة شرخاً في النظام العربي كادت تجهز عليه، وحرباً شبه عالمية شاركت فيها قرابة ٢٨ دولة ضد العراق.

ومن الأهمية التنويه هنا، أننا سوف نتناول في هذا العرض السلوك السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وليس فرادى تجاه الأزمة، إلا في ما يقتضيه سياق التحليل، وسنتعرض للسلوك الاقتصادي والأمني وتأثيراته من خلال الفصلين الثامن والعاشر(٩٩). على الرغم من المفاجأة والارتباك الذي أصاب دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الغزو، الذي ربما يعود معظمه إلى أنه لم يكن يتصور أحد من قادة دول المجلس أن يقوم العراق باحتلال دولة الكويت، على الرغم من التوترات والتصريحات التي سبقت الغزو(١٠٠). هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعود ذلك إلى محدودات القدرات البشرية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي. ولكن على الرغم من ذلك، أثبتت الأزمة قدرة المجلس على الحفاظ على قدر من التماسك ورسم سياسات موحدة، إعلامية ودبلوماسية وعسكرية، والتكيف مع تطورات الأزمة على الأصعدة كافة، كما عكست آلياته نجاحاً نسبياً للتنظيم المؤسسي للمجلس. فانطلق التحرك السياسي الدبلوماسي لهذه الدول على مسارين متوازيين: جماعي يمثله مجلس التعاون، وإفرادي يساند العمل الجماعي ويعززه.

فتتالت اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع والاعلام والاقتصاد منذ الأيام التالية للغزو لتدارس تداعيات الأزمة واستحداث أساليب لمواجهتها. فقد مثل البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة في ٣ آب/أغسطس

---

(٩٩) تمتد جذور أزمة الخليج التي اندلعت في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ إلى الثلاثينيات أيام حكم الملك غازي على العراق وأوائل الستينيات أيام حكم عبد الكريم قاسم، وفي أوائل السبعينيات أيام حكم حزب البعث، حتى ان القيادة العراقية استندت في تبرير غزو قواتها الكويت إلى الدعاوى نفسها التي سبق لها أن أثارتها في الماضي والتي تطرقنا إليها في فصول سابقة، إضافة إلى التوترات بين العراق والكويت التي سبقت الأزمة. والواقع أن المؤشرات بدأت تظهر منذ مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٨٨. لمزيد من الايضاح، انظر: بيار سالينجر وأريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، مترجم إلى العربية (بيروت: دار آزال، ١٩٩١)، ومحمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

(١٠٠) لمزيد من الايضاح، انظر كلمة أمير الكويت في الأمم المتحدة وانظر: لوران، المصدر نفسه.

١٩٩٠، على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية عقب الغزو مباشرة، أول رد فعل جماعي لدول الخليج تجاه الأزمة. لقد شدد بيان مجلس التعاون الخليجي على الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت إلى مواقعها قبل ١ آب/أغسطس ١٩٩٠، كما أعلن عن عدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد[١٠١].

كما برز التحرك الدبلوماسي الجماعي النشط لمجلس التعاون الخليجي من خلال البيان الصادر عن جامعة الدول العربية بتاريخ ١٠/٨/ ١٩٩٠، حيث نرى أن الفقرة السادسة من بيان الجامعة العربية الصادر بتاريخ ٣/٨/ ١٩٩٠، والتي تنص على «رفض المجلس القاطع ـ مجلس الجامعة العربية ـ لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشؤون العربية»، نرى أن الفقرة الرابعة من البيان الصادر عن جامعة الدول العربية تاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٩٠ ـ تنص على «تأييد الكويت في ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته»، والفقرة الخامسة من البيان نفسه تنص على «تأييد الاجراءات التي تتخذها السعودية ودول الخليج الأخرى».

كانت وجهة نظر دول المجلس بأن الأزمة أكثر تعقيداً من أن تُحل في إطار جامعة الدول العربية، حيث برزت وجهة النظر هذه في البيان الذي صدر عن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذين أكدوا فيه مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس جامعة الدول العربية الطارئ الذي ينص على «رفض المجلس القاطع لأي تدخل أو محاولة تدخل في الشؤون العربية»، لا يعني أن يدخل ضمن ذلك الاجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأنه من منطلق الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية، فإن الأمم المتحدة تعتبر الهيئة الدولية المعنية قانونياً لحفظ الأمن والسلم في العالم، وإن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي[١٠٢].

وتدعيماً لهذا الموقف انعقد المجلس في جدة في العربية السعودية في السابع من شهر آب/أغسطس لبحث التطورات في المنطقة. كما أكد البيان على الموقف السابق للمجلس بدعوة العراق للانسحاب، ورفض المجلس للعدوان وأية آثار مترتبة عليه. كما عقد رؤساء أركان جيوش مجلس التعاون الخليجي ووزراء الدفاع اجتماعات لهذا الغرض، ستتطرق إليها في الفصل العاشر.

وعلى المستوى الاعلامي عقد وزراء إعلام المجلس مؤتمراً طارئاً في جدة بتاريخ ١٥ آب/أغسطس أكدوا فيه موقف المجلس من الغزو، وأشاروا إلى اعتمادهم إلى خطة إعلامية

---

(١٠١) وثائق أزمة الخليج الثانية.

(١٠٢) انظر بيان مجلس التعاون الخليجي في: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي.

مشتركة. كما تم الاتفاق على وقف التعاون الاعلامي مع العراق بأشكاله وصوره كافة.

بعد وصول القوات الامريكية والغربية إلى العربية السعودية والخليج، بدأ النظام العراقي بشن حملاته الاعلامية على دول مجلس التعاون الخليجي. وبعد قرار العراق بضم الكويت، قامت الأجهزة الاعلامية في مجلس التعاون الخليجي ببث نشرة يومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر تلفزيونات دول المجلس، بهدف الابقاء على صوت الكويت حاضراً ولمواجهة الحملات الاعلامية القوية التي كان يشنها الاعلام العراقي ضد هذه الدول أيضاً.

ومما يبرز الفعالية النسبية للتحرك لمجلس التعاون الخليجي، علاوة على دوره في اجتماعات القمة العربية التي عقدت في القاهرة يومي ٩ ـ ١٠ آب/أغسطس، هو نجاحه في تعديل صياغة البيان الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ الذي انعقد في القاهرة في ٣٠ آب/أغسطس بحضور ١٢ وزيراً، في محاولة لبلورة موقف عربي موحد لإيجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج، إذ صدر البيان الختامي بعد أن رُفض الاقتراح بتضمين قراراته فقرة تنص على «تحقيق انسحاب جزئي عراقي وتراجع جزئي للقوات الامريكية في الخليج لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق الاجماع العربي»، وذلك بعد أن تبنت غالبية الدول المشاركة في الدورة وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي ومفادها «أن وجود القوات الامريكية تم بناء على طلبها وأن الفكرة المقترحة تسحب على هذه القوات صفة قوة احتلال الأمر الذي يتنافى مع مشروعية وجودها»[١٠٣].

وفي إطار انتظام التشاور، أدان وزراء خارجية المجلس في اجتماعهم الذي انعقد في جدة في ٦ أيلول/سبتمبر الموقف العراقي الرافض للانصياع لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة. . . وناقش المجتمعون مسألة عقد قمة طارئة لأول مرة منذ تأسيس المجلس قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ.

بعد الاتفاق الذي حدث بين الادارة الامريكية وكل من العربية السعودية والكويت على تحمل جزء من نفقات القوات الموجودة في منطقة الخليج، انعقد اجتماع حضره أربعة من وزراء المالية في دول المجلس للبحث في سبيل المشاركة في هذه النفقات، وهم وزراء العربية السعودية والكويت وقطر والامارات، وغاب عن الاجتماع وزيرا المال البحريني والعُماني[١٠٤].

علاوة على ذلك عقد وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً اجتماعاً مشتركاً

---

(١٠٣) يرى بعض المراقبين السياسيين أن الضغط لاجراء هذا التعديل لا يرجع إلى ضغوط المجلس الخليجي وحده وإنما أيضاً إلى سياسات الدول التي شاركت في الاجتماع والتصويت على البيان. انظر: هانئ رسلان، «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي،» السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠)، ص ٥٠.

(١٠٤) يُرجع بعضهم عدم حضور الوزيرين البحريني والعماني إلى عدم مشاركة دولتيهما في عملية التمويل لأنها الأقل دخلاً بين الدول الست. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تم بحث دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية المشتركة وتذليل أية صعوبات قد تعترضها نتيجة الأوضاع غير العادية المترتبة على الأزمة.

وفي الاجتماع الذي عقده وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس في مسقط بتاريخ ٣/١١/١٩٩٠، وحضره محافظو البنوك المركزية في دول المجلس، أقرت الاجراءات التي اتخذها محافظو البنوك لتقليل الآثار السلبية للأزمة، مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية، والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول المجلس وبالسعر نفسه، الأمر الذي أدخل الاستقرار بعد الذعر المفاجئ والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية. كما أقر الوزراء أيضاً قضية الدينار الكويتي، ومن بينها الاجراء الخاص بأن تقبل البنوك الخليجية من عائلات وأفراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي يبلغ نحو ٥٠٠ دينار ولمرة واحدة[١٠٥].

ولم يقتصر النشاط السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي على التنسيق في ما بينها داخل إطار المؤتمرات، بل تعدى ذلك إلى القيام بنشاط دبلوماسي مكثف، حيث قام وزراء خارجية دول المجلس، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في نيويورك، بإجراء بعض اللقاءات، ومن أهمها اللقاءات التي عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإيران واليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة، بالاضافة إلى الاجتماعات مع وزراء جنوب شرقي آسيا في إطار الحملة التي قام بها مجلس التعاون الخليجي في كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وإلزامه بتنفيذ جميع القرارات الدولية[١٠٦].

وليس معنى ذلك أن مواقف دول المجلس كانت متطابقة تماماً، ففي مؤتمر الدوحة ـ وهو أول مؤتمر للقمة الخليجية عقد لأول مرة بعد الغزو في قطر ما بين ٢٢ ـ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ـ لمناقشة المسائل المترتبة على احتلال العراق للكويت، عكس المؤتمر مواقف مختلفة لدول المجلس من حيث سعي بعضهم للتركيز على الجانب السلمي لحل الأزمة (مسقط، والامارات العربية المتحدة، وبدرجة أقل قطر)، وأخرى تؤكد ضرورة وضع الجانب العسكري لحل الأزمة في الحسبان (العربية السعودية، الكويت، البحرين). إلا أن معالم التفكك في التماسك الخليجي بدأ يظهر شيئاً فشيئاً في أعقاب تحرير الكويت.

---

(١٠٥) انظر: هانئ رسلان، «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٦١ ـ ٦٢ في وثائق مجلس التعاون.

(١٠٦) إضافة إلى ذلك قامت دول المجلس الخليجي بشكل إفرادي بنشاطات سياسية ودبلوماسية لكسب مواقف المجتمع الدولي إلى جانبها في نزاعها مع العراق، فعلى سبيل المثال، أقامت السعودية علاقات دبلوماسية مع روسيا وقام وزير خارجيتها بزيارة الصين أيضاً... انظر: رسلان، «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي،» ص ٥٢.

فعلى الصعيد السياسي، تمثل في موقف قطر من كل من العراق وإيران، وكذلك عُمان التي تميزت سياساتها الخارجية في إطار مجلس التعاون بانتهاج سياسة مستقلة[١٠٧]، على الرغم من التزام السلطنة بالموقف الخليجي العام، وإعلان رفضها الغزو، وإرسالها قوات عُمانية للمشاركة في القوة العسكرية الخليجية (درع الجزيرة) المرابطة على الحدود السعودية ـ الكويتية، إلا أنها أبقت الباب مفتوحاً على بغداد وعلى الدول التي ساندت العراق، فقد قام أكثر من مسؤول عُماني بزيارات إلى اليمن والأردن حاملين رسائل من السلطان قابوس، كما استقبلت مسقط الملك حسين في أول زيارة بعد تحرير الكويت، وكذلك في التناول الهادئ للإعلام العُماني للأزمة.

وقد تعرض المجلس لأزمة حادة نتيجة النزاع السعودي ـ القطري بين أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وبادرت قطر إلى سحب قواتها العاملة في إطار قوة (درع الجزيرة)، كما أبرمت قطر خمس اتفاقيات للتعاون مع إيران، أهمها مذكرة التفاهم حول مشروع بتكلفة ١٣ مليار دولار لمد قطر بالمياه العذبة من إيران. ولم يتأثر هذا التعاون القطري ـ الايراني بالاجراءات التي اتخذتها طهران في جزيرة أبو موسى في منتصف عام ١٩٩٢، حيث قررت إيران أن تسيطر بالقوة على جزيرة أبو موسى كلها التي كانت منذ عام ١٩٧١ خاضعة لاتفاقية مشتركة بين الشارقة وطهران وما ترتب عليها من عودة التوتر ليخيم على العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي عموماً وإيران[١٠٨].

كذلك برز التناقض في مواقف عُمان وقطر من علاقاتها مع إسرائيل، والموقف أيضاً من الحرب اليمنية الداخلية بين اليمن الشمالي والجنوبي، حيث اتخذت قطر بشكل واضح جانب موقف اليمن الشمالي.

ومن جهة أخرى، كان لأزمة الخليج هذه تأثيرات قوية على سياسات دول مجلس التعاون، فقد دعمت أزمة الخليج وجهة النظر القائلة بضرورة تنويع علاقاتها وإعادة موازنتها مع بقية الأطراف الدولية إلى إعادة تشكيل علاقاتها مع كل من الأطراف العربية والاقليمية، بمفهوم «من هو ليس معنا فهو ضدنا».

ومن هذا المنطلق، أدت الأزمة إلى تغيير مفهوم اتجاهات المساعدات الخارجية من خلال إعادة صياغة البرنامج الخليجي لدعم التنمية على أساس مواقف الأقطار العربية من الأزمة[١٠٩].

---

(١٠٧) كانت عُمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي احتفظت بعلاقاتها مع مصر ورفضت المقاطعة العربية، وفي ذروة الحرب العراقية ـ الايرانية احتفظت عُمان بعلاقاتها مع إيران.

(١٠٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩.**

(١٠٩) انظر: هدى ميتكيس، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٩٦.

سابعاً: التنسيق الدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال التصويت في الجمعية العامة على القرارات الصادرة عنها

الهدف: رصد مدى التوافق والتباين في المواقف الدبلوماسية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه قضايا خارجية.

لذا سنقوم برصد هذه العملية من خلال التصويت في الجمعية العامة على القرارات الصادرة عنها، حيث يعبر التصويت عن اتجاه الدولة نحو تلك القضية. علماً أن هدفنا الأساسي هو التعرف إلى مدى تنسيق وتوحيد المواقف الدبلوماسية لدول مجلس التعاون أكثر من معرفة اتجاه كل دولة من هذه الدول، والأسباب التي حدت بها لاتخاذ ذلك الموقف. وقد حدد الباحث الفترة الزمنية من عام ١٩٧٨، أي قبل قيام مجلس التعاون بثلاث سنوات، ولغاية عام ١٩٨٨.

١ ـ قام الباحث بالاطلاع ودراسة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وعملية التصويت على تلك القرارات من خلال السجلات والوثائق الصادرة عن الجمعية العامة خلال تلك الفترة المشار إليها آنفاً (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨)، ودوَّن نتائج التصويت في جداول تتعلق بدول مجلس التعاون الست، وكذلك الدول المتنازعة أيضاً. قبل البدء في إدراج هذه الجداول، يود الباحث أن يشير إلى الملاحظات التالية:

أ ـ لم يقم الباحث بإدراج القضايا التي لاحظ أن هناك إجماعاً تاماً بشأنها من قبل جميع دول المجلس خلال التصويت على جميع القرارات التي أصدرتها الجمعية في القضية المعنية.

ب ـ لاحظ الباحث أن هذه القضايا تشمل جميع القرارات الصادرة بشأن: قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية؛ العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي؛ الغزو الاسرائيلي للبنان؛ الهجوم الجوي الامريكي على ليبيا؛ القصف الاسرائيلي لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس؛ قضية أفغانستان؛ قضية كمبوديا؛ قضية ناميبيا.

٢ ـ قام الباحث بإدراج بعض القضايا التي لاحظ أن هناك بعض التباين في المواقف من خلال التصويت، وتشمل:

أ ـ المشكلة القبرصية، حيث تساند تركيا الجالية التركية، واليونان الجالية اليونانية في الجزيرة، إذ نلاحظ أن تركيا دولة مسلمة حاولت أن تستغل هذه الميزة لكسب مناصرة العالم الاسلامي.

ب ـ مشكلة تيمور الشرقية حيث تطالب القرارات بسحب القوات الاندونيسية واحترام الحق الأكيد لشعب تيمور البرتغالية في تقرير المصير، كذلك سعت اندونيسيا، وهي دولة مسلمة لكسب مناصرة الدول الاسلامية لها.

ج ـ مشكلة الصحراء الغربية ـ النزاع العربي بين الجزائر وموريتانيا من جهة،

والمغرب من جهة أخرى.

د ـ مشكلة جزر فوكلاند، مشكلة دولية حيث النزاع بين بريطانيا والأرجنتين.

ونلاحظ أن هذه القضايا المدرجة في هذه الجداول بعيدة عن الجوار الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي. لذلك يمكننا أن نعتبر هذه القضايا قضايا من الدرجة الثانية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون، حيث تطرقنا سابقاً إلى مشاكل تعتبر ذات أهمية أمنية بالنسبة إلى دول المجلس وتقع في جوارها الجغرافي، وكيف حاولت دول المجلس أن تنسق مواقفها وسياساتها تجاه تلك القضايا.

ومع ذلك تبقى هذه المقارنة من خلال التصويت في الجمعية العامة ذات دلالة مهمة لمدى توحيد المواقف الدبلوماسية أو تباينها.

تشير الجداول التالية إلى اتجاهات التصويت لدول مجلس التعاون في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

١ ـ المشكلة القبرصية:

أ ـ قرار رقم ٣٣/١٥، تاريخ ١٩٧٨/١١/٩، في الاجتماع رقم (٤٩) صدر القرار بأغلبية ١١٠ أصوات ضد ٤ أصوات، وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق	+				+		اليونان
غير موافق				+			تركيا
ممتنع عن التصويت			+				
غائب		+				+	

ب ـ قرار رقم ٣٤/٣٠ تاريخ ١٩٧٩/١١/٢٠، اجتماع رقم (٤٧)، بأغلبية ٩٩ صوتاً ضد ٥ أصوات، وامتناع ٣٥ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							اليونان
غير موافق					+		تركيا
ممتنع عن التصويت	+		+	+			
غائب		+				+	

ـ بعد هذا التاريخ لم تعرض المشكلة القبرصية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كان الأمين العام يكتفي بإحاطة الجمعية بمحاولات تسوية المشكلة وتطوراتها.

ـ نلاحظ التشتت واضح في عملية التصويت بالنسبة إلى دول مجلس التعاون.

٢ ـ مشكلة تيمور الشرقية:

أ ـ قرار رقم ٣٩/٣٣، تاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٨، الدورة (٣٣)، أيد القرار ٥٩ دولة، وامتنع عن التصويت ٤٤ دولة، وعارض القرار ٣١ دولة.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							
غير موافق			+	+	+		إندونيسيا
ممتنع عن التصويت	+	+				+	
غائب							

ـ لم يؤثر البعد الاسلامي في عملية التصويت، بل اصطبغ التصويت أساساً بالطابع السياسي لكل من البحرين والامارات والكويت، بينما آزرت إندونيسيا من منظور اسلامي العربية السعودية وعُمان وقطر.

ـ في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة في ٢١/١١/١٩٧٩ صدر القرار رقم ٣٤/٤٠ بأغلبية ٦٥ وامتناع ٤٥ ومعارضة ٣١ دولة. كان موقف دول مجلس التعاون الموقف نفسه في التصويت السابق، بينما عارضت قطر وعُمان والعربية السعودية القرار، وامتنعت عن التصويت الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت.

ب ـ الدورة ٣٥ قرار رقم ٣٥/٢٧، تاريخ ١١/١١/١٩٨٠، بأغلبية ٥٨ صوتاً إزاء معارضة ٤٦ وامتناع ٣٥ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							
غير موافق			+	+	+		إندونيسيا
ممتنع عن التصويت	+	+					
غائب						+	

ـ نلاحظ أن التشتت يبدو واضحاً أيضاً بالنسبة إلى هذه القضية بين دول مجلس التعاون.

ج ـ الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة، الاجتماع رقم (٧٠)، تاريخ ٢٤/

١١/١٩٨١، قرار رقم ٥٠/٣٦، بأغلبية ٥٤ ضد ٤٢، وامتناع ٤٦ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							
غير موافق	+	+	+	+	+	+	إندونيسيا
ممتنع عن التصويت							
غائب							

ملاحظة: صدر هذا القرار بعد أشهر عدة من قيام المجلس.

في الدورة السابعة والثلاثين أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٠/ ٣٧ في ٢٣/ ١١/ ١٩٨٢، وافقت ٥٠ دولة مقابل ٤٦ دولة معارضة، وامتناع ٥٠ دولة عن التصويت.

للمرة الثانية على التوالي بعد قيام المجلس صوتت دول المجلس جميعها ضد القرار.

٣ ـ مشكلة الصحراء الغربية:

أ ـ أمام الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم ٣١/ ٣٣، تاريخ ١٣/١١/١٩٧٨، اجتماع رقم ٨١، وافق على القرار ٩٠، عارضه ١٠، وامتنع عن التصويت ٣٩ دولة.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق					+		المغرب
ممتنع عن التصويت	+	+	+	+	+	+	
غائب	+						

ب ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة (٣٤) للجمعية العامة.

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٧/٣٤، تاريخ ٢١/١١/١٩٧٩، في الاجتماع ٧، صوّت لصالح القرار ٨٥، ضد ٦، وامتناع ٤١ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق					+		المغرب
ممتنع عن التصويت	+	+	+				
غائب				+		+	

ج ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الجمعية في دورتها (٣٥) لعام ١٩٨٠.

قرار رقم ٣٥/١٩، تاريخ ١٩٨٠/١١/١١، الاجتماع ٥٦، وذلك بأغلبية ٨٨، ضد ٨ دول، وامتناع ٤٣ عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق					+		المغرب
ممتنع عن التصويت	+	+	+				
غائب				+		+	

د ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة (٣٦) للجمعية العامة لعام ١٩٨١.

قرار رقم ٣٦/٤٦، تاريخ ١٩٨١/١١/٢٤، اجتماع ٧٠، بأغلبية ٧٦، امتناع ٥٧، ومعارضة ٩ دول.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق							المغرب
ممتنع عن التصويت		+	+	+	+		
غائب	+					+	

ملاحظة: قد يعود تغير موقف العربية السعودية إلى دورها في الوساطة في نزاع الصحراء، وكذلك دور الجزائر كوسيط في الصراع العراقي ـ الايراني.

هـ ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة (٣٧) للجمعية العامة لعام ١٩٨٢.

قرار رقم ٣٧/٢٨، تاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣، الاجتماع ٧٧، بأغلبية ٧٨، معارضة ١٥، وامتناع ٥٠ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							موافق
غير موافق							
ممتنع عن التصويت		+	+	+			
غائب	+				+	+	

ملاحظة: انظر موقف العربية السعودية الذي يمكن أن يفسر بـ «مزيد من الحياد» ربما للاعتبارات التي ذكرناها سابقاً.

و ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة (٣٨) للجمعية العامة ١٩٨٣.

أصدرت الجمعية العامة في دورتها (٣٨) القرار رقم ٣٨/٤٠ في ١٩٨٣/١٢/٧ بغير تصويت، أي إن الاجماع على القرار أو التوافق حوله كان كافياً وبديلاً من التصويت، حيث لا يضيف القرار أي جديد عن سابقه.

ز ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة (٣٩) للجمعية العامة ١٩٨٤.

قرار رقم ٣٩/٤٠، تاريخ ١٩٨٤/١٢/٥، الاجتماع ٨٧.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق							
ممتنع عن التصويت					+		
غائب	+	+	+	+		+	المغرب

ح ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الجمعية العامة لعام ١٩٨٥.

قرار رقم ٤٠/٥٠، تاريخ ١٩٨٥/١٢/٢، اجتماع ٩٩، بأغلبية ٩٦، معارضة ٧، وامتناع ٣٩ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق							المغرب
ممتنع عن التصويت					+		
غائب	+	+	+	+		+	

ط ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الجمعية العامة لعام ١٩٨٦.

قرار رقم ٤١/١١٦، تاريخ ١٩٨٦/١٠/٣١، اجتماع ٥٢، بأغلبية ٩٨، لم يعارض أحد، وامتناع ٤٤ دولة عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق							
ممتنع عن التصويت		+			+		
غائب	+		+	+		+	المغرب

ي ـ مشكلة الصحراء الغربية أمام الجمعية العامة لعام ١٩٨٦.

قرار رقم ٤٢/٧٨، تاريخ ١٩٨٧/١٢/٤، اجتماع ٩٢، صدر بأغلبية ٩٣، لم يعارض أحد، وامتناع ٥٠ عن التصويت.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق							الجزائر
غير موافق							
ممتنع عن التصويت		+			+		
غائب	+		+	+		+	المغرب

ـ يلاحظ أنه على الرغم من اتخاذ دول مجلس التعاون جانب الحياد بعد قيام المجلس إلا أنه ظل في شريحة المغرب. كما إن مواقفها أكثر تناسقاً مما كانت عليه قبل قيام المجلس.

٤ ـ مشكلة جزر فوكلاند (Folkland Islands) وموقف دول مجلس التعاون من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات الصادرة منذ عام ١٩٨٥ ولغاية عام ١٩٨٨.

اتجاه التصويت	الامارات العربية المتحدة	البحرين	قطر	عُمان	العربية السعودية	الكويت	ملاحظات
موافق						+	الأرجنتين
غير موافق				+			بريطانيا
ممتنع عن التصويت	+	+	+ #		+		
غائب			+ ١٩٨٨				

ملاحظة: هذا الموقف حافظت عليه الدول الست في مجلس التعاون خلال هذه السنوات المذكورة باستثناء عام ١٩٨٨، إذ تغيبت قطر عن الحضور.

ـ نلاحظ موقف عُمان المتعاطف مع بريطانيا نتيجة الارتباط الوثيق بينهما.

الجدول رقم (٧ ـ ١)

النسب المئوية لمستوى التنسيق الدبلوماسي بين دول
مجلس التعاون قبل قيام المجلس في الجمعية العامة للأمم المتحدة،
عدد مرات التصويت ٨ مرات،
١٩٧٨ ـ ١٩٨٠

الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية	الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية
الامارات ـ عُمان	٢	٢٥	البحرين ـ الامارات	٥	٦٢,٥
الامارات ـ البحرين	٥	٦٢,٥	البحرين ـ قطر	٣	٣٧,٥
الامارات ـ قطر	٣	٣٧,٥	البحرين ـ السعودية	٢	٢٥
الامارات ـ السعودية	صفر	صفر	البحرين ـ عُمان	١	١٢,٥
الامارات ـ الكويت	٢	٢٥	البحرين ـ الكويت	٤	٥٠
المجموع	١٢	٣٠	المجموع	١٥	٣٧,٥

الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية	الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية
قطر ـ الامارات	٣	٣٧,٥	عُمان ـ الامارات	٢	٢٥
قطر ـ البحرين	٣	٣٧,٥	عُمان ـ البحرين	١	١٢,٥
قطر ـ السعودية	٤	٥٠	عُمان ـ قطر	٥	٦٢,٥
قطر ـ عُمان	٥	٦٢,٥	عُمان ـ السعودية	٤	٥٠
قطر ـ الكويت	١	١٢	عُمان ـ الكويت	٣	٣٧,٥
المجموع	١٦	٤٠	المجموع	١٥	٣٧,٥

الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية	الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية
السعودية ـ الامارات	صفر	صفر	الكويت ـ الامارات	٢	٢٥
السعودية ـ البحرين	٢	٢٥	الكويت ـ البحرين	٤	٥٠
السعودية ـ قطر	٤	٥٠	الكويت ـ قطر	١	١٢,٥
السعودية ـ عُمان	٤	٥٠	الكويت ـ عُمان	٣	٣٧,٥
السعودية ـ الكويت	١	١٢,٥	الكويت ـ السعودية	١	١٢,٥
المجموع	١١	٢٧,٥	المجموع	١٢	٣٠

ـ النسبة المئوية العامة لدول مجلس التعاون بالكامل قبل قيام المجلس هي٧٥, ٣٣ بالمئة.

الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية	الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية
الامارات ـ البحرين	٤	٥٠	البحرين ـ الامارات	٤	٥٠
الامارات ـ قطر	٦	٧٥	البحرين ـ قطر	٦	٧٥
الامارات ـ عُمان	٦	٧٥	البحرين ـ عُمان	٦	٧٥
الامارات ـ السعودية	٣	٣٧,٥	البحرين ـ السعودية	٥	٦٢,٥
الامارات ـ الكويت	٨	١٠٠	البحرين ـ الكويت	٤	٥٠
المجموع	٢٧	٦٧,٥	المجموع	٢٥	٦٢,٥

يتبع

تابع

الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية	الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية
قطر ـ الامارات	٦	٧٥	عُمان ـ الامارات	٦	٧٥
قطر ـ البحرين	٦	٧٥	عُمان ـ البحرين	٦	٧٥
قطر ـ عُمان	٨	١٠٠	عُمان ـ قطر	٨	١٠٠
قطر ـ السعودية	٣	٣٧,٥	عُمان ـ السعودية	٣	٣٧,٥
قطر ـ الكويت	٦	٧٥	عُمان ـ الكويت	٦	٧٥
المجموع	٢٩	٧٢,٥	المجموع	٢٩	٧٢,٥

الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية	الدولة	عدد مرات التنسيق	النسبة المئوية
السعودية ـ الامارات	٣	٣٧,٥	الكويت ـ الامارات	٨	١٠٠
السعودية ـ البحرين	٥	٦٢,٥	الكويت ـ البحرين	٤	٥٠
السعودية ـ قطر	٣	٣٧,٥	الكويت ـ قطر	٦	٧٥
السعودية ـ عُمان	٣	٣٧,٥	الكويت ـ عُمان	٦	٧٥
السعودية ـ الكويت	٣	٣٧,٥	الكويت ـ السعودية	٣	٣٧,٥
المجموع	١٧	٤٢,٥	المجموع	٢٧	٦٧,٥

ـ النسبة المئوية العامة لدول مجلس التعاون بعد قيام المجلس هي ٦٤,١٧ بالمئة.

بمقارنة الجداول قبل قيام المجلس مع الجداول بعد قيام المجلس نلاحظ ما يلي:

(١) ارتفاع نسبة التنسيق بين دول المجلس، حيث نلاحظ أن:

دولة الامارات ارتفعت النسبة من ٣٠ بالمئة إلى ٦٧,٥ بالمئة،

البحرين ارتفعت النسبة من ٣٧,٥ بالمئة إلى ٦٢,٥ بالمئة.

قطر ارتفعت النسبة من ٤٠ بالمئة إلى ٧٢,٥ بالمئة.

عُمان ارتفعت النسبة من ٣٧,٥ بالمئة إلى ٧٢,٥ بالمئة.

العربية السعودية ارتفعت النسبة من ٢٧,٥ بالمئة لتصل إلى ٤٢,٥ بالمئة.

الكويت ارتفعت النسبة من ٣٠ بالمئة لتصل إلى ٦٧,٥ بالمئة.

(٢) نرى النسبة المئوية العامة لدول مجلس التعاون بالكامل قد ارتفعت من ٣٣,٧٥ بالمئة قبل قيام المجلس لتصل إلى ٦٤,١٧ بالمئة بعد قيام المجلس ـ مع الأخذ بعين الاعتبار أنه بعد قيام المجلس لم يكن الاختلاف ذا أهمية، حيث إنه كان يندرج في حقل الامتناع

عن التصويت أو حقل الغياب ـ باستثناء الكويت وعُمان في مشكلة فوكلاند.

(٣) نلاحظ الانخفاض النسبي لمستوى التنسيق في ما يخص العربية السعودية قبل قيام المجلس وبعد قيام المجلس.

(٤) على مستوى التنسيق الثنائي، نلاحظ أن الامارات والبحرين كان التنسيق بينهما يشكل أعلى نسبة، إذ بلغت ٦٢,٥ بالمئة قبل قيام المجلس، أما بعد قيام المجلس بالنسبة إلى الامارات العربية المتحدة والكويت فقد بلغت النسبة ١٠٠ بالمئة وكذلك بالنسبة إلى عُمان وقطر.

(٥) من الأهمية بمكان ذكر أننا لم ندرج قضية فوكلاند، وذلك حتى نوازي في عدد مرات التصويت قبل قيام المجلس (٨) مرات وبعد قيام المجلس (٨) مرات.

(٦) الملاحظات ذات الأهمية في جداول التصويت كانت واضحة في موقف عُمان المساند للموقف البريطاني في مشكلة جزر فوكلاند، وموقف الكويت المساند للأرجنتين. كذلك موقف العربية السعودية المساند لتركيا وكذلك لاندونيسيا.

خلاصة

يلاحظ أن جُلّ اهتمام الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، قد انصب، في ما يتعلق بنشاطات المجلس، على محاولات تنسيق مواقف هذه الدول إلى حد بعيد في القضايا التي تؤثر في أمنها وفي مصالحها المشتركة. وقد تجلى ذلك في قضايا، مثل الحرب العراقية ـ الايرانية، والتوسط بين اليمن الجنوبي وعُمان، ومحاولة تسوية النزاع بين قطر والبحرين، وأزمة الخليج الأخيرة (آب/أغسطس ١٩٩٠). ومع ذلك كان هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر، الأمر الذي كان يُحِدّ نوعاً ما من اندفاع هذا التعاون. ففي مشكلة الحرب العراقية ـ الايرانية، حيث كان الشعور بآثار اتساع رقعة الصراع الذي يهدد أمن دول مجلس التعاون ومصالحها، شعوراً عاماً، وضح التنسيق السياسي الخارجي والداخلي بشكل جلي.

والدليل على نجاح الدبلوماسية الجماعية لدول مجلس التعاون في هذا الموضوع هو أن دول المجلس قد استطاعت أن تستخدم الجامعة العربية وتعرّب الخطر ـ أي أن تجعل الخطر يبدو وكأنه يهدد العرب جميعاً ـ وذلك باستصدار قرار لصالحها حول الحرب خلال مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢. وكأنما هذا التهديد يشمل المجتمع الدولي، لأنه ينال من مصادر وممرات الطرق التي تمر منها وارداته النفطية لتغذية آلته الصناعية.

والدليل على نجاح هذه الدبلوماسية أيضاً هو أن دول مجلس التعاون استطاعت أن تكسب القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي جاءت لصالحها. وهي تنص على مبدأ حرية الملاحة في الخليج. لكن يلاحظ في الوقت نفسه أن تصرفات دول مجلس التعاون لم تكن متناسقة في تعاملها، على سبيل المثال مع إيران، حيث يلاحظ أن موقفي

كل من الإمارات العربية المتحدة وعُمان كانا مختلفين في ما يتعلق بتعاملهما مع إيران.

وفي قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبالنظر إلى أن أمن الخليج يعتبر جزءاً من الأمن العربي الشامل، وبالنظر إلى مدى تأثير هذا الصراع في أمن دول مجلس التعاون ومصالحها، برز التحرك الفعّال والمنسق لدول المجلس من خلال تقديم مبادرة تهدف إلى تشجيع إحلال السلام في الشرق الأوسط، أطلق عليها اسم مبادرة فهد للسلام. وكذلك من خلال تسوية النزاع بين اليمن الجنوبي وعُمان لتحقيق الأمن على حدود أحد جناحي المجلس. فضلاً عن محاولة تحقيق الاستقرار الداخلي في دولة من الدول الأعضاء فيه، إذ كانت اليمن تساند بعض الحركات المعارضة داخل عُمان، مثل حركة ثوار ظفار.

وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى النزاع الحدودي بين قطر والبحرين، إذ بات هذا النزاع يهدد كيان المجلس. ومن الجدير بالاعتبار أن جهود الوساطة كانت بواسطة دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في مجلس التعاون، الأمر الذي يشير إلى عدم وصول المجلس إلى المرحلة التي تستطيع هذه الدول من خلاله حل نزاعاتها. وللأسف لم تثمر هذه الجهود في التوصل إلى تسوية، إذ أحيلت هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية. وكذلك ظهر التعاون على أشده في مواجهة غزو النظام العراقي للكويت عام ١٩٩٠، إلا أنه مع الأسف الشديد ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت النزاعات الحدودية إلى التفجر من جديد وإلى التباين في المواقف السياسية الخارجية.

أما في ما يتعلق بعلاقات دول مجلس التعاون مع القوتين العظميين، فقد كانت هناك علاقات اقتصادية وتوجهات سياسية متقاربة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما كانت العلاقات على نقيضها مع الاتحاد السوفياتي، حيث كان هناك تناقض ايديولوجي وارتباطات اقتصادية ضعيفة جداً، فضلاً عن قضية أفغانستان، الأمر الذي أدى إلى نوع من عدم الثقة بين الطرفين.

وقد تجلى تأثير مجلس التعاون في التقريب في المواقف الدبلوماسية للدول الأعضاء فيه من خلال التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إذ زادت نسبة التنسيق بين هذه الدول من ٣٣,٧٥ بالمئة قبل قيام المجلس لتصل إلى نسبة ٦٤,١٧ بالمئة بعد قيام المجلس، وهي نسبة تصل إلى الضعف تقريباً.

وفي المقابل، من الممكن ملاحظة بعض النقاط السلبية التي يستحسن ذكرها، وهي تتلخص في أن قضايا مثل قضية النزاع حول جزيرة «فشت الديبل» بين قطر والبحرين، وغيرها من النزاعات الحدودية الأخرى بين بعض الدول الأعضاء في المجلس، والتي لم يستطع المجلس حلها حتى الآن (١٩٩٤)، فضلاً عن التمسك بالسيادة القطرية، هي من القضايا التي تقيد من عملية التكامل.

ولكي نقيم مدى التعاون أو بالأحرى معدل التنسيق السياسي على مستوى جدول مستوى التعاون الذي حددناه في منهج البحث، يمكننا القول إن مستوى التعاون ما يزال

في المستوى الأول العادي من حيث هيكلية المجلس وصلاحياته السياسية، ولكن يمكننا أن نعتبره في مرحلة عالية من حيث الفعالية، كما عرّفنا مفهومها في منهج البحث، ولكن أقل من المستوى الثاني مستوى الكونفدرالية:

١ ـ كان التنسيق السياسي والدبلوماسي قوياً حيث كانت القضايا تمس جوهر الأمن القومي لهذه الدول جميعاً.

٢ ـ كما رأينا أيضاً ان الامكانات والقدرات والموقع الجغرافي للدول تحدد، مجتمعة، اتجاه سياساتها الخارجية مهما كانت المهارة الدبلوماسية لتلك الدول كي تنأى بنفسها بعيدة عن المخاطر وسياسات الانحياز.

الفصل الثامن

مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي

رأينا في المقدمة أن تعريف التكامل (integration) في اللغة بشكل عام «ربط أجزاء بعضها ببعض لتكوين وحدة واحدة»[١].

كما لاحظنا أن بالاسا (Balassa) قد عرّف التكامل الاقتصادي بأنه «عملية وحالة» عملية، لكونه يتضمن جميع تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية للتكامل، وحالة، حيث يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين «الاقتصادات القطرية»، وحدّد مراحل ومستويات لعملية التكامل أشرنا إليها في منهج البحث[٢].

لذا سنقوم هنا بتقييم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ومدى تنفيذ الدول الأعضاء بنود هذه الاتفاقية، والانجازات التي تم تحقيقها، ثم سنحاول استكشاف المصاعب والعقبات التي ما تزال تعيق الوصول إلى الهدف المنشود، وهو التكامل الاقتصادي، من أجل التعرف إلى المرحلة التي قطعتها الدول الأعضاء في المجلس على هذا الطريق بالمقارنة بالمفاهيم التي حددها علماء الاقتصاد، بما يخص التكامل الاقتصادي ومراحله، كما بيّنا ذلك في البداية.

أولاً: تنفيذ الاتفاقية

قرر وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون في ختام مؤتمرهم الذي عقد في الرياض في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ تشكيل خمس لجان وزارية لوضع الأسس التنفيذية للاتفاقية، وتختص هذه اللجان باقتراح السبل والقرارات الخاصة بالشؤون الجمركية والترانزيت ودراسة سبل تشجيع الاستثمار واقتراح الوسائل المؤدية إلى زيادة

---

(١) Karl Wolfgang Deutsch, *The Analysis of International Relations*, Foundations of Modern Political Science Series, 2nd ed. (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1978), p. 198.

(٢) Bela Balassa, *The Theory of Economic Integration* (London: George Allen and Unwin, 1966).

التعاون المالي والنقدي وتوثيقه بين دول المجلس[٣].

كذلك قرر المؤتمر أن تجتمع لجنة الخبراء، وهي إحدى اللجان الخمس التي تم تشكيلها في ١٦/ ٢/ ١٩٨٢، وتحويل المؤتمر إلى لجنة وزارية دائمة تجتمع مرتين كل عام، كما وافق المؤتمر على إنشاء شركة استثمارية خليجية برأس مال مبدئي قدره ثلاثة آلاف مليون دولار وهناك تضارب في المصادر حول هذا الرقم[٤].

وكما أشرنا سابقاً أن هذه الاتفاقية التي تقع في ثماني وعشرين مادة تتناول تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيدها لدول مجلس التعاون، وكذلك تنسيق القوانين والأنظمة التجارية والصناعية والجمركية المطبقة فيها وتوحيدها.

١ ـ التبادل التجاري

لقد رأينا في الفصل السادس أن الاتفاقية الاقتصادية قد تناولت في المواد (١ ـ ٧) التبادل التجاري، بحيث تسمح باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني الصادرة والواردة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية، وإعفائها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المماثلة[٥]. كما قضت الاتفاقية بأن تمنح الدول الأعضاء التسهيلات كافة لمرور بضائع منتجات أية دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت) مع إعفائها من الرسوم والضرائب كافة أيًا كان نوعها[٦].

قبل البدء في هذه المقارنة، لا بد من الاشارة إلى تعليق عبد الله القويز، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، وهو أنه نتيجة تشعب أهداف المجلس وكثافتها، «لم يتم التقيد بالترتيبات والمراحل الرأسية للتكامل، وإنما أخذ من كل مرحلة ما يتناسب ومقدرة الدول الأعضاء على الاستيعاب والتنفيذ»[٧].

---

(٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** ([قطر]: وكالة الأنباء القطرية، ١٩٨٢)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٤) Rouhollah K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, with the assistance of Joseph A. Kechichian; with a foreword by Sultan Bin Mohamed al-Qasimi (Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988), p. 98.

(٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة** (الرياض: الامانة العامة، ١٩٨١) (ملاحق).

(٦) عبد الرحمن العوهلي، «تطورات العمل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون،» **التعاون**، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٢٣١.

(٧) عبد الله القويز، «مجلس التعاون الخليجي والتكامل الاقتصادي،» في: معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: المعهد، ١٩٨٦)، ص ٥٧.

وبمقارنة الخطوات التي تنص عليها الاتفاقية وبنود تنفيذها بالمراحل التي حددها علماء الاقتصاد نلاحظ ما يلي:

المرحلة الأولى

هي مرحلة إنشاء منطقة التجارة الحرة، وقد وصلت دول المجلس إلى هذه المرحلة عندما ألغت الرسوم الجمركية في شهر آذار/مارس عام ١٩٨٣، فقررت إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني.

المرحلة الثانية

هي مرحلة إنشاء اتحاد جمركي. يشترط لتوافر الاتحاد الجمركي بين مجموعة من الدول عناصر عدة، هي:

أ ـ وحدة الاقليم الجمركي والحدود الجمركية بالنسبة إلى بقية الدول الأخرى.

ب ـ حرية تداول المنتجات والسلع بين الدول الأعضاء.

ج ـ وحدة القانون الجمركي والتعرفة الجمركية تجاه الدول الأخرى.

د ـ توزيع حصيلة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة يتفقون عليها في ما بينهم[٨].

إن قرار إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء يعتبر قراراً سياسياً يمس المصالح الاقتصادية لهذه الدول. وتسعى دول المجلس من وراء انتظامها في اتحاد جمركي إلى تحقيق النتائج التالية:

ـ إقامة ذاتية اقتصادية قادرة على إحداث التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

ـ اتساع نطاق السوق والاعتماد على المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الانتاج، ذلك أن الاتحاد الجمركي يخفف من وطأة ضيق السوق المحلية في الدول الأعضاء، خصوصاً إذا كانت دولاً صغيرة، سواء من حيث عدد السكان أو حجم انتاجها مثل دول مجلس التعاون، إذ لا يعقل أن يكون لكل منها صناعات متشابهة ومستقلة، ومن ثم يجب أن تنسق جميعها في إقامة صناعة واحدة مشتركة.

ـ ازدياد حجم الاستثمارات داخل الاتحاد، والاتجاه نحو المشروعات الحديثة القائمة على الأسس العلمية والتقانية، مما يستدعي استخدام الآلات والمعدات الحديثة.

---

(٨) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣)، ص ٢٦١.

ـ وضع برنامج لتوزيع الاستثمارات بين الدول الأعضاء وتوزيعها بين فروع الانتاج المختلفة، وخصوصاً المشروعات الأكثر كفاءة وإنتاجاً[٩].

ـ تستطيع دول مجلس التعاون في تكتلها أن تتفاوض ككيان اقتصادي كبير له ثقله ووزنه في التكامل الاقتصادي مع بقية دول العالم، وبذلك يمكنها أن تعزز مركزها عند المفاوضات التجارية كوحدات متفرقة كل منها بمعزل عن الأخرى. وكمثال على ذلك، قام المجلس بتشكيل لجان متخصصة من الجهات المسؤولة في دول المجلس لتقوم بالتفاوض مع مصدّري السلع الرئيسية، فقد شكلت لجنة للشراء الجماعي للأرز باعتباره من أهم هذه السلع. ومنذ عام ١٩٨٢ وهذه اللجنة تقوم بمهمة التفاوض مع المصدّر الرئيسي لهذه السلع، وهو مؤسسة تصدير الأرز الباكستانية. ولقد حققت دول المجلس وفراً قدره ١٥ مليون دولار في صفقة شراء احتياجاتها لعام ١٩٨٢، والبالغة ٢٥ ألف طن بسعر ٦٠٠ دولار للطن. وبالرغم من تزايد أسعار هذه السلع والتي بلغت ٧٥ دولاراً عام ١٩٨٧، إلا أن دول المجلس قد اتفقت مع المؤسسة على شراء احتياجاتها لعام ١٩٨٨ بسعر ٧٠٠ دولار للطن مع إلغاء نسبة التأمين التي كانت تطلبها من التجار والمستوردين، وكذلك تحسين نوعية الأرز المباع لدول المجلس[١٠].

كذلك يقوم مجلس التعاون بالتفاوض مع الشركاء الرئيسيين، كدول الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بهدف التوصل إلى اتفاقيات اقتصادية شاملة. وقد أدى ذلك إلى توقيع الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والجماعة الأوروبية في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ في اللوكسمبورغ. وهي اتفاقية عادة تمثل خطوطاً عريضة لمجالات التعاون، ومنها الطاقة والاستثمار، وتبادل المعلومات حول الانتاج الزراعي والصناعات الزراعية والصيد البحري وتنمية الانتاج الصناعي[١١].

ومما يجدر الاشارة إليه أن دول مجلس التعاون دخلت في مفاوضات شاقة وصعبة مع دول السوق الأوروبية المشتركة عندما فرضت دول السوق الأوروبية تعرفة جمركية تصل إلى ١٣,٥ بالمئة على صادرات العربية السعودية لمادة الميثانول، اعتباراً من شهر حزيران/يونيو ١٩٨٤، وكذلك قامت السوق الأوروبية في عام ١٩٨٦ بتوسيع حواجزها التجارية لتشتمل على بعض الصادرات البتروكيماوية الاضافية لمجلس التعاون الخليجي. وبحلول نهاية عام ١٩٨٧، توقفت المفاوضات بشكل فعلي مع السوق الأوروبية المشتركة مع أن مجموعة جديدة من الاقتراحات قد تم طرحها لدراستها من قبل الأطراف المعنية. ومن أجل زيادة عملية التفاوض، أعطى المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي تعليماته

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(١٠) عبد الله القويز، «التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة،» التعاون، السنة ٤، العدد ١٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ١٣٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

خلال اجتماعه في الرياض في عام ١٩٨٧ إلى المجلس الوزاري للقيام بمفاوضات رسمية بالنيابة عن مجلس التعاون الخليجي مع السوق الأوروبية المشتركة[١٢].

هذا وعلى رغم أن الاتحاد الجمركي قد يثير بين أعضائه موضوعات متعلقة بسيادة الدول الأعضاء، غير أن وجود علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة بين دول مجلس التعاون يساعد على تدعيم الروابط الاقتصادية بين هذه الدول. وهذا بدوره يبشر بالأمل في تخطي حواجز السيادة بين هذه الدول بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود[١٣].

وفي سبيل الوصول إلى اتحاد جمركي اتفقت الدول الأعضاء في المجلس على ألا تقل الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية الواردة إلى أية منها عن ٤ بالمئة وألا تزيد على ٢٠ بالمئة، وفي ضوء ذلك، تم رفع الرسوم الجمركية السعودية من ٣ بالمئة إلى ٤ بالمئة، والرسوم الجمركية العُمانية من ٢ بالمئة إلى ٤ بالمئة، والرسوم الجمركية القطرية من ٢,٥ بالمئة إلى ٤ بالمئة، والرسوم الجمركية لدولة الامارات العربية المتحدة من ١ بالمئة و٢ بالمئة إلى ٤ بالمئة، وتسعى دول المجلس حالياً للاتفاق على قائمة بعدد من السلع تفرض عليها رسوماً جمركية موحدة[١٤].

ويرى رمضاني أن القوة الدافعة وراء تحقيق تعرفة خارجية مشتركة كان النزاع مع الجماعة الأوروبية (EEC)، وهي الجماعة المصدرة الرئيسية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، وأن التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة ستكون سلاحاً في يد أقطار مجلس التعاون لتحقيق بعض المساومات المهمة بالتعاون مع دول السوق الأوروبية، وخصوصاً في محاولة تحقيق تسوية تفاوضية للنزاع حول الضرائب (duties) التي فرضتها الجماعة الاوروبية على الصادرات البتروكيمياوية لمجلس التعاون الخليجي[١٥].

المرحلة الثالثة

هي مرحلة تكوين السوق المشتركة، حيث تقوم الدول الأعضاء بالغاء القيود على حركات عوامل الانتاج ورأس المال.

فقد نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على ضرورة اتفاق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول المجلس بالمعاملة نفسها في مجالات حرية الانتقال

---

(١٢) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 160.

(١٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ط ٢ (الرياض: الامانة العامة، ١٩٨٨)، ص ١٤٦.

(١٤) Peterson, Ibid., p. 139.

(١٥) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 103.

والعمل والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال. وطبقاً لهذه المادة، فقد تم السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة مهنهم وحرفهم في دول المجلس بعد الحصول على الترخيص والتسجيل اللازمين لمن يماثلونهم من مواطني الدول المضيفة، وبالمثل تم السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية، والصناعية والمقاولات والفندقة والمطاعم، وكذلك في مجال صيانة هذه الأنشطة. كما تمت معاملة وسائط النقل العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطنيها من حيث الاعفاء من الرسوم والضرائب. وإلى جانب ذلك، فقد تم الاتفاق على إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشروعات الحكومية ومساواة العمال في القطاع الخاص وتنظيم تملك العقارات للاستعمال الشخصي[١٦].

وفي الدورة السابعة للمجلس الأعلى التي عقدت في أبو ظبي، تم السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة في أية دولة عضو اعتباراً من آذار/مارس ١٩٨٧، كهدف من أهداف المجلس لتسهيل التبادل التجاري وتعميق المواطنة بين مواطني دول المجلس، وذلك بحسب ضوابط محددة وواضحة. كما نص القرار نفسه الذي صدر بهذا الشأن على السماح أيضاً للمواطنين بممارسة تجارة الجملة في أية دولة عضو اعتباراً من أول آذار/مارس ١٩٩٠ بحسب ضوابط محددة أعدت لهذا الغرض... إضافةً إلى قرار آخر ينص على إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية في الدول الأعضاء للمنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطني.

وتنص المادة التاسعة من الاتفاقية على أن «تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة، بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات».

وفي سبيل ذلك، فقد تم تأسيس مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال مقداره ٢,١ بليون دولار موزعاً بالتساوي بين الدول الأعضاء دفع منه حتى عام ١٩٨٦ ٥٤٠ مليون دولار، وتهدف هذه المؤسسة إلى اكتشاف المشاريع المشتركة والترويج لها وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة بها.

ويناقش حالياً في إطار الأمانة العامة عدد من المشاريع الصناعية والزراعية والحرفية، ومشاريع البنى الأساسية، منها ما وصل إلى مراحل متقدمة، كاستكمال دراسات الجدوى والحصول على الترخيص وتحديد المساهمين، ومنها ما لا يزال في مراحل الدراسة[١٧]. ومن المشاريع التي قامت الأمانة العامة للمجلس بدراستها وإثبات جدواها الاقتصادية، مثل:

---

(١٦) العوهلي، «تطورات العمل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون،» ص ٢٣١.

(١٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته.**

١ ـ مشروع البذور.

٢ ـ مشروع جدات وأمهات الدواجن.

٣ ـ مشروع شركة النقل البري.

٤ ـ مشروع شركة النقل الساحلي.

٥ ـ مشروع إنتاج اللقاحات البيطرية.

٦ ـ مشروع إنتاج الزيوت الأساسية.

٧ ـ مشروع إنشاء شركة لإعادة التأمين[١٨].

المرحلة الرابعة: الاتحاد الاقتصادي

تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الفصلين السادس والسابع، أمور التعاون والتنسيق في المجالات الفنية والمالية والنقدية والمصرفية. فطبقاً للمواد (١٨ ـ ٢٠) تتفق الدول أعضاء مجلس التعاون على تبنّي أنظمة وترتيبات موحدة لنقل التقانة واختيار الأنسب منها، أو تعديلها بما يتلاءم مع احتياجاتها المختلفة، كما تبرم ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ اتفاقيات موحدة مع الحكومات أو المؤسسات الأجنبية بهدف تحقيق هذه الأغراض. كذلك تتعاون هذه الدول على استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بغية بناء قاعدة ذاتية أصيلة لدعم البحوث والعلوم التطبيقية والتقانية وتشجيعها، كما تتعاون على تطويع التقانة المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها.

وفي هذا المجال تكونت لجنة التعاون العلمي والتقاني التي تتبع المجلس الوزاري مباشرة. وفي إطار هذه اللجنة يجري العمل حالياً على إنشاء مكتب للأمانة لتسجيل براءات الاختراع في دول المجلس، كما إن هناك بحوثاً مشتركة بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية ومعهد الكويت للأبحاث تهدف إلى تحديد احتياجات دول المجلس وموقفها من استيراد التقانة وتوطينها، وكذلك دراسة مشتركة حول الاستفادة الجماعية لدول المجلس من المحطات الأرضية للأقمار الصناعية.

وطبقاً للمادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة من الاتفاقية تضع دول مجلس التعاون سياسات منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي وربط التعليم والتقنية باحتياجات التنمية، كما تنسق في ما بينها في مجال القوى العاملة، وتعمل على تجنب المنافسة الضارة في ما بينها وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة.

أما عن التعاون النقدي المالي والفني، فقد تناولتهما المواد ٢١ ـ ٢٣ من الاتفاقية،

---

(١٨) عبد الله القويز، «مجلس التعاون: التطلعات.. الانجازات.. العقبات.. مع التركيز على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة،» التعاون، السنة ٣، العدد ١٠ (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ١٥٠.

وقد تعرضنا لها مسبقاً.

ففي مجال السياسات المالية، تمّ تحديد حدود دنيا وعليا للرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية. ويجري العمل حالياً لتوحيد هذه التعرفة، كما اتخذ قرار من المجلس الأعلى بتوحيد رسوم الخدمات وأسعارها، بما في ذلك الماء والكهرباء والاتصالات والوقود. ويجري حالياً إعداد دراسة حول تنسيق بقية السياسات المالية، بما في ذلك إجراءات إعداد الميزانية والصرف منها.

أما في مجال السياسة النقدية، فقد تم إنشاء لجنة دائمة من محافظي البنوك المركزية تجتمع دورياً، وهي تدرس حالياً تقريب سياسات أسعار الصرف بين عملات دول المجلس(١٩).

وهنا سنتوسع قليلاً في شرح أمثلة عن مستويات تنسيق التعاون في مجالات التجارة والصناعة والطاقة والشؤون المالية والزراعة والمواصلات وشؤون الماء والكهرباء.

أما بالنسبة إلى مستويات التجارة بين دول مجلس التعاون من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦ فهي موضحة في الجدول رقم (٨ ـ ١):

الجدول رقم (٨ ـ ١)

إجمالي التبادل التجاري بين دول المجلس بعضها مع بعض، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦

السنة	الصادرات	الواردات	الاجمالي	نسبة التغير (بالمئة)	نسبة التجارة البينية إلى حجم التبادل التجاري مليون دولار (بالمئة)
١٩٨١	٤٢٨٢,٥	٢١٢٢,٠	٦٤٠٤,٥	-	٢,٩
١٩٨٢	٣٨٤٠,٣	٢٢٠٧,١	٦٠٤٧,٤	ـ ٦	٣,٤
١٩٨٣	٣٣٦٣,١	١٦٩٠,٧	٥٠٥٣,٨	ـ ١٦	٣,٥
١٩٨٤	٣٢١٥,٢	١٧٣٨,٥	٤٩٥٣,٧	ـ ٢	٣,٨
١٩٨٥	٢٨١٥,٣	٢٠٥٨,٦	٤٨٧٣,٩	ـ ٢	٤,٨
١٩٨٦	٢٢٣٧,٧	١٤٤١,٩	٣٦٧٩,٦	ـ ٢٥	٤,٩

المصدر: النشرة الاقتصادية (الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض)، العدد ٣ (١٩٨٨).

من الجدول رقم (٨ ـ ١) يتضح لدينا أن مستوى التبادل التجاري بين دول مجلس

(١٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، المصدر نفسه.

التعاون يتميز بضآلة حجمه مقارنة بإجمالي التبادل التجاري، حيث لم يصل خلال السنوات المحددة في الجدول إلى نسبة ٥ بالمئة من حجم إجمالي التبادل التجاري. ولكن من الملاحظ أن هذه النسبة قد تزايدت في الثمانينيات على رغم ما اعترى حجم التجارة الخارجية وبجانبيها الصادرات والواردات، من اتجاه تناقصي يعود إلى حالة الركود الاقتصادي وتراجع معدلات النشاط والعوائد النفطية، الأمر الذي أثر على مجمل الحركة التجارية بين دول المجلس. فبينما انخفضت القيمة المطلقة لإجمالي التبادل التجاري بين دول المجلس تبعاً للاتجاه العام لانخفاض حركة التجارة، نجد أن نصيب التجارة بين دول المجلس من حركة التجارة بشكل عام أخذ في الازدياد، فارتفعت من ٢ بالمئة في عام ١٩٨١ إلى ٣,٨ بالمئة في عام ١٩٨٤، ثم إلى ٤,٩ بالمئة في عام ١٩٨٦.

وعلى الرغم من أن المدة الزمنية المشار إليها آنفاً قصيرة نسبياً كي نصدر حكماً حول أثر بدء تطبيق الاتفاقية الاقتصادية على مستوى التبادل التجاري بين دول المجلس، إلا أنها تعطينا بعض المؤشرات الايجابية لهذا الأثر(٢٠).

وعلى الرغم من البدء باتخاذ خطوات لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية وقيام منطقة تجارة حرة ابتداءً من آذار/مارس ١٩٨٣ إلا أن تلك الخطوات لم تؤدِ إلى زيادة ذات اعتبار في حجم التبادل التجاري بين دول المجلس. ويعود ذلك إلى أن اقتصادات دول مجلس التعاون «اقتصادات متشابهة تنتج منتوجات متنافسة بشكل أساسي أكثر من كونها منتوجات تكاملية» فهي كما يرى القويز اقتصادات متكاملة مع اقتصادات الدول الصناعية(٢١).

لذلك يرى إريك بيترسون (Erik Peterson) أنه من غير المستحسن الاعتماد على حجم التبادل التجاري بين دول المجلس كمؤشر على مدى نجاح برنامج مجلس التعاون، حيث يتفق مع وجهة نظر القويز حول أسباب ضعف مستوى التبادل التجاري بين دول المجلس، ثم إعطاء العملية فترة أطول قبل تقييم مستويات التبادل التجاري بين دول المجلس(٢٢). والجدولان التاليان يوضحان حجم التبادل التجاري لدول المجلس واتجاهاته منذ عام ١٩٨٥ ولغاية عام ١٩٩١.

---

(٢٠) القويز، «التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة،» ص ١٤٧.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 159.

الجدول رقم (٨ ـ ٢)
حجم واتجاهات التبادل التجاري لدول المجلس،
الصادرات (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الاسلامية	الجماعة الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	الاجمالي
١٩٨٥	٣٢٣١,٤	١٤١٠,٣	٣٠٦١,٣	١١٩٠٥,٢	٢٤٢٨,٩	٢٢٤٧٦,٩	٢٠٣٢٩,٠	٦٤٨٤,٠
النسبة المئوية	٥	٢	٥	١٨	٤	٣٥	٣١	١٠٠
١٩٨٦	٢٦٤٥,٨	١٢٨٣,٨	١٨٨٢,٤	٩٧٢٦,٨	٤٢٢٥,٨	١٣٣٨٢,٣	١٣٦٠٠,٥	٤٦٧٤٧,٤
النسبة المئوية	٦	٢	٤	٢١	٩	٢٩	٢٩	١٠٠
١٩٨٧	٣٠٣٣,٢	١٨٢٥,٩	٢١٣٧,٩	٩٩٥٩,٩	٦١٥٥,٩	١٤٣٢١,٤	١٧٧١١,٥	٥٥٠٥٥,٧
النسبة المئوية	٦	٣	٤	١٨	١١	٢٦	٣٢	١٠٠
١٩٨٨	٣٢١٧,٠	٢١٢١,٥	١٨٩٦,٤	٩٢٣١,٤	٨٠٧٣,٣	١٣٢٤٥,٩	١٨٠٣٣,٦	٥٥٨١٩,١
النسبة المئوية	٦	٤	٣	١٧	١٤	٢٤	٣٢	١٠٠
١٩٨٩	٣٩٩٥,٨	١٩٥٤,٣	٢٣٨٢,٩	١٠٣٣٧,٦	١٠٥٤٤,٩	١٥٦٣٧,٢	٢١١٤٩,١	٦٦٠٠١,٨
النسبة المئوية	٦	٣	٤	١٥	١٦	٢٤	٣٢	١٠٠
١٩٩٠	٤٨١١,٠	١٤٠١,٥	٢٥٠١,٨	١٠٨٧٣,١	١١٧٢١,٦	٢٣٤٦٣,٤	٢٨٧٠٨,٣	٨٣٤٨٠,٧
النسبة المئوية	٥,٨	١,٧	٣	١٣	١٤	٢٨,١	٣٤,٤	١٠٠
١٩٩١	٥٤٢١,٦	١٧١٥,١	٤٩١٨,٢	١٢٦٤٣,٤	١١٧٨٩,٩	١٩٥٦٠,٣	٢١٤٨٦,٢	٧٧٥١٦,٧
النسبة المئوية	٧	٢,٢	٦,٣	١٦,٣	١٥,٢	٢٥,٢	٢٧,٨	١٠٠

المصدر: النشرة الاقتصادية، العدد ٨ (١٩٩٣)، الجدول رقم (١٧)، ص ٥٤.

الجدول رقم (٨ ـ ٣)
حجم واتجاهات التبادل التجاري لدول المجلس،
الواردات

السنة	دول المجلس	الدول العربية	الدول الاسلامية	الجماعة الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بقية دول العالم	الاجمالي
١٩٨٥	٣٢٢٣٨,٩	٦٧٤,٧	١٢١٢,٩	١٦٣٠٣,٥	٥٦٧٩,٩	٨٥٢٤,٩	٨٤٥٢,٩	٤٤٠٨٧,٧
النسبة المئوية	٧	٢	٣	٣٧	١٣	١٩	١٩	١٠٠
١٩٨٦	٢٥٩٨,٤	٦٦٥,٦	١٢٢٤,٢	١٤٣٧٧,١	٥٠٧٣,٢	٦٢٧٤,٩	٧٣٩٨,٥	٣٧٦١١,٩
النسبة المئوية	٧	٢	٣	٣٨	١٣	١٧	٢٠	١٠٠
١٩٨٧	٣٠٠٩,٢	٧٦١,٦	١٤٩٣,٩	١٤٠٤٠,٦	٤٨٠٧,٦	٦٤٢٧,٠	٨١٩٠,٨	٣٨٧٣٠,٧
النسبة المئوية	٨	٢	٤	٣٦	١٢	١٧	٢١	١٠٠
٦١٦,٤١٩٨٨	٩٥١,٥٣	١٧٦٨,٩	١٤٨٤٢,٢	٥٦٣١,٦	٦٥٤٣,٨	١٠١٠٤,٧	٤٣٤٥٩,١	
النسبة المئوية	٨	٢	٤	٣٤	١٤	١٥	٢٣	١٠٠
١٩٨٩	٣٩٦٤,١	١٠١٦,٠	١٨٩٦,٢	١٥١٦٩,٤	٦٢٣٢,٣	٦٠٦٤,٦	١٠٧٢٠,٢	٤٥٠٦٢,٨
النسبة المئوية	٩	٢	٤	٣٤	١٤	١٣	٢٤	١٠٠
١٩٩٠	٤٤٩٦,٠	١١٥٢,٥	٢٠٧٠,٧	١٨٤٦٤,٩	٧٠٤٧,٢	٦٧٩٠,٠	٨٥٦٥,٦	٤٨٥٨٦,٩
النسبة المئوية	٩	٢	٤	٣٨	١٥	١٤	١٨	١٠٠
١٩٩١	٤٥٧٦,٧	١١١١,٨	٢٣٩٣,٦	٢٠٥٣٤,٠	٩٨١٤,٦	٧٩٠٢,٢	١١٧٠٦,٥	٥٨٠٣٩,٤
النسبة المئوية	٧,٩	١,٩	٤,١	٣٥,٤	١٦,٩	١٣,٦	٢٠,٢	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (١٨)، ص ٥٤.

٢ ـ التنسيق الصناعي

إن التنمية الصناعية، وخصوصاً الصناعات غير النفطية مهمة أهمية حيوية من أجل تعزيز الانتاج وضمان المستقبل لما بعد عصر النفط في هذه الدول ـ حيث تطرقنا إلى أن عمر النفط محدود ـ لهذا جاءت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الاقتصادية لتؤكد على هذا الهدف، حيث تنص على ما يلي:

أ ـ تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على أساس تكاملي.

ب ـ توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها.

ج ـ توزيع الصناعة في ما بينها بحسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية في ما بينها[٢٣].

إن أهمية التوفيق في تصنيف القوانين المتعلقة بالصناعة تردد صداه في الاجتماع الأول لوزراء الصناعة في دول مجلس التعاون الذي عقد في الرياض في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١. ومن أجل إقامة قاعدة مشتركة لمثل هذه العملية التصنيفية (codification process)، كان من الضروري اتخاذ اجراءات لتحديد معايير ومقاييس متنوعة في صناعات مجلس التعاون الخليجي. ولهذا السبب اقترح الوزراء في اجتماعهم الثاني في الطائف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ إقامة هيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس (GSMO)، بالاضافة إلى إقامة مركز للمعلومات الصناعية لتطوير هيئة المواصفات والمقاييس مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (GOIC).

بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٨٧ تم التوصل إلى تحديد ٥٣ معياراً مشتركاً من خلال هيئة المواصفات والمقاييس. وقد أكد وزراء صناعة مجلس التعاون الخليجي على مبدأ تشجيع الصناعات الوليدة وحمايتها منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي. فقد وافقوا في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ على مساعدة الصناعة المحلية باستخدام المنتجات المحلية في المشاريع العامة. كما تم فحص المقاييس التي تضمن الحماية للصناعات المحلية، مثل صناعة الاسمنت والالمنيوم والحديد والنحاس والاسبست، وذلك خلال الاجتماع الاعتيادي للجنة التعاون الصناعي، التي أدت إلى مخاطبة المجلس الأعلى بتاريخ ١٢ ـ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥ لفرض ضريبة ٣٠ بالمئة على الاسمنت والحديد وواردات الالمنيوم، إلا أنه حتى أواخر عام ١٩٨٧ لم يتم فرض قيود تجارية على هذه المواد[٢٤].. كما سعت لجنة التأمين الصناعي إلى خفض التأمين بين دول مجلس التعاون من خلال خطة مركزية. وقد وافقت اللجنة بشكل خاص، على عدم إقامة أية مشاريع جديدة لصناعة الاسمنت أو

---

(٢٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (ملاحق).

(٢٤) Peterson, Ibid., p. 158.

لتصنيع إطارات السيارات لأنه يوجد عدد كافٍ من المصانع تكفي لمواجهة الطلب الاقليمي، وخلال الاجتماع للجنة في شهر كانون الأول/ ديسمبر لعام ١٩٨٣، قامت بدراسة إجراءات لتشجيع تطوير صناعات أخرى مثل صناعة الفيبرغلاس وعمليات الفحم بناءً على طلب من دراسات القطاع الصناعي في مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية. ثم طلبت اللجنة القيام بدراسات تحسين المشاريع المشتركة في صناعة الأدوية والكيمياويات، كما قام ممثلو هذه الصناعات بالتشاور حول مجالات أخرى من النشاط والتنسيق الصناعي في ما يخص دول مجلس التعاون في قضايا التسويق ومناهجها. وتم دراسة الهدف البعيد للتعاون الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي في بيان صدر في شهر آذار/ مارس عام ١٩٨٥ حول أهداف وسياسات مخططات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. ودعا البيان الدول الأعضاء إلى «تنويع مصادر الدخل، وذلك بالتقليل التدريجي من الاعتماد على النفط، حيث إن نسبة دخولهم من الصناعات غير النفطية إلى نسبة دخولهم من الصناعات النفطية في الناتج المحلي نسبة منخفضة...»[٢٥]. كما ركز البيان على التوسعات في صناعات البتروكيمياوية ومشتقات الغاز وقطاعات النفط وتوسيعات القدرة التكريرية للمنتجات النفطية.

إن الجهود الجارية لتصنيف الأولويات في مجال التعاون الصناعي جاء نتيجة لصياغة استراتيجية تنمية صناعية موحدة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، حيث تنهض هذه الاستراتيجيا بأعباء التنمية الصناعية بين الدول الأعضاء «بما يتناسب وإمكانية وظروف كل دولة» وتهدف إلى تضييق الفجوة بينها (الانجازات في هذا المجال موضح في الملحق المرفق في نهاية هذا البحث، انجازات مجلس التعاون).

٣ ـ الطاقة

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي أكبر مخزون عالمي من احتياطي النفط وأكبر مخزون من احتياطي الغاز في العالم، حيث تبلغ نسبة احتياطي هذه الدول من نسبة الاحتياطي النفطي العالمي نحو ٤٩ بالمئة بحسب احصاءات عام ١٩٨٦. ويشكل هذا الرقم ما نسبته ٧٦ بالمئة من مجمل احتياطي منطقة الخليج في نهاية ١٩٨٦ (وتشمل إيران والعراق)، ويشكل الاحتياطي النفطي لمنطقة الخليج بالكامل بما فيها العراق وإيران ما نسبته ٦٤ بالمئة من احتياطي النفط العالمي، باستثناء الدول الشيوعية بحسب احصاءات عام ١٩٨٦. ويقع أكبر احتياطي نفطي في الكويت والعربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، حيث تشكل معاً ما نسبته ٩٨ بالمئة من مجمل احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي و٤٧ بالمئة من مجمل العالم غير الشيوعي. ومن هذه الدول الثلاث تملك العربية السعودية وحدها ٢٧,١ بالمئة من احتياطي العالم غير الشيوعي لعام ١٩٨٦[٢٦].

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٢٦) *BP Statistical Review of World Energy* (British Petroleum) (June 1987), p. 2.

وطبقاً لتقديرات احتياطي الغاز الطبيعي لعام ١٩٨٦، تملك منطقة مجلس التعاون الخليجي ٢٠,٤ بالمئة من مجمل الاحتياطي العالمي، أو نحو ٤١٢,٥ تربليون قدم مكعب (tribillion cubic feet)[٢٧]. ومن دول مجلس التعاون الخليجي تملك قطر معظم احتياطي الغاز أو ٤٤ بالمئة من مجمل احتياطي مجلس التعاون الخليجي، والعربية السعودية ٣٧ بالمئة، والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة تملكان ٨ بالمئة و٢٣ بالمئة على التوالي[٢٨].

باستثناء البحرين وعُمان، يعتبر جميع دول مجلس التعاون أعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC)، حيث إن قراراتها مؤثرة في الدول الأربع ومتأثرة بها في مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً العربية السعودية، كما إن جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان أعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC). لكن التعاون في مجال الطاقة داخل إطار مجلس التعاون الخليجي قد يسمح لهذه الدول بصياغة استراتيجيات وسياسات مشتركة أقوى مقابل الأعضاء الآخرين في منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك وأقطار دولية أخرى خارج هاتين المنظمتين[٢٩].

لقد جاءت ولادة مجلس التعاون الخليجي في فترة انحطاط وتغير دراماتيكي في سوق النفط العالمي، حيث تحول تأثير السوق من تأثير سوق البائعين إلى تأثير سوق المشترين، وذلك على أثر الصدمة النفطية الثانية في عام ١٩٧٩، حيث كانت العربية السعودية تنتج خلال تلك السنة ما يزيد على ١٠ ملايين برميل من النفط في اليوم. وفي حوالى عام ١٩٨٥ هبط انتاج العربية السعودية إلى ما يقارب ٢,٥ مليون برميل.

وعند قيام مجلس التعاون حققت الدول الأعضاء في المجلس مجتمعة ما يقارب من ٤٥٠ بليون دولار في السنة. وبعد أقل من سنتين من ذلك التاريخ هبطت عائداتهم من النفط إلى حوالى نصف هذا المبلغ[٣٠]، (انظر الجدول رقم (٨ ـ ٧)).

ويعود السبب في هبوط حصص دول مجلس التعاون الخليجي في إنتاج النفط إلى التخمة النفطية التي أصابت السوق العالمية للنفط نتيجة لزيادة الصادرات النفطية من قبل منتجين داخل منظمة الأوبك، وخارج منظمة الأوبك أيضاً، أكثر من حاجة السوق. وقد أدت هذه الزيادة في الإنتاج العالمي مصاحباً نقصاً في الطلب على النفط (لعوامل عديدة) إلى انهيار تدريجي في الأسعار.

منذ مطلع عام ١٩٨١ بدأ منتجو النفط يعانون تبعات انخفاض منتجاتهم النفطية

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) *Economic Bulletin* (1988).

(٢٩) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 97.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٧.

بسبب التخمة النفطية التي أصابت السوق العالمية. وقد أدى هذا الحدث إلى أن تقوم منظمة الأوبك (OPEC) باتخاذ قرارين: **الأول** في ٢٠ آذار/مارس عام ١٩٨٢، والثاني في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٣، وذلك لوضع حد رسمي لمستوى إنتاجها النفطي، حيث قرر أعضاء منظمة الأوبك بأن يكون سقف الانتاج الاجمالي ١٧,٥ مليون برميل يومياً من أجل خفض الفائض النفطي العالمي ولتعزيز أسعار النفط. والقرار الثاني نتج منه تخفيض أسعار النفط من ٣٤ دولاراً أمريكياً للبرميل ليصبح ٢٩ دولاراً أمريكياً للبرميل[٣١]. ولم يمض خمس سنوات على قيام مجلس التعاون حتى أصبح سعر برميل النفط ١٢ دولاراً. وقد أدى هذا الوضع إلى تشتت لم يسبق له مثيل في صفوف منظمة الأوبك.

في ظل هذه الظروف النفطية، كان على أعضاء مجلس التعاون التغلب أولاً على مشاكل الانتاج والأسعار في قطاع النفط. وقد احتلت هذه القضية الصدارة في اهتمام مجلس التعاون في العديد من الاجتماعات. ومن الجدير بالاهتمام أن الاتفاقية الاقتصادية تدعو إلى سياسة نفطية مشتركة، حيث تنص المادة (١١) من الاتفاقية الاقتصادية على أن تعمل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على «تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها، من استخراج وتكرير وتسويق وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.. وعلى وضع سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة»[٣٢].

إن التخمة النفطية في أسواق النفط أضعفت النفوذ النفطي الذي كانت تتمتع به العربية السعودية وشركاؤها في منظمة الأوبك منذ عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. وعلى الرغم من ذلك قدمت الاتفاقية الاقتصادية إطار عمل مفيد لتنسيق السياسات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي في لحظة حاسمة في تاريخ سوق النفط الدولية، حيث قام المنتجون الأربعة في مجلس التعاون الخليجي، خارج منظمة أوبك، بتنسيق سياساتهم النفطية مع عُمان وهي دولة منتجة للنفط من غير الأقطار الأعضاء المشتركة في منظمة أوبك، ومع العراق، وهي عضو في منظمة الأوبك، وغير عضو في مجلس التعاون الخليجي، وبعض الأحيان مع ليبيا وإيران. وكذلك قامت هذه الدول بتنسيق سياساتها داخل منظمة الأوبك بقيادة العربية السعودية حيث ما زالت تشكّل أقوى كتلة من المنتجين[٣٣].

وإلى جانب سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق سياسة مشتركة حول أسعار النفط وإنتاجه، حاولت هذه الدول تنسيق سياسة حول قضايا أخرى تتعلق بمصادر الهايدروكربون. وإحدى هذه الأمثلة يتمثل في مدى الاستفادة من الغاز، حيث يعتقد أن منطقة مجلس التعاون الخليجي غنية بمخزون كل من الغاز الطبيعي والغاز المصاحب لإنتاج

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة** (ملاحق).

(٣٣) Ramazani, Ibid., p. 98.

النفط. لقد كانت الشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على مصادر نفط الشرق الأوسط تقوم بإشعال الغاز المصاحب للانتاج، لكن بدءاً من مطلع السبعينيات، وبعد زيادة سيطرة صناعة القرار في الأقطار المنتجة للنفط وتوطين تلك الشركات، صاحب هذا التغيير التقليل من إحراق الغاز. ولتحقيق هذا الغرض ـ الاستفادة من الغاز ـ قامت اللجنة المختصة بشؤون الطاقة بدراسة إمكانية إقامة شبكة غاز طبيعي بين الدول الأعضاء. وفي شهر آب/أغسطس من عام ١٩٨٣، وافق وزراء النفط على خطة لدمج قطر والكويت في شبكة غاز العربية السعودية كمرحلة أولى من الخطة على أن تشمل في النهاية جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اتخذ موضوع التكرير مكاناً مهماً في برنامج الطاقة في مجلس التعاون الخليجي. فقد درست دول المجلس إمكانية بناء مصفاة ضخمة لتكرير النفط لدول المجلس في عُمان. كانت دول المجلس تملك ١٣ مصفاة حتى عام ١٩٨٦، حيث إن تكرير المنتوجات النفطية قد يرضي التنوع الكبير للحاجات الاقتصادية والاجتماعية الممتدة من المنتوجات الصيدلانية إلى المنتوجات البتروكيمياوية.

لقد ظهرت فكرة بناء مصفاة ذات قدرة ٢٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم في صلالة في عُمان باكراً في حياة مجلس التعاون الخليجي. ولكن تلك الفكرة أُلغيت مؤخراً بسبب التأثيرات العكسية للهبوط المفاجئ للنفط. وطبقاً لما قاله عبد الله القويز الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون إن المشروع المشترك لبناء المصفاة سوف يتحقق، ولكن تم حفظ هذا المشروع بسبب انهيار سوق النفط الدولية. وكانت الغاية من إقامة المصفاة هي إعطاء المنتجين في مجلس التعاون الخليجي فرصة لشحن المنتوجات من المصفاة وتجنب مضيق هرمز[٣٤].

كذلك كانت هناك فكرة ودراسة من أجل بناء خط أنابيب نفط بطول ١٧٠٠ كيلومتر يربط دول مجلس التعاون مع عُمان في حين يتجنب مضيق هرمز. ونتيجة لصعوبات فنية وصعوبات أخرى لم يتم بناء مثل هذا الخط المشترك لمجلس التعاون الخليجي. كذلك الخوف من انقطاع نفطي بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية، أثار فكرة إقامة مخزون احتياطي للنفط كبير لمجلس التعاون الخليجي. لكن مصير هذه الفكرة كان مماثلاً لمصير خط الأنابيب، فلم يتم تحقيقه. وقد قامت تلك الدول ببناء خزانات بشكل إفرادي، بحيث قامت العربية السعودية في أواخر عام ١٩٨٣ ومطلع عام ١٩٨٤ ببناء خزان احتياطي عائم يتسع ما لا يقل عن ٥٠ مليون برميل من النفط الخام خارج الخليج، وكذلك خططت الكويت من جانبها لبناء خزان عائم، لأن انقطاعاً حاداً لامدادات الغاز ومنتجات النفط يؤدي إلى شلل محطات التحلية والقوى الحيوية للكويت.

إضافةً إلى ذلك، وافق وزراء نفط دول مجلس التعاون بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩٩.

اكتوبر ١٩٨٥ على ضمان امدادات نفط طارئة إلى الأقطار الأعضاء التي تتعرض منشآتهم الانتاجية أو التصديرية للخطر. كما تتضمن الاتفاقية قروضاً إلى الأقطار الأعضاء في حالة المصاعب. وكذلك وافق الوزراء على إقامة مخزون احتياطي نفطي استراتيجي وطني يكفي لمدة خمسة وأربعين يوماً في كل دولة من دول المجلس(٣٥).

٤ ـ التنسيق في الشؤون المالية

تنص المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على «قيام الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود»(٣٦).

ففي اجتماع ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ في أبو ظبي، وافق حكام المصرف المركزي بشكل أساسي على إطار عمل مشترك لعملاتهم. ومع أن مواصفات هيكل العملة الموحدة المقترح لم يقرر حتى الآن، إلا أن عدداً من الاجتماعات الفنية تم جدولتها على أمل أن يُقدّم الاقتراح النهائي إلى وزراء المالية أولاً، للدراسة، ثم يُقدّم بعد ذلك إلى المجلس الأعلى.

ويتضمن النظام المقترح إيجاد معايير للتوافق بين العملات التي تعتمد بشكل رئيسي على الدولار، وعلى سلة عملات سيكون فيها الدولار العملة الأهم، أو على حقوق سحب خاصة (SDRS) لصندوق النقد الدولي، باعتبار أن الدولار كان ما يزال متقلباً في الثمانينيات. وكون أربع دول من ست من دول مجلس التعاون الخليجي تملك عملات مرتبطة بحقوق سحب خاصة من الممكن أن يرتكز القرار النهائي لتوحيد العملة ومعدل التبادل على حقوق السحب الخاصة. لكن بسبب هياكل العملة الكويتية والسعودية، التي تساند منهج سلة العملات، فإن مستقبل التفاوض من أجل تشكيلة سلة دولية للعملات ربما يكون ضرورياً قبل تبنّي العملة الموحدة(٣٧).

ويلاحظ يحيى حلمي رجب أن دول مجلس التعاون تمثل جزءاً من منطقة نقدية أجنبية وهي «الدولار»، حيث إن الجزء الأساسي من الناتج القومي لهذه الدول ينشأ من إيرادات النفط، وهي إيرادات دولارية، ولذلك فإن الاستقلال النقدي الحقيقي لهذه الدول ما زال محدوداً، وعليها أن تراعي دائماً ما يتم على ساحة منطقة الدولار(٣٨).

---

(٣٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٩، و Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 168.

(٣٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة** (ملاحق).

(٣٧) Peterson, Ibid., p. 184.

(٣٨) انظر: رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، ص ٣٨٦، وحازم الببلاوي، «نحو سياسة نقدية خليجية موحدة،» **الخليج الجديد** (قطر)، العدد ٧٧ (تموز/يوليو ١٩٨٢).

وبحلول موعد الاجتماع الثامن للمجلس الأعلى في عام ١٩٨٧، تقرر أن الظروف ليست مناسبة لتطبيق نظام عملة موحدة، وبشكل خاص نتيجة لعدم التأكد مما ستخلفه الحرب العراقية ـ الايرانية، كما أن هناك إدراكاً بأن التراجع عن الدولار لن يحقق مكاسب سياسية لدول مجلس التعاون(٣٩).

ومهما يكن من أمر، فإن قادة مجلس التعاون الخليجي أكدوا أهمية الجهود نحو تكامل النظام المالي، وذلك في البيان الاقتصادي الذي صدر بعد الاجتماع الثامن لمجلس التعاون الخليجي، والذي جاء فيه: «إن مجلس التعاون... يمتدح الجهود باتجاه تبني مؤشر مشترك ثابت لعملات مجلس التعاون الخليجي كأحد الخطوات المهمة ضمن إطار التعاون المالي والسياسات النقدية وتحقيق السوق الخليجية المشتركة»(٤٠).

ويقترح يحيى حلمي رجب أنه قبل قيام دول مجلس التعاون باتحاد نقدي بينها يلزم أن يسبق هذه الخطوة خطوات من التعاون النقدي بين هذه الدول، ويرى أنه توجد تصورات عدة لتنسيق السياسة النقدية والمصرفية لدول مجلس التعاون من أهمها:

أ ـ إنشاء اتحاد للبنوك المركزية لدول مجلس التعاون يجتمع بصفة دورية ويقوم بتنسيق الأنظمة المصرفية لدول المجلس وتوحيدها قدر المستطاع، وتنسيق المواقف بين النظام النقدي الدولي والشؤون النقدية المهمة.

ب ـ دراسة اتخاذ سعر صرف ثابت لعملات دول المجلس بعضها مع بعض.

ج ـ تنظيم نشاط البنوك الأجنبية العاملة في دول المجلس ومراقبتها بما يضمن حماية البنوك الوطنية.

د ـ دراسة إمكانية استخدام عملة مشتركة لدول المجلس.

هـ ـ إنشاء مركز للدراسات النقدية لإعداد الكوادر الوطنية الفنية العاملة في الأجهزة النقدية لدول المجلس وإجراء البحوث والدراسات التخصصية(٤١).

٥ ـ التنسيق الزراعي

لقد توصلت جهود مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات جديرة بالاعتبار من التعاون في مجال الزراعة. فقد وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي على وثيقة «مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون» في دورته السادسة في مسقط التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥(٤٢).

---

(٣٩) Peterson, Ibid., p. 176.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٤١) رجب، المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٤٢) أهداف وسياسات خطط التنمية: الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية ـ السياسية ـ الزراعية المشتركة (الرياض: الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، [د. ت.]).

وقد جاء إعداد السياسة المشتركة بناءً على قرار وافق عليه وزراء الزراعة خلال اجتماع لهم في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ينص على إجراءات عديدة بهذا الخصوص، وقد تم إنشاء لجنة دائمة لاختيار القضايا الضرورية المتعلقة بالمياه واستخدام الأراضي. وتهدف هذه السياسة المشتركة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس. . . «وذلك عن طريق تنسيق الجهود الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكملة لها لتسريع وتائر نمو الانتاج الزراعي ورفع كفاءة الأداء لهذه المجهودات». إضافةً إلى ذلك تهدف هذه السياسة إلى «تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي، خصوصاً بالنسبة لسلع الغذاء الأساسية»، وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية. هذه الأهداف، طبقاً لهذه السياسة، يجب تحقيقها من خلال تنسيق الخطط الزراعية المواطنة والسياسات والممارسات، وخلق برنامج مشترك للإنتاج الزراعي والغذائي، وصياغة نظام مشترك للحفاظ على المصادر الطبيعية وإنشاء مؤسسات للأبحاث.

كما ركزت السياسة المشتركة على تطوير «احتياطي غذائي استراتيجي». فمنطقة الخليج، بسبب الملوحة العالية لتربتها، كما نعلم، وضعف مصادر المياه وندرة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، تعيق هذه العوامل كلها من تكثيف البرامج الزراعية.

لقد كان اعتماد المنطقة بشكل بارز على الغذاء المستورد مصدر قلق كبير لدى دول مجلس التعاون. لهذا نرى أن المادة السابعة من الاتفاقية الاقتصادية تنص على أن تقوم الدول الأعضاء بـ «تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي». كما وافق وزراء الزراعة خلال اجتماعهم في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ على فحص الخيارات المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي. ومن بين الأشياء التي أوصى عليها الوزراء، إعطاء الزراعة الأولوية في القرارات والحلول للاستثمار الاقليمي من أجل مواصلة الجهود الوطنية لتطوير الانتاجية الغذائية. وبالاضافة إلى ذلك، تم استعراض خطط لإقامة مثل هذا الاحتياطي الاستراتيجي الغذائي من قبل لجنة التعاون التجارية لمجلس التعاون خلال اجتماعاتها في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٤، وفي ٣ ـ ٤ آذار/مارس ١٩٨٥. كما تمت مناقشة هذه المسألة في اجتماع ممثلين عن مدراء الإمداد لمجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٤ ـ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وقد توصلت لجنة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى التأكيد على مجموعة من أولويات التنمية، مثل تشجيع الاستثمار في مشاريع زراعية كبيرة تستخدم فيها الآليات والتقانة الحديثة للري، وإقامة شركات، إلى جانب التشجيع المتواصل للاستثمار الخاص في الزراعة. ومن الجدير بالذكر أن معظم دول مجلس التعاون قد اتخذ ـ بشكل إفرادي ـ خطوات مهمة في سبيل تطوير الانتاج الزراعي منذ إقامة مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من الجهود الواضحة لتعزيز التعاون بين دول المجلس في السياسة الزراعية إلا أن هذا التعاون المشترك لم يتحقق حتى الآن بشكل كامل بين الدول الأعضاء[٤٣].

---

(٤٣) المصدر نفسه.

٦ ـ المواصلات

في مجالات البر والبحر والنقل، قامت دول مجلس التعاون بدراسة عدد من الطرق التي تربط البنية الأساسية الاقتصادية بشكل أكثر فعالية. ونظراً إلى أهمية المواصلات في عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي، تضمنت الاتفاقية الاقتصادية نصوصاً تتعلق بالمواصلات، حيث تنص المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية على ما يلي:

أ ـ تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات، وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية، كالموانئ والمطارات، ومحطات الماء والكهرباء والطرق، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.

ب ـ تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات.

كما أكدت المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية على أن «تعامل الدول الأعضاء وسائل نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائل نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها، بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي».

كما نصت المادة العشرون من الاتفاقية على أن «تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية، سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الإرشاد والرسو، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والإصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة»(٤٤).

إن عملية المعايير والتنسيق في مجال الموانئ تم تداوله في الاجتماع السنوي الأول للمسؤولين التنفيذيين عن الموانئ في مجلس التعاون الخليجي في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢ في الرياض. كان هذا الاجتماع والاجتماعات الأخرى المتعاقبة موضع دراسة في المذكرة التي تقدمت بها عُمان مع اقتراح لمجلس التعاون االخليجي لتطوير منشآت الموانئ الاستراتيجية العُمانية وتوسيعها، وبشكل أساسي لأسباب تتعلق بالاجتماعات المنبثقة عن الحرب العراقية ـ الايرانية، والتي أدت إلى تبنّي خطة تم تقديمها إلى وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٥. كما دعا المسؤولون التنفيذيون للموانئ إلى تبنّي معايير مشتركة للموانئ ترتكز على نموذج الموانئ في العربية السعودية.

وفي شهر أيار/ مايو ١٩٨٣، وافق وزراء مجلس التعاون الخليجي للنقل والاتصالات على اقتراح لإقامة لجنة تنفيذية لمدراء الطيران المدني. كما وافقت اللجنة على

---

(٤٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (ملاحق).

جدول جديد للطيران بين دول الخليج وتوحيد هياكل بطاقات الخطوط الجوية[٤٥]. وفي الاجتماع الأول في شهر تموز/يوليو ١٩٨٣ تقدمت اللجنة التنفيذية بمجموعة اقتراحات تتعلق بالطيران بين دول الخليج تهدف إلى زيادة الكفاءة إلى أقصى مداها. كما تم بحث مسألة الأجور الموحدة خلال الجلستين في شهري شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ١٩٨٤، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ أوصت اللجنة بشكل رسمي بتوحيد هيكل معدل الأجور إلى جانب خصم ٤٠ بالمئة للشباب من بين من تبلغ أعمارهم ١٢ و٢٦ سنة. كما قامت اللجنة بدراسة الاجراءات المقترحة لحماية الخطوط الجوية لدول مجلس التعاون الخليجي من المنافسة الأجنبية.

وعلى الرغم من أن مجلس التعاون قد فُوِّضَ في مطلع عام ١٩٨٣ بدراسة لإقامة نظام مشترك للسكة الحديد (سكة حديد الجزيرة) قد ترتبط فعلياً مع خطوط تصل إلى أوروبا، وأن ذلك قد يفتح مجالاً لتجارة واسعة جديدة وإمكانيات اقتصادية أخرى لدول مجلس التعاون الخليجي[٤٦]، إلا أنه لم يتم تنفيذ هذا المشروع. وتفيد التقارير أن الخط الحديدي سوف يربط الأقطار الخمسة لمجلس التعاون مع العراق وعُمان والامارات العربية المتحدة وقطر والعربية السعودية والكويت، وسوف يعطي الخط الحديدي الأقطار الخمسة حق الوصول إلى كل من أوروبا الشرقية والغربية بالاتصال بالمدن الرئيسية على طول الخط من مسقط إلى أم قصر في العراق[٤٧]. وكانت البحرين، وهي جزيرة، خارج الخط، قد أنجزت أحد المشاريع المهمة، وهو الجسر الذي يربط العربية السعودية بالبحرين والذي بلغت نفقته ٥٦٤ مليون دولار، والذي تم افتتاحه في أواخر عام ١٩٨٧[٤٨].

كما وافق وزراء النقل والمواصلات على إقامة طرق خارجية وطرق مترابطة في شهر آذار/مارس ١٩٨٤.

وكان أحد الانجازات المهمة لمجلس التعاون الخليجي، ذو الأبعاد المهمة للتجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتكامل الاقتصادي، هو إبرام اتفاقية نظام الترانزيت بتاريخ ١٩ ـ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢. هذه الاتفاقية تساعد على تنظيم وتشكيل طبيعة الناقلات البحرية، ومتطلبات التغليف والأختام الجمركية ولوائح الترانزيت، وحمولات السفن الاستثنائية وتبادل التواقيع بين موظفي الجمارك[٤٩].

٧ ـ التنسيق في شؤون الماء والكهرباء

كان الاهتمام الآخر لدول مجلس التعاون الخليجي هو توفير الطاقة الكهربائية، فقد

---

(٤٥) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 173.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٤٧) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 99.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٤٩) Peterson, Ibid., p. 173.

طلب المجلس من جامعة الظهران للبترول والمعادن، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، تقديم اقتراحات لدمج شبكة أعمال القوة الكهربائية لمجلس التعاون. وكانت هذه الخطة هي إحدى الخطط التي أوصى بها رؤساء دوائر الكهرباء في مجلس التعاون في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٣ في اجتماعهم في الدوحة. ويعتقد أن مثل هذه الشبكة ستؤدي إلى ترشيد أكبر للكهرباء، وستقدم طاقة أرخص وخدمات أفضل للزبائن[٥٠]. ويعتقد بعض المسؤولين أن ربط أنظمة الطاقة بين الدول الست سوف يشمل خطوطاً كهربائية ذات توتر عالٍ بين عُمان والامارات والمنطقة الشرقية للعربية السعودية والبحرين ومنطقة واحة الهفوف في العربية السعودية وقطر. ولتشجيع المحافظة على الطاقة، تم اقتراح هيكل تعرفة للكهرباء على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥. وفي الوقت الذي لا يزال مشروع تكامل القوى الكهربائية الاقليمية قيد الدراسة، إلا أن هناك محادثات حول إقامة صناعة لمجلس التعاون لإنتاج المعدات الكهربائية[٥١].

ثانياً: الصعوبات والتحديات

وقبل تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه مسيرة التعاون الاقتصادية لا بد من تحديد الخصائص الاقتصادية التي تتميز بها دول مجلس التعاون، حتى يتسنى معرفة نقاط القوة والضعف في هياكلها الاقتصادية، وبالتالي في انعكاساتها على جهود إقامة تكامل اقتصادي في ما بينها.

من خلال الجدول رقم (٨ ـ ٤) من الممكن استنتاج بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية عن كل دولة من دول مجلس التعاون، وذلك من حيث عدد السكان وحجم القوى العاملة بالمقارنة لهذا العدد، ومساحة الأراضي الزراعية، وتلك القابلة للزراعة، والناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.

---

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) Ramazani, Ibid., p. 99.

الجدول رقم (٨ ـ ٤)

المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	القوى العاملة بالزراعة لعام ١٩٨٥ في دول المجلس	عدد السكان لعام ١٩٨٥	حجم القوى العاملة (بالآلاف)	مساحة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة	الناتج القومي الاجمالي (مليون دولار) (هكتار)	متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج (دولار)
الامارات العربية المتحدة	٢٢٢١٠	١٧٥٠٠٠٠	٦٥,٣	٦٦,٠٠٠	٢٧٩٥٦	٢٢٤٠٣
البحرين	٣٦٠٠	٤٠٠,٢٨٠	٨٨,٦	٣,٨١١	٥١١٣	١٢٨٣٩
العربية السعودية	٦٢٢٤٤	١١٧١١٣٣١	١٦٢١,١	٥٢٦٨٣٥٢٥	١٠٨٩٠٢	١٠٠٣٠
عُمان	١٦٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٧٨	٨٣٣٦٠	٨٦٩٧	٧٣٢٤
				مساحة الأراضي المزروعة		
قطر	٣٥٠٠	٢٥٧٠٨١	٢٤	٦٥,٠٠٠	٦٧٤١	٢٤٢٣٩
الكويت	١٣٠٧٢	١٦٩٥٨٢٠	١٣١,٧	١٥٣٨٤٩	٢٢٧٣٢	١٤٠٤٣

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: **نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ط ٢ (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٨)، ص ١٢٥.

باستقراء هذه المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول المجلس من الممكن التوصل إلى النتائج التالية:

١ ـ في ما عدا العربية السعودية، فإن دول المجلس تتكون من وحدات اقتصادية صغيرة، سواء من ناحية المساحة أو من ناحية عدد السكان.

٢ ـ تأتي العربية السعودية في المرتبة الأولى، سواء بالنسبة إلى المساحة الاجمالية، أو عدد السكان، أو الأراضي الزراعية، أو الأراضي القابلة للزراعة، أو حجم القوى العاملة، أو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أو الناتج القومي الاجمالي (GNP).

٣ ـ وجود إمكانات للتوسع الأفقي في الزراعة في دول المجلس.

٤ ـ وجود تباين كبير بين دول المجلس بالنسبة إلى الكثافة السكانية.

٥ ـ التباين الواضح في دول المجلس في حجم القوى العاملة مقارنة بعدد السكان، ومرد ذلك يرجع إلى اختلاف درجة الضوابط المفروضة على العمالة الوطنية في سوق العمل.

٦ ـ اختلاف متوسط نصيب الفرد، في دول المجلس مع الناتج المحلي بين دولة وأخرى.

٧ ـ تعتبر دول المجلس الست مجتمعة، بالمقاييس العالمية، كياناً سياسياً صغيراً نسبياً، سواء من ناحية السكان أو الموارد الاقتصادية. يؤكد هذه الحقيقة مقارنتها بعدد السكان وحجم الناتج القومي الاجمالي في ثلاث دول صغيرة من دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة (وهي اليونان وهولندا وبلجيكا)[٥٢].

وعلى الرغم من هذا التباين في الخصوصيات الفردية لهذه الدول إلا أنه توجد ثمة خصائص اقتصادية عامة مشتركة تجمع بينها، وفي ما يلي أهم هذه الخصائص:

١ ـ اقتصادات أحادية الانتاج

تعتمد اقتصادياً دول مجلس التعاون بصفة رئيسية على سلعة واحدة هي النفط، وبالتالي فإنها تعتمد على مصدر أساسي شبه وحيد للدخل تسيطر بشكل رئيسي على إجمالي الايرادات العامة. والجدول رقم (٨ ـ ٥) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٨ ـ ٥)

الايرادات النفطية (مليون دولار)

	الامارات العربية المتحدة	البحرين	العربية السعودية	عُمان	قطر	الكويت
الايرادات النفطية عام ١٩٨٦	٤٢٥٠	٦٥٧	٢٣٦١٢	٢٥٩٤	ـ	٥٧٠٠
النسبة المئوية من الايرادات العامة	٧٨,٨	٥٢,٢	٦٦,٢	٧٤,٦	ـ	٨٧,٢
الايرادات النفطية في عام ١٩٨٧	٤٦٩,٦	٦٧٨,٩	١١٣٠٩	٣٢٦٥,٢	ـ	٦١٩١
النسبة المئوية من الايرادات العامة	٦٦,٦	٥٧,٩	٥٧	٩٠	ـ	٨٧,٢
معدل التغير	١٠	٣	٠,٥٢	٢٠	ـ	٩

المصدر: النشرة الاقتصادية، العدد ٤ (١٩٨٩)، ص ٢٩.

وترتبط بهذا الواقع الاقتصادي أن النفط المنتج ما زال يصدر معظمه في شكله الخام أي من دون الاستفادة من القيمة المضافة الناتجة من تصنيعه، إلا أن دول مجلس التعاون تسعى حالياً إلى زيادة النسبة المصنعة من هذا النفط في إطار تنويع مجالات الانتاج والاستثمار.

٢ ـ التبعية الاقتصادية

إن التبعية الاقتصادية للخارج تقاس بمعدل الصادرات والواردات من السلع

---

(٥٢) مصطفى عبد العزيز مرسي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي (الدوحة: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

والخدمات بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سوق الشراء[٥٣].

فغالبية دول مجلس التعاون ما زالت ـ بسبب ضآلة تنوع هياكلها الانتاجية ـ لا تستهلك إلا جزءاً ضئيلاً مما تنتجه من النفط ومشتقاته، ولذلك فإنه من الممكن وصف اقتصاداتها بأنها ما زالت «تنتج ما لا تستهلكه وتستهلك ما لا تنتجه». ولهذا فإن هذه الاقتصادات تتسم بنسبة عالية من التبعية الاقتصادية للخارج، تصديراً واستيراداً، إذ تستورد معظم احتياجاتها الانتاجية والاستهلاكية والوسيطة من الخارج، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الصادرات النفطية إلى الخارج (انظر الجدول رقم (٨ ـ ٧)).

وإذا كانت اقتصادات معظم دول العالم تعتمد على التبادل الخارجي نتيجة لتشابك العلاقات الاقتصادية، وإن الارتباط بالسوق العالمي يعد صفة مشتركة بين الدول النامية في العالم، ومنها الدول العربية، إلا أن دول مجلس التعاون تتصف باتساع نطاق هذه الظاهرة وحدّتها. ففي الوقت الذي ارتفع فيه الناتج القومي لدول المجلس من ٦٤٦٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٥٤٦١٣ مليون دولار عام ١٩٧٥، فإن هذا الارتفاع قد اقترن بزيادة معدلات التصدير من ٨٢ بالمئة إلى ٩٧,٣ بالمئة[٥٤]. وهذا الارتفاع الهائل في هذه المعدلات يدل على ضعف قدرة السوق المحلي على استيعاب المنتجات الوطنية، فضلاً عن أنها تتركز أساساً في سلعة واحدة هي النفط الخام، وهي سلعة لا تؤدي زيادة انتاجها وتصديرها إلى دفع عجلة التنمية بصورة تلقائية[٥٥]. وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة قيمة صادرات النفط من دول مجلس التعاون إلى إجمالي قيمة الصادرات منها، فسوف يتضح ارتفاع هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً يتراوح بين ٧٧,٧ بالمئة لدولة الكويت و٧٨,٨ بالمئة للعربية السعودية عام ١٩٨٥، الأمر الذي يعد دليلاً قوياً على مدى الارتباط الكبير بالسوق العالمي في تصدير المنتجات الوطنية لدول المجلس[٥٦].

٣ ـ ضيق نطاق السوق المحلية

يعتبر ضيق نطاق السوق المحلية والارتباط بالسوق العالمية صفة مشتركة بين سائر الدول النامية، إلا أن دول مجلس التعاون تتميز باتساع هذه الظاهرة، حيث إن اقتصادات

(٥٣) رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ص ٢٤٢.

(٥٤) حسين عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، الكتاب الجامعي؛ ٢٤، ط ٣ (جدة: تهامة، ١٩٨٤).

(٥٥) مرسي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي، ص ٣٧.

(٥٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، ص ١٠.

هذه الدول ترتكز أساساً على سلعة واحدة، هي النفط الخام، وهذه السلعة لا تؤدي زيادة إنتاجها وتصديرها دوراً مهماً في زيادة الأنشطة الاقتصادية الأخرى[٥٧].

٤ ـ ضعف الطاقة الانتاجية(أو محدودية معدل الاستهلاك الكلي)

يلاحظ أنه على الرغم من الارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك في دول المجلس في ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥، فإن معدل الاستهلاك الكلي (العام والخاص) لم يتجاوز نسبة ٢٨ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وهذه نسبة متدنية للغاية بالمقارنة لنظائرها في المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن نمو ٥٨,٨ بالمئة في المتوسط من النواتج القومية الاجمالية لدول المجلس لا يجد طريقة إلى الاستثمار داخل هذه الدول. هذا ما جرى العرف الاقتصادي على تسميته بـ «الفوائض النفطية العربية»، التي هي في حقيقة الأمر انعكاس لمحدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصادات هذه الدول[٥٨]. كذلك سوف تظل دول المجلس تواجه موقفاً تتحول فيه مواردها الطبيعية غير القابلة للتجديد إلى أصول مالية متآكلة ما دامت طاقتها الاستيعابية محدودة، وما دامت فرص الاستثمار المباشر خارج حدودها ضعيفة النطاق[٥٩].

٥ ـ الازدواجية في المشروعات الاقتصادية

تقوم السياسة الاقتصادية لدول المجلس منفردة على تحقيق أهداف متشابهة على الصعيد الاقليمي، حيث يلاحظ أن خطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة من النفط، ولكن من دون وجود تنسيق بين هذه الخطط، الأمر الذي ينجم عنه ازدواجية في المشروعات الاقتصادية والانتاجية، وهو ما يؤدي إلى التنافس بين هذه الدول ويبعدها عن التكامل الذي تسعى إلى تحقيقه. وبالمثل يلاحظ عدم وجود تنسيق في المجمعات الصناعية المختلفة، مثل الحديد والصلب والاسمنت وشركات الأسماك[٦٠].

ويعتقد حلمي رجب «أن التنسيق الاقتصادي للدول الأعضاء في مجلس التعاون في إطار عمل أجهزة المجلس ولجانه المتخصصة سوف يحقق فوائد كثيرة لهذه الدول، وأهمها توسيع حجم السوق الخليجية وما يترتب على ذلك من مزايا، وتشجيع التخصص وتجنب إهدار الموارد المتاحة، بالاضافة إلى تحقيق ثقل أكبر في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وتجانس هذه الدول سياسياً واجتماعياً سوف يدعمها في عملية

---

(٥٧) رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ص ٢٤٤.

(٥٨) مرسي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي، ص ١٢٨.

(٥٩) رجب، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٦٠) مرسي، المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

التنسيق الاقتصادي»[٦١].

٦ ـ مشاكل الموارد المائية والتنمية الزراعية

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بندرة في مواردها المائية العذبة، وذلك لأن معظم أراضيها قاحلة أو شبه قارية أو صحراوية. وينخفض معدل سقوط الأمطار بشكل عام في المنطقة، حيث يسجل في المتوسط ٦٠ مم في السنة، وقد يرتفع ليصل إلى ٢٠٠ مم. لذلك فإن أحوال الصحراء تكاد تهيمن على جميع أجزاء المنطقة. وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية للمساحات المزروعة والامكانيات المتاحة للتوسع فيها[٦٢]، ما يؤدي إلى زيادة التكلفة الانتاجية.

وقد انعكس ذلك كله في ضآلة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي (انظر الجدول رقم (٨ ـ ٦)).

الجدول رقم (٨ ـ ٦)

الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

(نسبة مئوية)

	الامارات العربية المتحدة	البحرين	العربية السعودية	عُمان	قطر	الكويت
١٩٨٦	١,٧	١,٥	٤,٥	٣,٤	١,٣	١,٠
١٩٨٧	١,٧	ـ	٥,٣	٣,٥	١,٣	١,١

المصدر: المصدر نفسه.

ومن هنا يتضح أنه قد «يصبح مقبولاً القول بأن محاولة أقطار الخليج سد احتياجاتها المتزايدة من المنتجات الزراعية ـ سواء عن طريق السوق العالمي الذي يتميز باتجاه طويل المدى في معدل التبادل الدولي لغير صالح البلاد النامية أو عن طريق التوسع في الانتاج المحلي ـ هي محاولة من شأنها أن تهدد عملية التنمية وتعرضها لكثير من المحاذير، وبخاصة فإنه يسود الاعتقاد بأن الفجوة بين معدلات تزايد الطلب على الغذاء ومعدلات تزايد الانتاج سوف تكون في دول المجلس أكبر ـ في المدى المنظور ـ منها في بقية أقطار الوطن العربي وفي بقية مناطق العالم»[٦٣].

(٦١) رجب، المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٦٢) جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: إنجازاته وتحدياته** (بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٦)، ص ٤٦.

(٦٣) انظر: تقرير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المقدم إلى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي بعنوان: **التكامل الاقتصادي العربي** (الكويت: منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٥٢.

وفي ضوء ذلك، فإنه يوجد مبرر قوي لقيام التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وذلك لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة، وباعتبار أن مدخل تنمية الموارد الطبيعية ـ بهدف الزيادة في إنتاج المنتجات الزراعية ـ هو أحد مداخل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، سواء تحقق ذلك داخل المنطقة أو خارجها في أرجاء الوطن العربي، وذلك من خلال التوسع في إقامة المشروعات المشتركة لأغراض التنمية الزراعية(٦٤).

٧ ـ القطاع الحكومي

تعتنق دول مجلس التعاون فلسفة النظام الاقتصادي الحر، إلا أن القطاع الحكومي يلعب دوراً مهماً في حياتها الاقتصادية، إذ إنه يعتبر الممول الرئيسي لعمليات التنمية بفضل ما يتوافر لحكومات هذه الدول من عوائد مالية نفطية كبيرة. وفي ظل هذا الوضع يباشر القطاع الحكومي دوراً مميزاً في الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز على التجارة بشكل خاص(٦٥).

٨ ـ الندرة في الموارد البشرية

بينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية نجدها تعاني نقصاً حاداً في القوى العاملة الوطنية. وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الأجنبية بحيث بلغ ٩٠ بالمئة في الامارات العربية المتحدة، و٨٠ بالمئة في كل من قطر والكويت، و٥٣ بالمئة في العربية السعودية، و٤٠ بالمئة في عُمان، وذلك من مجموع الأيدي العاملة (١٩٨٠)(٦٦).

ومن غير المتوقع الاستغناء عن خدمات الأيدي العاملة الأجنبية في المستقبل المنظور، ويعود السبب في جزء منه إلى أن قسماً من السكان المحليين يحبذ الوظيفة الحكومية الكتابية، والقسم الآخر اتجه نحو قطاع التجارة، تاركاً التخصص في القطاعات الأخرى للأيدي العاملة الأجنبية كالصحة والتعليم والصناعات الفنية(٦٧).

٩ ـ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

نتيجة للمداخيل النفطية خلال عقد السبعينيات على وجه الخصوص، فقد أدى ذلك

---

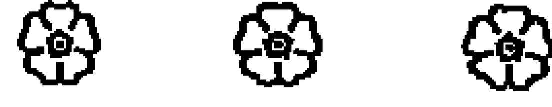
(٦٤) عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، ص ٦٠٧ ـ ٦١٣.

(٦٥) رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ص ٢٤٦.

(٦٦) القويز، «مجلس التعاون الخليجي والتكامل الاقتصادي،» ص ٥٨.

(٦٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، ص ١٣٢.

إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وعلى رغم هذا الارتفاع، ظلت دول مجلس التعاون ذات اقتصاد وتركيب اجتماعي يتسمان بالخصائص نفسها التي تتسم بها الدول النامية عامة، وذلك لأن زيادة الثروة في حد ذاتها لا تؤدي إلى القضاء السريع على مظاهر التخلف، وإن كانت تساعد على التخفيف منه في وقت أقل وتضحيات أخف[٦٨].



ومع ذلك يمكننا تقسيم الصعوبات والتحديات أمام التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى صعوبات أو عقبات هيكلية، أي ناجمة عن التركيب الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي لهذه الدول، وصعوبات ناجمة عن التنفيذ والتطبيق لهذه الاتفاقية، إضافة إلى بعض الانتقادات لبعض المواد التي تنص عليها الاتفاقية من وجهة نظر بعضهم.

١ ـ المعوقات الهيكلية

لقد تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى السمات التي تتشابه بها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وقد شاهدنا من خلال هذا الاستعراض أن هناك عوامل في طبيعة التركيبة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول تحد من عملية التكامل، ومن الممكن إيجازها بما يلي[٦٩]:

أ ـ الاعتماد المفرط على قطاع النفط.

ب ـ صغر حجم الأسواق.

ج ـ نقص القوى العاملة مقابل ضخامة عدد الوافدين.

د ـ ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية.

هـ ـ الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية الدولية. بالنسبة إلى هذه النقطة يعلل عبد الله القويز أن اقتصادات دول مجلس التعاون اقتصادات تنافسية لا تكاملية لاعتمادها على سلعة مشتركة هي النفط. فاقتصادات هذه الدول متكاملة مع الدول الصناعية.

ويحدد عبد الله القويز العوائق أمام التكامل الاقتصادي:

---

(٦٨) انظر: المصدر نفسه، وعمر، **المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة**، ص ٦٢٥ ـ ٦٢٦.

(٦٩) فؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٧١.

أ ـ **حداثة التجربة**: إن بعض دول المجلس هي دول حديثة الاستقلال، لذا تعطي أهمية كبرى للسيادة الوطنية.

ب ـ **محدودية القاعدة الانتاجية**: إن دول المجلس هي دول نامية، وهذا يعني أن إمكاناتها الانتاجية محدودة. لذلك فإن إزالة الحواجز قد لا تحقق الترابط المطلوب، لأنها تصدر مادة خاماً واحدة إلى أطراف أجنبية وتستورد جميع ما تحتاجه تقريباً من السوق الدولية. لذا فإن دول المجلس حتى تصل إلى الترابط المطلوب، لا بد من أن تدخل في بناء القاعدة الانتاجية.

ج ـ **محدودية السوق**: إنه على رغم أن معدلات دخول الأفراد في المجلس مرتفعة نسبياً، إلا أن الحجم الكلي للدخل القومي، وقلة عدد السكان، يظهران أنه حتى بتوحيد السوق ستظل السوق صغيرة نسبياً.

د ـ **محدودية القاعدة التقانية الوطنية**: ومحدودية الموارد الطبيعية، ومحدودية الأيدي العاملة، تزيد من صعوبة إقامة المشاريع المنتجة.

هـ ـ **الاعتماد المفرط على النفط**: إن التباطؤ في النمو الاقتصادي بسبب نقص الطلب على النفط وانخفاض أسعاره سيزيد من تلكؤ الدول الأعضاء في تمويل المشاريع المشتركة ومشاريع الهياكل الأساسية، وسيزيد من مقاومتها لإقامة مؤسسات مشتركة جديدة.

لذا فإن الطريق الأنجح لتخطي مثل تلك العوائق ـ برأي القويز ـ هو التنمية، وذلك بالتخطيط ـ التكامل ـ والانفتاح على الأسواق المجاورة(٧٠). وعلى سبيل المثال، نظراً إلى تماثل الهياكل الانتاجية واعتمادها على النفط، وخصوصاً في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث توجهت معظم هذه الدول إلى إنشاء المجمعات البتروكيمياوية في كل من قطر والامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت. وقد واجهت هذه الصناعة مأزقاً شديداً، حيث أعلنت السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٨٥ عن فرض الحماية على وارداتها من الصناعات البتروكيمياوية للضرر الذي يلحق بصناعاتها.

أما صناعة الاسمنت، إذ تلقت هذه الصناعات دفعة هائلة لإنشائها مع فورة البناء والتشييد التي عاشتها بلدان المنطقة في السبعينيات. لذا فقد أقيم العديد من المصانع على عجل ومن دون دراسة كافية لهيكل الطلب في الأجل الطويل. وفي عام ١٩٨٥، بلغ عدد مصانع الاسمنت في دول الخليج ٤٤ مصنعاً ومن دون أدنى تنسيق كافٍ بينها. وحتى على المستوى القُطري نجد في الامارات العربية المتحدة على سبيل المثال ٤ مشروعات للاسمنت في أربع إمارات من الامارات السبع، ومن الأمور الطبيعية أن تعاني هذه الصناعة، مع تحول أسعار النفط للانخفاض وتباطؤ النشاط الاقتصادي الذين أعقبهما

---

(٧٠) نايف عبيد، مقابلة مع عبد الله القويز. وانظر: القويز، «مجلس التعاون: التطلعات.. الانجازات.. العقبات.. مع التركيز على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة،» ص ١٥٢ ـ ١٥٥.

خمود فوري للبناء، تبعات مشكلات الطاقة العاطلة.

وبصورة عامة، فإنه مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، أصبح جميع الصناعات الخليجية تعمل بطاقة انتاجية منخفضة. فوفقاً لدراسة حديثة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، لم يتجاوز معدل استغلال الطاقة الانتاجية المتوفرة في الصناعة في دول المجلس ٦٣ بالمئة خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، وقد بلغت نسبة استغلال هذه الطاقة ٧٠ بالمئة في قطر، و٦٨ بالمئة في عُمان، و٦٣ بالمئة في العربية السعودية، و٦٠ بالمئة في الكويت، و٥٤ بالمئة في البحرين[٧١].

وتوضح وثيقة مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل على أن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هي[٧٢]:

أ ـ تدني مستوى المشاركة بأبعادها الثلاثة في اتخاذ القرار، في العملية الانتاجية والمشاركة في الثمرات والامكانيات التي أتاحها وجود الثروة النفطية.

ب ـ الخلل السكاني.

ج ـ الاعتماد الاقتصادي على النفط.

د ـ انخفاض معدلات الأداء.

هـ ـ ارتفاع تكاليف الانتاج. ويعود سبب ذلك كما يرى بعضهم إلى عدم الترابط بين تكاليف عناصر الانتاج وإنتاجها الحقيقي. وقد وقعت المنطقة فوق ذلك بما يسميه بعضهم بمصيدة تكاليف الانتاج الآن اقتصادياً، واستيراد السلع والخدمات بدلاً من إنتاجها، وهو ما يوقع المنطقة في تبعية اقتصادية[٧٣].

و ـ الانكشاف على الخارج واعتماد دول المجلس شبه المطلق على الغير. يؤثر هذا الانكشاف في جميع أوجه الأمن الاقليمي، من الأمن الثقافي والغذائي والاجتماعي إلى الأمن العسكري.

ز ـ الافراط في الاستهلاك وتطرف أنماطه المظهرية والتفاخرية المبذرة، والمعتمدة في استيراد احتياجاته وتمويلها على ريع تصدير الثروة النفطية.

---

(٧١) مجدي صبحي، «مجلس التعاون الخليجي كتجربة للتكامل الاقتصادي شبه الاقليمي: دراسة تقويمية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨).

(٧٢) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٧٣) الكويت، وزارة الاعلام، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي: أمل يتحقق** (الكويت: الوزارة، ١٩٨٤)، ص ١٦١.

ح - تصدع قيم العمل والانتاج، وانحراف نسق القيم الاجتماعية، وتصاعد القيم المادية والفردية على حساب تراجع القيم المعنوية والروحية والمجتمعية.

وتؤكد الوثيقة المذكورة على أن الحل هو في تبني أهداف استراتيجية عاجلة تتمثل في:

أ - تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية.

ب - تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها.

ج - إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية.

د - إصلاح الادارة الراهنة وتنميتها.

هـ - بناء قاعدة اقتصادية بديلة.

و - بناء قاعدة علمية - تقنية ذاتية متطورة.

ز - إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية.

ح - توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة[٧٤].

٢ - السلبيات في تنفيذ وتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

في مقابلة أجراها الباحث مع عبد الرحمن العوهلي[٧٥] المدير العام للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة، بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٨٩، اشتكى العوهلي من أنه ليس هناك التزام بما يصدر عن المجلس، وما يطبق عملياً، والمشكلة - كما يراها - مشكلة التزام.

ويلاحظ العوهلي إن غالبية الشكاوى التي تصل إلى الأمانة العامة للمجلس تنصب حول نقص في انسياب البضاعة والسلع نتيجة للعوائق الأمنية عند الحدود، خوفاً من التهريب أو الشك في مصدر البضاعة أو عدم استكمالها الشروط المطلوبة. كذلك هناك جدل حول ما هي السلعة ذات المنشأ الوطني وغير الوطني - من الجدير بالملاحظة بهذا الخصوص أن لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها التاسع عشر، تاريخ ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨، أقرت إجراءات وخطوات لمعالجة قضايا التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وقد ركزت بشكل خاص على شهادة المنشأ، وذلك باعتماد دول المجلس لشهادة المنشأ الصادرة من الجهات الرسمية المختصة بالدولة المصدرة للبضاعة[٧٦]. وهناك جدل حول القيمة المضافة للسلعة، مثل الذهب على سبيل المثال.

---

(٧٤) الكواري، المصدر نفسه، ص ١٦١ - ١٨٢.

(٧٥) نايف عبيد (مقابلة ١٠/ ١٠/ ١٩٨٩).

(٧٦) ملحق جريدة **البيان** (الامارات العربية المتحدة)، ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٨.

ويقول العوهلي: المشكلة هي أن التركيب الاقتصادي لدول المجلس يتميز بكون اقتصاداته اقتصادات تنافسية لا تكاملية، لاعتماد دول المجلس تقريباً على سلعة واحدة هي النفط والتي تشكل الدخل الرئيسي لدولهم. كذلك تكمن المشكلة في الرؤية المستقبلية غير الواضحة لدى التجار ورجال الأعمال، حيث تنقصهم الكفاءة والخبرة، فضلاً عن النقص في قاعدة الموارد البشرية والاقتصادية الأخرى غير النفطية.

كما أن هناك عائقاً، وهو الاتفاق على الحد الأعلى للتعرفة الجمركية. فالامارات، على سبيل المثال، لا يوجد فيها جهاز مركزي، وذلك بسبب الوضع الدستوري الذي يخوِّل كل إمارة تطبيق ما تراه مناسباً. وبالنسبة إلى هذه النقطة، يورد رمضاني أنه يشاع أن الحكومة الاتحادية في الامارات العربية المتحدة كانت تحت ضغط من «المجموعة التجارية المؤثرة» التي تعتقد أن الضريبة (levy) الجديدة لا تخدم مصالحها التجارية. ويعلق رمضاني أن اختلاف التعرفة الجمركية من قُطْرٍ إلى قُطْر في أقطار المجلس قد يحقق امكانيات تجارية مربحة للشركات التي تستورد من الدولة التي تطبق التعرفة الجمركية المنخفضة على المبيعات إلى دول تطبق تعرفة عالية على الواردات(٧٧).

كما أن هناك خلافاً من حيث أن كل دولة تريد أن يكون إقامة المشروع ضمن أراضيها. كذلك، هناك مشكلة حول الحوافز وكيف تعامل والنسبة الاقتصادية.

لذلك يرى العوهلي أنه يجب النظر إلى المنافع للدول، ليس فقط كمكسب مادي صرف، بل يجب النظر إلى المستقبل؛ إلى عملية الربح والخسارة، قد تخسر الآن ولكن قد تربح غداً. فهناك أمثلة ضمن السوق الأوروبية. المزارعون الألمان خسروا. في فرنسا، خسر مزارعو العنب بعد دخول الايطاليين السوق الأوروبية، ولكنهم جميعاً يعتقدون بأنهم سيربحون في المستقبل(٧٨).

وفي مقابلة مع عبد الله القويز، أكد القويز على ما أشار إليه العوهلي، كما أضاف أنه لم يتم الاتفاق بعد على الأمور التالية:

أ ـ الوكالات ـ البنوك ـ شركات التأمين. وهذه المسائل الثلاث مسألة وقت.

ب ـ العملة ـ السياسة النفطية. بالنسبة إلى السياسة البترولية، من حيث المبدأ لا تعارض في المصالح المشتركة، وخصوصاً أن لدى هذه الدول مخزوناً كبيراً من النفط وطاقة انتاجية كبيرة. إن ما يهم دول المجلس هو أن يستمر اعتماد العالم على النفط أطول مدة ممكنة.

ويضيف القويز قائلاً:

---

(٧٧) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis.*

(٧٨) نايف عبيد (مقابلة ١١/١٠/١٩٨٩).

«لقد نجحنا في تثبيت الأسعار»، ولكن هناك ملاحظة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، وهي «لا توجد سياسة مكتوبة في السياسات البترولية»(٧٩).

وفي دراسة للقويز في نيسان/ابريل عام ١٩٨٨ يعدد السلبيات أثناء التنفيذ في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية. وهذه السلبيات هي:

أ ـ عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الأعلى وتأخيره في بعض الدول.

ب ـ اختلاف المستويات الادارية التي تصدر منها القرارات التنفيذية.

ج ـ عدم وصول تعليمات واضحة في بعض الأحيان إلى الجهات التنفيذية.

د ـ في حالات قليلة لاحظنا اختلاف في تفسير القرارات.

هـ ـ إن التقيد بما ورد في الوثائق التي تتناول توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لا يزال متروكاً لاجتهادات وحسن نوايا الأجهزة التنفيذية في الدول الأعضاء. وحتى تؤدي هذه الوثائق النتائج المرجوة، لا بد من أن تصبح جزءاً من السياسة الاقتصادية الوطنية لكل دولة.

و ـ تميل الدول الأعضاء عادة إلى النظر إلى الأنظمة والاجراءات والقوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشادية، ولن تؤدي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت محلها مثيلاتها الوطنية(٨٠).

وفي دراسة تقدمت بها غرفة التجارة والصناعة في الرياض إلى ندوة الحوار، حول آفاق التعاون بين مجلس التعاون والقطاع الخاص، تضمنت ملاحظات رجال الأعمال على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من خلال التنفيذ الفعلي للاتفاقية. وتتمثل هذه الملاحظات في ما يلي:

أ ـ الآثار السلبية لاختلاف النظم الاجرائية والادارية والقانونية في دول المجلس.

ب ـ الآثار السلبية لبعض الاستثناءات الممنوحة لدول الأعضاء بخصوص تطبيق نص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وهو ما تشير إليه الفقرة الثالثة من المادة الثامنة في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

ج ـ وجود قيود كمية على التجارة (أي نظام الحصص)، وهو أشد من القيود الجمركية.

د ـ الازدواجية في إجراءات الرقابة الصحية، وفي إجراءات مراقبة المواصفات والجودة.

---

(٧٩) نايف عبيد (مقابلة ١٠/١٠/١٩٨٩).

(٨٠) القويز، «مجلس التعاون: التطلعات.. الانجازات.. العقبات.. مع التركيز على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة،» ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

هـ ـ عدم انسجام بعض الاجراءات المرورية المطبقة على نقط الحدود مع التسهيلات التي أقرتها الاتفاقية لوسائل النقل، أي نظام الترانزيت.

و ـ الحاجة إلى وضع ترتيبات مرورية للتمييز بين البضائع في نقط الحدود حفاظاً على صلاحيتها.

ز ـ عدم المساواة في المعاملة الوطنية بشأن تشجيع المنتجات الوطنية.

ح ـ الحاجة إلى تنسيق العمل في بعض التسهيلات للتنقل في الأمور ذات العلاقة بممارسة النشاط الاقتصادي.

ط ـ عدم وجود رقابة متكافئة في دول المجلس بشروط الجودة والمواصفات.

ي ـ عدم توفر مناخ متكافئ في ظروف عمل الوكالات بين الدول الأعضاء.

ك ـ بروز أشكال من التستر في هوية البضاعة، بسبب عدم التحديد الكامل للمعايير المرتبطة بشهادة المنشأ.

ل ـ قصور المجهودات الاعلامية وسلبية جهود التوعية بالمنتجات الخليجية وبمجالات التعاون المشترك بين مؤسسات القطاع الخاص.

م ـ عدم العناية في اتخاذ مواقف تنسيق جماعية عند إبرام العقود مع المكاتب الاستشارية.

ن ـ التأثيرات السلبية لتشابه المشروعات ومشاكل المنافسة، حيث أشارت استطلاعات الرأي إلى وجود مصانع من النوع نفسه للدول الخليجية، ويتطلب ذلك عمل دراسات للحد من الازدواجية لإقامة المشروعات، لتفادي التضارب بين الانتاج والأسعار، وتفادياً للمنافسة الضارة للمنتجات الوطنية الخليجية.

ص ـ ترك بعض الجوانب الخاصة لشؤون العمل، بينما كان من الأولى أخذها في الاعتبار كنقطة انطلاق في مجال العمل والعمال.

ع ـ عدم تهيئة وسائل اتصال فعّالة لتبليغ القرارات التنفيذية للجهات المعنية بها[٨١].

٣ ـ الانتقادات الموجهة إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

لم تسلم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من النقد. في مقابلة صحفية مع عبد المنعم محمد قاسم الشيراوي، المدير التنفيذي لشركة صفائح الالمنيوم البحرينية، اعترض الشيراوي على طلب شهادة المنشأ التي تنص عليها إحدى فقرات الاتفاقية، على أساس من

(٨١) «ملاحظات حول بعض الجوانب التنفيذية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون،» في: معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٨.

السرية، حيث أكد على أن المعلومات المطلوبة في شهادة المنشأ تشتمل معلومات سرية حساسة عن الشركة، ولذا يجب عدم الكشف عنها. وعلاوة على ذلك، أكد الشيراوي أنه سيكون من الصعب تصنيف القيمة النهائية للانتاج التي تتضمن متغيرات مثل القيمة الأصلية، وكلفة التصنيع، ونفقات الاعلان والتسويق، وأسعار المبيعات المقترحة. وأيضاً من الممكن أن تتأثر هذه المتغيرات بظروف السوق وبالاتجاهات السيكولوجية للزبائن.

كما تعرضت المواد من ١٠ ـ ١٣ من الاتفاقية الاقتصادية للنقد، وهذه المواد تتعلق بالسياسات النفطية والصناعية. ففي مؤتمر إعلامي في شهر آب/أغسطس ١٩٨٥، أشار وزير المالية والاقتصاد الكويتي، جاسم الخرافي، إلى أن نتائج التعاون الاقتصادي في محيط مجلس التعاون في ما يتعلق بالسياسات النفطية غير مأمول فيه كثيراً. وأشار أيضاً إلى أن عجز الاتفاق داخل منظمة أوبك قد أثر تأثيراً سلبياً في عائدات الأقطار المصدرة، ومن ثم على التعاون الاقتصادي الاقليمي. ومن جهة أخرى، أكّد سعيد المشيل، المدير القطري للمركز التقني للتنمية الاقتصادية، أن هناك حاجة إلى استراتيجية تنمية صناعية شاملة إذا كانت دول مجلس التعاون تأمل في حماية صناعاتها الوطنية ورعايتها[٨٢].

ويعلق عطية حسين أفندي عطية، بقوله: «مع أن الاتفاقية الاقتصادية الخاصة بدول مجلس التعاون شملت عناصر متعددة تغطي كافة مقومات التكامل الاقتصادي، ومع ذلك هناك عقبتان رئيستان: أولهما، أن الأهداف الشمولية قد وضعت متداخلة، مما يجعل المنافع المكتسبة في خطوة معينة تتضارب أو تلغى مع المنافع الناتجة عن الخطوة التالية. وكان لا بد من التطبيق المرحلي المتتالي والذي فيه يتم تعديل الأهداف سعياً إلى الغاية النهائية. والعقبة الثانية: هي عدم توفر جهاز مركزي فعّال يتولى التطبيق ومتابعة التنفيذ»[٨٣].

كما يعلق إريك بيترسون بالقول إن الأمانة العامة محدودة في قدرتها على ضمان الاذعان إلى الاتفاقيات المتنوعة، فليس لدى الأمانة العامة سلطة لفرض القرارات بحد ذاتها بصرف النظر عن فرض اقتناع أخلاقي للدول الأعضاء. هذه المحدودية جعلت الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية عبد الله القويز يقترح أن تمتلك الأمانة العامة قوة أكبر لفرض قرارات مجلس التعاون: «الأمانة العامة تحتاج إلى مزيد من الإسناد من المجلس الأعلى لتنفيذ القرارات الصادرة عنه»[٨٤].

خلاصة

من خلال ما استعرضناه في هذا الفصل، نرى أن دول مجلس التعاون الخليجي

(٨٢) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 27.

(٨٣) عطية حسين أفندي عطية، «مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي،» **التعاون**، السنة ٤، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٣٣.

(٨٤) Peterson, Ibid., p. 157.

حاولت بكل جد أن تخطو خطوات ثابتة، مدروسة ومبرمجة، باتجاه التكامل الاقتصادي، وأن ترسم مستقبلها من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تمثل أفضل برنامج مدوّن رسمياً صادقت على معظم بنوده جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون. هذه الاتفاقية التي حاولت بموادها الثماني والعشرين أن تغطي معظم جوانب عملية ومراحل التكامل الاقتصادي التي حدّدها بالاسا.

فإذا كنّا قد شاهدنا غموضاً نوعاً ما في تحديد المسيرة السياسية لدول المجلس، أو في ما حاولنا أن نطلق عليه الطريق باتجاه التكامل السياسي، إن كان ذلك من حيث عدم التعريف الدقيق للمفاهيم أو التعاريف المطّاطة لمفاهيم الوحدة والتكامل السياسي، أو من حيث التمسك الشديد بالسيادة القطرية، فإننا على العكس من ذلك نلاحظ أنه كان هناك تحديد واضح وتركيز كبير على عملية التكامل في البرنامج الاقتصادي لدول مجلس التعاون المتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

وقد لاحظنا خلال تحليلنا الاتفاقية ومحاولة تطبيق بنودها أن المجلس حاول أن يأخذ من المراحل الأربع لعملية التكامل مع ما يتناسب وإمكانيات دول المجلس ورغبتها. فإذا ما حاولنا تطبيق ما حاول المجلس تنفيذه في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، على النموذج الذي اقترحناه في الفصل السابع في عملية التكامل السياسي، فإنه في بعض الحالات يصل إلى المرحلة الثالثة. وعلى كل يبقى كما قلنا إن المجلس حاول أن يطبق جزءاً من كل مرحلة من مراحل عملية التكامل.

ومن البديهي أن التمسك بالسيادة القطرية يبقى حجر عثرة أمام التكامل الاقتصادي، مثله في ذلك مثل التكامل السياسي والاجتماعي والدفاعي والأمني...

وعلى الرغم من ذلك، فإن التفاعلات الاقتصادية مجتمعة معاً، والتي تمتد، في الواقع، إلى ما قبل قيام مجلس التعاون بسنين طويلة من التعاون الثنائي وغير الثنائي، تمثل سجلاً جوهرياً لنشاط مجلس التعاون الخليجي خلال فترته الماضية حتى عام ١٩٩١.

لقد حاول مجلس التعاون الخليجي أن يتخذ خطوات مؤثرة لتحقيق أهدافه في الوصول إلى التكامل خلال فترة من الصعوبات الاقتصادية برزت على المستويين العالمي والاقليمي، واتسمت بنوع من الركود الاقتصادي، وكذلك اتسمت بنوع من عدم الاستقرار على المستوى الاقليمي وصل ذروته في الغزو العراقي للكويت، وما رافقه من تطورات ـ كما شاهدنا في فصول سابقة ـ الأمر الذي أرغم صنّاع القرار في هذه الدول على أن يولوا أهمية أكبر إلى النواحي الأمنية والدفاعية. وعلى الرغم من ذلك، لا يقلل ذلك من أهمية الانجازات والمحاولات الجادة التي قام بها مجلس التعاون الخليجي في سبيل الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء، على أمل أن يكون ذلك التكامل الاقتصادي هو الطريق الذي يمهد السبيل لتحقيق تكامل في قطاعات أخرى غير اقتصادية في المستقبل.

فقد حاولت دول المجلس الاستفادة من فكرة الوظيفية في إطار مجلس التعاون، حيث كانت هناك جهود تنسيقية وتعاونية خارج إطار العمل السياسي قامت بالتركيز على الأمور الاقتصادية والفنية من خلال مجموعة من الهيئات المتخصصة قريبة الشبه بالمنظمات الوظيفية المتخصصة التي تعمل على المستوى الاقليمي والدولي، مثل مؤسسة الخليج للاستثمار، وهيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس، والمكتب الفني للاتصالات.

إن من أبرز ما اتسمت به جهود مجلس التعاون هو تبني التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة (CET)، على الرغم من عدم تطبيقها تطبيقاً تاماً في بعض دول المجلس، الأمر الذي أدى إلى شكاوى وإلى جدل يتعلق بهذا الموضوع، كذلك إنشاء مؤسسة الاستثمار الخليجي التي خططت للاستثمار في مشاريع البتروكيمياويات والمشاريع الصناعية ومشاريع الدواجن والمواشي.

وفي قطاع التجارة، إن إلغاء الجمارك الداخلية بين دول المجلس كانت في الواقع الخطوة الرئيسية نحو إنشاء سوق مشتركة. إن أهمية هذه الخطوة سوف تظهر في المستقبل عندما تتنوع المنتوجات الصناعية. أما الآن، فإن منتوجات دول مجلس التعاون تعتبر منتوجات متشابهة تنافسية لاتكاملية. لذا لا بد من تنمية صناعية شاملة لحل هذه الاشكالية، كما إن الاتفاق على تعرفة جمركية مشتركة سيكون له أهمية في مفاوضات دول المجلس مع المجموعة الأوروبية، بحيث تستطيع دول مجلس التعاون المساومة في أية مناقشات تتعلق بالضرائب التي فرضتها المجموعة الأوروبية على منتجات دول المجلس التي تطرقنا إليها في هذا الفصل.

لقد لاحظنا خلال استعراضنا هذا الفصل إنه من خلال المجلس استطاعت دول مجلس التعاون أن تجري مباحثات، بالاضافة إلى المباحثات مع الجماعة الأوروبية، مع الولايات المتحدة واليابان، وتم الشراء الجماعي لبعض السلع الأساسية، والاشتراك الجماعي في بعض المعارض الدولية. كما أن دول المجلس استطاعت في كثير من الأحيان أن توحد مواقفها في السياسات النفطية داخل منظمة الأوبك وخارجها لتحديد الانتاج والأسعار، وشكلت بذلك أكبر كتلة ذات نفوذ داخل منظمة الأوبك.

إن البرنامج الاقتصادي لدول مجلس التعاون حتى اليوم يتمتع بأهمية، خصوصاً بالنسبة إلى إنجازاته في ما يتعلق بالتصديق على معظم نصوص الاتفاقية الاقتصادية والتنفيذ التدريجي للدول الأعضاء لقرارات مجلس التعاون الخليجي من خلال إصدار مراسيم وقوانين وطنية تنسجم مع تلك القرارات.

إن الاختبار الحقيقي لمدى إنجاز عملية التكامل الاقتصادي سيكون في مدى التزام هذه الدول وتطبيقها لما يصدر عن المجلس من قرارات ومراسيم، تطبيقاً دقيقاً.

وعلى الرغم من المجالات العديدة التي شددت عليها الاتفاقية الاقتصادية، إلا أن هناك عقبات يجب الاعتراف بها قد حدّت من مسيرة التكامل الاقتصادي والتي تتمثل بعوائق هيكلية في:

١ ـ البنية الاقتصادية لهذه الدول كما شاهدنا في هذا الفصل.

٢ ـ ارتباط التنمية الاقتصادية لهذه الدول بمداخيل النفط كان سبباً لتعثر مشاريع مشتركة غاية في الأهمية لعملية التكامل بين هذه الدول، مثل مشروع شبكة الخط الحديدي مشتركة؛ مشروع شبكة الغاز مشتركة؛ بناء مصفاة للنفط عملاقة في عُمان مشتركة؛ مد خط أنابيب النفط بطول ١٧٠٠م مشترك؛ بناء خزان احتياطي استراتيجي نفطي مشترك وغيرها من المشاريع التي تعثرت نتيجة لانخفاض عائدات النفط التي تشكل الدخل الأساسي لدول مجلس التعاون. لذلك لا بد من تنمية اقتصادية شاملة تحل تدريجياً محل الاعتماد الكامل على النفط.

٣ ـ التمسك بالسيادة القطرية وعدم التنازل لصالح السيادة الاقليمية. إن التكامل الاقتصادي يلزمه رغبة سياسية تدعم الوظائف الاقتصادية. وما نقصده هو الرغبة السياسية التي أشار إليها هاس في نظريته الوظيفية الجديدة التي تدعم عملية الانتشار.

٤ ـ إعطاء الأمانة العامة مزيداً من الصلاحيات لتنفيذ القرارات التي تصدر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون.

٥ ـ الاصلاح الاداري، وذلك بالتخطيط السليم للقوى العاملة وبناء قاعدة اقتصادية بديلة من النفط، وبناء قاعدة علمية تقنية متطورة.

في الفصل التالي سنتناول مجلس التعاون والتنسيق في مجالات العمل والتعليم والاعلام والشؤون القانونية.

الجدول رقم (٨ ـ ٧)

العائدات النفطية لمجموعة دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨

(مليار دولار)

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الامارات العربية المتحدة	١٣,٠	١١,١	٥,٥	٧,٩	٦,٦
البحرين	٢,٧	٣,٤	١,٨	١,٨	١,٨
العربية السعودية	٤٣,٧	٢٦,٤	٢٠,٨	١٧,٦	١٧,٧
قطر	٣,٩	٣,١	١,٤	١,٨	١,٥
الكويت	١٠,٨	١٠,٦	٧,٢	٤,٦	٤,٥
عُمان	٣,٨	٤,٦	١,٨	٣,٢	٢,٩
المجموع	٧٧,٩	٥٨,٢	٣٨,٥	٣٦,٩	٣٥,٠

المصادر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، أعداد مختلفة.

ثالثاً: أهم منجزات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية

الانجازات الاقتصادية

١ ـ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس بتاريخ ١٥ محرم ١٤٠٢هـ الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ في مدينة الرياض.

٢ ـ أقرت استراتيجية خطط التنمية والسياسة الزراعية المشتركة والاستراتيجيا الموحدة للتنمية الصناعية.

٣ ـ تبني مواقف مشتركة في المنظمات الدولية والاقليمية، والموافقة على مبدأ التفاوض الجماعي مع المجموعات الاقتصادية الأجنبية، وإقامة المعارض.

٤ ـ إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشروعات الحكومية.

٥ ـ حرية التنقل والعمل والاقامة للمواطنين في أي من دول المجلس مع التمتع بحقوق متساوية في التملك والإرث وانتقال رؤوس الأموال.

٦ ـ إعفاء الرسوم الجمركية على منتجات الدول الأعضاء ذات المنشأ الوطني، وقد أدت هذه الخطوة إلى زيادة حجم التبادل التجاري.

٧ ـ فرض تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي والتمهيد لإقامة السوق الخليجية المشتركة، وتعميق المواطنة الاقتصادية وتوفير الحد الأدنى المطلوب لحرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

٨ ـ إضفاء الهوية الوطنية على وسائل النقل العائدة لمواطني أي من دول المجلس تسهيلاً لمرور البضائع بطريقة الترانزيت.

٩ ـ السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة النشاطات الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة وصيد الأسماك وتربية الحيوانات الداجنة.

وكذلك السماح للمواطنين من أصحاب المهن الحرة بالتسجيل وممارسة الطب والقانون والمحاسبة والهندسة المعمارية بما في ذلك المكاتب الاستشارية والاقتصادية والزراعية.

١٠ ـ تم تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية مشتركة، كما تم إنشاء منظمة خليجية للأرصاد الجوية. وربط المكتب الفني للاتصالات، ومقره البحرين، بالأمانة العامة، وإنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار.

١١ ـ بدء العمل في استثمار الموارد الحيوانية والزراعية بهدف زيادة الانتاج الزراعي

بطريقة مثالية لتقليل الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة.

١٢ ـ صدور قرار تنظيم تملك العقار لمواطني دول المجلس وترشيد أسعار الكهرباء وبعض المنتجات النفطية، وتخفيض أسعار خدمات الهاتف والاتصالات البعيدة، كما بدأت الخطوات العملية لإنشاء مشروع شركة العروق الأصلية للدواجن وشركة إنتاج وتسويق البذور وشركة انتاج الطوب الحراري وانتاج الاطارات.

١٣ ـ السماح باستخدام شهادة المنشأ الجديدة للمؤسسات الصناعية الوطنية، وأحقية المؤسسات الوطنية بتصدير منتجاتها إلى الدول الأعضاء من دون حاجة إلى تعيين وكيل محلي لها.

١٤ ـ توحيد بعض الأنظمة والاجراءات ورسوم الخدمات وأسعار بعض المنتجات النفطية.

١٥ ـ السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية وفقاً لضوابط تم إقرارها.

١٦ ـ السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة وفقاً لضوابط تم إقرارها.

١٧ ـ إقرار القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني.

الفصل التاسع

مجلس التعاون الخليجي والتنسيق في مجالات العمل والتعليم والاعلام والشؤون القانونية

سنقوم في هذا الفصل بإلقاء الضوء على مسيرة مجلس التعاون في مجالات العمل والتعليم والاعلام والشؤون القانونية من خلال وثائق المجلس، ومن خلال مقابلات شخصية أجراها الباحث مع مدراء هذه الأقسام في الأمانة العامة للمجلس.

أولاً: مجالات العمل

لا يقتصر التشابه بين دول مجلس التعاون على الأنظمة الاجتماعية والسياسية والمشاركة في العقيدة والقيم والتطلعات، بل يتعدى كل هذه إلى كثير من الجزئيات في الحياة العامة. ومجال العمالة بصفة عامة هو أحد هذه الجزئيات. فدول مجلس التعاون تتشابه نسبياً في حجم العمالة الوطنية ومستوياتها مقارنة بمساحاتها الجغرافية وثرواتها الطبيعية واحتياجاتها الادارية والاقتصادية والأمنية... وكذلك في برامجها التنموية الطموحة..[1]

وقد تطرقنا سابقاً إلى الأسباب والدوافع لتدفق العمالة الوافدة على منطقة الخليج نتيجة للثروة النفطية الهائلة والحاجة إلى هذه الأيدي العاملة من أجل التنمية الاقتصادية والاسهام في تحديث هذه الدول. إلا أن دول مجلس التعاون أدركت خطورة تدفق الأيدي العاملة الوافدة وطغيانها الكاسح بالنسبة إلى سكانها الأصليين ـ كما يظهر ذلك في جدول السكان والعمالة الوافدة ـ حيث أصبح يرى كثير من الباحثين والمسؤولين أيضاً أن

---

(١) فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٧١.

«الاقتحام البشري للمجتمعات الخليجية المحافظة من قبل مئات الألوف من الأجانب ذوي الخلفيات الدينية واللغوية والقيمية والسياسية هو عمل خطير لا يقل في أهميته عن ثمار التنمية الاقتصادية التي أسهم وجودهم في تحقيقها... وأن القول بغير ذلك هو قول خاطئ جاهل أو متجاهل. وأن اعتبار التوسع في الخدمات غير الأساسية وهو يقوم كلية أو في غالبه على العناصر الوافدة عمل إنمائي هو قول خاطئ فينقصه العمق وتنقصه النظرة الشمولية لأهداف المجتمع ولا يقوم على أرضية جادة صلبة... لأن التنمية الحقيقية هي تلك التي تقوم في أساسها على العنصر البشري الوطني... وتقتصر عن المساس بقيم المجتمع أو أمنه أو بنيته الأصلية»[٢].

وانطلاقاً من هذا الاحساس قام مجلس التعاون بوضع الخطط واتخاذ الاجراءات في محاولة لتنظيم قضية العمالة الوافدة، وكذلك في محاولة لتطوير القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أكد على ذلك بيان صدر عن المجلس في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٥ حول أهداف وسياسات خطط التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي[٣].

وللتعرف إلى الخطوات التي اتخذها المجلس بهذا الخصوص، توجه الباحث بأسئلة إلى عبد العزيز الجلال، مدير قطاع البيئة والانسان في الأمانة العامة لمجلس التعاون، بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٨٩، حول المرحلة التي وصلت إليها الخطط المقترحة في وضع سياسة موحدة للعمالة الوافدة على مستوى دول المجلس؟ وما هي العقبات التي ما تزال تعترض تنفيذ مثل هذه السياسة؟

أجاب الجلال بقوله: «إن دول المجلس تتبع سياسات متشابهة تجاه العمالة الوافدة، وقد قامت الأمانة العامة بمسح لتلك السياسات، ثم قدمت مشروعاً موحداً يحتوي على الأسس والمبادئ التي تتفق عليها دول المجلس، وأهم تلك الأسس والمبادئ: الحد من العمالة الأجنبية قدر الامكان، إعطاء الأولوية في الاستقدام للعرب والمسلمين، الاقتصار على الكفاءات والخبرات النادرة». غير أن الجلال يرى: «إن حقبة التنمية السريعة والنظام الحر للاقتصاد وحداثة الجهاز الاداري تسبب في بعض الخلل وعدم الالتزام الكامل بتلك الأسس والمبادئ. ويتوقع أن يعود التوازن لسوق العمل قريباً، وبخاصة أن معظم المشاريع الأساسية قد أنجزت وأن المواطنين والمواطنات الطالبين للعمل في كل دولة أصبح يتزايد مع نمو التعليم ومحدودية فرص الكسب في الأعمال الحرة التي صاحبت حقبة التنمية السريعة»[٤].

لكن على الرغم من إدراك خطر تزايد العمالة الوافدة، ومحاولة دول مجلس التعاون وضع خطط ومراسيم لضبط هذه العمالة، إلا أن كثيراً من الباحثين لاحظوا عدم التزام

---

(٢) ابراهيم محمد العواجي، «العمالة الاجنبية بدول مجلس التعاون الخليجي،» في: معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: المعهد، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٣) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988).

(٤) نايف عبيد (مقابلة بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٨٩).

الشركات الخاصة بالقوانين التي أصدرها بعض هذه الدول بخصوص التزام الشركات بأن تكون نسبة العمال العرب تزيد على نسبة العمالة الآسيوية، بل على العكس كان الملاحظ هو طغيان العمالة الآسيوية بشكل ملفت للنظر. وحول هذه القضية توجه الباحث بسؤال إلى الجلال مدير قطاع البيئة والانسان، وفي ما إذا كان لديه اقتراح محدد لتطبيق مثل هذه المراسيم؟ أجاب الجلال بقوله: «يتعاظم الشعور لدى المعنيين في دول المجلس بالمقارنة بإجمالي القوى العاملة، وتمثل التنظيمات والمراسيم التي تصدرها دول المجلس وعي المسؤولين بالمشكلة والتزامهم بمواجهتها ووضع الحلول المناسبة لها».

«إن العمالة ليست مادة سلعية يمكن التعامل معها بسهولة ويسر وفق أساليب الاستيراد والتصدير السائدة في سوق الاستهلاك. وتدرس الدول الأعضاء في المجلس بشكل جماعي ضمن إطار الأمانة العامة وعلى المستوى المحلي، خططاً وإجراءات لتكثيف مساهمة القوى العاملة المواطنة في النشاط الاقتصادي، إلا أن إحلال القوى العاملة المواطنة محل العمالة الوافدة عمل يستغرق كثيراً من الوقت، ويتطلب كمًا أكثر من تضافر الجهود، حيث إنه يتطلب تغييرات جوهرية في البنية الاقتصادية ونظام الأجور والحوافز، وربط كل ذلك بالانتاجية أولاً وأخيراً، كما يتطلب تغييرات في بنية وتوجهات المؤسسة التعليمية وأنماط السلوك والقيم الاجتماعية السائدة، بالاضافة إلى ما ينطوي عليه من اعتبارات سياسية ومالية»(٥).

ومن جهة أخرى، لاحظ بعض الباحثين الجادين بدراسة هذه القضية خللاً في التخطيط، حيث يتكدس الشباب المواطن في قطاعات وظيفية معينة ـ وغالباً إدارية بعيدة عن اختصاصه ـ بينما تشهد القطاعات العملية والمهنية عدم وجود كلي تقريباً للعناصر المواطنة. وحول هذه القضية، توجه الباحث بسؤال أيضاً للجلال، الذي رد قائلاً: «لا تزال سوق العمل في دول المجلس تعرض فرص العمل للراغبين فيه من المواطنين. ولا توجد إحصائية موضوعية قاطعة بخلاف ذلك، إلا أن التركيز قد يلاحظ على قطاعات وظيفية معينة، ومرده إلى نظام التوظيف المضمون وما أنتجه من قيم سلبية عن العمل والانتاج. كما أن ضعف المؤسسة التعليمية في الاستجابة والتكيف لمتطلبات سوق العمال ما قد يفسر جزئياً تكديس الخريجين في قطاعات عمل معينة عن غيرها».

«وفي ما يتعلق بقيم العمل السائدة، فإن آلية سوق العمل كفيلة بتعديل أنماط السلوك الوظيفي للقوى العاملة المواطنة، وهذا ما سيظهر مع شحّ التوظيفات في الجهاز الحكومي التي بدأت تبرز. أما ما يتعلق بالتغييرات التعليمية المطلوبة استجابة لمتغيرات حاجة سوق العمل، فإن الجهود تبذل حالياً ضمن إطار الأمانة العامة لدراسة سبل ووسائل إحداث التغييرات المطلوبة»(٦).

ومن ناحية أخرى، ركّز المثقفون والباحثون من أبناء منطقة دول مجلس التعاون على إعطاء المرأة في الخليج دورها في العمل (والمشاركة السياسية أيضاً، أمثال الرميحي، سعاد العبد الله، النفيسي، الخطيب) باعتبارها تشكل نصف المجتمع. وحول هذه القضية توجه

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

الباحث إلى مدير قطاع البيئة والانسان بسؤال حول نظرتهم إلى عمل المرأة ومشاركتها في البناء الاجتماعي والسياسي في دول المجلس، وفيما إذا كانت هناك خطط مشتركة محددة تصب في هذا الاتجاه.

أجاب الجلال بقوله: «النظرة إلى المرأة مثل النظرة إلى الرجل، ودور كل منهما أساسي في المهمة التي يؤديها على مستوى الأسرة والعمل في المجتمع ككل. وقد حققت المرأة العديد من المكاسب نتيجة لتجربة التنمية التي تخوضها دول المجلس مجتمعة. ويجري التخطيط للنهوض بتعليم المرأة ومشاركتها على مستوى كل بلد على حدة، لأن هذا هو مجال التنفيذ المناسب. وعلى مستوى الاستراتيجيات والأهداف، فإن كل دول المجلس تنطلق من ضرورة رفع المستوى الثقافي والانتاجي والمشاركة لكل أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً»[7].

قد نلاحظ أن إجابة الجلال حول هذا السؤال تتسم بالعمومية، وربما يرجع ذلك، بحسب اعتقاد الباحث، إلى النظرة المتفاوتة لعمل المرأة ومشاركتها في دول مجلس التعاون، حيث نلاحظ، على سبيل المثال، أن المرأة في الامارات العربية المتحدة، وفي الكويت ـ نسبياً ـ انخرطت في كثير من مجالات العمل، كالتعليم والعمل في الشركات الحكومية والخاصة، وحتى في جهاز الشرطة، وفي التمريض والطب، وفي الصحافة. والواقع أن الكليات العلمية تزخر الآن بنسبة الطالبات المواطنات، الأمر الذي يعطي مؤشراً مبشراً للمستقبل. بينما نرى، في جانب آخر، على سبيل المثال العربية السعودية، فإن عمل المرأة فيها محدود جداً. وقد يقتصر على مجال التدريس والصحة. ويعتقد الباحث أن هذه القضية يلزمها مزيداً من الوقت، كما إن شرح أسبابها يحتاج إلى بحث مخصص لهذا الغرض، وهو خارج، نطاق بحثنا هذا.

١ ـ التنسيق في مجال التعليم

تنص المادة الرابعة، الفقرة (٣) من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي... على وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك البند (ج) بخصوص الشؤون التعليمية والثقافية[8].

وللتعرف إلى المسيرة التعليمية وتقييم نتائجها ومدى التنسيق بين هذه الدول في هذا المجال، توجه الباحث بسؤال بهذا الخصوص، وخصوصاً في ما يتعلق بتوحيد المناهج إلى عبد العزيز الجلال، مدير إدارة قطاع شؤون الانسان والبيئة، باعتبار أن الشؤون التعليمية تقع تحت اختصاص إدارته. فالجلال يرى أن مسيرة التعاون والتكامل في التعليم شأنها شأن المجالات الأخرى في عمل مجلس التعاون، حيث تشكلت «الأطر وقنوات العمل

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الرياض: الامانة العامة، [د. ت.]).

المناسب، ونوقشت الأهداف والسياسات التطويرية والتكاملية للتعليم، واتفق عليها وأعلن الالتزام بها». أما من الناحية التنفيذية، فيرى الجلال أن المجلس ما زال في «البدايات»، وقد تحققت بعض الخطوات مثل «استفادة كل طلاب دول المجلس من فرص التعليم المتوفرة في كل دولة»، ومثل «تبادل الخبرات والاطلاع على تجارب الدول المختلفة والجامعات»، وكذلك «تعزيز التواصل المهني بين العاملين في مجالات التعليم وبين الطلاب».

أما ما يتعلق بتوحيد المناهج عن طريق المجلس، يرى الجلال أن «التوحيد الكامل» للمناهج قد لا يكون مفيداً، حيث إن المطلوب هو توحيد جهود تطوير المناهج وضمان أن تستفيد كل الدول مجتمعة، الأمر الذي يتوفر لدى الدول الأخرى داخل المجلس وخارجه. وبتوحيد جهود التطوير «يتحقق الحد المطلوب من توحيد الأهداف والمحتوى والوسائل». ولكن هذه الجهود كما يقول الجلال في هذا الخصوص ما زالت في «مراحل القبول والاستكشاف بدون انتقال لإيجاد المؤسسات المشتركة، أو الاتفاق على صيغة تقسيم للعمل فيما بين الدول، حيث تتولى كل دولة جزءاً من المهمة حسب قدراتها وإمكاناتها».

أما بالنسبة إلى العقبات التي تعيق عملية توحيد النظم التعليمية والمناهج الدراسية بين دول المجلس، فيرى الجلال أنه لا توجد «عقبات حقيقية» وإنما تنحصر هذه العقبات حتى الآن «بالماضي التاريخي لكل دولة» حيث كل دولة قامت ببناء مؤسساتها بمفردها من دون مشاركة من كل دول المجلس. لذا فإن النزعة ما زالت قوية لـ«السيادة والتفرد»، وإن عملية التكامل في هذا المجال تحتاج إلى وقت، وإن ذلك يحتاج أيضاً إلى أن «تتعمق الارادة السياسية» التي أنشأت المجلس وتنتقل إلى «إرادة تتجاوز الاتفاق على الأهداف والآمال إلى تنفيذ عملي يترجم تلك الآمال والأهداف على شكل مؤسسات ومشاريع مشتركة وقرارات وإجراءات تنفيذية مباشرة».

ويرى الجلال أنه كمرحلة أولى في ما يتعلق بتوحيد المناهج، من الممكن التدرج بالاتفاق على جذع مشترك في مناهج التربية الوطنية وترك جزء خاص لكل دولة، كما من الممكن الاسهام بتحقيق تعزيز التوجهات الايجابية نحو المجلس بالدراسة الجدية لمشكلات دول المجلس وآمالها المشتركة وإمكانية مجابهتها. وهذا المسعى الأخير تم الاتفاق عليه ووجد مجالاً للتنفيذ في كل دول المجلس بدرجات متفاوتة[٩].

أما في مجال الشباب والرياضة، فتمثل الأنشطة والتنسيق بين شباب دول مجلس التعاون من خلال تبادل الزيارات والمباريات الرياضية والمعسكرات الكشفية وغيرها من الأنشطة في هذا المجال مؤشراً إيجابياً وتزيد، بل وتدفع عملية التكامل قدماً نحو الأمام.

٢ ـ التنسيق في مجال الاعلام

في مقابلة للباحث مع عبد الله الجاسر مدير الشؤون الاعلامية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٨٩، يحدد الجاسر المجالات التي حقق

(٩) نايف عبيد (مقابلة ١٧/ ١٠/ ١٩٨٩).

المجلس بعض الانجازات، ومنها:

مجال الاذاعة، حيث إن هناك تواصلاً وتبادلاً للبرامج وتبادلاً بين الكوادر، كما إن هناك إذاعة مشتركة لمجلس التعاون تبث يومياً كذلك:

أ ـ انتاج مشترك في التلفزيون.

ب ـ التواصل الصحفي بين رؤساء الصحف.

وهناك ثمانية مسارات، منها: التعامل مع العالم الخارجي، وأهم ما تحقق بحسب رأي الجاسر هو الوجود على الصعيد الدولي، والشراء المالي، والتنسيق في الاجتماعات العربية، وتوحيد التمثيل والحضور الاعلامي في المناسبات. وحدد الجاسر حجم الانجاز بما يمكن تقديره بـ ٣٠ بالمئة ولكن «تبقى طموحاتنا كبيرة».

وحول دور وزراء الاعلام واجتماعاتهم الدورية في عملية التكامل الاعلامي بين دول المجلس، أجاب الجاسر بقوله إنه توجد ١٣ لجنة إعلامية، منها:

أ ـ لجنة مسؤولي التلفزيون.

ب ـ لجنة مسؤولي الاذاعة.

ج ـ لجنة مسؤولي المطبوعات والنشر.

د ـ لجنة مسؤولي وكالات الأنباء.

هـ ـ لجنة مسؤولي الاعلام الخارجي.

و ـ لجنة مسؤولي الصحف.

فاجتماعات الوكلاء والوزراء، إضافة إلى هذه الاجتماعات، تعتبر لبنة إيجابية وداعمة للمجلس وتعطي دفعة قوية لمسيرة المجلس، إلا أنه هناك تباطؤاً في تطبيق القرارات، وسببه المشاكل الداخلية في الدول نفسها. ولم يوضح الجاسر ما هي هذه المشاكل، وأكد أن عملية التنفيذ عملية صعبة وتحتاج إلى وقت وقناعة والتزام ورغبة وثقة وابتعاد عن المصلحة الخاصة، لأنه ـ كما يعتقد ـ «ليس هناك عقبات حقيقية يستحيل التغلب عليها».

إضافةً إلى ذلك، يرى الجاسر أن المشكلة تتركز «في آلية العمل»، وهي مشكلة نابعة من البناء الداخلي لكل دولة، حيث «تتغلب السيادة المحلية على الاقليمية»، وهذا بحد ذاته يحتاج إلى وقت. كما أن هناك تبايناً في الاجتهادات وبعض التباين في المواقف. كما يرى الجاسر أن هناك نقصاً في كفاءة معظم الأجهزة الاعلامية المحلية، ومدى قدرتها على طرح الأمور بموضوعية وقدرتها على الاقناع، وإن ما نريده كما يقول الجاسر «أن تجسد هذه الأجهزة روح مجلس التعاون لا أن تردد ما تسمعه ترداداً جامداً».

أما بالنسبة إلى حيّز الحرية والتباين بين وسائل الاعلام في دول مجلس التعاون، يرى الجاسر أن التباين بسيط، «فالمساحة في حيّز الحرية في دول المجلس بشكل عام محدودة»، وليست النتيجة من الجهات الرسمية، ولكن بشكل جوهري «نابعة من البنى الأساسية التحتية لتركيب المجتمع» في دول مجلس التعاون. فهناك تباين بسيط بين ما تعرضه بعض الصحف، بحيث إن لديها حرية تعبير في طرح بعض القضايا.

ويؤكد الجاسر على أن المجلس ـ الشؤون الاعلامية ـ يحاول خلق نوع من الانسجام في الخطط الاعلامية بواسطة تفسير ما هي الحرية وتعريفها. كما يعتقد الجاسر شخصياً «لو أن المسؤولين يضمنون بأن أجهزة الاعلام ستطرح القضايا بموضوعية لكانوا سمحوا لها بحيّز أكبر في طرح القضايا»(١٠).

٣ ـ التنسيق في الشؤون القانونية

يعتبر قطاع الشؤون القانونية من أبرز القطاعات المتخصصة وأهمها في الأمانة العامة لمجلس التعاون. ويقوم هذا القطاع بإعداد الدراسات القانونية الخاصة بتوحيدها أو على الأقل التقريب بين التشريعات والأنظمة بين الدول الأعضاء.

ومن أبرز ما أنجزه هذا القطاع:

أ ـ القيام بإجراء العديد من الدراسات المقارنة بين مختلف قوانين وأنظمة الدول أعضاء المجلس بهدف إيجاد التقارب بينها، تمهيداً للعمل على توحيدها. ومن أمثلة هذه الدراسات المقارنة:

ـ دراسة مقارنة لقوانين وأنظمة المطبوعات والنشر.

ـ دراسة مقارنة لقوانين وأنظمة التأمين.

ـ دراسة مقارنة لأنظمة وقوانين استثمار الرأسمال الأجنبي في دول المجلس.

ـ دراسة مقارنة للقوانين والأنظمة التجارية والجمركية وغيرها الكثير. ومن الممكن العودة إلى وثائق مجلس التعاون للاطلاع على هذه الدراسات(١١).

ب ـ كما قام المجلس بإعداد مشاريع القوانين والأنظمة الموحدة لدول المجلس مثل:

ـ مشروع قانون التجارة الموحد لدول المجلس.

ـ مشروع قانون الوكالات التجارية الموحد لدول المجلس.

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ط ٢ (الرياض: الامانة العامة، ١٩٨٨)، ص ١٨٩.

ـ مشروع قانون تسجيل وترخيص المحاسبين القانونيين في دول المجلس.

ـ مشروع قانون التأمين الموحد لدول المجلس.

ـ مشروع قانون عبور البضائع الترانزيت لدول المجلس.

ـ مشروع التنظيم الصناعي الموحد لدول المجلس.

ـ مشروع القانون البحري الموحد لدول المجلس وغيره الكثير من المشاريع. ومن الممكن الرجوع إلى وثائق المجلس أيضاً بهذا الخصوص(١٢).

ففي رد للسياري، مدير الدائرة القانونية في الأمانة العامة للمجلس على سؤال الباحث، حول ما إذا كان هناك تناقض بين التشريعات والقوانين في دول المجلس، وما هي الاقتراحات العملية للتنسيق بينها في حال وجود تناقض ما؟ أجاب السياري بقوله: إنه ليس هناك «تناقضات في القوانين»، وقد يكون هناك «بعض الاختلاف»، فالسياري لا ينظر إلى هذا الاختلاف كعقبة تقف حاجزاً مانعاً، بل ينظر إلى هذا الاختلاف بأنه «يبطئ في عملية التكامل».

كما أكد السياري أن الهدف هو التقريب بين القوانين ثم توحيدها. لكن كما يقول: «نصطدم أحياناً بمصالح محلية»، ومع ذلك لا توجد مصاعب لا يمكن التغلب عليها. فهناك كما يقول توجد «أشياء إيجابية تم تحقيقها مثل «الأحوال الشخصية»» وهناك مشروع «القانون الموحد للتجارة»، وأنهم ما زالوا في طريق استكمال هذا المشروع. كذلك هناك «قانون موحد لبراءة الاكتشاف».

ويلخص السياري مشكلة تنفيذ القوانين بشكل عام إلى:

أ ـ المصالح الشخصية.

ب ـ مشكلة الثقة.

وما يدعو إليه هو الحاجة إلى «دعم الدول الأعضاء الفعلي للمجلس والالتزام بما يوافقون عليه من قرارات، بحيث يسندها بمراسيم داخلية حتى تأخذ هذه القرارات قوة المراسيم أو القوانين الداخلية».

كما يطالب السياري بأن تكون للأمانة العامة «الهيمنة في قراراتها، أي أن تعلو قراراتها على القرارات الداخلية»(١٣).

في الفصل التالي سوف نتناول مجلس التعاون والتكامل الدفاعي والأمني.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(١٣) نايف عبيد (مقابلة ١١/١٠/١٩٨٩).

ثانياً: أهم المنجزات في المجالين الاجتماعي والثقافي

تم التوصل إلى:

١ ـ إعداد مادة تعليمية موحدة عن مجلس التعاون الخليجي تم تعميمها على الدول الأعضاء، حيث أدخلت ضمن المناهج المقررة.

٢ ـ تكوين لجنة دائمة للآثار في دول المجلس.

٣ ـ تبني اتفاقية موحدة للآثار في دول المجلس.

٤ ـ وضع استراتيجيا للعمل الثقافي المشترك بين دول المجلس.

٥ ـ إقامة المهرجانات والمعارض المشتركة للفنون والآثار والمنتجات التقليدية على مستوى دول المجلس.

٦ ـ ربط النشاط الشبابي والرياضي بين شباب دول المجلس من خلال المعسكرات والمسابقات والبرامج المشتركة المستمرة.

٧ ـ إقامة لجنة عليا لحماية البيئة بين الدول الأعضاء، ووضع مشاريع توحيد المواصفات والتشريعات والتنظيمات البيئية.

ثالثاً: المجال الاعلامي وأهم الانجازات(١٤)

١ ـ إحداث مركز التجميع الاخباري التلفزيوني في دولة الكويت ليتولى مهام التنسيق العام في استقبال الأخبار وإعادة بثها إلى دول المجلس كافة في وقت واحد، وبثها إلى مركز التجميع الاخباري العربي في تونس.

٢ ـ استمرار بث صوت مجلس التعاون من إذاعات دول المجلس يومياً، بشكل دوري.

٣ ـ إحداث مركز للتجميع الاخباري الصحفي لوكالات الأنباء في دول المجلس ومقره وكالة أنباء الخليج ويرمز له بـ «تعاوني».

٤ ـ تبادل المذيعين والبرامج التلفزيونية والاذاعية بين أجهزة الإعلام في الدول الأعضاء.

٥ ـ التواصل بين رؤساء تحرير الصحف في دول مجلس التعاون.

---

(١٤) «موجز عن الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،» (الرياض: الامانة العامة، ١٩٨٧)، ص ١٦ ـ ١٨.

٦ ـ مشروع التوزيع الصحفي.

٧ ـ مشروع الربط التلفزيوني بين دول المجلس.

٨ ـ مشروع توحيد الأنظمة والقوانين الاعلامية.

٩ ـ إقرار برامج التدريب الاعلامي.

١٠ ـ إقرار ميثاق الشرف الاعلامي لدول مجلس التعاون.

١١ ـ إقرار ضوابط الاعلام الخارجي كأساس موحّد للسياسة الاعلامية للدول الأعضاء.

الفصل العاشر

مجلس التعاون والتكامل الأمني والدفاعي

كما ذكرنا في منهج البحث، يُفترض في التكامل الأمني أن تتفق الدول الأطراف في هذه الترتيبات الأمنية الجماعية - بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة - على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة.

ويرى بعض الباحثين أن العمليات التكاملية في مجال الأمن المشترك لا تظهر عادة إلا في ظروف الأزمات ومع تفاقم التهديدات والأخطار المشتركة، أي أنها لا تحدث في الظروف الطبيعية[1].

أما في الشؤون العسكرية والدفاعية، فإن الانتقال من مراحل التعاون إلى مراحل التكامل - استناداً إلى ناي (Nye) - يمثلها الرسم الذي أشرنا إليه في منهج البحث.

وانطلاقاً مما تقدم، سنقوم في هذا الفصل بالتركيز: أولاً على العوامل التي دفعت بهذه الدول - موضوع الدراسة - إلى اتخاذ ترتيبات أمنية داخلية وترتيبات دفاعية، أي مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد قيام مجلس التعاون في عام ١٩٨١، حيث تطرقنا في فصول سابقة إلى هذه العوامل قبل إنشاء المجلس. وثانياً، التركيز على الترتيبات والاجراءات التي اتخذتها هذه الدول لمواجهة تلك التحديات الداخلية والخارجية وقياس مدى كفاءة وقدرة هذه الترتيبات والاجراءات لمواجهة الأحداث.

على الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لم يُشر - كما لاحظنا سابقاً - إلى التعاون الأمني الداخلي والاقليمي، إلا أن استمرار تصاعد التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية فرض على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعطي المسائل الأمنية الأولوية. وكما قال الأمين العام للمجلس عبد الله بشارة: «جاء التحرك بالمراحل الأولى نحو الأمن والتنسيق السياسي والعمل الاقتصادي، ومن ثم التعاون الثقافي والمهني والاجتماعي»[2]. ومما

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)** (الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٢) نايف عبيد (مقابلة ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٩).

يثبت صحة إعطاء الأولوية للأمور الأمنية حتى على المستوى الاعلامي، ما يبرز في التقرير اليومي لـ FBIS، فمن بين أكثر من ٢٥٠ مقالاً اخبارياً يتعلق بمجلس التعاون الخليجي كان بارزاً في الاعلام الاقليمي بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٥ هنالك «نحو ٤٠ بالمئة من هذه المقالات تعالج قضايا الأمن و٢٥ بالمئة تتعلق باجتماعات مجلس التعاون الخليجي، و٢٠ بالمئة تركز على التعاون، و١٥ بالمئة ناقشت جهود مجلس التعاون للتوسط في الحرب العراقية ـ الايرانية»[٣].

وهذا يستدعي منا بالتحديد، بعد استعراض العوامل الداخلية والخارجية، دراسة التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الأمن الخارجي ـ الدفاع ـ والترتيبات التي تم إنجازها وقياس كفاءتها طبقاً للمنهج المحدد في هذا البحث.

أولاً: التعاون والتنسيق في مجال الأمن الداخلي

لقد كان موضوع الأمن الداخلي أحد أكبر المواضيع المقلقة لدول مجلس التعاون، وخصوصاً منذ قيام الثورة الايرانية التي كانت السبب في العديد من المشاكل لأقطار مجلس التعاون الخليجي نتيجة لتشجيع الأصوليين الاسلاميين على التمرد. وكذلك محاولة الانقلاب ضد نظام الحكم في البحرين في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، بالاضافة إلى أعمال الارهاب والتفجيرات في الكويت، ومن بينها محاولة الاعتداء على حياة أمير الكويت عام ١٩٨٥، وكذلك أعمال الشغب الناجمة عن المظاهرات الايرانية خلال موسم الحج والتي بلغت ذروتها في شهر آب/أغسطس عام ١٩٨٧، كل هذه الأعمال تؤكد الأهمية القصوى للتعاون الأمني الداخلي الفعّال.

فقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إفرادياً وبشكل متعدد ضبط الأمن الداخلي إلى مدى لم يسبق له مثيل من قبل. وللتغلب على التهديدات التي كانت تواجهها هذه الدول من أعمال العنف السياسي، فرضت قيوداً على التأشيرات والسفر والإعلام والنشر. وقد قامت بترحيل الآلاف من المشتبه بهم. كما حاولت (هذه الدول) منع التسلل عبر حدودها. حتى إن الكويت، وهي من أكثر مجتمعات هذه الدول عقلية متفتحة، حاولت فرض عقوبة الاعدام على أعمال الارهاب التي تؤدي إلى الموت[٤].
وعلى الرغم من جميع هذه الاجراءات والاجراءات الأمنية المشابهة، فشلت هذه الدول في إبرام اتفاقية أمنية داخلية في ما بينها توقع عليها الدول الست. وباستثناء الكويت، تم إبرام أربع اتفاقيات أمنية ثنائية مع العربية السعودية في أعقاب اكتشاف مؤامرة الاطاحة بالنظام البحريني. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من المجموعات السياسية في دول الخليج

(٣) Emile A. Nakhleh, *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects* (New York: Praeger Publishers, 1986), Introduction.

(٤) Joseph Albert Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf,» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., University of Virginia, 1985), pp. 490-491.

التي تسعى لإصلاح النظام السياسي في هذه الدول وتدعو إلى المشاركة الجماهيرية في صنع القرار. ولقد نتج من بعض هذه المنظمات أعمال عنف سياسي، مثل الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي. كما أن هناك أحزاباً سياسية سرية في العربية السعودية، مثل حزب العمل الاجتماعي العربي، ومجتمع الثورة الاسلامي، تدعو إلى إصلاح المجتمع السعودي والعودة إلى مثاليته. وفي الكويت الديمقراطي يعمل بعض المجموعات السياسية بشكل سلمي من أجل الاصلاح السياسي(٥).

١ ـ أعمال العنف السياسي

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ أعلنت حكومة البحرين أنها قد ألقت القبض على مجموعة من المخربين مدعية أنهم قد تلقوا تدريبهم في إيران. فقد اتهم وزير الداخلية البحريني المجموعة بأنها خططت لاغتيال شخصيات رسمية بحرينية. وقال إن هذه المجموعة تتبع ـ الجهاد الاسلامي ـ (الجبهة الاسلامية) ومركزها في طهران، وإن الأعضاء الستين في هذه المجموعة هم من المسلمين الشيعة. بينما تبين في ما بعد أن عدد المتهمين ٧٣ متهماً، منهم ٦٠ بحرينياً و١١ منشقاً سعودياً وواحد عُماني وواحد كويتي(٦).

لقد كانت ردود فعل مجلس التعاون الخليجي على هذه الحادثة البحرينية مختلفة. كما كانت ردود الفعل البحرينية حادة، حيث صرح رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة: «إن النظام الايراني يشكل التهديد الأول لدول الخليج تماماً مثلما يهدد الكيان الصهيوني المشرق العربي». وقال أيضاً: «إن تهديد النظام الايراني يجسد سياسته التخريبية التوسعية ضد دول الخليج العربية ومحاولاته للتحريض على الفتنة والعصيان»، مضيفاً «أن العلاقات بين إسرائيل والنظام الايراني معروفة جيداً». وأكد رئيس الوزراء البحريني أيضاً الحاجة إلى وضع عقوبات اقتصادية على إيران من قبل جميع دول الخليج الأخرى، مدعياً أن بلده «أوقفت التعامل مع إيران، ومن بينها التعامل الجوي والبحري»، وأنها «منعت دخول المواطنين الايرانيين إلى البحرين»(٧). وعلاوة على ذلك، صرح رئيس الوزراء البحريني في مقابلة صحفية أنه لا يوجد في البحرين «خطر داخلي»، وعندما سُئل عن تحديد الخطر الخارجي أجاب: «الخطر الخارجي هو إيران والنظام الحالي في طهران. إن هذا النظام الايراني يثير الشيعة في البحرين وفي الخليج، تحت شعارات الثورة الاسلامية، وبدافع طائفي ضد دول الخليج العربية وأنظمتها. النظام في إيران يستغل الشيعة في

(٥) Abdulla Al-Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., Faculty of Claremont Graduate School, 1986), pp. 127-128.

(٦) Rouhollah K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, with the assistance of Joseph A. Kechichian; with a foreword by Sultan Bin Mohamed al-Qasimi (Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988), p. 3.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣.

البحرين والخليج، ويشجع روابطهم السياسية مع آيات الله الحاكمين في طهران، ويقوم بتدريبهم على استخدام الأسلحة وأعمال التخريب ويرسلهم إلى أقطارهم لإثارة الفوضى وزعزعة الأمن»[٨].

أما رد فعل العربية السعودية فقد جاء على لسان وزير الداخلية السعودية الأمير نايف الذي أدان الحادث متهماً إيران بقوله إن إيران «بمؤامرتها» ضد البحرين «انتهكت» فعلياً «الاسلام». كما أضاف الأمير نايف قائلاً: «كنا نأمل من إيران، جارتنا وصديقتنا، ألا يكون لديها مثل هذه النوايا التآمرية. ولكن بعد ما حدث في البحرين، تلاشت، لسوء الحظ آمالنا، وقد أصبح من الواضح لنا أن إيران قد أصبحت مصدر خطر وضرر على دول الخليج وأمنهم. ففي بداية ثورتهم، قال الرجال في السلطة في إيران إنهم لن يكونوا رجال بوليس في الخليج، واليوم قد أصبحوا، لسوء الحظ، الارهابيين في الخليج»[٩].

لم تتفوق العربية السعودية على شركائها في مجلس التعاون الخليجي بإدانة نظام الخميني، بل أخذت زمام القيادة بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية متعددة بسرعة كبيرة مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون. فبعد توقيع الاتفاقية الأمنية الأولى مع البحرين، وقعت العربية السعودية ثلاث اتفاقيات أمنية أخرى مع دولة الامارات العربية المتحدة وقطر وعُمان. وفي أعقاب التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع دولة الامارات العربية المتحدة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٢، قال الأمير نايف إن هذه الاتفاقيات مشابهة للاتفاقية التي أبرمتها العربية السعودية مع البحرين. وتنص الاتفاقية على تبادل المعدات والخبرة والتدريب وتسليم الفارين والتعاون الحدودي. إن الاتفاقية الأمنية مع قطر، والتي تم توقيعها في اليوم نفسه، تحتوي نصوصاً مشابهة ومنها منع التسلل عبر الحدود وتبادل المعلومات وتسليم الفارين. وبعد يومين وقع الأمير نايف الاتفاقية الرابعة مع عُمان استناداً إلى ما صرح به، بينما كانت هذه الاتفاقية مشابهة في أوجه عديدة لتلك الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الدول الأخرى الأعضاء في المجلس، إلا أن هذه الاتفاقية مع عُمان «أشمل». وعلى الرغم من أمل الأمير نايف، رفضت الكويت التوقيع على اتفاقية مشابهة مع العربية السعودية[١٠].

كما نجم عن حادثة البحرين نتيجتان مباشرتان من الممكن أخذهما بعين الاعتبار، هما أولاً: عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي أول جلسة استثنائية له في البحرين بتاريخ ٦ ـ ٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ لبحث حادثة البحرين بشكل أولي، ثم بحث قضايا أخرى منها نتائج قمة فاس وقرار إسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية[١١]. وقد أعلن المجلس الوزاري في بيانه الختامي «عن تأييده المطلق لدولة البحرين في تأمين سلامتها

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** (أبو ظبي: [وزارة الاعلام والثقافة]، ١٩٨٤)، ص ١١٦.

واستقرارها وحماية سيادتها.. وعزمه على مقاومة أعمال التخريب التي تقوم بها إيران والتي تستهدف تقويض الأمن والاستقرار وبث الفوضى والبلبلة وتهديد مصالح المواطن»[١٢]. كما أكد البيان أن مجلس التعاون انطلاقاً من مبادئه الأساسية «يعتبر أن أي عدوان على أية دولة عضو هو عدوان على جميع الدول الأعضاء»، وأن هذه المبادئ الأساسية تؤكد أيضاً أن «مسؤولية الأمن والاستقرار في المنطقة هي مسؤولية جماعية يقع عبؤها على جميع دوله»[١٣]. بالاضافة إلى ذلك، لأول مرة تتخذ العربية السعودية مبادرة لدراسة فكرة قوة أمن جماعي. ففي ٢٣ شباط/فبراير قال الأمير نايف إن العربية السعودية تساند تشكيل قوة أمنية داخلية خليجية للدفاع عن أمن الخليج تدعى قوات التدخل السريع الخليجي[١٤].

وللوقوف، ثانياً، على مدى تفاعل حادثة البحرين ومدى استحواذها على تفكير المسؤولين في دول المجلس، عقد مؤتمر آخر لوزراء الداخلية. ففي المؤتمر الأول الذي عقده وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في الفترة ما بين ٢٣ و٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ «اتفق وزراء داخلية دول مجلس التعاون على توقيع اتفاقية أمنية شاملة بينهم»[١٥]. وقد قرر وزراء الداخلية تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون بدعوة المختصين من الدول الأعضاء للاجتماع من أجل إعداد مشروع الاتفاقية، مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي طرحت، وأوراق العمل التي قدمت من بعض الدول الأعضاء، على أن يجتمع الوزراء في شهر تشرين الأول/اكتوبر التالي لاستعراض مشروع الاتفاقية.

كما استعرض الوزراء أيضاً الوثائق التي قدمتها دولة البحرين حول المؤامرة الايرانية التي استهدفت تقويض المؤسسات الشرعية وبث الفتنة وتعريض الأمن والاستقرار للخطر[١٦]. وقد كرر الوزراء العبارات نفسها التي صدرت عن مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ٦ ـ ٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ من تأييد لدولة البحرين واعتبار أن أي اعتداء على أية دولة من دول المجلس يعتبر اعتداءً على جميع دول المجلس... الخ. وفي الاجتماع الثاني لوزراء داخلية مجلس التعاون في الرياض بتاريخ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ فشل وزراء الداخلية بالاتفاق على وثيقة أمن مشترك. فقد ورد في البيان الختامي لاجتماعهم أنه «وبعد تبادل وجهات النظر وبروح المسؤولية الجماعية التي تقتضي الوقوف على جميع النقاط المتعلقة بمشروع الاتفاقية الأمنية، ورغبة منهم في توفير العناصر الضرورية التي تتطلب المزيد من البحث، قرر الوزراء مواصلة الاتصالات حتى استكمال اللمسات النهائية على ضوء الملاحظات التي أبديت خلال المناقشات»[١٧]. وقد أعرب الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية السعودي،

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٤) Ramazani, Ibid., p. 35.

(١٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

في نهاية الجلسة عن أمله «في أن يتم التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت إن شاء الله»[١٨]. وأشار في معرض كلامه إلى أن «الاتفاقية الأمنية الشاملة الموحدة تحتاج إلى استكمال بعض الأمور التي أبديت خلال مناقشة هذه الاتفاقية»[١٩]. وقد أفادت بعض التقارير أن خوف الكويت من التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعود إلى أنها «سوف تهدد التقاليد الديمقراطية للبلاد»[٢٠]، ويبدو أن الكويت قررت في النهاية تقديم بعض الاضافات على الاتفاقية الأمنية الموحدة المقترحة. فقد صرح وزير الداخلية الكويتي الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أن مثل هذه الاضافات «ضرورية ومناسبة»، وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ أكد للبرلمان الوطني الكويتي أن الحكومة لن توقع على المعاهدة الأمنية ما لم يتم تعديلها وحذف النقاط التي تتعارض مع دستور الدولة[٢١]. وكما أورد بعض الباحثين، هناك بعض المواد من الاتفاقية الأمنية رفضتها الكويت، فالمادة الثانية من الاتفاقية تنص على منع استيراد وتداول جميع أنواع النشرات أو الكتب التي تعبر عن أفكار مضادة للبنى الاسلامية، وللقانون العام أو الأنظمة الحكومية، في أقطار مجلس التعاون الخليجي.

وتقضي المادة الثالثة بأن لكل دولة الحق باتخاذ إجراء فعّال لمنع مواطنيها من التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى.

وتسمح المادة الثانية عشرة للشرطة في كل بلد بالدخول مسافة عشرين كيلومتراً داخل حدود البلاد الأخرى لإلقاء القبض على الأشخاص الملاحقين بتهم إجرامية. فإذا عبرت الدوريات السعودية، على سبيل المثال، مسافة عشرين كيلومتراً داخل الحدود الكويتية، فإن هذه الدوريات سوف تصل إلى المدن الرئيسية في الكويت.

وتنص المادة التاسعة عشرة على أنه يحق للسلطة المسؤولة في كل دولة من دول مجلس التعاون وضع الأشخاص المشتبه بهم تحت المراقبة وإلقاء القبض عليهم بناءً على طلب من الأقطار الأخرى في مجلس التعاون.

إن الدولة التي تلقي القبض على الأشخاص المشتبه بهم تُعلمهم بأنه لا يحق لهم العودة إلى بلدهم في الحالات التي تكون فيها الجريمة سياسية.

وفي ما يلي الجرائم التي تعتبر جرائم سياسية:

أ ـ الارهاب أو السطو بالقوة.

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٢٠) Ramazani, Ibid., p. 35.

(٢١) انظر: Al-Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» pp. 126-127, and Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf,» pp. 493-498

ب ـ أي هجوم على رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي وعلى أسلافهم وعلى سلالتهم أو زوجاتهم.

ج ـ أي هجوم على أولياء العهود وعلى أي عضو في الأسرة الحاكمة أو الوزراء أو عائلاتهم.

د ـ الجرائم العسكرية(٢٢).

ويقول العنزي إن هذه الاتفاقية المقترحة تمت إدانتها من جميع الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات(٢٣). وقد وصفت مجلة الطليعة الكويتية هذه الاتفاقية المقترحة بقولها: «إن الاتفاقية الأمنية هي لحماية الطبقة الحاكمة وأعمالها، لكن من سيحمي المواطنين وحقوقهم»(٢٤). وفي مقابلة لجريدة الوطن الكويتية بتاريخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ مع الأمين العام لمجلس التعاون عبد الله بشارة أثارت الجريدة معه موضوع الاتفاقية الأمنية وردود الأفعال على هذه الاتفاقية، فدافع بقوله إن مشروع الاتفاقية هو «مشروع اتفاقية تعالج قضايا الجريمة العادية وليس لها علاقة بالسياسة»، وإن جوهرها هو «تنظيم أساليب اجتثاث والقضاء على الجريمة العادية وكيفية معالجتها». وطرحت الجريدة المذكورة على الأمين العام سؤالاً حول ما ورد في نصوص الاتفاقية بالنسبة إلى تعقب المجرمين لو حصل أنهم اجتازوا حدود الدولة التي ارتكبوا الجرم فيها. فأكّد الأمين العام أن هذه الفقرة كانت موجودة في أحد المشاريع المختلفة التي مرت بها الاتفاقية وفي المشروع الأخير أسقطت هذه النقطة ولم تدرج في المشروع الأخير، إلا أنه أضاف مصرحاً للجريدة بأنه يدعو إلى «التعاون الأمني السياسي»، حيث يرى أن الاتفاقية الأمنية تضع «ضوابط للتصرف اليومي والجريمة العادية». أما الجانب الأمني السياسي فقد تعرض له وزراء الخارجية في اجتماعهم في شهر كانون الثاني/يناير الذي عقد في الرياض بعد التفجيرات في الكويت، وفي ذلك الاجتماع طرح موضوع الأمن السياسي.

وفسّر الأمين العام ما يقصده بالأمن السياسي، حيث يعني «توفير الوقاية من الجرائم السياسية في ضوء الذي حدث في الكويت والبحرين، والذي كاد أن يحدث في قطر، هذا الشيء لم نتوصل إليه». وعلّل بشارة السبب في عدم التوصل إلى التعاون الأمني السياسي، بأن دول مجلس التعاون «جُدُدٌ على هذا المجال». لكن الأمانة العامة جادة في العمل من أجل «إيجاد وقاية أمنية سياسية في المنطقة لكي لا نفاجأ بالجريمة السياسية». إلا أن الجريدة نفسها أثارت معه خشية الكثيرين في المنطقة من تلبيس بعض القضايا السياسية تُهماً إجرامية عادية. فردّ الأمين العام بقوله: «أتصور أن أي سياسي ممكن أن يتهم بتهم مختلفة، سواء أكان هناك اتفاقية أو لا، ولكن أعتقد بأن هناك أخلاقيات سياسية لا زالت موجودة، وهناك أيضاً قيم، ومن الصعب اتهام إنسان ما

---

(٢٢) Al-Anzy, Ibid., p. 127.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

(٢٤) مجلة الطليعة الكويتية.

لمجرد الاختلاف السياسي معه. لا أتصور هذه المسألة وهي ليست واردة في الاخلاقيات الخليجية»[٢٥].

ومن جانب آخر، يتساءل رمضاني عن الدافع الحقيقي لمعارضة الكويت التوقيع على اتفاقية أمنية ثنائية مع العربية السعودية والانضمام إلى شركائها الآخرين في مجلس التعاون في اتفاقية أمنية داخلية متعددة الجوانب؟ ويرد رمضاني على هذا السؤال بنفسه، حيث يرى أن هناك احتمالين رئيسيين: **الأول**، هو خشية الكويت من أن توقيع اتفاقية أمنية ثنائية مع العربية السعودية، ربما يضر بصورتها كدولة غير منحازة، حيث إن العربية السعودية تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية في المسائل الأمنية. وثانياً، الموقف المتصلب نسبياً للعربية السعودية من إيران، فإن التوقيع على أية اتفاقية ثنائية أو متعددة الجوانب أو على كليهما معاً، ربما يحدد موقف الكويت كموقف وثيق جداً مع موقف العربية السعودية، ويؤدي إلى غضب إيراني أكبر نحوها. وعلى الرغم من أن هذا الافتراض الثاني قد يكون صحيحاً بعد الثورة الايرانية مباشرة، إلا أن ذلك الافتراض لم يعد صحيحاً، حيث أفسدت العلاقات الكويتية ـ الايرانية بشكل جدير بالاعتبار، وخصوصاً بعد التفجيرات المتعددة في الكويت في عام ١٩٨٣، بينما بدت العلاقات السعودية ـ الايرانية قد تحسنت إلى حدٍ ما بعد تبادل الزيارات بين وزراء خارجية البلدين في عام ١٩٨٥.

ويصل رمضاني إلى نتيجة مؤداها أن الرفض الرئيسي للكويت للتوقيع على مثل هذه الاتفاقيات الأمنية ربما ينعكس في قلق قادتها من التعقيدات السياسية المحلية. فبمقارنة الكويت مع أية دولة أخرى في مجلس التعاون الخليجي، تعتبر الكويت نسبياً مجتمعاً مفتوحاً. كما أن برلمانها الناشئ قد أظهر نفوذاً متزايداً في العملية السياسية الكويتية منذ إعادة افتتاحه في عام ١٩٨١، وخصوصاً منذ الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام ١٩٨٥. لقد كانت سياسات عائلة آل صباح الحاكمة عرضةً لتدقيق برلماني متنام حتى تم تعطيل البرلمان في صيف عام ١٩٨٦. إن اقتحام قوات أمنية من الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي الأراضي الكويتية لملاحقة مجرمين مشتبه بهم، ربما يستخدمه السعوديون المحافظون ـ وهذا هو خوف الكويت ـ للمساس مسًا وثيقاً بالحريات السياسية داخل المجتمع الكويتي[٢٦].

بالتأكيد لم تعانِ أية دولة أخرى من دول مجلس التعاون كما عانت الكويت من تهديد لأمنها الداخلي منذ قيام مجلس التعاون، على الرغم من المحاولات الارهابية المتعددة في قطر والامارات العربية المتحدة والعربية السعودية. ففي أقل من سنتين تعرضت دولة

---

(٢٥) انظر: الوطن (الكويت)، ٤/٤/١٩٨٤، وعبد الله يعقوب بشارة، **مجلس التعاون.. المسيرة والتحديات**، ط ٢ (الرياض: الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨)، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢٦) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 35.

الكويت إلى أربعة اعتداءات رئيسية على أمنها الداخلي. وقد رأى مجلس التعاون الخليجي أن هذه الاعتداءات هي بمثابة اعتداء على أمن جميع دول الخليج الأعضاء واستقرارها.

الاعتداء الأول كان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ إذ تعرضت دولة الكويت لأعمال ارهابية استهدفت زعزعة الأمن والاستقرار فيها. فقد تعرضت أهداف عدة داخل الكويت لهجمات ارهابية، من بينها مبنى السفارة الامريكية، ومبنى السفارة الفرنسية، ومركز ريثون (Raytheon) الامريكي، وبرج مراقبة المطار، ومبنى وزارة الماء والكهرباء، ومجمع رئيسي للصناعات البتروكيمياوية، ومنشآت أخرى. وقد ادعت منظمة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن الحادث، واتهمت دول الخليج إيران، وقد حكمت المحكمة الكويتية على ٢٥ متهماً بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ بأحكام مختلفة تتراوح بين الاعدام والسجن لمدة سنتين. وبعد يوم واحد من أعمال التفجير أدان مجلس التعاون الخليجي بشدة «الأعمال الارهابية الاجرامية»، وأكد أن جميع أعضاء المجلس يقفون وبحزم إلى جانب الكويت ومساندتها في مواجهة مثل هذه «الأعمال الاجرامية» وجميع الأعمال التي تنقص من استقلال الكويت وسيادتها. ويعتقد أن المتهمين يتبعون ما يدعى بحزب الدعوة(٢٧).

كان الاعتداء الثاني على أمن الكويت اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية لمدة ستة أيام بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. فقد قامت مجموعة من الارهابيين الشيعة باختطاف طائرة إلى طهران كانت في طريقها من دبي إلى كراتشي وتحمل على متنها ١٥٥ مسافراً و١١ من طاقم الطائرة. وفي هذه الحادثة اتهم عدد من المراقبين في دول مجلس التعاون إيران بالتواطؤ مع الخاطفين، ومرة أخرى كانت أصابع الاتهام تشير إلى إيران على الرغم من إنكار إيران ذلك.

الاعتداء الثالث لزعزعة الاستقرار في الكويت حدث في ٢٥/٥/١٩٨٥ واستهدف هذه المرة أمير الدولة الشيخ جابر الأحمد الصباح عندما تعرض موكبه للهجوم بواسطة سيارة مفخّخة. نجم الحادث عن جرح الأمير، ومقتل اثنين من الحرس الأميري، وجرح أحد عشر شخصاً آخر، ونسب الحادث إلى منظمة الجهاد الاسلامي. وقد أدانت الأمانة العامة للمجلس هذا الحادث، وقالت في بيان أصدرته بأنها «تدين بشدة هذه المحاولة المجرمة وجميع الأعمال والمحاولات الارهابية الهادفة إلى تهديد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وتؤكد أن هذه المحاولة سوف تجعل الكويت والأقطار الشقيقة له أكثر تصميماً على مواصلة مسيرة الرفاهية والبناء لخدمة قضايا الأمة العربية والتضامن الاسلامي»(٢٨).

أما العمل الرابع من أعمال العنف السياسي الذي هزّ المواطنين والحكومة في

(٢٧) Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf,» pp. 290-291.

(٢٨) Ramazani, Ibid., p. 37. (D. 27).

الكويت وفي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فقد حدث في ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥، إذ تم تفجير قنابل في مقهيين شعبيين في منطقة شارق ومنطقة السالمية، حيث تجتمع العائلات والأصدقاء عادة للاستجمام. وقد أدى هذا الحادث إلى مقتل ١١ شخصاً وجرح ٨٩ آخرين. ومرة أخرى كانت أصابع الاتهام تشير إلى إيران. فقد أدانت الأمانة العامة لمجلس التعاون هذا العمل واعتبرته عملاً «إجرامياً»، وأكدت أنه كان موجهاً ضد المواطنين الأبرياء. وأشار البيان إلى أن «مثل هذه الأعمال الدنيئة سوف تجعل الكويت وشقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي أقوى وأصلب»[٢٩]. وفي رد فعل على محاولة الاعتداء على حياة أمير الكويت، وافق مجلس الوزراء الكويتي على تطبيق عقوبة الموت على الأعمال الارهابية التي تنتج منها خسائر في الأرواح[٣٠].

ويرى رمضاني أنه يجب عدم المبالغة في فشل توقيع الاتفاقية الأمنية الشاملة بين دول المجلس، فقد كان هناك تعاون ثنائي ومتعدد بين هذه الدول في مقاومة أعمال العنف السياسي، مثل تبادل المعلومات والاستخبارات وغيرها. وبصورة إفرادية، اتخذت دول المجلس خطوات متوازية في مقاومة الارهاب، مثل تسفير المشتبه بهم وتقييد التأشيرات والسفر والنشر. فعلى ما يبدو أن المشاركة في المعلومات قد ساعدت على الكشف عن مؤامرة البحرين التي تم إجهاضها، حيث زودت سلطات الهجرة والجوازات في دولة الامارات العربية المتحدة نظراءها في دولة البحرين بمعلومات عن المشتبه بهم[٣١].

٢ ـ تدني مستوى المشاركة

يعتقد الكثير من المفكرين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي أن انتقال أقطار منطقة مجلس التعاون الخليجي من مجتمعات بسيطة متجانسة اجتماعياً، ومترابطة ثقافياً قائمة على أساس من التحالف والتعايش الارادي، إلى دول ذات تركيبة سكانية متنوعة، تديرها حكومات مركزية غنية بريع النفط وتعتمد على بيروقراطية واسعة وأجهزة متعددة ذات سلطة كبيرة وموارد ميسرة، كل هذا أدى إلى تقويض مقومات المشاركة التقليدية من حيث كيفية اتخاذ القرارات المصيرية، ومن حيث مسؤولية تنفيذها.

كما أن انحسار نمط المشاركة التقليدية لم يصاحبه تطوير لنمط من المشاركة السياسية الحقيقية في أغلب دول المنطقة، على الرغم من بعض المحاولات.

إن بطء التجاوب مع المتغيرات الجديدة نتيجة للانتقال من المجتمعات التقليدية ذات الجذور القائمة على أساس من التحالف بين القبائل والعائلات، والمتمتعة بقدر من المشاركة في الرأي، إلى شكل الدولة الحديثة، أدى إلى تدني مستوى المشاركة

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٧ (د. ٣٤).

(٣٠) Kechichian, Ibid., p. 37.

(٣١) Ramazani, Ibid., p. 37.

السياسية(٣٢). لقد ربط كثير من أفراد الطبقة المثقفة عملية الاستقرار الداخلي بالمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية، حيث يعبر أحدهم عن ذلك بقوله: «... بدون ديمقراطية... لن يكون هناك ولاء [للأنظمة في دول الخليج] من مواطنيهم... ولن يكون هناك استقرار داخلي، لذا... فإن الجواب الوحيد هو أن وضعاً أمنياً خليجياً قوياً لن يتحقق إلا من خلال الديمقراطية الداخلية»(٣٣).

وليس هذا فحسب، بل إن أصواتاً من داخل أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مراكز مرموقة من المسؤولية، ترى أن الدول لا تحقق أمنها إلا ببناء الداخل وبالتنمية الشاملة. فنزار عبيد مدني مساعد مدير مكتب الوزير ورئيس الشؤون الاعلامية في العربية السعودية يرى أنه «لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من التنمية. والأمن القومي لدولة أو مجموعة من الدول لا يعتمد والحالة هذه على القوة العسكرية فحسب، بل يعتمد بنفس القدر على تطوير وتنمية القدرات المختلفة للدولة. وبذلك فكلما تطورت التنمية كلما ترسخ الأمن وامتدت جذوره». والتنمية في هذا الاطار لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب... إن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ويرى مدني أن المسار الصحيح للتنمية يقتضي تبني مسالك معينة يضع في أولويتها «الاهتمام بالانسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها وذلك بالحرص على إكسابه المعرفة والمهارة، وتطوير قدرته على التفكير والتحليل وإفساح المجال أمامه للإبداع والابتكار وتحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات»(٣٤).

٣ ـ العمالة الوافدة

لقد تطرقنا في فصول سابقة إلى حجم العمالة الوافدة وأسبابها. ويكفي إلقاء نظرة على الجدول المرفق عن حجم العمالة ونسبتها بالنسبة إلى المواطنين لنرى النسبة الهائلة، بل والمروعة لهذه الأعداد من الوافدين.

فنتيجة لهذه الزيادة الملحوظة في الهجرة العمالية، وخصوصاً الآسيوية منها، إلى الخليج، بدأ عدد من المفكرين في التنبيه للمشاكل التي قد تخلقها وما قد ينجم عنها، وبدأ ناقوس الخطر يقرع في كثير من أرجاء الخليج العربي. فعُقدت الندوات ونُشرت أبحاث عديدة بهذا الخصوص. فعلى سبيل المثال، ينبّه علي خليفة الكواري، وهو أحد

---

(٣٢) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٣٣) Al-Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» p. 128.

(٣٤) نزار عبيد مدني، «مدخل لدراسة الامن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» في: معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: المعهد، ١٩٨٦)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

المفكرين البارزين من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، مثله مثل الكثيرين غيره من المثقفين في هذه المنطقة، ينبه للأبعاد السلبية للعمالة غير العربية، حيث يرى الخطر في هذا المجال «على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي وعلى الشخصية الثقافية وإمكانيات تنميتها والهوية القومية للمنطقة، هذا كله، إضافةً إلى التأثير السلبي للتركيب السكاني الراهن وتدفق العمالة الوافدة بشكل عام وتأثيرها على إمكانية تطوير الموارد البشرية المحلية وعلى توجهاتها الانتاجية وانتمائها وولائها الوطني». فانجذاب أكثر الوافدين إلى المنطقة «مدفوعين بقوة الطرد الاقتصادية في معظم الأحيان في بلادهم، جعل معظم الهجرة عبئاً على المنطقة بدلاً من أن تكون عوناً لها، وقد خلق عبئاً أمنياً [عليها]...»(٣٥).

كما نبهت دراسات أخرى لاحتمال أنه في حال تعرض منطقة الخليج لنزاع إقليمي أو صراع دولي، فإن العمال الأجانب يشكلون خير أداة لتنفيذ مخططات الأعداء الطامعين بثروات النفط، وعلى افتراض حسن النوايا، فإنهم سيعلنون وقف العمل والعودة إلى بلادهم تاركين المشاريع الاقتصادية الخليجية تعاني الشلل والتعطل(٣٦).

وللتأكد من صحة هذا الافتراض يمكننا الاستشهاد بما قاله جيمس أكينز (James Akins)، وهو عضو سابق في الكونغرس الامريكي في محاضرة ألقاها في ندوة العلاقات العامة الدولية في طوكيو في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣، حيث يقول في هذه المحاضرة: «إن المخطط الذي اقترحته الادارة الامريكية في عام ١٩٧٥ لاحتلال منابع النفط [ولم تكن الظروف مناسبة لتنفيذه كما لقي معارضة أيضاً في حينها]، الظروف الآن ـ في الثمانينيات ـ مناسبة له أكثر حيث يوجد للولايات المتحدة عدة آلاف من العسكريين في العربية السعودية. وأكثر أهمية من ذلك، للشركات الكورية الجنوبية حصة الأسد في عقود البناء في العربية السعودية، ويوجد نحو ٧٠,٠٠٠ كوري في البلاد، جميعهم تحت أمرة الحكومة الكورية، ومعظمهم ضباط عسكريون أو في قائمة العسكريين. فجسر الامداد بالمعدات للرجال الموجودين على الأرض، إضافة إلى المعدات التي يملكونها في الوقت الذي سينفذون فيه عملية احتلال حقول النفط، سيكون أقل مخاطرة مما كان عليه في عام ١٩٧٥... كما أن هناك مجموعة كبيرة من المرتزقة الباكستانيين في الجيش السعودي والقوى الجوية السعودية»(٣٧).

ومن جهة أخرى، ذكّرت بعض الدراسات بما جرى في سنغافورة، وما جرى في البحرين في موضوع «حق تقرير المصير» للأقليات الوافدة حيث قالت: «يجب ألا يغيب عن أذهاننا [مثال سنغافورة] ـ التي اقتطعت من ماليزيا الأم ـ حيث شكل المهاجرون الصينيون الأغلبية، وما حدث في دولة البحرين في عام ١٩٧٠ دليل على ذلك، حيث ادعى شاه إيران حقه في جزر البحرين،

---

(٣٥) الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية**، ص ٢٨.

(٣٦) «العمالة الاجنبية في الخليج: الأبعاد الامنية والسياسية،» **التقرير السياسي** (مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة)، العدد ٩ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ١٥.

(٣٧) James E. Akins, «Living with OPEC,» (International Public Relations 25th Anniversary Celebrations, Tokyo, 19 October 1983), p. 24.

وكان يراهن على تأييد المهاجرين الايرانيين له. وجرت تحت تنفيذ الأمم المتحدة عملية استفتاء لسكان دولة البحرين لتقرير مصيرهم»[٣٨].

وليس هذا فحسب، بل الواقع يشير إلى محاولة تدخل بعض حكومات الدول المصدرة للعمالة الوافدة في القوانين الصادرة من قبل حكومات بعض دول مجلس التعاون الخليجي بحق العمال المخالفين لقوانين العمل والعمال. ففي شهر شباط/فبراير من عام ١٩٨٠ احتجت الحكومة الهندية على قانون عمل صدر في الامارات العربية المتحدة ينص على إبعاد الأشخاص الذين يقيمون في الدولة بشكل غير مشروع - حيث كانت أعداد كبيرة من العمال الهنود موجودة بصورة غير مشروعة في الدولة - وقد أثيرت هذه المسألة في البرلمان الهندي، كما زارت رئيسة وزراء الهند آنذاك دولة الامارات، ويقال إنها نجحت بإيقاف الاجراءات. وبمثل ذلك قام وزير القوى العاملة الباكستاني بزيارة إلى بلدان الخليج العربي عام ١٩٨١ ليطلب توفير ظروف أفضل للعمالة الباكستانية[٣٩]. ويورد أكبر أحمد في مقال له في مجلة آشِن أفيرز (*Asian Affairs*) حادثة جرت في مدينة العين في دولة الامارات العربية المتحدة عن قتال حدث بين العمال الباكستانيين في إحدى الأماكن التي يسكنون فيها نتيجة خلافات بينهم، وكيف أن الشرطة لم تستطع الدخول إلى منطقة سكنهم حتى تم الاتصال بالسفارة الباكستانية في الدولة، وجاء مندوب من السفارة وتم حل المشكلة[٤٠].

فمن الطبيعي أنه نتيجة لانتشار العمالة الوافدة واختلاف جنسياتهم، يتعين على الدول الخليجية أن تعزز أجهزة الشرطة والأمن لكثرة الجنح والجرائم الأمنية. وطبقاً لإحدى إحصاءات وزارة الداخلية في دولة الامارات العربية المتحدة «وصلت نسبة الجرائم التي ارتكبها الوافدون الأجانب إلى ٨٤ بالمئة». وذكر مسؤول التعقيب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دولة الامارات أن «٩٠ بالمئة من الجرائم يرتكبها أفراد من جنسيات هندية وباكستانية... وبشكل خاص من العاطلين عن العمل»[٤١].

وفي ندوة حول العمالة الوافدة نشرت جريدة **الاتحاد** في عددها الصادر بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ أنه خلال تسعة أشهر فقط في عام ١٩٨٣ وصل عدد المتهمين بجرائم مختلفة في دولة الامارات - من الوافدين - إلى ١٧,٣٧٨ متهماً[٤٢].

---

(٣٨) «العمالة الاجنبية في الخليج: الابعاد الامنية والسياسية،» ص ١٠.

(٣٩) Al-Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» p. 163.

(٤٠) Akbar S. Ahmed, «Dubai Chalo: Problems in Ethnic Encounter between Middle Eastern and South Asian Muslim Societies,» *Asian Affairs*, vol. 15 (October 1984).

(٤١) «العمالة الاجنبية في الخليج: الابعاد الامنية والسياسية،» ص ١٠.

(٤٢) Al-Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study,» p. 163.

على الرغم من الحوادث الطفيفة التي ذكرناها، والتي من الممكن أن تحدث في أي بلد في العالم، إلا أن دولة الامارات العربية المتحدة لم تشهد طوال فترة الصراع العراقي ـ الايراني (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) أحداث عنف داخلية كالتي جرت في معظم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على عكس ما تنبأ به كثير من الباحثين في مطلع الثمانينيات، مستندين إلى حجم العمالة الوافدة في دولة الامارات والتركيبة الاتحادية ـ أمثال كوردسمان (Cordesman)(٤٣). وقد يعزو الباحث هذا الاستقرار النسبي، من خلال تجربته الشخصية ومشاهداته، أثناء إقامته في دولة الامارات العربية المتحدة لمدة ستة عشر عاماً، إلى عوامل عديدة، أهمها السياسة الرشيدة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ـ حقيقة لا تجملاً ولا مداهنة ـ تلك السياسة التي اتسمت بالهدوء والرزانة وبتحقيق الازدهار والتقدم والرفاهية للمواطنين، والابتعاد عن التعصب الطائفي والتسامح في معاملة الوافدين، وتقديم الخدمات الضرورية من تعليم وعلاج صحي مجانيين لهم ولأبنائهم. كل ذلك ـ كما يعتقد الباحث ـ كان له أثره في الاستقرار والأمن الداخلي في دولة الامارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من ذلك ينبّه الباحث ـ مثله مثل الآخرين ـ لخطورة الخلل السكاني نتيجة لحجم العمالة الوافدة على مستقبل هذه الدولة الفتية وأمنها، فالتاريخ مليء بالتجارب.

ونتيجة لإدراك الجهات المسؤولة في دول مجلس التعاون الخليجي، أصدرت تلك الجهات العديد من المراسيم والقوانين ـ بشكل إفرادي ـ تتعلق بتنظيم العمالة ومحاولة الحدّ منها، ويتم التنسيق أيضاً من خلال مجلس التعاون، وقد صدرت عن الأمانة العامة توصيات عدة بهذا الخصوص.

ثانياً: التنسيق والتعاون في مجال الأمن الخارجي ـ الدفاع

تطرقنا في فصول سابقة إلى العوامل الخارجية ـ الاقليمية والدولية ـ التي كانت عاملاً مهماً في زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج، والتي بلغت ذروتها ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠. وقد عجّلت هذه التهديدات الأمنية الاقليمية في جزء كبير منها في إقامة مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١.

منذ عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٨ ـ الاطار الزمني لهذا البحث ـ تصاعدت معظم هذه التهديدات في منطقة الخليج. فالحرب العراقية ـ الايرانية والمخاطر المستمرة لانتشارها على أقطار مجلس التعاون الخليجي ظلت قائمة، الأمر الذي فرض على المخططين

---

(٤٣) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.; London: Westview Press, 1984), pp. 505-595.

العسكريين في دول المجلس تحديات أمنية ودفاعية أساسية. فالحرب التي اعتبرت أطول حرب منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تجرِ في منطقة ملاصقة لمناطق النزاع، بل امتدت هذه الحرب أيضاً لتشمل هجمات مباشرة على سفن تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي في المياه الاقليمية للدولتين المتنازعتين، إضافةً إلى الهجمات المباشرة على الكويت والمحاولات غير المباشرة لأعمال العنف والتخريب الداخلي داخل بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وبقيت القوات السوفياتية خلال تلك المدة تواصل وجودها المكثف في أفغانستان، حيث ازداد عدد القوات السوفياتية بحلول عام ١٩٨٥ من نحو ٧٥,٠٠٠ جندي ليصل إلى ما يقارب ١٢٠,٠٠٠ جندي[٤٤]. وظلت مشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي من دون أي تقدم، بل ظلت تشكل جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وقامت إسرائيل بأعمال عدوانية عدة في فترة ما بعد قيام مجلس التعاون الخليجي كان لها أثر واضح في المخططين السياسيين في مجلس التعاون. فالغزو الاسرائيلي للبنان في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ ودور البديل الذي لعبته إسرائيل في القطاع الجنوبي بإنشاء «منطقة أمنية» بعدما انسحبت قواتها في شهر حزيران/يونيو من عام ١٩٨٥، كذلك الهجوم الذي قامت به القوات الجوية الاسرائيلية على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في شهر تشرين الأول/اكتوبر من عام ١٩٨٥، وأيضاً احتجاز طائرة تجارية سورية في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ من قبل الطائرات الجوية الاسرائيلية، إضافةً إلى حادثة كان لها عميق الأثر والاهتمام في دول مجلس التعاون، هي الهجوم الجوي الاسرائيلي في شهر حزيران/يونيو على المفاعل النووي العراقي قرب بغداد، إذ أفادت بعض التقارير أن الطائرات الاسرائيلية عبرت المجال الجوي السعودي، كل ذلك يبرهن عن المدى الذي تستطيع فيه إسرائيل ممارسة نفوذها العسكري في الشرق الأوسط. وكذلك تمت ملاحظة زيادة في نشاط الطيران الاسرائيلي في الجزء الشمالي من العربية السعودية، فكان على المسؤولين السعوديين أن يواجهوا واقعاً غير مرغوب فيه.

لذا نظراً إلى المخزون العسكري الكبير لإسرائيل ومطامحها الواضحة في المنطقة، يُنظر إلى إسرائيل كمصدر أساسي يهدد أمن دول مجلس التعاون، الأمر الذي فرض على السعوديين أيضاً الاهتمام بتعزيز دفاعاتهم على حدودهم الشمالية[٤٥].

كذلك الوضع بالنسبة إلى الصراع في القرن الافريقي، وعدم الاستقرار في البحر الأحمر. كل تلك التحديات ظلت مستمرة بعد قيام مجلس التعاون. فقد ظلت موسكو تحتفظ بمجموعة من المنشآت العسكرية الحيوية في منطقة الخليج من الممكن استخدامها كمشروع لقوة في أوقات الطوارئ، الأمر الذي كان ينظر إليه السعوديون والعُمانيون بكل قلق واهتمام. هذه التحديات مجتمعة زادت من تعقيد الاعتبارات والاهتمامات الأمنية

(٤٤) Erik R. Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 195.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن أنها شكلت أيضاً تهديداً مباشراً أو غير مباشر لزيادة التنافس أو تورط القوى العظمى في المنطقة.

إن مثل هذا التنافس بين القوى العظمى قد ارتبط بالصراع في القرن الافريقي، ويرهن عن نفسه أولاً في التحالف بين إثيوبيا والاتحاد السوفياتي والصومال والولايات المتحدة الأمريكية. وما زال الصراع العربي ـ الاسرائيلي يشكل مصدر تنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط. كذلك الحرب العراقية ـ الايرانية زادت من تورط القوى العظمى في المنطقة، وعلى وجه الخصوص بعد انتشار الصراع إلى الخليج الحيوي استراتيجياً. وقد تمثل هذا التورط في:

١ ـ التصريحات الامريكية لضمان الملاحة في الخليج.

٢ ـ نشر أعلام القوى العظمى على السفن في الخليج.

٣ ـ فضيحة ما يسمى بإيران غيت في عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، حيث ارتبطت إدارة الرئيس السابق رونالد ريغان باستراتيجيا خطرة لبيع الأسلحة إلى طهران في مقابل امكانية إطلاق سراح الرهائن الامريكيين في لبنان. هذه الفضيحة هزّت الثقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة أيضاً.

٤ ـ حادثة البارجة الامريكية ستارك (Stark)، فقد ازداد الوجود الأمريكي في منطقة الخليج بعد ذلك، وفي مطلع شهر نيسان/ابريل جرت معركة في موقع في البحر العربي بين القوات الامريكية والايرانيين، وجزء من هذا الرد جاء على نشر إيران لصواريخ طويلة المدى مضادة للسفن من نوع «HY2» وصواريخ «سيلك وورم» (Silk Worm) على مضيق هرمز[٤٦].

وفي نهاية عام ١٩٨٧ حدثت سلسلة من المواجهات البسيطة في الخليج بين الولايات المتحدة وإيران بدأت في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ عندما احتجزت قوات الولايات المتحدة سفينة إيرانية تدعى «إيران اجر» (Iran Ajr) كانت تقوم بزرع ألغام في الخليج. وفي ٨ تشرين الأول/اكتوبر، أغرقت طائرات هليكوبتر أمريكية ثلاثة زوارق حربية إيرانية، كذلك قامت البحرية الامريكية بتدمير منصتين للنفط إيرانيتين مع رادار عسكري ومحطات اتصال، رداً على هجمات إيرانية بصواريخ «سيلك وورم» على السفن المسجلة في الولايات المتحدة، وذلك في المياه الكويتية. كما وقعت حادثتان للسفن السوفياتية في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٧، حيث اصطدمت إحدى هذه السفن بلغم بحري قرب الكويت، وأطلق زورق إيراني النار على السفينة الأخرى[٤٧].

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

إن هذه الأحداث كلها التي هددت الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ـ كما أشرنا في مواضع سابقة ـ ظلت مستمرة بعد قيام مجلس التعاون الخليجي، وكان لها تأثير كبير في البرامج السياسية والأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

لكن على الرغم من أن الدول الست كانت تنظر إلى التهديدات الخارجية لأمنها من مصادر مختلفة، متوقفة على ظروفها الخاصة، حيث كانت عُمان والعربية السعودية في عام ١٩٨١ تعتبران، على سبيل المثال، اليمن الجنوبي الخطر الأكبر مما كانت تنظر إليه الدول الأربع الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. كذلك ربما كانت الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة تنظران إلى الاتحاد السوفياتي كمصدر من مصادر التهديد لأمن دولتهما أقل مما كانت تنظر إليه الدول الأخرى الأعضاء في المجلس. كما كان السعوديون والعُمانيون أكثر قلقاً من بقية شركائهم في مجلس التعاون حول إقامة ما يدعى بالمحور الثلاثي بين اليمن الجنوبي وإثيوبيا وليبيا في شهر آب/أغسطس عام ١٩٨١.

منذ عام ١٩٨١ ولغاية عام ١٩٨٨، ما من تهديد كانت تنظر إليه دول مجلس التعاون الخليجي نظرة مشتركة مثل الخوف من انتشار الحرب العراقية ـ الايرانية ومضاعفاتها، على الرغم من بعض الاختلافات في وجهات النظر بين دول مجلس التعاون في طريقة التعامل مع هذا التهديد وأسلوب مواجهته، وليس في مدى القلق والاهتمام.

وربما يمكننا القول إنه ما من تهديد بمفرده من بين تلك التهديدات التي ذكرناها آنفاً خلال تلك الفترة عمل كحافز وراء جهود دول مجلس التعاون الخليجي في محاولة لإنشاء نظام دفاعي موحّد.

ولكي نتفهم ونتابع مسيرة التعاون والتنسيق الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، لا بد لنا من الأخذ بعين الاعتبار تحديات الحرب العراقية ـ الايرانية وتطوراتها ومدى استجابة هذه الدول لها. فكما رأينا في الفصل السابع مدى تأثير هذه الحرب في التنسيق السياسي والدبلوماسي بين دول مجلس التعاون، كذلك سوف نتطرق هنا إلى مدى تأثير تطور الحرب بعد عام ١٩٨١ في سير التعاون والتنسيق العسكري بين هذه الدول.

ثالثاً: تطور الحرب العراقية ـ الايرانية ما بعد قيام مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١

منذ تشكيل مجلس التعاون الخليجي في شهر أيار/مايو من عام ١٩٨١، مرت الحرب الايرانية ـ العراقية بمراحل متعددة من الصراع، حيث شكلت تحديات عسكرية متنوعة لدول مجلس التعاون الخليجي. فبعد الاندفاع العراقي الأول في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، نجح النظام الايراني بتوحيد مصادره العسكرية وجعلها متماسكة، على الرغم من الفوضى التي أحدثتها الثورة الايرانية في صفوف الجيش، واستطاع أن يضع بغداد في وضع دفاعي.

ففي شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٨١، شنت إيران هجومها الأول ضد القوات العراقية، وعلى الرغم من أن هذا الهجوم لم ينجح، إلا أن هذا العمل جاء عكس ما كانت تتصور دول مجلس التعاون من قدرة إيران على القيام بعمليات هجومية. كذلك نجحت القوات الايرانية بإرغام القوات العراقية على التخلي عن مصفاة النفط الايرانية في عبدان والتي كانت تطوقها القوات العراقية.

بين شهرَي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ وشباط/فبراير ١٩٨٤، قامت دول مجلس التعاون بجهود لم يسبق لها مثيل من التعاون الدفاعي في ما بينها. وقد اطّلعنا في هذا الفصل على الاتفاقات الأمنية التي تم إبرامها بين هذه الدول، لكن عام ١٩٨٢ شهد سلسلة من الهجمات الايرانية الناجحة والباهظة التكاليف على كلا الجانبين الايراني والعراقي، وقد عرفت هذه الهجمات بـ «الموجات البشرية الهائلة» التي دفعت بها إيران إلى أرض المعركة. فقد استطاعت إيران من خلالها استعادة معظم الأراضي التي كانت تحتلها العراق. لقد كانت هذه الهجمات بمثابة جرس إنذار لدول مجلس التعاون الخليجي(٤٨).

في ٢٥ ـ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ عقد وزراء الدفاع لمجلس التعاون الخليجي مؤتمرهم الأول في العاصمة السعودية، الرياض، حيث أكد عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون، أن هدف المجلس هو «الحفاظ على أمن واستقرار الخليج بالقوة الذاتية ودون استعانة بأحد.. وأن يكون القرار السياسي للخليج قراراً خليجياً عربياً لا يتأثر بأية اعتبارات خارجية»، كما أكد أن وزراء الدفاع قد وضعوا في مؤتمرهم اللبنة الأولى والأساس لما يصون هذه المبادئ والأهداف.

وفي رد على سؤال حول التركيز الحالي على النواحي الأمنية، بعد أن ركزت القمة الخليجية في أبو ظبي على النواحي الاقتصادية والسياسية، أجاب بشارة قائلاً: إن النظام الأساسي للمجلس يركز على التنسيق والتكامل والتعاون بين الدول الست في المجالات كافة، أي انه لم يستبعد التعاون في الإطار الأمني أو الدفاعي.

وأضاف أن ما تضمنه بيان قمة أبو ظبي من مبادئ يحتاج إلى تعاون أمني دفاعي للمحافظة على هذه المبادئ وعدم ترك أية ثغرة أمام الدول الكبرى والدول الأجنبية للنفاذ إلى المنطقة. وقال: «إننا لم نتطور في الشؤون الأمنية والدفاعية تلقائياً، وإننا وجدنا أنه لا بديل من التعاون الأمني والدفاعي لصيانة المبادئ التي تضمنها بيان أبو ظبي والمحافظة عليها، وإلا تحولت هذه المبادئ إلى مجرد عمل جامد»(٤٩).

ومن ناحية أخرى، أكد الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران

---

(٤٨) Economist Intelligence Unit (EIU), *Iraq-Iran War: The Next Five Years* (London: Economist Publications, 1987).

(٤٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي**، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

السعودي، أن الخليج لا يحتاج إلى حماية خارجية، سواء من الشرق أو الغرب، وأشار إلى أن لدى قادة دول الخليج وشعوبها «إحساساً قوياً بأن الوقت قد حان للبروز في صورة دولة عربية إسلامية تجتمع في ستة أقطار وتضمها لغة الضاد وتظلها شريعة الاسلام». كما أكد وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح «أن الخطة الدفاعية لدول مجلس التعاون لن تكون موجهة ضد طرف معين، وإنما ستكون لدرء أي خطر يهدد أمن المنطقة»(٥٠). ومن جهة أخرى، أكد الأمير سلطان بن عبد العزيز أن التصور العام لتحديد الأخطار الخارجية التي يتعرض لها الخليج في ضوء التهديدات الايرانية لم يخرج عمّا حددته قرارات مؤتمر القمة العربية السابقة، وقال إن اجتماعنا لم يكن لأسباب طارئة أو لمخاوف مفاجئة، موضحاً أن ما وقع في البحرين «لم يزد في نظر شعوب المنطقة عن كونه حركة صبيانية قضت عليها دولة البحرين بوسائلها الخاصة»(٥١).

والواقع ـ كما لاحظنا سابقاً ـ أن مؤامرة البحرين كانت الحدث الأول الذي دفع بالسعوديين إلى إبرام اتفاقيات أمنية مع شركائهم في دول مجلس التعاون الخليجي. وكذلك كانت السبب الحقيقي الأول لاجتماع رؤساء الأركان الذي تم بين ٢١ و٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، والتي مهدت لاجتماع وزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي. ولقد كان للتطورات في الحرب العراقية ـ الايرانية بين آذار/مارس وحزيران/يونيو ١٩٨٢ تأثير في هذه الدول، الأمر الذي تطلب اجتماعاً طارئاً لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي عقد ما بين ١٥ ـ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٢ «لبحث الأوضاع المستجدة في منطقة الخليج». وبعد اختتام الاجتماع في اليوم نفسه، صرح الأمير سعود الفيصل بأن الاجتماع لم يُصدر بياناً ختامياً، وأضاف أنه تقرر أن يستأنف الاجتماع أعماله يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٢ في الرياض، وأن «هناك اتصالات خلال الأيام العشرة القادمة لبلورة موقف عربي موحّد تجاه الوضع الراهن في منطقتنا عموماً، وفي هذه المنطقة خصوصاً في ما يتعلق بالنزاع العراقي الايراني». وفي البيان الختامي للدورة الاستثنائية في (٣١ أيار/مايو ١٩٨٢)، أعرب البيان عن أمله في «أن تتجاوب جمهورية إيران الاسلامية لوضع حد لإراقة الدماء وإنهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة للبلدين المسلمين». وجدد المجلس قناعته بأن «إيقاف الحرب عامل هام لاستقرار المنطقة». وأضاف البيان أن المجلس قد استعرض «الخطوات التي اتخذت للمحافظة على سلامة دوله وعلى استقلالها وسيادتها ودرء المخاطر عنها»(٥٢).

من منظور مجلس التعاون الخليجي فإن الخطوة الأساسية نحو تعاون دفاعي بين الدول الست كانت التدريبات العسكرية الأولى التي بدأت في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ والتي أطلق عليها مناورات «درع الجزيرة (١)». وسنعترض لها لاحقاً في هذا الفصل.

---

(٥٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ط ٢ (الرياض: الامانة العامة، ١٩٨٨)، ص ١٦٨.

(٥١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

وما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ مثلت هذه المرحلة قلقاً حقيقياً لدى دول مجلس التعاون الخليجي من احتمال انتشار الحرب، الأمر الذي كثّف المخاوف لدى قادة مجلس التعاون وشجع على القيام بجهود تعاونية تهدف إلى الدفاع المشترك. فقد تميزت هذه المرحلة بأحداث بارزة، حيث امتدت الحرب خلال هذه الفترة لتصل إلى البنية الأساسية الاقتصادية للدولتين المتحاربتين. ونتيجة لتوسيع الهجمات على السفن في المياه الدولية في الخليج في ربيع عام ١٩٨٤، تعرضت السفن المارة هناك لقصف مكثف من قبل إيران والعراق وما أصبح يعرف بـ «حرب الناقلات» (Tanker War)، إضافةً إلى تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز، وسعي العراق في هذه الفترة لتدويل الصراع بإشراك أطراف ثالثة ـ ومنها القوى العظمى ـ في التأثير لوضع نهاية للحرب. فقد تعرضت ناقلات نفط سعودية وكويتية للإصابة بفعل طائرات عراقية وإيرانية(٥٣).

إن انتشار الأعمال العدوانية لتشمل الملاحة في الخليج قد قدمت إلى العراق أيضاً منفذاً آخر للضغط على دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بمساندة غير مباشرة ـ بشكل رئيسي مساعدات مالية ـ في الحرب ضد إيران. فمنذ بداية الحرب، قدمت دول مجلس التعاون مساندة معنوية، ثم مادية، إلى بغداد، كما قدمت هبات أو قروضاً كبيرة إلى العراق. وكانت العربية السعودية والكويت أكبر المناصرين الرئيسيين للعراق من بين دول المجلس، حيث إنه في ضوء الاعتبارات الجغرافية والسياسية المختلفة، اتخذت دول مجلس التعاون الأخرى موقفاً شبه حيادي تجاه الحرب. لقد كان شعور دول مجلس التعاون الخليجي من انتشار الحرب، والخوف في الواقع من انتصار إيراني، يقتضي بالضرورة من هذه الدول التفكير بالقيام بدور غير مباشر من جانبها في مساندة العراق ومقاومة أكبر لمحاولات طهران إرهاب أو القيام بأعمال تخريبية في دول مجلس التعاون. إلى جانب ذلك، حاولت دول مجلس التعاون، كما رأينا في الفصل السابع، التوسط بين الجانبين العراقي والايراني ومساندة الجهود الدولية لوضع نهاية لهذا الصراع.

كذلك دفعت ما يسمى بحرب الناقلات دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بجهود متزايدة من أجل إقامة دفاع مشترك. فقد صرح الأمين العام للمجلس بأن «الهجمات الايرانية على ناقلات النفط الكويتية والسعودية قد دفعت بدول المجلس للإسراع بتوحيد جهودها العسكرية تحت قيادة موحدة»(٥٤).

وقد شهد عام ١٩٨٤ أول صدام مباشر بين إحدى دول مجلس التعاون الخليجي وإحدى الدول المتحاربة، الأمر الذي نجم عنه قلق سياسي حاد. فقد أُرغم الطيران الملكي السعودي على الاشتباك مع طائرات إيرانية مقاتلة في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٤، وزعمت العربية السعودية أن هذه الطائرات دخلت الحدود الاقليمية للسعودية فوق

---

(٥٣) EIU, *Iraq-Iran War: The Next Five Years*, p. 3.

(٥٤) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 62.

خطوط الملاحة الخليجية. وقد استطاعت الطائرات السعودية إسقاط طائرة إيرانية. احتجت إيران في اليوم الثاني للحادث زاعمةً أنها قد أُسقطت في المياه الدولية، بينما حاولت العربية السعودية التأكيد على أن هذا الاشتباك كان نتيجة لانتهاك الطائرات الايرانية السيادة الوطنية السعودية(٥٥).

ويرى رمضاني أن نجاح السعوديين في المعركة الجوية ربما بدا مهماً، حيث برهن على التصميم السياسي السعودي للردع، وكذلك رفع الروح المعنوية لدول مجلس التعاون الأصغر التي تعتمد بشكل رئيسي على قوة الردع العسكرية للعربية السعودية(٥٦). بينما يرى بيترسون أن الاشتباك أظهر ضعف حماية المنشآت النفطية(٥٧).

ويبدو أن هذا الحادث قد دفع برؤساء أركان مجلس التعاون في اجتماعهم بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤ إلى التخلي عن فكرة وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في ٤ حزيران/يونيو الرامية إلى تأمين ممر بحري قريب من شواطئ دولهم، والتفكير بدلاً من ذلك في القيام بغطاء جوي، حيث اعتبروا ذلك أفضل وسيلة لحماية الملاحة خارج منطقة الحرب الايرانية ـ العراقية في الجزء الشمالي من الخليج. ويساند نظام التغطية الجوية هذا نظام إنذار مبكر.

فقد قرر رؤساء الأركان رفع توصية إلى قادة مجلس التعاون الخليجي بتقديم منحة تقدر بـ ٢ بليون دولار إلى عُمان، لتطوير درجة نظامها الدفاعي الجوي، ولزيادة فعالية شبكة رادارها الجديدة في مضيق هرمز لمراقبة النشاطات الايرانية الهادفة إلى إعاقة الملاحة في المضيق. كما قدموا توصية لتشكيل قيادة شبه موحدة لجيوش الأقطار الستة(٥٨).

لقد ظلت حرب الاستنزاف والهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات على القواعد الاقتصادية والمنشآت العسكرية، وعلى الملاحة مستمرة بحلول نهاية عام ١٩٨٥. وكنتيجة لامتلاك العراق طائرات فرنسية الصنع من نوع «سوبر اتندرد»، استطاعت الطائرات العراقية توسيع مداها بضرب جزيرة خرج الاستراتيجية الايرانية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، واشتدت الهجمات خلال فصل الربيع والصيف على الأهداف العسكرية والصناعية في عمق إيران، وعلى جزيرة سيري البعيدة. كما كانت بغداد والبصرة هدفين للقصف بالصواريخ الايرانية. وقد ردت إيران بعمليات انتقامية، حيث قامت بمهاجمة السفن.

---

(٥٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٢، و Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 182.

(٥٦) Ramazani, Ibid., p. 62.

(٥٧) Peterson, Ibid., p. 182.

(٥٨) Ramazani, Ibid., p. 62.

لقد كانت نقطة التحول الرئيسية في تطورات الحرب، احتلال القوات الايرانية جزيرة الفاو في جنوب العراق في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٦. هذه العملية جعلت القوات الايرانية أقرب إلى البصرة، وهددت بشكل مؤثر بقطع البصرة وما يحيط بها عن بقية العراق. وعلى الرغم من سلسلة الهجمات المضادة من قبل الطيران العراقي والقوات المسلحة العراقية، إلا أن القوات الايرانية استطاعت الاستمرار في احتلالها المنطقة(٥٩). كما أعطت المواقع الايرانية التي أقامتها في منطقة الفاو ميزة للايرانيين بتشكيل ضغط أكبر على دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً الكويت، إذ أصبحت المواقع الجديدة التي أقامها الجنود الايرانيون قريبة جداً من الحدود الكويتية. ففي شهر آذار/ مارس ١٩٨٦، أبلغ وزير الدفاع الكويتي لجنة الشؤون والدفاع في البرلمان الكويتي عن الطائرات الايرانية التي تعترض الزوارق العسكرية الكويتية جنوبي جزيرة «خُبر» داخل المياه الاقليمية الكويتية. كما أخبر اللجنة أن طائرات مدنية إيرانية قد اقتربت من بعض المواقع العسكرية المحرمة، ولكن على ما يبدو بعد تحذير من طياري القوات الجوية الكويتية غيرت الطائرة اتجاهها إلى مطار الكويت الدولي(٦٠).

إن هذه التطورات في الحرب، إضافةً إلى الأعمال الارهابية في الكويت، دفعت بدول مجلس التعاون الخليجي نحو مزيد من التعاون الدفاعي، بحيث أصبح الأمن قضية متشابكة خلال اجتماع القمة السادس الذي عقد في مسقط من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥. فقد أكد مجدداً البيان الختامي لاجتماع القمة، قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حرية الملاحة في الخليج، وأكثر أهمية من ذلك أكد أن أي عمل إرهابي سوف يعتبر تهديداً لجميع أقطار مجلس التعاون الخليجي، فإن أمن أقطار مجلس التعاون كل لا يتجزأ. وفي ما يتعلق بحرية الملاحة، يبدو أنه قد حدث تقدم مباشر بعد مؤتمر القمة السادسة، واستناداً إلى جريدة **القبس** الكويتية، تم تحديد طريق ملاحي للبواخر، وخصوصاً ناقلات النفط، حيث تأخذ دول الخليج دوراً في مراقبة هذا الخط على طول الطريق الذي يسمى «شط الفهد» وتتم المراقبة بواسطة طائرات الهليكوبتر التي ستكون على صلة دائمة مع قواعدها على الشط.

خلال تلك الفترة أوقفت إيران نحو أكثر من ١٥٠ باخرة وحجزتها وفتشتها(٦١). وقد رأينا سابقاً كيف لجأت الكويت في النهاية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لرفع أعلام هاتين الدولتين على سفنها وناقلاتها النفطية في محاولة لضمان حماية لهذه الناقلات ولإشراك الدول العظمى في تحمل مسؤولية سلامة الملاحة في الخليج... الخ.

وحتى نهاية عام ١٩٨٧ لم تُظهر الحرب مؤشرات على نهايتها، حيث استمرت

---

(٥٩) EIU, *Iraq-Iran War: The Next Five Years*, p. 5.

(٦٠) Ramazani, Ibid., p. 62.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٦٣.

الحرب البرية في جبهات عديدة وهجمات جوية بالصواريخ على أهداف في عمق أراضي الدولتين المتحاربتين.

وفي عام ١٩٨٨ شهدت الحرب بين العراق وإيران تطورات جديدة، حيث استخدم العراق الأسلحة الكيمياوية ضد القوات الايرانية، الأمر الذي أثر في معنويات القوات الايرانية، فضلاً عن الخسائر الفادحة في صفوفها[٦٢]. إضافةً إلى ما أشرنا إليه سابقاً من اتفاق القوتين العظميين على إنهاء هذه الحرب، وبعد أن وصلت إيران إلى قناعة تامة بأن استمرارها في الحرب لن يجلب لها سوى مزيد من الخسائر في الأرواح والمعدات، وافقت طهران في شهر تموز/يوليو ١٩٨٨ على قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ الداعي إلى وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات بين الطرفين، العراق وإيران، بعد أن قال الخميني جملته المشهورة: «إني أتقبل هذا القرار كمن يتجرع السمّ». توقفت تلك الحرب التي دامت قرابة ثمانية أعوام مخلفةً وراءها خسائر بشرية ومادية تعتبر أكبر خسائر في تاريخ الحروب البشرية ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى هذا التاريخ.

والجدول رقم (١٠ ـ ١) يظهر أعداد السفن التي تعرضت للقصف وكذلك المنشآت النفطية.

ولكن مع مزيد من الأسف والأسى لم تندمل الجراح ولم تكن المنطقة قد التقطت أنفاسها بعد، حتى جاءتها الكارثة الأكبر والأدمى، والتي بدأت في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٩٠ بغزو العراق لدولة الكويت ونتائج هذا الغزو، الذي سنتطرق له لاحقاً في هذا الفصل.

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

أعداد السفن والناقلات التي تعرضت للهجوم

خلال الفترة من ٢١/٥/١٩٨١ لغاية ٤/٨/١٩٨٨

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
	٥	٢٢	١٥	٦٣	٣٩	١٢٥	١٨٤	٩٢	٥٤٥

المصادر: المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية، «تقرير متابعة التلوث،» و POPME, *Pollution Alert Reports* (Memac/Par).

رابعاً: التطورات الاقليمية والبناء العسكري

لقد عملت التطورات الاقليمية، وعلى وجه الخصوص الحرب العراقية ـ الايرانية،

(٦٢) EIU, Ibid.

كحافز أساسي لتقوية القدرات الدفاعية والردعية لدول مجلس التعاون. ولقد أدرك قادة دول مجلس التعاون الخليجي أن الهدف من التعاون الدفاعي لن يتحقق طالما بقي الضعف العسكري ضعفاً كبيراً في قدراتهم العسكرية. نظرياً، إن احتمال أن تقوم الدول الست ببناء قوتها العسكرية يبدو مؤثراً، وخصوصاً في ما يتعلق بميزانياتها الدفاعية، حيث بلغت الميزانية الدفاعية لمجلس التعاون مجتمعة، على سبيل المثال، ما بين عام ١٩٨١ ولغاية عام ١٩٨٤، نحو مئة وسبعة عشر ونصف (١١٧,٥٢٨) بليون دولار، باستثناء قطر، ويبلغ حجم الميزانية الدفاعية السعودية وحدها ستة وتسعين (٩٦,٠٦٠) بليون دولار خلال أعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٤. والجدول التالي يوضح حجم الميزانية الدفاعية لكل دولة من دول المجلس، والنسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي (GNP).

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)

النفقات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٤

(ملايين الدولارات)

	١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤	
	مستوى النفقات	النسبة المئوية (GNP)	مستوى النفقات	النسبة المئوية (GNP)	مستوى النفقات	النسبة المئوية (GNP)	مستوى النفقات	النسبة المئوية (GNP)
البحرين	٢٤٠	٦,١	٢٩٣	٧,٨	١٦٦	٤,٣	١٤٣	٣,٦
الكويت	٩٦٦	٢,٨	١,١٧٩	٤,٣	١,٤٠٨	٥,٢	١,٣٩١	٥,٣
قطر	-		-	-	-	-	-	-
عُمان	١,٦٩٤	٢٣,٠	١,٧٦٢	٢٤,٤	١,٩٤٤	٢٧,٦	٢,٠٤٠	٢٧,٧
العربية السعودية	٢٢,٤٥٠	١٢,٥	٢٥,١١٠	١٥,٧	٢٧,٠٢٠	٢٣,٤	٢١,٤٨٠	٢١,٣
الامارات العربية المتحدة	٢,٣٤٠	٦,٧	٢,٠٧١	٦,٧	١,٩٧٣	٧,٤	١,٨٦٨	٧,٤

ملاحظة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متاحة.

المصـــدر: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987).

لقد كان للحرب العراقية ـ الايرانية تأثير حاسم في تصميم السعوديين امتلاك نظام دفاع جوي معقد، حيث كان قلق السعوديين يتمثل في الخوف من قصف الطيران الايراني للمنشآت النفطية السعودية في رأس تنورة وجيمه والتي تحتوي على أكثر من ٩٠ بالمئة من صادرات النفط الخام. كذلك نظراً إلى المساحة الشاسعة للبلاد، فإن الأمن الجوي كان مثار قلق دائم للسعوديين. إن كل ذلك دفع بالسعوديين للبدء ببناء عسكري لم يسبق له مثيل لأنفسهم ولشركائهم في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد وافقت العربية السعودية على نشر أربع طائرات أمريكية من نوع «أواكس» في

أراضيها مباشرة بعد اندلاع الحرب في عام ١٩٨٠، كإجراء موقت لسد الفجوة حتى تستطيع إقامة قدرة دفاعية ردعية لنفسها. ونتيجة للاستياء من شروط المبيعات الامريكية لطائرات «أف ـ ١٥» (F-15)، حاولت في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ القيام بصفقة جديدة للدفاع الجوي.

في الفترة التي اندلعت فيها الحرب كانت طائرات «ف ـ ١٥» في حوزة السعوديين. وكان شراء العربية السعودية خمس طائرات من نوع «أواكس» في عام ١٩٨١ ـ تم تسليمها بعد ذلك التاريخ ـ يهدف إلى تعزيز الجيش السعودي بشكل أكبر. كما أن حرب الناقلات دفعت السعوديين بشكل أكبر لبناء قدراتهم العسكرية، حيث طلبت العربية السعودية إلى الولايات المتحدة تزويدها بشحنة طارئة من صواريخ «ستنغر» في شهر أيار/مايو ١٩٨٤ تتألف من ٤٠٠ صاروخ «ستنغر» يحمل على الكتف و٢٠٠ صاروخ يطلق من على منصة أرضية[٦٣].

وكما ذكرنا، فإن تصاعد التهديدات الأمنية والدفاعية في المنطقة، وخصوصاً الحرب العراقية ـ الايرانية، واجه قادة الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي بمتطلبات سريعة وجديدة لتطوير قواتهم المسلحة في زمن التراجع الاقتصادي الحاد[٦٤].

فقد بلغ حجم النفقات الدفاعية لجميع دول مجلس التعاون خلال ميزانية عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ما يقارب ٢٣,٢٦٢ بليون دولار، وقد بلغ حجم النفقات الدفاعية السعودية وحدها في ذلك العام ١٧,٦٩٣ بليون دولار[٦٥].

وبحسب تقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ـ لندن لعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، فإن حجم القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي يقدر بـ ١٥٣ ألفاً، و٩٨٥ دبابة و٢,٦٠٣ آلية أخرى، وعدد الطائرات المقاتلة ٤١٣ طائرة مقاتلة. وبلغ حجم القوات السعودية وحدها ٦٧,٥٠٠ رجل، و٤٥٠ دبابة، و١,٢٨٠ آلية أخرى، و٢١٦ طائرة مقاتلة، الأمر الذي يعطينا دليلاً واضحاً على أن القوات السعودية تشكل القوة المحورية الرئيسية في قوات مجلس التعاون الخليجي. والجدول رقم (١٠ ـ ٣) يوضح حجم القوات وتسليحها لكل دولة من دول المجلس.

(٦٣) Ramazani, Ibid., p. 63.

(٦٤) انظر على سبيل المثال: Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 195.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)

المستويات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ وعدد السكان المواطنين فقط لعام ١٩٨٦

اسم البلد	عدد السكان لعام ١٩٨٦ (بالآلاف)[1]	النفقات الدفاعية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ (مليون دولار)	مجموع القوات المسلحة (بالآلاف)	دبابات	آليات أخرى	طائرات مقاتلة	طائرات هليكوبتر
البحرين	٢٧٢,١	# ١٣٥	٣	-	١٣٦	٦	NA
الكويت	٧١٢,٣	١٨٢٧	١٢	٢٤٠	٤٣٥	٨٠	٢٣
عُمان	٨١٦	# ١٥٦١	٢١,٥	٧٥	٢٧	٥٦	NA
قطر	١٠٥	+ ١٦٦	٦	٢٤	٢٠٩	٢٣	٢
العربية السعودية	٩٧٧٣	١٧,٦٩٣	٦٧,٥	٤٥٠	١٢٨٠	٢١٦	NA
الامارات العربية المتحدة	٤٣٤,٤	١٨٨٠	٤٣	١٩٦	٥١٦	٣٢	٧
المجموع	١٢١١٢,٨	٢٣,٢٦٢	١٥٣	٩٨٥	٢٦٠٣	٤١٣	٣٢

(#) ١٩٨٦.

(+) ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

(١) النشرة الاقتصادية (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض) (١٩٨٧).

المصـــــدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1986-1987* (London: IISS, 1986).

منذ مطلع عام ١٩٨٦ قام مجلس التعاون الخليجي بمبادرات كي يحصل لنفسه على قدرة استطلاع بحرية مستقلة من أجل تعزيز دفاعه في الخليج. وفي أواخر عام ١٩٨٦، وفي النصف الأول من عام ١٩٨٧، أجرى المسؤولون في دول مجلس التعاون الخليجي مع دول أخرى مناقشات بخصوص شراء ما يقدر بـ ١٠ طائرات للاستطلاع البحري[(٦٦)]. وتشمل الأنظمة التي جرت بشأنها المناقشات U.S. P.3 Orion و French Atlantic و Dutch Fokker F-27 وتقدر قيمة الصفقة المقترحة ببليون دولار. وحتى عام ١٩٨٨، لم تتخذ دول المجلس قراراً، بسبب التباعد في المواقف بين عُمان والامارات العربية المتحدة من جهة، والكويت والعربية السعودية من جهة أخرى، بخصوص توقيت مثل هذه المبادرة بالنظر إلى التطورات في الحرب العراقية ـ الايرانية[(٦٧)].

(٦٦) *MEED* (25 October 1986), p. 2.

(٦٧) Peterson, Ibid., p. 206.

لم تتوقف جهود دول مجلس التعاون عند حدود شراء معداتها العسكرية من الخارج، بل حاولت إنشاء صناعات حربية ذاتية، حيث تركزت الجهود على إحياء الهيئة العربية للتصنيع الحربي. وقد التزمت رصدَ مبلغ ١,٤ بليون دولار بالاعتماد أو بمشاركة مصر، أو إنشاء مؤسسات وطنية بشخصية محددة تماماً لمجلس التعاون الخليجي.

وفي عام ١٩٨٥ أنشأت العربية السعودية مؤسسة عامة للصناعات العسكرية، بعد أن درست الرياض إمكانية إقامة منشأة لتجميع الدبابات مع البرازيل، وإمكانية أخرى للتعاون مع شركاء من الطرف الثالث، حيث أخذت دول المجلس بعين الاعتبار امكانية تطوير قدرات تصنيع أسلحة محلياً بمساعدة من الأردن وتركيا وباكستان[٦٨].

خامساً: الاتجاه نحو التنسيق والتكامل الدفاعي المنظم

إن الاهتمامات الأمنية والتطورات الاقليمية في منطقة الخليج قد دفعت قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن تعاون عسكري أوثق على المستوى التنظيمي في مطلع ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ عندما اجتمع وزراء دفاع مجلس التعاون لأول مرة في الرياض، حيث تم في ذلك الاجتماع مناقشة «بناء قوة خليجية ذاتية تبعد شبح أي خطر»[٦٩]. كما دعا وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح في ذلك الاجتماع إلى تنوع مصادر أسلحة دول المجلس، مشيراً إلى أن «تنويع مصادر السلاح استراتيجية محبذة عسكرياً، وان عملية تطوير السلاح لا تعني بالضرورة أنه للاستعمال الفوري، بل هي تشكل مساندة للعدالة وقوة للكلمة الدبلوماسية في المجالات الدولية»[٧٠]. بالاضافة إلى ذلك، جرت جهود للقيام بفتح أكاديميات عسكرية للمواطنين في جميع الدول الست[٧١].

وفي ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٢، عقد رؤساء أركان دول المجلس اجتماعاً بحث فيه المجتمعون «تصوراً عاماً لتنسيق العمل بين جيوش الدول الست، وما يستلزم ذلك من دعم للاتصالات وسرعة الحركة، وتدعيم الدفاع حول منافذ وأجواء الدول الست»[٧٢]. كما بحث المجتمعون في جلسة مغلقة «أسس إنشاء صناعة حربية خليجية»[٧٣]. وفي الاجتماع تم رفع توصيات رؤساء الأركان إلى وزراء الدفاع لمناقشتها وإقرارها.

كان من منظور مجلس التعاون الخليجي أن الخطوة الأساسية نحو تعاون دفاعي بين

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٦٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي**، ص ١٥٤.

(٧٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ص ١٦٩.

(٧١) Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf,» p. 37.

(٧٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

الدول الست تتمثل في إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، حيث قامت القوات المسلحة للدول الست، أعضاء مجلس التعاون، بمناورات عسكرية مشتركة أطلق على الأولى منها «درع الجزيرة (١)» وبدأت بتاريخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣. وأفادت التقارير بأن وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح أكد أن مثل هذه التدريبات المشتركة «عملية تجمع الضباط القادة العسكريين وتخلق قوة تدخّل سريعة لدول مجلس التعاون، التي سيكون في مقدورها صد أي هجوم خارجي ضد أي دولة من دول المجلس»[٧٤].

تم تنفيذ مناورات درع الجزيرة (١) في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث جرت في مسرح عمليات صحراوي تنتشر فيه الكثبان الرملية، وقد شارك في هذه المناورة ما يقارب من ٤٠٠٠ جندي، منهم ١٠٠٠ من كل من العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، و١٠٠ إلى ٣٠٠ جندي من كل من البحرين وقطر، ونحو ٣٥٠ من عُمان[٧٥]. وفي هذه المناورة جرى تمثيل عمليات دفاع من جانب القوات المشتركة لدول مجلس التعاون ضد هجوم معادٍ وإنزال بحري، واستتبع ذلك هجوم مضاد شاركت فيه قوات جوية وبحرية ومشاة محمولة، كما اشتركت فيه دبابات خفيفة وثقيلة، واستخدمت الذخيرة الحية في هذه المناورة.

وقد أوضح قائد مشروع مناورة درع الجزيرة (١) العميد حمد سالم فوائد هذه التدريبات كالآتي:

١ ـ تكوين استراتيجيا عسكرية للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها.

٢ ـ تلاحم جيوش المنطقة في ظل تعاون موحد.

٣ ـ التعرف إلى طبيعة الأرض والحركة فيها تحت كل الظروف.

٤ ـ اختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة.

كما صرح الفريق الشيخ خليفة بن زايد، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة وولي عهد أبو ظبي، بأن هذه المناورات «ستكون لها آثارها البعيدة المدى بالنسبة لجيوش دول مجلس التعاون في كافة الجوانب، سواء من حيث التنظيم أو التسليح أو التدريب، وكذلك التخطيط مستقبلاً لمناورات أكبر حجماً وأكثر شمولاً، كخطوات متكاملة على طريق تحقيق الوحدة العسكرية بين جيوش دول الخليج العربية...»[٧٦].

وتبع هذه المناورات اجتماع مشترك لرؤساء أركان دول مجلس التعاون في الرياض

---

(٧٤) Kechichian, Ibid., p. 368.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٧٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦٣ ـ ٣٨٦؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، المصدر نفسه، ص ١٦٩، و Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, p. 61.

في ١٨/١٠/١٩٨٣، حيث أجروا تقييماً شاملاً للمناورات ولاجتماعات اللجان العسكرية المختلفة. كما قاموا بدراسة لكيفية توحيد مناهج التدريب لجيوش الدول الأعضاء، وأنشأوا معاهد عسكرية مشتركة بهدف توحيد التسليح والتوسع في مشروعات التصنيع الحربي. وقد رُفعت هذه التوصيات للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورة انعقاده الرابعة في قطر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣[٧٧].

وقد أفادت مصادر غربية بأن الاتصالات قد جرت على مستوى عالٍ بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في محاولات للتوصل إلى اتفاقية لإقامة شبكة دفاع رادار ضخمة حول أقطار الخليج لأغراض دفاعية ضد الهجمات. وقالت المصادر نفسها إن الخطة تهدف إلى ربط دول مجلس التعاون بشبكة شاملة لرادار متقدم وصواريخ سيتم ربطها بمنشآت كمبيوتر سرية لاكتشاف التحركات الجوية والبحرية والبرية لحدود المنطقة[٧٨]. إلا أن إريك بيترسون يشير إلى أنه نتيجة لاعتبارات سياسية متعلقة بالحرب العراقية ـ الايرانية، فقد حال ذلك دون الوصول إلى معدلات التقدم في هذا الخصوص. وحتى اليوم، لم يتم دمج نظام رادار تومسون الذي يعمل في الكويت، ونظام هوك ـ ١ ونظام لامدا (Lamda) الذي تعمل به دولة الامارات العربية المتحدة، مع الشبكة الموجودة في الرياض. وتُقدَّر أسباب ذلك إلى خشية هذه الدول من أن تنظر إيران إلى هذا العمل كعمل استفزازي[٧٩].

وفي أعقاب مناورات درع الجزيرة (١) عام ١٩٨٣، تبع ذلك عدد من المناورات العسكرية الثنائية كما هو مبين في الجدول رقم (١٠ ـ ٤). وقد ركزت هذه المناورات على العمليات الجوية التكتيكية، وبشكل خاص القصف الجوي، وعمليات الاعتراض والتنسيق في الدفاعات الجوية. كما ركز بعض العمليات على إشراك قوات بحرية، وقد قامت العربية السعودية وعُمان بدوريات مشتركة في مضيق هرمز[٨٠].

---

(٧٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٧٨) Ramazani, Ibid., p. 62.

(٧٩) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 206.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)

المناورات العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٧

التاريخ	المكان	المناورة
تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣	الامارات العربية المتحدة	مناورة درع الجزيرة لدول المجلس.
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤	العربية السعودية	مناورات جوية بين القوات السعودية والكويتية.
كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	قطر	مناورات جوية بين القوات البحرينية والقطرية.
كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٤	الكويت	مناورات جوية بين القوات الكويتية والسعودية.
شباط/فبراير ١٩٨٤	الامارات العربية المتحدة	مناورات جوية بين القوات العُمانية والاماراتية.
نيسان/ابريل ١٩٨٤	البحرين	مناورة جوية بين القوات الكويتية والبحرينية والقطرية والسعودية.
آب/اغسطس ١٩٨٤	ظفار	مناورات جوية بين القوات العُمانية والسعودية.
آب/اغسطس ١٩٨٤	-	مناورات بحرية بين قوات البحرين وقطر.
تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤	العربية السعودية	مناورة درع الجزيرة (٢) لدول مجلس التعاون.
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	أبو ظبي	مناورة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.
كانون الثاني/يناير ١٩٨٥	-	مناورات بحرية بين قطر والكويت.
٣ ـ ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥	أبو ظبي	مناورة الكويت وعُمان (مضيق هرمز).
٩ آذار/مارس ١٩٨٥	العربية السعودية	مناورات بحرية بين الكويت والعربية السعودية.
نيسان/ابريل ١٩٨٥	أبو ظبي	مناورة بحرية بين الكويت والامارات.
٢١ ـ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥	الكويت	مناورات هليكوبترية لدول المجلس.
نيسان/ابريل ١٩٨٥	-	مناورة بحرية كويتية سعودية.
٩ أيار/مايو ١٩٨٥	عُمان	مناورات هليكوبترية بين عُمان والبحرين والامارات العربية المتحدة.
٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥	عُمان	مناورات بحرية بين عُمان وقطر والعربية السعودية.
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	-	مناورات جوية بين الكويت والعربية السعودية.
٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦	الامارات العربية المتحدة	مناورات جوية لدول المجلس (هليكوبترية).
٩ ـ ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٧	الشارقة	مناورات بحرية بين الدول الست.

وبحلول ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤ عندما اجتمع رؤساء الأركان في الرياض، جاء الاعلان عن تشكيل قيادة مشتركة تحت إمرة قيادة موحدة. وقد أُعلن القرار رسمياً بعد توصية من وزراء الدفاع التي وافق عليها المجلس الأعلى أثناء اجتماعه في الكويت في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤[٨١]. وتفيد التقارير بأن وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح تحدث في جلسة استثنائية للبرلمان الكويتي قائلاً بأن «قوة من لواءين سوف تتمركز في منطقة حفر الباطن في السعودية». وأضاف المصدر أن «القوة المقترحة سوف تكون تحت قيادة ضابط سعودي وسيعاونه ضباط من بقية أقطار مجلس التعاون الخليجي، وستزود القوة بأسلحة برية وجوية مع التأكيد على شبكة صواريخ للدفاع الجوي»[٨٢].

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٨٢) Ramazani, Ibid., p. 13.

وأفادت جريدة القبس الكويتية أن اجتماع القمة المزمع عقده في الكويت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ سوف يتبنى سياسة دفاع مشترك تشمل برنامج للتسليح لمدة خمس سنوات وإقامة قوة ردع. وبالنسبة إلى هذا البرنامج خصص قادة مجلس التعاون مبلغ ٦٠ مليون دولار سنوياً لتعزيز الدفاعات المضادة للطائرات في الدول الست للمجلس(٨٣).

وقبل اجتماع القمة الخامسة في الكويت، جرت الجولة الثانية من المناورات العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي سميت بمناورات درع الجزيرة (٢). فقد بدأت هذه المناورات في ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٤ في منطقة «حفر الباطن» في الشمال الشرقي من العربية السعودية، بمشاركة قوات مسلحة من جميع جيوش دول مجلس التعاون الست. وقد اشتملت المرحلة النهائية من هذه المناورات على عمليات دفاعية واعتراضية باستخدام الذخيرة الحية، وقد كان الهدف الأساسي منها هو تعميق التفاهم بين القيادات العسكرية لشؤون التنسيق بين دول مجلس التعاون على العمل العسكري المشترك والمتجانس(٨٤). وقد شارك في هذه المناورة نحو ١٠,٠٠٠ جندي.

وقد أوضح عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي: «نحن جادون للاعتماد الذاتي، نريد أن نحمي بيتنا، ولا نريد متطوعين ليقوموا بحمايتنا». وقال بشارة: «إن مناورات درع الجزيرة (٢) تعتبر ترجمة لرغبة أصحاب الجلالة والسمو قادة أقطار مجلس التعاون لتحمل مسؤولياتهم للدفاع عن هذه المنطقة ولإظهار وحدة المصير ووحدة الرؤية والتصميم على مواجهة أي اعتداء»(٨٥). إلا أن وزير دفاع دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن راشد يرى أن أهمية قوات درع الجزيرة تكمن في الرموز التي تشير إليها، أي إلى التضامن، أكثر مما توحي إليه من فعالية وقدرات، حيث يقول: «إن أهمية القوة المشتركة المتمركزة في حفر الباطن في العربية السعودية لا تكمن في حجمها، بل في مغزاها وأثرها المعنوي بالنسبة إلى مواطني دول مجلس التعاون وإلى أفراد القوات المسلحة في هذه الدول». ويضيف وزير الدفاع الاماراتي قائلاً: «إن أمن واستقرار المنطقة هو الشغل الشاغل لقادة وزعماء دول مجلس التعاون، وإن حماية أراضي ومكتسبات الدول الأعضاء هي مسؤولية جماعية يتحملها أبناء دول المنطقة مجتمعين»، مشيراً إلى أن «دولة بمفردها لا تستطيع الدفاع عن نفسها من دون مساعدة بقية الدول الأعضاء إذا ما واجهت عدواناً أو تهديداً لأمنها وسلامة أراضيها»(٨٦).

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٨٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، ص ١٧١.

(٨٥) Peterson, *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, p. 205.

(٨٦) Nayef Ali Obeid, «UAE Stance toward Iraq-Iran War,» (M. A. Thesis, Belgrade, Belgrade University, Faculty of Political Science, 1988), p. 238.

الجدول رقم (١٠ ـ ٥)

اجتماعات القادة العسكريين لدول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٧

التاريخ	المكان	طبيعة الاجتماع
٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨١	الرياض	رؤساء الأركان
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢	الرياض	وزراء الدفاع
١٥ آذار/مارس ١٩٨٢	الرياض	رؤساء الأركان
١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢	الرياض	وزراء الدفاع
١٣ شباط/فبراير ١٩٨٣	الدوحة	رؤساء الأركان
٢٢ أيار/مايو ١٩٨٣	الدوحة	وزراء الدفاع
١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣	الرياض	رؤساء الأركان
٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤	الدوحة	وزراء الدفاع
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	الرياض	رؤساء الأركان
١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ابها ـ السعودية	وزراء الدفاع
١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤	الرياض	رؤساء الأركان
٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤	الرياض	رؤساء الأركان الجلسة الخامسة
٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥	الكويت	وزراء الدفاع الجلسة الاعتيادية الرابعة
٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦	مسقط	وزراء الدفاع الجلسة الاعتيادية الخامسة
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧	أبو ظبي	وزراء الدفاع الجلسة الاعتيادية السادسة.

سادساً: مجلس التعاون الخليجي وأزمة الخليج الثانية (آب/أغسطس ١٩٩٠)

إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت بعض النجاحات الدبلوماسية من خلال العمل الجماعي أو الفردي لهذه الدول، بمحاولاتها حشد الرأي العام الدولي والعربي ضد الغزو العراقي للكويت(٨٧)، كما شاهدنا في الفصل السياسي، إلا أن الأزمة كشفت عن خلل أمني يرجع إلى مجموعة عوامل هيكلية ووظيفية في طبيعة المجلس(٨٨)، حيث إن الرابطة الأساسية التي تجمع بين هذه الدول تتمثل في طبيعة كونها صيغة تعاونية وليست فدرالية، فضلاً عن أن القدرات العسكرية والبشرية محدودة وضعيفة لهذه الدول مقارنة بحجم وقدرة القوات الغازية. فقوات درع الجزيرة التي تشكلت عام ١٩٨٤ لا

(٨٧) ليس خافياً أنه كان للولايات المتحدة دور مؤثر. انظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

(٨٨) هدى ميتكيس، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣).

تمثل سوى قوات رمزية(٨٩)، لهذا لجأت هذه الدول إلى طلب المساعدة العسكرية من الدول العربية والاسلامية والأجنبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، لإدراكها أنها غير قادرة على الوقوف أمام قوات صدام حسين، وبالتالي تحرير الكويت بمفردها، أو بمساندة من قوات عربية صرفة. فالأزمة، في الواقع، أحدثت شرخاً في النظام العربي.

وليس معنى ذلك أن التنسيق العسكري الجماعي قد أصابه الشلل تماماً(٩٠)، بل أبرز المجلس قدراً من التماسك ورسم سياسات عسكرية موحدة بعد الغزو مباشرة، تمثل في اجتماع رؤساء أركان جيوش دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ١١ آب/اغسطس ١٩٩٠، للتشاور بشأن تنسيق العمليات العسكرية، والذي اكتملت أعماله من خلال اجتماع أكثر اتساعاً ضم وزراء الدفاع في ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩٠، نوقش فيه الوضع العسكري، بالإضافة إلى توصيات رؤساء الأركان في اجتماعهم الذي انعقد في الرياض. وذكر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، أن النقطة الأولى في هذه المرحلة هي دعم الكويت ومساندتها، وأن تعمل دول الخليج كدول مرتبطة مع الكويت ارتباطاً تعاقدياً وتخليصها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي. وأن النقطة الثانية تختص بإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت(٩١).

كما أشرنا سابقاً، أوضحت الأزمة مدى الانكشاف الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، ففي مؤتمر القمة الحادية عشرة في الدوحة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وهو أول مؤتمر قمة عقد بعد غزو الكويت، جاء في البيان الختامي للمؤتمر [إعلان الدوحة]، «أن الغزو العراقي للكويت قد كشف عن عدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة في إطار مجلس التعاون». وقد دعا البيان إلى «وضع ترتيبات أمنية ودفاعية لدول المجلس التي تكفل حماية الأمن القومي لكل دولة من دول المجلس والأمن الاقليمي لدول المجلس الست»(٩٢).

لهذا راحت دول المجلس تبحث عن أفضل الطرق التي تجنبها المأساة. فعلى الصعيد الداخلي، راحت الدول تعزز قدراتها الدفاعية، وذلك بعقد صفقات أسلحة مع الولايات

---

(٨٩) بلغ حجم القوات العراقية التي اقتحمت الكويت حوالى ١٠٠ ألف جندي مدعمة بالدبابات والطائرات والمدفعية، بينما لا يتجاوز مقدار القوات الكويتية ١٢ ألف جندي.

(٩٠) قد يكون ذلك صحيحاً نوعاً ما في الأيام الأولى للغزو، وربما يرجع ذلك أولاً، إلى هول المفاجأة، حيث إن القيادات العليا وحتى الكويتية لم تكن تتوقع أن يقوم العراق باحتلال الكويت، وربما أقصى ما كان يراودها كان اختراق بسيط للحدود الكويتية. انظر كلمة أمير الكويت في هيئة الأمم المتحدة، وبيار سالينجر وأريك لوران، **حرب الخليج: الملف السري**، مترجم إلى العربية (بيروت: دار آزال، ١٩٩١).

(٩١) هانئ رسلان، «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠)، ص ٥٠.

(٩٢) «وثائق مجلس التعاون الخليجي،» **التعاون**، السنة ٦، العدد ٢١ (آذار/مارس ١٩٩١)، ص ٥٠.

المتحدة والدول الغربية[٩٣].

كما قامت بإجراءات أمنية داخلية شملت في بعض الدول طرد بعض الأفراد من جنسيات الدول التي ساندت العراق خشية استغلال العراق لهؤلاء الأفراد لزعزعة الأمن داخل دول المجلس.

وعلى صعيد دول المجلس، تم وضع قوات من دول مجلس التعاون الخليجي تحت إمرة قيادة سعودية شاركت في عملية تحرير الكويت[٩٤]. كما راحت تدرس إمكانية تشكيل قوة خليجية قوامها ١٠٠,٠٠٠ جندي (المشروع العُماني)، إلا أن هذا المشروع لم يلق التأييد الكافي من جميع دول المجلس[٩٥]. وأقر وزراء دفاع دول المجلس الخليجي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ صيغة بديلة من المشروع العماني المقترح تقوم على ما يلي:

١ ـ تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس.

٢ ـ تعزيز التعاون بين الجيوش الخليجية.

٣ ـ تطوير قوات درع الجزيرة بتشكيل فرق خليجية مدرعة يصل قوامها إلى ٢٥ ألف رجل خلال السنوات الثلاث المقبلة[٩٦].

إضافة إلى ذلك تم تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري، تكون رئاستها دورية سنوياً بين وزراء دفاع دول المجلس، وتضم رؤساء الأركان ورئيس اللجنة العسكرية في الأمانة العامة، وعلى أن تبدأ دورية الرئاسة بدولة الإمارات العربية المتحدة. كذلك تم الاتفاق في مجالات التعاون الأمني بما في ذلك تطبيق الاتفاقية الأمنية الشاملة[٩٧].

---

(٩٣) عقدت العربية السعودية وحدها مع الولايات المتحدة الامريكية صفقة أسلحة تقدر وحدها بحوالى ٢٠ مليار دولار.

(٩٤) شاركت السعودية بـ ٤٠,٠٠٠ جندي و ٥٠٠ دبابة و ١٨٠ طائرة، والكويت بـ ٧٠٠٠ جندي و ٦٠ دبابة و ٢٠ طائرة، وعمان والامارات وقطر والبحرين بـ ٨٠٠٠ جندي و ٢٤ دبابة و ٨٠ طائرة، بينما شاركت الولايات المتحدة بـ ٣٥٠ ألف جندي و ٩٠٠ دبابة و ١٢٠٠ طائرة قاذفة ومقاتلة، وبريطانيا بـ ٤٠ ألف جندي، وفرنسا بـ ١٦ ألف جندي. هذه الأرقام مقتبسة من وثائق حرب الخليج ومن: Rosemary Hollis, *Gulf Security, no Consensus*, White Ball, Paper Series ([London]: Royal United Services Institute for Defence Studies, 1993).

(٩٥) تفيد إحدى الدراسات أن هذا المشروع الذي عرضته عمان على مؤتمر القمة الخليجية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ كان يتضمن اقتراحاً بأن تقدم عمان معظم القوى البشرية لهذه القوات المقترحة وتشارك الدول الأصغر في التمويل. غير أن أعضاء المجلس، على ما يبدو، لم يوافقوا على التمويل والمكان وهيكلة القيادة. انظر: المصدر نفسه.

(٩٦) عبد المنعم المشاط، «أمن الخليج: دراسة في الادراك والسياسات،» **نشرة العالم بين يديك** (القاهرة)، السنة ٢، العدد ٥ (نيسان/ ابريل ١٩٩٤).

(٩٧) البيان الصحفي، الدورة الرابعة عشرة لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

وعلى الصعيد العربي، طرحت مشروع ما يسمى بـ ٦ + ٢، أي دول مجلس التعاون الست، بالإضافة إلى مصر وسوريا اللتين شاركتا إلى جانبها في عملية تحرير الكويت. وقد برز عن هذا المشروع «إعلان دمشق» الذي وقعت عليه الدول المذكورة بتاريخ ٦/٣/١٩٩١. وتضمن الاعلان في ما يتعلق بالنواحي الأمنية ما يلي:

١ ـ اعتبار وجود القوات السورية والمصرية على أرض العربية السعودية ودول خليجية أخرى تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها. وأن هذه القوات تشكل نواة لقوة سلام عربية لتحقيق ضمان النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل وفعاليته.

٢ ـ السعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية[٩٨].

هذا الاعلان رفضته على الفور إيران على أساس أن أمن الخليج هو من مسؤولية الدول الخليجية المطلة عليه، بما فيها إيران. وأبدت إسرائيل امتعاضاً وتخوفاً أيضاً، وكانت ترى أن أمن الخليج مرتبط بأمن الشرق الأوسط، وبناء عليه طرحت في ما بعد مشروع «الشرق الأوسط الجديد». وعلاوة على ذلك، قامت كل من سوريا ومصر بسحب قواتها إلى بلديهما بعد وقف الحرب بمدة قصيرة، وفي النتيجة فشل هذا المشروع العربي (على الصعيد العملي) واستعيض منه ـ عملياً ـ بترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة.

فقد وقعت دولة الكويت بتاريخ ١٩/٩/١٩٩١ أول اتفاق أمني مع الولايات المتحدة تضمن حق هذه الأخيرة في تخزين الأسلحة والمعدات العسكرية في الكويت، وفي استخدام المرافئ والقواعد الكويتية، كما تضمن إمكانية التدخل العسكري الامريكي لحماية الكويت، وذلك في إطار تنسيقي بين حكومتي الدولتين. كذلك وقعت الكويت اتفاقيات مماثلة مع كل من بريطانيا وفرنسا لشعورها بأن دول إعلان دمشق، بما فيهم دول مجلس التعاون الخليجي، لن يستطيعوا صد عدوان عراقي في المستقبل، وليس لديهم القدرة على نشر قوات سريعة ومقتدرة مثلما تستطيع أن تقوم به قوة كبرى، وكدليل على ذلك أزمة الكويت ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

وبتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩١ وقعت البحرين أيضاً «اتفاقاً للتعاون الدفاعي» مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمن بنوداً مشابهة لبنود «اتفاق الكويت»[٩٩]، كما قامت كل من قطر والامارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع

(٩٨) شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، قدّم له محمد المجذوب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢)، ص ٨٢.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٨٥.

الولايات المتحدة[100]. بينما تجنبت العربية السعودية توقيع اتفاقية شاملة مع الولايات المتحدة، وبدلاً من ذلك، ارتكزت على اتفاقية قديمة كانت أبرمتها مع الولايات المتحدة لمدة ١٥ عاماً كإطار قانوني تقوم على تعاون استراتيجي واسع وإجراءات دفاعية وترتيبات تدريبية. وترجع إحدى الدراسات السبب إلى ضغط رجال الدين لتقليص نفوذ الغرب في العربية السعودية بشكل عام، وكذلك على اعتبار أن «وضع وشرعية الملك السعودي وعائلته إنما يتوقف على مظهرهم كحماة للقيم الاسلامية وحرمة الأماكن المقدسة»، هذه القيم، كما تقول الدراسة، هي موضع تنافس بين السعوديين والايرانيين منذ قيام الثورة الايرانية (١٩٧٩).

ويرجع محمد حسنين هيكل أسباب هذا الفشل إلى تولي قوات مصرية وسورية مهمة توفير نوع من الأمن القريب لدول النفط، فهذا الأمن القريب غير مضمون لأن تكاليفه قد تتعرض لمزايدات غالية الثمن، كما إن كفاءته موضع مساءلة، ثم إنه يفتح الباب لدخول مشاكل مستجدة بدل أن يسدّ الباب أمام مشاكل أوشكت نفسها أن تخرج[101].

وربما يكون السبب في أن الاحساس لدى دول الخليج من جرّاء هذه الأزمة كان يرى أن الخطر الحقيقي على أمن الخليج كان «مصدره أقليمياً لا دولياً... فالمنطقة شهدت حربين ضروسين نشأتا من داخل المنطقة نفسها، فالحرب العراقية ـ الايرانية ثم الغزو العراقي للكويت لم تكونا عدواناً من الخارج على المنطقة. فالذي هدّد الأمن والاستقرار في المنطقة، دول من نفس المنطقة»[102].

وفي المجال الأمني برز الموقف المعارض لكل من عُمان وقطر والمختلف عن باقي دول المجلس أيضاً من خلال تأثير هاتين الدولتين المطالبتين بضرورة إشراك إيران في

---

(١٠٠) يُعلق أحد المفكرين الخليجيين في هذا السياق بقوله: «إن الحماية الخارجية التي تنشدها الدول الصغيرة في النظام الاقليمي الخليجي لا يمكن لها مهما كانت طبيعتها وجنسيتها أن تجلب الأمن، لا يمكن للأمن أن يتحقق دون الاعتماد على الذات ودون تطوير القدرات والامكانيات الذاتية والمحلية ودون بناء المواطن الحر والمنتج لوطنه وأرضه... ولزوم المشاركة السياسية...» انظر: عبد الخالق عبد الله، «النظام الاقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣).

(١٠١) هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر**، ص ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

يضيف جون انتوني (John Anthony) إلى هذه الأسباب «معارضة عناصر محافظة وزعماء دينيين سعوديين عارضوا فكرة وجود قوات أجنبية على أراضيهم كما عبّروا عن استيائهم [displeased] لفكرة تواجد قوات سورية ومصرية لأنهم يعتبرون أن قادة تلك الدول في العقود الماضية ساندوا الجهود التي كانت تبذل للاطاحة بحكوماتٍ ما أصبح يسمى مؤخراً حكومات مجلس التعاون الخليجي، واعتبار سوريا نسخة عن النظام العراقي، إضافة إلى خشيتهم من أن ينجروا وراء خلافات سوريا وجيرانها». انظر:

John Duke Anthony, *After the Gulf War: The G. C. C. and the World* (Washington, D. C.: Centre for Contemporary Arab Studies; Georgetown University, 1992).

(١٠٢) نايف عبيد (أحد الردود التي أجاب بها الأمير سعود الفيصل آل سعود عن أسئلة الباحث ـ الاجابة خطية).

الترتيبات الأمنية الاقليمية(١٠٣).

ومن جهة أخرى، نتج من الأزمة تحرك مناهض للسلطة الحاكمة في العربية السعودية بين بعض الحركات الدينية المطالبة بالاصلاحات السياسية... وفي دول خليجية أخرى كالبحرين مثلاً(١٠٤).

وبعد احتواء الأزمة وطي ذيولها مؤقتاً، برزت على السطح مشاكل الحدود بين بعض دول الخليج (البحرين - قطر) والخلاف السعودي - القطري، ولم تفلح وساطات مجلس التعاون في حل المشاكل الحدودية بينها(١٠٥).

سابعاً: التأثيرات الاقتصادية للأزمة في دول مجلس التعاون الخليجي

لم تربك أزمة الخليج الثانية سياسات دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل أربكت أيضاً اقتصاداتها. فقد أدت المخاوف النفسية بين صفوف المواطنين في هذه الدول إلى اضطراب كبير في سوق الصرف باندفاع المدخرين، صغارهم وكبارهم، نحو مصارف ومكاتب الصرافة سعياً لاستبدال مدخراتهم بالعملات المحلية بعملات صعبة لتحويلها إلى الخارج. كذلك قام عدد كبير من المستثمرين بتحويل مدخراتهم إلى الخارج. فقد بلغ حجم خروج الأموال من الإمارات العربية المتحدة وحدها في شهر آب/ اغسطس فقط

---

(١٠٣) تقول إحدى الدراسات إنه بالنسبة إلى الدول الأصغر في مجلس التعاون الخليجي كانت الحماية من هيمنة تامة للعربية السعودية على هذه الدول هي محل اعتبارات أمنية، لذا كان استعداد هذه الدول لتوقيع اتفاقية دفاعية مع الغرب وتوددها إلى إيران يصبّان في هذا الغرض كموازن ممكن. (انظر: Gulf Security, No Consensus). غير أن الباحث يضيف إلى ذلك أن الموقف القطري في معظمه ينطلق من ردود فعل نتيجة النزاع الحدودي السعودي - القطري، بينما يلعب العامل الجغرافي بالنسبة إلى عمان دوراً مهماً، حيث لا يفصل عمان عن إيران سوى مضيق هرمز الذي يبلغ اتساعه في بعض الأحيان ٤٧ كم.

(١٠٤) في أيار/مايو ١٩٩١ تقدم ٤٠٠ شخص يعمل معظمهم في حقول القضاء والدعوة والجامعات الاسلامية بعريضة إلى الملك فهد شملت اثني عشر مطلباً. حول هذه المذكرة، انظر: غازي القصيبي، **أزمة الخليج: محاولة للفهم** (لندن: دار الساقي، ١٩٩١)، ص ١٨٠ - ١٨٢.

(١٠٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٣)، ص ١٩٦ - ١٩٨.

عندما دعي مجلس التعاون الخليجي إلى مؤتمر القمة الثالث عشر في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، كان من المتوقع حتى اللحظة الأخيرة عدم حضور قطر الاجتماع بسبب نزاع على الحدود مع السعودية أدى إلى مناوشات بين الجانبين في موقع «الخفوس» الحدودي في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ففي ١ تشرين الأول/ اكتوبر قررت قطر توقيف العمل باتفاقية الحدود القطرية - السعودية عام ١٩٦٥. وبعدها ابتعدت عن اجتماعات مجلس التعاون الخليجي. ولاظهار استقلاليتها، عقدت قطر عدداً من الاجتماعات على مستوى كبار المسؤولين وإعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع العراق. وقد توسطت الكويت ومصر وسوريا بين الرياض والدوحة، وفي النهاية وافق القطريون على حضور قمة مجلس التعاون الخليجي الثالث عشر. (انظر: Gulf Security, No Consensus.)

نحو ٢ بليون دولار، وزاد ذلك المبلغ بحسب تصريحات محافظ بنك الإمارات المركزي[١٠٦].

كذلك ذكرت دراسة لبنك فرنسا المركزي في شهر نيسان/ابريل ١٩٩١، أن وكالة نقد البحرين (المصرف المركزي) «قد أوقفت إصداراتها الاسبوعية من سندات الخزينة كي لا تجفف سوقاً خفّت فيه السيولة بشكل كبير، مما صعب من تمويل عجز الموازنة وجمد بعض الإنفاق الحكومي»، كما قامت بعض المصارف الخارجية بإغلاق مكاتبها في بعض دول الخليج.

وأثرت الأزمة أيضاً في معظم المشاريع المشتركة الاقتصادية والتربوية، وحتى الثقافية. وكمثال على ذلك، تخلت دول المجلس في ذلك الوقت عن تمويل جامعة الخليج العربية التي اعتبرت يوماً ما رمزاً للوحدة المنشودة بين تلك الدول. وزادت نسبة البطالة بين المواطنين، وخصوصاً في البحرين.

وعلى الرغم من تحقيق دول الخليج (باستثناء الكويت والعراق) لمكاسب كبيرة نتيجة لزيادة إنتاجها النفطي وزيادة أسعاره خلال الفترة الممتدة من شهر آب/أغسطس وحتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١، إلا أن مركزها المالي قد أصبح أضعف من السابق نتيجةً لحجم التكاليف المالية التي ألقيت على عاتقها لدفعها للقوات المتحالفة التي جاءت لنجدتها، ولصفقات الأسلحة التي تعاقدت بشأنها مع الدول الغربية، وخصوصاً العربية السعودية. كما كلفت الحرب العربية السعودية أكثر من خمسين مليار دولار في الوقت الذي انخفضت فيه الواردات النفطية بنسبة ٢٥ بالمئة نتيجة انخفاض سعر برميل النفط إلى ما يقارب ١٤ دولاراً للبرميل[١٠٧]. وكانت العربية السعودية قد استدانت لأول مرة في سوق الأوراق المالية ٨ بلايين دولار لكي تغطي العجز في ميزانياتها الجارية[١٠٨].

أما الكويت، فقد تعرضت لخسائر مادية تزيد على مئات المليارات من الدولارات نتيجة لتدمير آبارها النفطية التي نسفها صدام حسين أثناء انسحاب قواته من الكويت، فضلاً عما عاناه الشعب الكويتي من تشرد ومآسٍ كبيرة. هذا باستثناء ما التزمت به الكويت من دفع نفقات القوات المتحالفة التي هبت لنجدتها[١٠٩].

---

(١٠٦) السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ٨٥.

(١٠٧) المصري، **النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر**، ص ٨٣.

(١٠٨) كانت عوائد النفط السعودي في مطلع الثمانينيات تزيد على ١٠٠ بليون دولار وانخفضت في عام ١٩٨٩ إلى أقل من ١٩ بليون دولار، بينما بلغت نفقاتها الجارية في تلك السنة ٢٠ بليون دولار، في حين أن مشاريعها التنموية كانت مبنية على أساس عوائدها في مطلع الثمانينيات. انظر: هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ١٦٣.

(١٠٩) بلغ عدد الآبار التي نسفها صدام حسين ٧٢٧ بئراً، وقدرت تكاليف إعادة البنية التحتية التي دمرتها الحرب بـ ١٠٠ مليار دولار. انظر: **تقارير وخلفيات** (٢٠ أيار/مايو ١٩٩١)، ص ٣.

ثامناً: العقبات أمام التكامل الدفاعي

من الممكن تلخيص أبرز العقبات التي واجهت مسيرة التكامل الدفاعي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) بما يلي:

١ ـ نقص الكوادر البشرية والفنية وعدم تطبيق نظام التجنيد الالزامي

نتيجة للنقص في الكوادر البشرية الفنية في دول مجلس التعاون الخليجي، تعتمد الدول الست في الغالب على العمالة الفنية الخارجية لتشغيل أنظمة هذه الأسلحة المعقدة وتدريب الأفراد المدنيين والعسكريين من مواطني هذه الدول. ويشير أحد التقارير الوثيقة حول القوى العسكرية الوافدة بأن في العربية السعودية وحدها ربما يوجد فيها ما يقارب ١٠,٠٠٠ مستشار عسكري، منهم ١٥٠٠ بريطاني، و١٥٠٠ أمريكي. وتوجد أيضاً أعداد كبيرة من الفرنسيين والباكستانيين والأردنيين والمصريين. وطبقاً لما أورده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يوجد نحو ٣٧٠٠ عسكري أجنبي في عُمان وحدها، وعدد غير محدود من المستشارين الآسيويين والمستشارين العرب يعملون أيضاً في القوات المسلحة في الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت. والاحصاءات متناقضة حول عدد المستشارين العسكريين إلا أن المعلومات توحي بأن الرقم ربما يقارب ١٥ ألف مستشار وفني أجنبي يقومون بتدريب العسكريين المواطنين في هذه الدول، فضلاً عن عناصر وافدة متطوعة في قوات هذه الدول.

إن إجراء عملية حسابية بسيطة تظهر لنا حجم العناصر الوافدة في جيوش دول مجلس التعاون الخليجي. فلو حاولنا، على سبيل المثال، أن نقارن نسبة عدد القوات المسلحة في الامارات العربية المتحدة بنسبة عدد الوافدين مع دولة مثل سوريا، حيث يبلغ تعداد سكانها ١٢ مليون نسمة، وعدد قواتها المسلحة ما يقارب ٤٠٠ ألف، وحيث تعتبر من الدول ذات المجتمعات العسكرية، فضلاً عن أنها تطبق نظام التجنيد الالزامي ـ قلنا دعنا نقارن ذلك مجازاً، حيث إن الفارق كبير جداً لإجراء مقارنة صحيحة ـ وعلى رغم ذلك ستكون النتيجة هائلة، حيث لا تصل نسبة عدد القوات المسلحة إلى عدد السكان في سوريا إلى ٤ بالمئة. فإذا طبقنا هذا الرقم: ٤ بالمئة على الامارات العربية المتحدة من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٠ ـ ٣)، حيث لا يصل عدد المواطنين إلى ٤٤٠ ألف نسمة، فإن عدد القوات المسلحة في دولة الامارات يجب ألا يتجاوز ١٧,٦٠٠ فرد. هذا الرقم نحصل عليه في ما لو كان مجتمع الامارات مجتمعاً عسكرياً ويطبق نظام التجنيد الالزامي، بينما نلاحظ في الجدول رقم (١٠ ـ ٣) أن عدد القوات المسلحة في دولة الامارات يبلغ ٤٣ ألفاً. يعني ذلك أن الفارق بين الرقمين يكون من العناصر الوافدة.

ولتصحيح بعض الخلل من نقص في الكوادر المواطنة الماهرة والعناصر المواطنة في القوات المسلحة، لا بد من تطوير كفاءة الكوادر المواطنة ومشاركة وطنية أكبر في كل مستوى من مستويات القوات المسلحة، وخفض الاعتماد على الكوادر الأجنبية. ولتغطية

النقص في الأفراد، لا بد من تطبيق نظام التجنيد الالزامي، حيث إن جميع دول مجلس التعاون الخليجي لم تطبق نظام التجنيد الالزامي، باستثناء الكويت. ومع ذلك هناك جهود حثيثة لدعوة مواطني هذه الدول إلى التطوع في صفوف القوات المسلحة، وتقديم مغريات مالية، فضلاً عن التركيز على الواجب الوطني، وتقديم حوافز تتضمن السكن المجاني والتعليم والعلاج الصحي. إلا أن كل ذلك ـ برأي الباحث ـ لا يغني عن تطبيق نظام الخدمة الالزامية، وخصوصاً أن الأعمال الحرة والتجارة ما زالت تدر أرباحاً سهلة على مواطني هذه الدول. وعلى افتراض أنه كان هناك اندفاع إلى التطوع، فإن هذا الاندفاع لن يكون على الغالب متوجهاً إلى تغطية المراتب الدنيا في الجيش، والتي تشكل القاعدة المقاتلة في العمليات الحربية.

٢ ـ اختلاف أنظمة التسليح ومناهج التدريب

إن تنوع أنظمة التسليح يقلل من عملية التكامل على المستوى الفني، ويخلق تحديات كبيرة أمام عمليات التنسيق والاستخدام الأمثل لها، كما هو واضح من البيان المرفق في نهاية هذا الفصل.

كما أن التزود بالسلاح من مصادر متعددة سيف ذو حدين، فعلى الرغم من تأثيره السياسي في تجنب الاعتماد على مصدر واحد للامداد بالأسلحة، إلا أنه من الناحية الفنية يعيق عملية الاندماج والانسجام بين الأسلحة المشتركة. وكما يوضح الجدول رقم (١٠ ـ ٦)، فإنه يوحي بسياسة محددة بين دول المجلس لتنويع مصادر التزود بالسلاح إلى المدى الممكن للتقليل من عقبات الاعتماد على مصدر واحد، إلا أن الولايات المتحدة ما زالت تلعب دوراً بارزاً كمزود للأسلحة إلى دول المجلس، وتمثل النسبة ما يزيد على ٣٧ بالمئة على مدى الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥). كذلك الدول الأوروبية بعضها مع بعضها الآخر، تشكل مصدراً مهماً للتسليح بما يعادل ٥٠ بالمئة على مدى الفترة نفسها. كما أن بريطانيا، تلعب دوراً بارزاً بشكل خاص في جهود تطوير الجيش العُماني.

وفي ما يلي الجدول رقم (١٠ ـ ٦) وهو يوضح المصادر الأساسية لتزويد دول مجلس التعاون الخليجي بالأسلحة للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

الجدول رقم (١٠ ـ ٦)

المصادر الأساسية لتزويد دول مجلس التعاون الخليجي بالأسلحة للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥

(ملايين الدولارات)

	الولايات المتحدة الامريكية	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	ايطاليا	الاتحاد السوفياتي	أخرى	المجموع
البحرين	٢٠	١٠	٥	٦٠	١٠	صفر	١٠	١١٥
الكويت	٢٣٠	٣٦٠	٢٠	٢١٠	٨٠	٩٠	١٥	١,٠٠٥
عمان	٩٠	٤٠	٥٥٠	٢٤٠	١٠	صفر	٢٥	٩٥٥
قطر	١٠	٦٥٠	٢٣٠	صفر	صفر	صفر	٥	٨٩٥
العربية السعودية	٦,٤٠٠	٤,٣٠٠	١,٤٠٠	١٤٠	١٧٠	صفر	٢,٣٠٠	١٤,٧٦٠
الامارات العربية المتحدة	٤٠	١٣٠	٧٠	٧٠	٤٠	صفر	٦٠	٥٦٠
المجموع	٦,٧٩٠	٥,٤٩٠	٢,٤٢٥	٧٧٠	٣١٠	٩٠	٢,٤١٥	١٨,٢٩٠
النسبة المئوية	٣٧,١	٣٠	١٣,٣	٤,٢	١,٧	صفر	١٣,٢	١٠٠

ملاحظة: النسبة التقريبية ١٠٠ بالمئة هي نسبة تقريبية.

المصدر: ACDA, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986.*

وهناك مشكلة أخرى وهي مناهج التدريب. فعلى سبيل المثال، إن القوات السعودية مدربة على المناهج العسكرية الأمريكية، بينما الجيش العُماني وجيش الامارات العربية المتحدة مدربان على الاستراتيجية العسكرية البريطانية. ولربما كان لتعدد جنسيات المستشارين العسكريين وخلفياتهم الأكاديمية تأثير في تنوع مصادر التسلح ومناهج التدريب أيضاً.

٣ ـ التمسك بالسيادة القطرية

تتطلب زيادة التعاون والتنسيق بين الأنظمة العسكرية للأقطار الست، بالضرورة التضحية بامتيازات السيادة القطرية لصالح الترتيبات الاقليمية المطلوبة، ومن خلال قيادة موحدة فعلية ـ لا شكلية ـ من الممكن أن يتم استخدام هذه المصادر بشكل فعّال ضمن حدودها الكمية والكيفية.

٤ ـ تدهور عائدات النفط

إن انهيار أسعار النفط قد أثر تأثيراً سلبياً في القدرات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي للمحافظة على مستويات عالية من النفقات العسكرية. إن مستوى النفقات العسكرية لجميع دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٤ أصغر من مستوى النفقات في عام ١٩٨١. وكذلك على المستوى الفردي، شهد عام ١٩٨٤ نقصاً، باستثناء عُمان

التي سجلت نمواً إضافياً إلى الفترة نفسها. إن النفقات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (GNP)، كما ينعكس في الجدول رقم (١٠ ـ ٢)، لم يزدد بشكل ثابت بعد قيام مجلس التعاون. قد يكون السبب في ذلك، فضلاً عن أن العوائد النفطية كانت أكبر في فترة الثمانينيات، ان المجمعات العسكرية الضخمة، والتي تكلف إنشاؤها بلايين الدولارات، كانت قد اكتملت أو على وشك الاكتمال أيضاً.

٥ ـ الاختلافات تجاه تحديد الأخطار الخارجية

من القيود الأخرى على مجال التعاون والتكامل العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي هو الاختلاف في وجهات النظر داخل الدول الأعضاء حول علاقاتها مع الأطراف الثالثة. فعلى سبيل المثال، كان لدولة الكويت والامارات العربية المتحدة وجهات نظر مختلفة اتجاه الحرب العراقية ـ الايرانية. فقد كانت عرضة لضغوط سياسية وضغوط أخرى من طهران تهدف إلى خفض مساندتها السياسية والمالية للمجهود الحربي للعراق، ونتيجة لذلك تأثرت الجهود الرامية لربط الدفاعات الجوية بين دول المجلس خشية من أن تنظر إيران إلى هذه الاجراءات كاستفزاز لها، كما رأينا سابقاً في هذا الفصل. لذلك وبقدر ما عملت الحرب كحافز للاسراع بتشكيل مجلس التعاون الخليجي، أعاقت الحرب عملية التعاون العسكري بين دول المجلس بشكل منتظم.

٦ ـ الضعف النسبي لهذه القوات بالمقارنة بالقوات الاقليمية (العراق ـ إيران)

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي في محاولة تقوية دفاعاتهم العسكرية، والتي تبرز جلياً من خلال ميزانيتها الدفاعية السنوية التي قدرت في عام ١٩٨٥ بما يقارب ٣٢,٢٦٢ بليون دولار، أي ما يعادل تقريباً ميزانيتي الدفاع لإيران والعراق معاً في السنة نفسها، إلا أنها ـ دول مجلس التعاون ـ لم تحقق حتى الآن القدرة العسكرية لممارسة الاعتماد الذاتي الاقليمي، كما نصت عليه أهداف المجلس، حتى إذا افترضنا أن دول مجلس التعاون استطاعت أن تحقق درجة عالية جداً من التنسيق والتعاون في ما بينها ـ في المجال العسكري ـ، إلا أن قدراتها العسكرية، بالمقارنة بكل من إيران والعراق في المعدات والأفراد، تبدو بعيدة عنها تماماً، والجدول رقم (١٠ ـ ٧) يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٠ ـ ٧)

المستويات العسكرية لكل من إيران والعراق مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

اسم البلد	النفقات الدفاعية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ (مليون دولار)	مجموع القوات المسلحة (بالآلاف)	دبابات	آليات أخرى	طائرات مقاتلة	طائرات هليكوبتر مسلحة
إيران	١٤,٠٩١	٧٠٤	١,٠٠٠	١,٣٦٠	٦٨	NA
العراق	١٢,٨٦٦	٨٤٥	٤,٥٠٠	٤,٠٠٠	٥٠٠	NA
المجموع لدول مجلس التعاون GCC	٢٣,٨٦٦	١٥٣	٩٨٥	٢,٦٠٣	٤١٣	٣٢

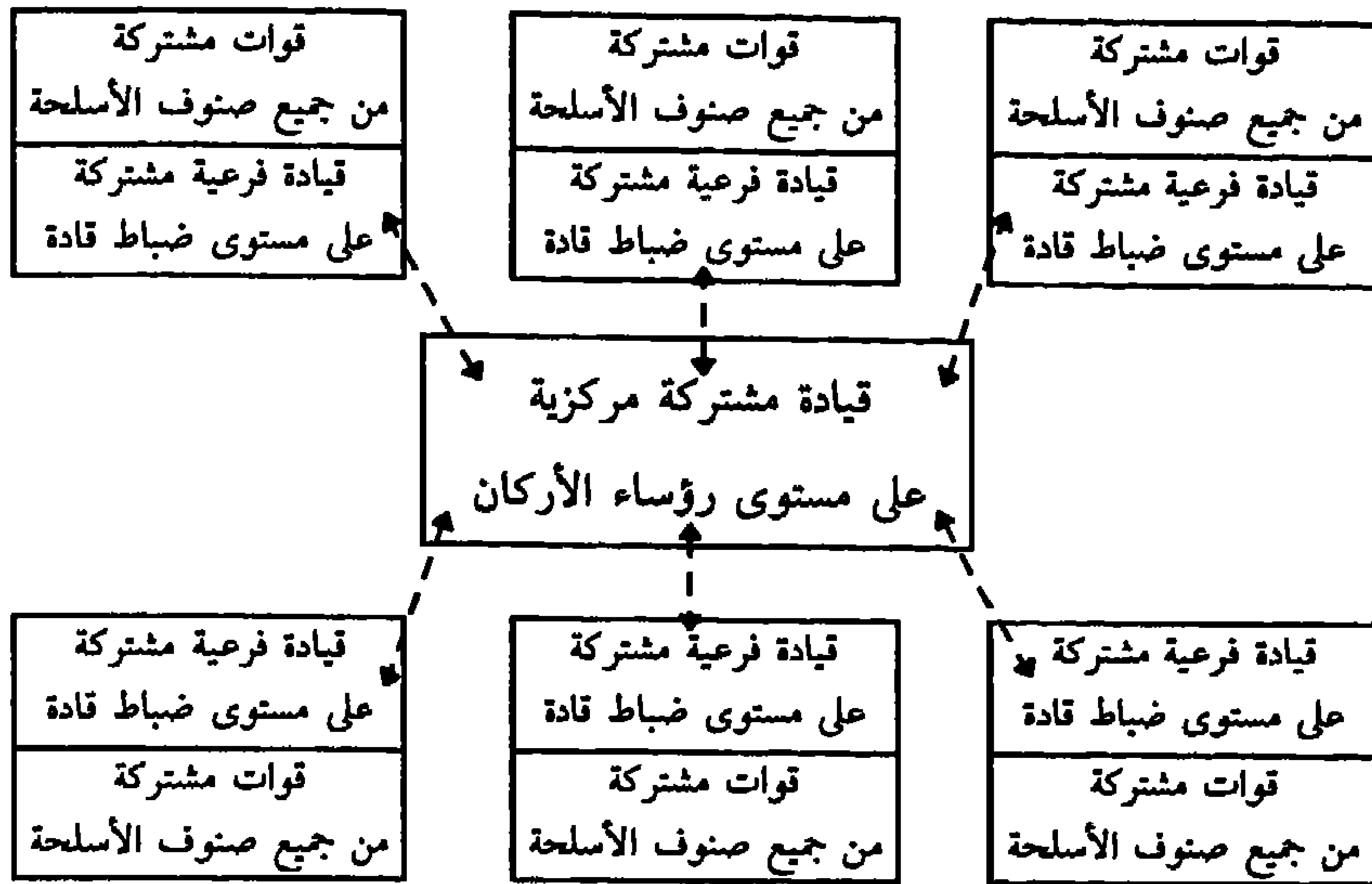
المصدر: IISS, Ibid.

وأخيراً، تدعو التهديدات والادراك بالمصالح المشتركة، إلى تطوير التعاون وتحقيق أكبر قدر ممكن من انسجام الهيكل التنظيمي للقوات العسكرية لدول مجلس التعاون، الأمر الذي يستوجب «إقامة قيادة موحدة مركزية في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بدلاً من الأمر الواقع لهيكل قيادة في منطقة حفر الباطن»[110]، لها سلطة فعلية، أي قادرة، كما يقال في المصطلح العسكري، على عملية «الضبط والربط».

وفي هذا المجال يود الباحث أن يقترح تشكيل قيادة مشتركة مركزية لها صلاحيات فعلية وعلى مستوى عالٍ، تحت امرتها مباشرة قوة مشتركة من جميع أقطار دول مجلس التعاون الخليجي، لا يقل تعدادها عن ثمانين ألف عسكري، تضم جميع صنوف الأسلحة البرية والجوية والبحرية المدعمة بقدرات تسليحية عالية متكاملة. تكون هذه القوات موزعة في أقطار دول المجلس الست أو في معظم هذه الدول ـ بحسب الطبيعة الطوبوغرافية والاستراتيجية للدولة ـ وللقيادة المركزية قيادات مشتركة فرعية في كل دولة من دول المجلس مسؤولة مسؤولية مباشرة ومرتبطة مباشرة أيضاً مع القيادة المشتركة المركزية، تتلقى أوامرها منها مباشرة. ويشترط في هذه القيادات المركزية والفرعية، وكذلك عناصر القوات المسلحة أن تكون مختلطة من جميع مواطني دول المجلس ـ ما يقصده الباحث بالضبط أن لا تكون، على سبيل المثال، العناصر المتمركزة في قطر من مواطني قطر فقط والعناصر المتمركزة في دولة الامارات العربية المتحدة من مواطني دولة الامارات فقط، وهكذا ـ بل عناصر مختلطة من جميع دول المجلس، بحيث تكون نسبة أعدادها تتناسب مع نسبة أعداد قواتها المسلحة، باستثناء القيادة المركزية والقيادات الفرعية، إذ من الممكن

(١١٠) رسلان، «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي،» ص ٥٠.

أن يكون التوزيع متساوياً بين أقطار دول المجلس، وذلك لإبعاد الشكوك والمخاوف التي قد تساور الدول الصغيرة من هيمنة الدولة الأكبر في المجلس. والبيان التالي يوضح المقصود:



ملاحظة

١ ـ نسبة الضباط في القيادة المركزية والقيادات الفرعية متساوية بين الدول الست، أي إذا كان يمثل العربية السعودية في القيادة خمسة ضباط، يجب أن يوازي ذلك خمسة ضباط من كل دولة من دول المجلس.

٢ ـ نسبة عناصر القوات المشتركة تتوافق مع عدد القوات المسلحة لكل دولة من دول المجلس. قد تكون النسبة على سبيل المثال ٥٠ بالمئة من عدد قوات كل دولة.

٣ ـ القيادة المشتركة المركزية برئاسة وزير دفاع، وتكون الرئاسة دورية بين وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي.

خلاصة

على الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يشر إلى القضايا الأمنية والدفاعية، إلا أن تطور الاحداث والتهديدات الاقليمية فرضت على قادة المجلس إعطاء الأولوية للاحتياجات الأمنية والدفاعية على حساب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها: أعمال العنف السياسي داخل الدول، والمستوى المتدني لمشاركة الشعب في اتخاذ القرارات، والنسبة العالية لليد الأجنبية، وخصوصاً الوافدة من البلدان الآسيوية... ثم التهديدات الخارجية للأمن الاقليمي، وخصوصاً الحرب العراقية ـ الايرانية، والأزمة العراقية ـ الكويتية، وحرب عاصفة الصحراء ونتائجها.

وقد جرت محاولات عديدة مشتركة لتعزيز الأمن الداخلي والخارجي لدول مجلس

التعاون، وتشير إلى تلك المحاولات الاجتماعات العسكرية والسياسية والتدريبات العسكرية المشتركة وتشكيل «قوات درع الجزيرة».

أما العوائق فمنها: النقص في القوى البشرية والكوادر الفنية؛ وعدم تطبيق التجنيد الالزامي؛ والفروق في أنظمة التسليح ومناهج التدريب؛ والتمسك بالسيادة القطرية؛ وانخفاض عائدات النفط؛ والاختلاف تجاه تحديد الأخطار الخارجية؛ والضعف النسبي لقوات دول مجلس التعاون بالمقارنة بالقوات الأخرى في المنطقة.

فالواقع أن القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون مجتمعة، إن كانت في عدد أفراد القوات المسلحة أو في المعدات العسكرية تبقى أضعف وأقل بكثير من أي من العراق أو إيران، على الرغم من الميزانية الدفاعية السنوية لدول المجلس التي تعادل ما يقارب ميزانيتي العراق وإيران مجتمعتين. ولذلك لا بد من طرح سؤال إذاً، كيف تستطيع هذه الدول حماية نفسها من أخطار إقليمية أو غير إقليمية في ضوء المعطيات؟ هل تستطيع تحقيق ذلك ذاتياً بشكل عملي؟ ام تحتاج إلى نوع من التحالفات الاقليمية أو غير الاقليمية؟ وما هو شكل هذه التحالفات؟ ما هي الأساليب الأفضل لحماية أمنها القومي والداخلي، عملياً؟

سيحاول الباحث في خاتمة البحث الإجابة عن مثل هذه الأسئلة إجابة عامة.

وقبل محاولة تقييم المجال الأمني والدفاعي لدول مجلس التعاون الخليجي، بعد استعراضنا هذا، لا بد من الاعتراف أنه نتيجة لسرية معظم القرارات الأمنية والدفاعية، فإن تقييمنا يبقى ناقصاً تعوزه الدقة. ولكن من خلال المعطيات والمعلومات التي بين أيدينا، وقياساً على رسم النموذج المفهومي الذي وضعه ناي والذي يوضح مدى مفهوم الانتقال من مراحل التعاون إلى مراحل التكامل في المجال الدفاعي، وعلى الرغم من عملية التفاعل الكبيرة في التنسيق والتعاون والمحاولات الجادة، مثل إجراء مناورات مشتركة ومحاولة تشكيل قيادة موحدة وقوات انتشار سريع وغير ذلك، إلا أنه، كما هو معروف جيداً، يبدو أن كثيراً من جوانب التعاون يتطلب التنازل عن بعض امتيازات السيادة القطرية لصالح السيادة الاقليمية.

ونظراً إلى العقبات التي مرت معنا، والتي تعترض عملية التكامل الدفاعي، فإن جهود دول مجلس التعاون لتحقيق الهدف المنشود من المجلس في المسائل الدفاعية لا تزال تتطلب قدراً أكبر من التنسيق والتعاون المشترك لتجاوز حدود السيادة الموضح في البيان السابق في هذا الفصل.

لكن على الرغم من ذلك، ونتيجة للشعور المشترك بوحدة المخاطر ـ في جزء كبير منها ـ لأهمية الموقع الاستراتيجي والمادي لهذه الدول ـ لا بد من أن تسعى هذه الدول إلى مزيد من المحاولات لتعزيز التنسيق والتعاون العسكري والأمني في ما بينها. لكن على المدى المنظور يصعب التكهن بعملية التنازل الطوعي عن امتيازات السيادة القطرية لصالح السيادة الاقليمية، وخصوصاً في المجال العسكري والأمني، بحيث توضع القوات الرئيسية لهذه الدول تحت إمرة قيادة عسكرية فعلية موحدة.

الفصل الحادي عشر

استطلاع آراء النخبة

لماذا استخدمنا عبارة آراء النخبة ولم نستخدم عبارة الرأي العام؟ إن مفهوم الرأي العام من المفاهيم الشائعة الاستعمال في العلوم الاجتماعية وفي لغة السياسة اليومية على السواء، ولكنه مفهوم غير ثابت يصعب تعريفه، ومن الصعب تحديده وحصره وقياسه إجرائياً في عالم التجربة والواقع اليوميين. وقد جرى العرف مؤخراً في العلوم الاجتماعية على تعريف الرأي العام بأنه «الجمهور» أو «الجماهير» المهتمة بمسألة أو مسائل معينة تمس مصالحها أو معتقداتها بدرجة أو بأخرى، وبالتالي تعبر عن رأيها في هذه المسألة إذا ما أتيحت لها فرصة. وينطوي هذا التعريف على عناصر من أهمها:

١ ـ الوعي أو المتابعة لمسألة معينة من جانب قطاع من سكان المجتمع.

٢ ـ إحساس هذا القطاع من الناس بتأثير هذه المسألة، أو بالأحرى طرق التعامل معها، في حياتهم.

٣ ـ استعدادهم للتعبير عن آرائهم في هذه المسألة، بحيث يأخذها من يصنع القرار في الحسبان عند التعامل مع هذه المسألة[1].

ويعني تعريف الرأي العام بهذه الصورة أنه ليس شاملاً لكل من يعيش في المجتمع، كما أنه ليس ثابتاً بل يتغير بتغير المسائل موضع الاهتمام.

واستناداً إلى ذلك، فإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة المتعلمين في هذه الدول، فإنها ما زالت نسباً بسيطة، نظراً إلى كونها دولاً حديثة. ويحتاج استطلاع الرأي العام إلى وعي ومتابعة، كما أشرنا، لذا اختار الباحث أن تكون العينة من المتعلمين الذين هم على مستوى جامعي وما فوق، أي ما يمكن أن نطلق عليها الطبقة المستنيرة في المجتمع حتى نحصل على آراء من الممكن الأخذ بها (يرجى الرجوع إلى منهج البحث لزيادة الايضاح). وعلى الرغم من إدراك الباحث أن استطلاع الرأي العام يعطي مؤشرات ولا يعطي

---

(١) سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** (دراسة ميدانية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤١ ـ ٤٢.

حقائق، تبقى هذه المؤشرات مهمة.

وقبل البدء بسرد وتحليل النتائج التي وصل إليها الباحث في هذا الفصل، لا بد من الاشارة والاعتراف بالعقبات التي تعرض لها والتي حالت دون تطبيق مشروع استطلاع الرأي العام تطبيقاً كاملاً، وذلك نظراً إلى أزمة الخليج الأخيرة (يرجى الاطلاع على منهج البحث في هذا الكتاب). ولهذا استخدم الباحث العينات التي حصل عليها كمساعد أو مؤشر ثانوي أكثر من كونها تطبيق استبيان بشكل علمي دقيق.

لذا سيتناول الباحث في هذا الفصل اتجاهات آراء النخبة في دول مجلس التعاون من خلال الاستبيان الذي أعده الباحث لتطبيقه في دول مجلس التعاون، ومن خلال الندوات العلمية التي قامت باستشراف آراء المثقفين في دول مجلس التعاون.

وهنا يود الباحث أن يشير إلى بعض الملاحظات:

إن من أهم الملاحظات التي برزت في الندوات الثقافية هو التغير الكبير والعميق لدى شرائح كبيرة ومثقفة في دول مجلس التعاون الخليجي بعد أزمة الخليج الأخيرة في ما يتعلق ببعض المفاهيم الرئيسية، مثل:

١ ـ مفهوم الوحدة العربية.

٢ ـ مفهوم أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن العربي.

٣ ـ إبعاد المنطقة عن التحالفات الدولية.

٤ ـ أمن الخليج من مسؤولية أبنائه دون سواهم حيث أسقطت أهمية هذه المفاهيم.

فقد لاحظنا في فصول البحث وفي تصريحات وبيانات المسؤولين في دول المجلس حول التأكيد على هذه المفاهيم، أن هول أزمة الخليج الأخيرة لم تحدث شرخاً بين الأنظمة العربية فحسب، بل بين الشعوب العربية وفي فكر الانسان العربي ونفسيته. فعلى سبيل المثال، في استطلاع للرأي العام أجرته جامعة الكويت عام ١٩٨٥، عن طريق سؤال حول تصور المبحوثين كيفية تحقيق الأمن الخليجي، كانت نسبة الرافضين تدخل الدول الكبرى ٨١,٣ بالمئة، ونسبة المؤيدين لإبعاد المنطقة عن التحالفات العسكرية وصراعات القوى الكبرى ٨٠,٤ بالمئة، ونسبة رافضي التنسيق العسكري مع أمريكا والغرب ٧٢ بالمئة.

وعن تصور المبحوثين للعلاقة بين التكامل الخليجي والتكامل العربي، فقد بلغت نسبة المؤيدين أن الأمن العربي واحد ٦٩,٨ بالمئة، وحول حل مشاكل القوى العاملة في دول مجلس التعاون عن طريق التعاون العربي، بلغت نسبة الموافقين ٧٤,٣ بالمئة، وحول توجه الاستثمارات الخليجية إلى الدول العربية بدلاً من أمريكا وأوروبا، بلغت ٩١,٦ بالمئة[٢]. هذا بينما نرى أن المطالبة بالمشاركة السياسية ظلت قوية في المراحل كافة قبل

(٢) كمال المنوفي وشملان العيسى، **اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو مجلس التعاون: دراسة ميدانية** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٥).

الأزمة وبعدها، بل أخذت تظهر بشكل أوضح على صفحات الصحف والمجلات الصادرة في المنطقة.

ونرى في استطلاع أجري مؤخراً في الكويت بعد الأزمة أن نسبة الذين يؤيدون التنسيق ووجود قوات أمريكية في الكويت بلغت ٧٠ بالمئة[٣]، ولكن هذا التغير الحاد في آراء المثقفين في دول مجلس التعاون بشكل خاص بدأ يتغير شيئاً فشيئاً مع مرور الأزمة، وللأسباب التالية: لقد أخذ قسم كبير من المثقفين يرون وينبهون لمرامي ومصالح الدول الكبرى في المنطقة، وأن أهدافها أصبحت تتضح بشكل جلي بأنها أبعد من إخراج القوات العراقية من الكويت، والتأكيد على ضرورة إعادة التضامن العربي والأمن العربي الشامل، ولكن بشكل مدروس وواعٍ.

هذا الأمر يؤكد لنا بشكل جلي أن استطلاع الرأي العام قابل للتغيير بتغير المعطيات والأمزجة أيضاً، ولكن يبقى، كما قلنا، مؤشراً مساعداً في الدراسات العلمية.

بالنسبة إلى آراء المبحوثين الذين وصلتنا إجاباتهم في الاستبيان الذي شرحناه بشكل مفصل في الفصل السادس، قسمنا قوة الاجابة إلى: قوي جداً، وقوي، ومتوسط، وضعيف، أو أ ـ ب ـ ج ـ د (للتذكير فقط يود الباحث أن يشير إلى أن الاستبيان المرفق في نهاية هذا البحث يتألف من ١٢٣ سؤالاً، منها ٩٤ سؤالاً مغلقاً، و٦ أسئلة مشتركة مغلقة ومفتوحة، و٢٩ سؤالاً مفتوحاً).

الموضوع **الأول** من الاستبيان يتألف من ١٥ سؤالاً، ويتضمن صحيفة بيانات أساسية حول محل الاقامة، والوظيفة، ومستوى التعليم، والمستوى المعيشي، والحالة الاجتماعية، ومدى روح المشاركة الجماعية. الموضوع **الثاني** يشمل مدى الاهتمام بمجلس التعاون من سؤال ١٦ ـ ٢٢. الموضوع **الثالث** يشمل أسباب وعوامل قيام مجلس التعاون من سؤال ٢٣ ـ ٣٢. الموضوع **الرابع** يشمل نشاط المجلس وإنجازاته من السؤال رقم ٣٣ ـ ٨٧، ويشمل نشاط المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الموضوع **الخامس** يشمل الأبعاد المستقبلية للتعاون بين دول المجلس من السؤال ٨٨ ـ ٨٩. الموضوع **السادس** يشمل معوقات التعاون الخليجي من السؤال ٩٠ ـ ٩٥. الموضوع **السابع** يشمل قدرات مجلس التعاون من السؤال ٩٦ ـ ١٠٢. الموضوع **الثامن** يشمل الرباط بين التعاون الخليجي والتعاون العربي ككل وأبعاده المستقبلية من سؤال رقم ١٠٣ ـ ١٢٣. وسنكتفي بتفصيل بعض هذه المواضيع في ما يلي:

---

(٣) *Wireless File* (USIS), 20/5/1991.

الموضوع الثالث: أسباب وعوامل قيام مجلس التعاون

ملاحظة: أ ـ قوي جداً = ٨٠ بالمئة وما فوق
ب ـ قوي = ٦٠ بالمئة ـ ٨٠ بالمئة
ج ـ متوسط = ٤٠ بالمئة ـ ٦٠ بالمئة
د ـ ضعيف = أقل من ٤٠ بالمئة

	موافق			
	أ	ب	ج	د
س ٢٣:				
أ ـ الفراغ الأمني الناجم عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في أوائل الستينيات.			+	
ب ـ سقوط الشاه وقيام الثورة الاسلامية.			+	
ج ـ الغزو السوفياتي لأفغانستان.			+	
د ـ الحرب العراقية ـ الايرانية.	+			
هـ ـ القصف الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي.				+
و ـ موجة العمليات الارهابية في بعض دول مجلس التعاون.		+		
ز ـ تنافس القوى العظمى على المنطقة.		+		
ح ـ الوضع العربي (المتآكل) بعد اتفاقيات كامب ديفيد.		+		
س ٢٤:				
أ ـ امتداد التعاون الثنائي القائم بين الدول الأعضاء سابقاً.	+			
ب ـ لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.	+			
ج ـ لأجل ازدهار وتقدم دول مجلس التعاون.	+			
د ـ كخطوة أولى نحو وحدة عربية أشمل.			+	
هـ ـ لحماية المنطقة من مخططات القوى الخارجية.	+			
و ـ لحماية الأمن الداخلي للدول الأعضاء.	+			
ز ـ بتشجيع من الدول الأوروبية لحماية مصالحها في المنطقة.			+	
س ٢٥:				
أ ـ الرغبة في التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس في مواجهة التكتلات الاقتصادية.	+			
ب ـ الرغبة في استثمار عائدات النفط في المشاريع المحلية.	+			
ج ـ الرغبة في تنويع مصادر الدخل القومي.		+		
د ـ الرغبة في تنسيق السياسات النفطية بين دول المجلس.	+			
هـ ـ الرغبة في تعزيز التنسيق في المجال السياسي.	+			
و ـ الرغبة في تعزيز التنسيق في المجال الاجتماعي (تعليمي ـ اعلامي... الخ.).	+			
ز ـ الرغبة في تعزيز التنسيق في المجال الدفاعي الخارجي.	+			
ح ـ الرغبة في تعزيز التنسيق في المجال الأمني بين الدول الأعضاء.	+			

	أ	ب	ج	د
س ٢٦:				
أ ـ التشابه في أنظمة الحكم بين دول المجلس.	+			
ب ـ التشابه الاجتماعي.	+			
ج ـ التشابه الاقتصادي في الموارد.	+			
د ـ الجوار الجغرافي.	+			
هـ ـ الشعور بوحدة المصير ووحدة التحديات التي تواجه الدول الأعضاء.	+			
س ٢٧:				
أ ـ مجلس التعاون مجلس حكومات.			+	
ب ـ مجلس شعوب.				
ج ـ مجلس حكومات وشعوب.				
د ـ لا أعرف.			+	
س ٢٨: هل يعبر المجلس عن إرادة شعوب المنطقة.		+		
س ٣٠: الدول الكبيرة في المجلس ترى أن لها مصلحة في التعاون بقصد الهيمنة.				+
س ٣١: ترى الدول الصغيرة، وخصوصاً الفقيرة، من استفادة في تعاونها أو اندماجها.	+			

الموضوع الرابع: نشاط المجلس وإنجازاته

	موافق			
	أ	ب	ج	د
س ٣٣: زخم التعاون والتنسيق زاد بين دول المجلس بعد الانفراج الاقليمي والدولي:				
أ ـ في المجال الاقتصادي.	+			
ب ـ في المجال الاجتماعي.	+			
ج ـ في المجال السياسي.		+		
د ـ في المجال الدفاعي.	+			
هـ ـ في المجال الأمني.	+			
س ٣٤: دول مجلس التعاون أقل تبعية للخارج مما كانت عليه منذ قيام المجلس.				
س ٣٥: مواطنوها يتمتعون بقدر أكبر من المشاركة السياسية مما كانوا عليه منذ قيام المجلس.				+
س ٣٦: بدأت خططها التنموية الخمسية أو العشرية تتكامل مع بعضها البعض.			+	
س ٣٧: يطبق فعلياً ما يصدر عن مجلس التعاون من قرارات.			+	

س ٣٨: أمن دول المجلس يتحقق عن:
أ ـ اتفاقيات متعددة الأطراف مع كافة دول المنطقة
في الخليج والمحيط الهندي. +
ب ـ إبعاد المنطقة عن التحالفات العسكرية وصراعات
الدول الكبرى. +
ج ـ التنسيق الامني والعسكري بين دول الخليج بما
فيها غير دول مجلس التعاون. +
د ـ التنسيق الامني والعسكري مع الدول العربية. +
هـ ـ التنسيق العسكري مع أمريكا والغرب. +
و ـ قيام جيش خليجي قوي. +
ز ـ التجنيد الاجباري. +
ح ـ تطبيق المشاركة السياسية في دول المجلس. +
ط ـ إقامة العدل الاجتماعي في دول المجلس. +
ي ـ الاستغناء عن العمالة الآسيوية. +
س ٣٩: الحفاظ على أمن الخليج هو مسؤولية دول
المنطقة دون سواها. +
س ٤٠: التنسيق الأمني ممكن بين الدول الأعضاء في المجلس. +
س ٤٥: هل توافق على توحيد التعرفة الجمركية بين دول المجلس؟ +
س ٤٦: في حالة اختلاف القوانين المحلية مع
الاتفاقية الاقتصادية تكون الغلبة للاتفاقية. +
س ٤٧: هل ترى أن الاتفاقية الاقتصادية إلزامية؟ +
س ٤٨: التعاون الاقتصادي بين دول المجلس يستفيد منه:
أ ـ عدد محدود من الافراد كالتجار وأصحاب العقارات. +
ب ـ جميع شعوب المنطقة. +
س ٤٩: توجد إمكانية تكامل اقتصادي بين دول المجلس. +
س ٥٢: لا أمل في قيام تكامل اقتصادي خليجي
ما دامت دول المجلس لم تطبق التعرفة الجمركية الموحدة. +
س ٥٣: ضرورة تطوير الانتاج الزراعي في دول المجلس. +
س ٥٤: تطوير الانتاج الزراعي يحقق:
أ ـ الأمن الغذائي. +
ب ـ التحرر جزئياً من التبعية الاقتصادية للغرب. +
ج ـ التحرر من الضغط السياسي المرتبط باستيراد الغذاء. +
س ٥٦: هل ترى حاجة إلى تطوير الصناعة في دول المجلس؟ +
س ٥٧: الحاجة إلى تطوير الصناعة للأسباب التالية:
أ ـ تقليل الاعتماد على الخارج. +
ب ـ خلق اقتصاد خليجي متين. +

	أ	ب	ج	د
س ٦٥: ما رأيك في قيام تكامل اقتصادي خليجي عن طريق:				
أ ـ التوقف عن المشاريع المتشابهة؟	+			
ب ـ تطوير المشاريع المشتركة الموجودة حالياً؟	+			
ج ـ تشجيع القطاع الخاص إلى أبعد حد؟	+			
د ـ توحيد النظم المالية والجمركية؟	+			
س ٦٧: إذا كان لك أن تختار بين استثمار أموالك في مشروع خليجي أو في مشروع أوروبي بافتراض أن العائد واحد تقريباً أيهما تختار:				
المشروع الخليجي؟		+		
المشروع الأوروبي؟				+
س ٧٢: هل أنت موافق على ما جاء في الاتفاقية الأمنية؟			+	
س ٧٣: ما هو موقفك من مبدأ حرية التنقل والعمل والاقامة لمواطني دول المجلس؟	+			
س ٧٥: هل تقبل بالسماح لغير المواطنين بحرية التنقل والعمل والاقامة في ما بين دول المجلس؟				+
س ٧٧: وضع سياسة موحدة للعمالة الوافدة على مستوى دول المجلس.	+			
س ٧٩: توحيد نظم التعليم في دول المجلس.	+			
س ٨١: هل توافق على عمل المرأة؟			+	
س ٨٢: ما رأيك في مبدأ التنسيق الاعلامي بين دول المجلس؟	+			
س ٨٥: هل تعتقد بوجود تنسيق ملموس ـ من خلال المجلس ـ بين مواقف الدول الأعضاء في الشؤون الخارجية؟	+			

الموضوع الخامس: الأبعاد المستقبلية للتعاون بين دول المجلس

	موافق			
	أ	ب	ج	د
س ٨٨: أنسب أشكال التعاون بين دول المجلس هي:				
أ ـ وحدة اندماجية كاملة ذات حكومة مركزية واحدة.				+
ب ـ اتحاد كونفدرالي ذو سياسة خارجية وعسكرية واحدة.		+		
ج ـ مجرد تنسيق وأطر عامة.				+
د ـ أن تتفرغ كل منها لشؤونها الخاصة من دون النظر إلى شؤون الآخرين.				+
س ٨٩: العقيدة السياسية الأنسب لدول مجلس التعاون:				
أ ـ اسلامية.				+

	أ	ب	ج	د
ب ـ اسلامية عربية.		+		
ج ـ عربية علمانية.				+

الموضوع السادس: معوقات التعاون الخليجي

	موافق			
	أ	ب	ج	د
س ٩٠: بما أن التعاون الاقتصادي قائم بين دول الخليج قبل مجلس التعاون، فإن إقامة مجلس التعاون ليس ضرورياً.				+
س ٩١: مستوى التعاون بين دول مجلس التعاون بعد قيام المجلس قد:				
أ ـ زاد فعلياً.	+			
ب ـ تناقص.				+
ج ـ بقي على حاله.				+
س ٩٢: هل توجد مشاكل تواجه المجلس؟		+		
س ٩٥: المشاكل التي تحد من نشاط المجلس منها:				
أ ـ غياب المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية.	+			
ب ـ اختلاف السياسات الخارجية.				+
ج ـ النزاعات الحدودية.	+			
د ـ التدخلات الأجنبية.		+		
هـ ـ نقص القوى العاملة المدربة تدريباً حسناً.	+			
و ـ الاعتماد المفرط على الأسواق الأجنبية.	+			
ز ـ اقتصار مجلس التعاون على الدول الست.				+
ح ـ الأمانة العامة بشكلها الحالي ليس لها القدرة على تنفيذ القرارات وإملائها على الدول الأعضاء.		+		
ط ـ نقص التطور العلمي في الهياكل الادارية في دول مجلس التعاون.		+		
ي ـ تنازع أصحاب المصالح بين الدول الأعضاء.		+		
ك ـ انخفاض الوعي السياسي بين شعوب الخليج.	+			
ل ـ الروح القطرية والعشائرية.	+			

الموضوع السابع: قدرات مجلس التعاون

	موافق			
	أ	ب	ج	د
س ٩٧: هل تستطيع بلدكم أن تتغلب على المشكلات التي تواجهها بمفردها أم انها تحتاج إلى مساعدة دول أخرى؟				
أ ـ تستطيع بمفردها.			+	

	أ	ب	ج	د
ب ـ تحتاج إلى مساعدة دول أخرى.		+		
س ٩٩: ما نوع المساعدة التي من الممكن أن تقدمها الدول الخارجية إلى بلدكم:				
١ ـ مالية: اقتصادية؟		+		
٢ ـ فنية: تقانية؟	+			
٣ ـ عسكرية: حربية؟	+			
٤ ـ ثقافية: تعليمية؟		+		
س ١٠٢: في حالة عدوان مسلح على دول مجلس التعاون أو على إحداها، هل تستطيع دول مجلس التعاون بمفردها ردع العدوان أم تحتاج إلى مساعدة خارجية؟				
أ ـ تستطيع بمفردها.				+
ب ـ تحتاج إلى مساعدة دول عربية.	+			
ج ـ تحتاج إلى مساعدة دول أجنبية.				+

الموضوع الثامن: الرباط بين التعاون الخليجي والتعاون العربي ككل وأبعاده المستقبلية

	موافق			
	أ	ب	ج	د
س ١٠٣: مجلس التعاون سوف يؤثر تأثيراً إيجابياً في الجامعة العربية.		+		
س ١٠٤: مجلس التعاون هو الخطوة الأولى الصحيحة في العصر الحاضر نحو الوحدة العربية الشاملة.	+			
س ١٠٥: إن دور الجامعة العربية ومكانتها قد تعرضا لتحجيم كبير بسبب ظهور التجمعات العربية الحالية.		+		
س ١٠٦: إن التجمعات العربية الحالية هي قوة تقدم وتوحيد نحو وحدة عربية أشمل.			+	
س ١٠٧: التجمعات العربية الحالية هي قوة تمحور وتفكك.				+
س ١٠٨: يجب أن تسمح أنظمة التجمعات العربية بقبول أية دولة عضو في إحدى التجمعات العربية أن تكون عضواً في تجمع آخر، حيث يزيد ذلك من التواصل وللتنسيق بين التجمعات العربية الحالية.			+	
س ١١٠: أمن الخليج لا يمكن تحقيقه على المدى البعيد من دون تعاون وتنسيق مع بقية الدول العربية.	+			
س ١١١: الأمن العربي كل لا يتجزأ.	+			

س ١١٢: لا يمكن عزل التنمية الاقتصادية لدول
مجلس التعاون عن بقية الوطن العربي. +
س ١١٣: التعاون العربي هو الطريق الصحيح
لحل مشاكل القوى العاملة في دول الخليج. +
س ١١٤: العمالة العربية أفضل من العمالة الآسيوية. +
س ١١٥: العلاقة بين بلدكم والأقطار العربية الأخرى:
أ ـ حسنة جداً مع كل الأقطار العربية. +
ب ـ حسنة مع بعضها وعادية مع بعضها الآخر. +
ج ـ عادية أو باردة مع معظم الأقطار العربية. +
د ـ سيئة مع معظم الأقطار العربية. +
س ١١٨: الوحدة يجب أن تتم على أساس تجانس
الأنظمة السياسية والاجتماعية... الخ. +
س ١١٩: الوحدة يجب أن تتم على أساس إسلامي. +
س ١٢٠: على أساس علماني. +
س ١٢٢: المراحل التي تفضلها لقيام الوحدة:
أ ـ فورية. +
ب ـ تدريجية. +
ج ـ اقليمية.
د ـ وظيفية.
هـ ـ البناء الذاتي أولاً. +
س ١٢٣: إذا خيرت أن تتحد بلدكم مع الأقطار العربية،
فمع من تفضل الاتحاد؟

ملاحظة: من الأجوبة يلاحظ التركيز على الاتحاد بين دول مجلس التعاون بالدرجة الأولى وثم مصر ـ المغرب.

تركزت الأجوبة في الأسئلة المفتوحة:

أولاً: في ما يتعلق بوظيفة المجلس

هناك رأيان متناقضان، **الأول** يرى:

ـ ان مجلس التعاون الوعاء الأمثل الذي يعمل حالياً على حل جميع المشكلات التي تعترض مجتمعات الخليج. ويشكل أيضاً غطاء أمنياً لسلامة هذه المجتمعات.

ـ مجلس التعاون خطوة متطورة حتى بصيغته الراهنة.

بينما يرى الرأي **الآخر**:

ـ ان قرارات الاجماع غير ملزمة سياسياً، و«السيادة الوطنية» هي المرجع الأول والأخير.

ـ المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي ممسك بيده السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والدفاعية كافة.

ـ لم يكن لمجلس التعاون دور أثناء أزمة الخليج، بل كان من خلال الدول منفردة.

ـ مجلس التعاون مائدة أحاديث مستديرة لا زال لم يرق إلى شيء من الممكن أن يوصف بأنه عامل مهم في حاضر ومستقبل الشعوب والمجتمعات الخليجية الطامحة إلى مستقبل كريم، قوامه السعي نحو وحدة خليجية حقيقية.

ـ المواطن لم يشعر بوجود المجلس والناس يشكون من جدية قراراته.

ثانياً: العوامل التي تعيق عملية التكامل السياسي

أ ـ الروح القطرية والعشائرية. ب ـ العصبيات. ج ـ غياب الديمقراطية. د ـ تنازع المصالح الخاصة. هـ ـ النزاعات الحدودية مثل مشكلة قطر والبحرين. و ـ معظم الاجابات المفتوحة تركز على عملية الاتحاد الكونفدرالي. ز ـ العقيدة السياسية ـ عربية اسلامية.

ثالثاً: القضايا التي تعيق عملية التكامل الأمني

١ ـ صغر حجم الدول.

٢ ـ قلة عدد السكان.

٣ ـ الخلل في التركيبة السكانية (نسبة الوافدين تشكل أكثر من ٧٠ بالمئة).

٤ ـ ضعف القدرة العسكرية.

المقترحات

ـ تعزيز القدرات الذاتية لدول المجلس.

ـ تعزيز الحزام الأمني الخليجي، عربياً واستراتيجياً، عن طريقة ربطه بأقطار الشمال العربي.

ـ تكملة الالتحام الخليجي أمنياً وتنموياً بربطه بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (الأمريكي) المستحدث أخيراً.

ـ معظم الاجابات ترى أن دولها بحاجة إلى مساعدة دول أخرى، على الصعيد العربي مصر والمغرب، وعلى الصعيد الأجنبي الولايات المتحدة أولاً، ثم بريطانيا وفرنسا ثانياً.

العوامل التي تعيق التكامل الاقتصادي

ـ تباين الدخول بين الدول.

ـ ازدواجية المشاريع الصناعية.

ـ عدم الالتزام بالقواعد والأنظمة.

ـ صعوبة توحيد النظم المالية والجمركية.

المقترحات

- التركيز على توحيد الاقتصاد.
- العدالة في توزيع الدخول.
- خلق إحساس قوي بالمواطنة عن طريق المساواة.

التعاون الخليجي مع الوطن العربي

معظم الاجابات تركز على أن يكون التعاون بين دول مجلس التعاون، وترتيب البيت الخليجي، ثم الانطلاق إلى التعاون. معظم الاجابات ركز على مصر والمغرب من بين الأقطار العربية.

بالاضافة إلى هذه الردود التي حصلنا عليها من خلال الاجابات عن الاستبيان المرفق، تجدر الاشارة إلى أهمية الندوات التي عقدها مركز الخليج للدراسات العربية والتي تحاور خلالها مجموعات من المثقفين من أبناء دول مجلس التعاون. ومن الممكن تلخيص نتائج هذه الندوات بما يلي(٤):

على المستوى السياسي

- المطالبة بالاتجاه نحو الكونفدرالية والانطلاق في المستقبل نحو الفدرالية.
- أن تكون هناك في المستقبل اتفاقيات سياسية تحمي الكيان والاستقلال والتطلعات بين جميع دول الخليج وإيران والعراق.
- المطالبة بالمشاركة السياسية.

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

- توحيد السياسة النفطية (تنسيق الانتاج والأسعار بحيث تكون عادلة للمنتجين والمستهلكين).
- تعميق الارتباط الاقتصادي لدول المجلس في جميع أبعاد وأعماق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.
- المحور التنموي، التخطيط للمشاريع الاجتماعية والتربوية والخدمات الصحية.
- المشاركة الشعبية.
- إصلاح سياسة التعليم.
- العمل على تحقيق التنمية الحقيقية في المجالات كافة من خلال تخطيط مدروس وشامل.
- تطبيق الاتفاقية الاقتصادية بكل بنودها.

---

(٤) انظر: «انعكاسات أزمة الخليج،» الخليج: ٢٦ ـ ٢٧/١٠/١٩٩١.

خلاصة

من خلال استعراضنا أجوبة الأسئلة في الاستبيان المرفق، نرى أن أكثر الاجابات ركز على ما يلي:

أولاً: أسباب وعوامل قيام مجلس التعاون

يتضح من هذه الاجابات أن أهم أسباب قيام مجلس التعاون هي:

١ ـ الحرب العراقية ـ الايرانية.

٢ ـ امتداد للتعاون الثنائي القائم بين الدول الأعضاء سابقاً.

٣ ـ من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

٤ ـ لحماية المنطقة من مخططات القوى الخارجية.

٥ ـ لحماية الأمن الداخلي للدول الأعضاء.

٦ ـ الرغبة في التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية.

٧ ـ الرغبة في تعزيز السياسات النفطية وتنسيقها بين دول المجلس.

٨ ـ الرغبة في تعزيز التنسيق في مجال الدفاع الخارجي.

٩ ـ الرغبة في تعزيز التنسيق في المجال الأمني بين الدول الأعضاء.

ثانياً: العوامل المساعدة على قيام مجلس التعاون

١ ـ التشابه في أنظمة الحكم بين دول المجلس.

٢ ـ التشابه الاجتماعي.

٣ ـ التشابه الاقتصادي في الموارد.

٤ ـ الجوار الجغرافي.

٥ ـ الشعور بوحدة المصير ووحدة التحديات التي تواجههم.

ثالثاً: نشاط المجلس وإنجازاته

بعد الانفراج الاقليمي والدولي في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، زاد حجم التعاون بين أعضاء مجلس التعاون في المجالات التالية:

١ ـ المجال الاقتصادي.

٢ ـ المجال الاجتماعي.

٣ ـ المجال الدفاعي.

٤ ـ المجال الأمني.

أما آراؤهم في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، فقد أكدت ما يلي:

١ ـ إبعاد المنطقة عن التحالفات العسكرية وصراعات الدول الكبرى.

٢ ـ التنسيق الأمني والعسكري بين دول الخليج، بما فيها الدول الخليجية غير المنضمة إلى مجلس التعاون الخليجي.

٣ ـ التنسيق الأمني والعسكري مع الأقطار العربية.

٤ ـ قيام جيش خليجي قوي.

٥ ـ تطبيق المشاركة السياسية في دول المجلس.

٦ ـ إقامة العدل الاجتماعي في دول المجلس.

٧ ـ الحفاظ على أمن الخليج هو من مسؤولية دول المنطقة دون سواها.

رابعاً: الاتفاقية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي

١ ـ توحيد التعرفة الجمركية بين دول المجلس.

٢ ـ في حالة اختلاف القوانين المحلية مع الاتفاقية الاقتصادية تكون الغلبة للاتفاقية.

٣ ـ تكون الاتفاقية الاقتصادية إلزامية.

٤ ـ ضرورة تطوير الانتاج الزراعي في دول المجلس.

٥ ـ التطوير الزراعي يحقق الأمن الغذائي، التحرر جزئياً من التبعية الاقتصادية للغرب، التحرر من الضغط السياسي المرتبط باستيراد الغذاء.

٦ ـ ضرورة تطوير الصناعة.

٧ ـ التطوير الصناعي يحقق:

أ ـ تقليل الاعتماد على الانتاج الأجنبي.

ب ـ خلق اقتصاد خليجي متين.

٨ ـ يتحقق التكامل الاقتصادي عن طريق:

١ ـ التوقف عن المشاريع المتشابهة.

٢ ـ تطوير المشاريع المشتركة الموجودة حالياً.

٣ ـ تشجيع القطاع الخاص إلى أبعد حد.

٤ ـ توحيد النظم المالية والجمركية.

٥ ـ دعم المشاريع الخليجية.

٦ ـ دعم التنقل والعمل والاقامة لمواطني دول المجلس.

٧ ـ وضع سياسة موحدة للعمالة الوافدة على مستوى دول المجلس.

٨ ـ توحيد نظم التعليم في دول المجلس.

٩ ـ ضرورة التنسيق الاعلامي بين دول المجلس.

خامساً: الأبعاد المستقبلية للتعاون بين دول المجلس

ـ اتحاد كونفدرالي ذو سياسة خارجية وعسكرية واحدة.

ـ العقيدة إسلامية عربية.

سادساً: معوقات التعاون الخليجي

ـ غياب المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية.

ـ النزاعات الحدودية.

ـ نقص القوى العاملة المدربة تدريباً حسناً.

ـ الاعتماد المفرط على الأسواق الأجنبية.

ـ انخفاض الوعي السياسي بين شعوب الخليج.

ـ الروح القطرية والعشائرية.

سابعاً: قدرات مجلس التعاون

تحتاج دول المجلس إلى مساعدة:

١ ـ فنية: تقانية.

٢ ـ عسكرية: حربية.

في حالة عدوان خارجي تحتاج دول المجلس إلى مساعدة من الدول العربية (بحسب حجم العدوان).

ثامناً: الرباط بين تعاون الخليج والتعاون العربي ككل وأبعاده المستقبلية

ـ مجلس التعاون هو الخطوة الأولى والصحيحة في العصر الحاضر نحو الوحدة العربية الشاملة.

- أمن الخليج لا يمكن تحقيقه على المدى البعيد من دون تعاون وتنسيق مع بقية الدول العربية.

- الأمن العربي كل لا يتجزأ.

- لا يمكن عزل التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون عن بقية الوطن العربي.

- العمالة العربية أفضل من العمالة الآسيوية.

- المراحل المفضلة لقيام وحدة: التدريجية.

- الدول التي يفضلون الاتحاد معها بالدرجة الأولى، دول مجلس التعاون، ثم مصر والمغرب.

خاتمة

إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١، لم يأتِ وليد اللحظة، بل جاء امتداداً لترابط وتعاون قديم بين هذه الدول دفعته إلى حيّز الوجود الظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات، أي نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية، عميقة وطارئة، أدت إلى قيامه وما زال يؤثر بعضها وما استجد من أحداث في مسيرته. ومن الممكن تحديد أهم العوامل الداخلية التي لعبت دوراً أساسياً في قيام المجلس بـ:

١ ـ **الموقع الجغرافي والاستراتيجي**، حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة؛ المشاركة في القيم لدى النخبة والتشابه بالأنظمة السياسية؛ الروابط الدينية واللغوية والاجتماعية والأمنية والعسكرية الثنائية منها والمتعددة الأطراف في ما بينها؛ التأثر القومي بالوحدة العربية؛ الحاجة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل؛ تجنب ازدواجية المشاريع الصناعية؛ ضرورة الحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأنسب الطرق. وبالمقابل، كان للنفط دور مؤثر في تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والدفاعية لهذه الدول، الأمر الذي أدى معه إلى تطور مؤسساتها السياسية والاجتماعية والتعليمية والدفاعية إلى حدٍ ما، بحيث أصبحت ـ هذه الدول الست ـ تشعر بأنه قد أصبح لديها الركائز التي يمكن أن تقوم عليها مثل هذه المنظمة.

٢ ـ **المشاكل الأمنية الداخلية**، مثل أحداث البحرين، وأحداث الجامع الكبير في العربية السعودية، وأحداث الكويت.

أما العوامل الخارجية التي لعبت في تصورات مؤسسي المجلس ورسم برامجه، فمن الممكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية

١ ـ دور القوى الاستعمارية طمعاً بموقعها الاستراتيجي وبأهميتها النفطية.

٢ ـ دور القوى الاقليمية (العراق وإيران) ومطالبها الحدودية ومطامعها الاقليمية.

٣ ـ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في أواخر الستينيات.

٤ ـ صراع القوى العظمى وما أصبح يسمى بالحرب الباردة واندفاعها نحو المنطقة.

٥ ـ الأحداث المتلاحقة (كالثورة الايرانية ـ الغزو السوفياتي لأفغانستان ـ الحرب العراقية ـ الايرانية). إلا أن الحرب العراقية ـ الايرانية ومخافة انتشارها كان لها دور أكبر.

٦ ـ الانقسامات العربية وسقوط وحدة الأمن العربي.

٧ ـ التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

٨ ـ الضغوط الخارجية على منتجي النفط والمحاولات الرامية إلى وضعه تحت الرقابة بحجة حمايته لضمان استمرار تدفقه إلى الدول الصناعية.

والواقع أن التفكير بإنشاء منظمة اقليمية خليجية بدأ في عام ١٩٧٥. وكانت هناك اقتراحات ومشاريع متعددة أهمها المشروع العماني، والمشروع الكويتي، والمشروع السعودي. وبعد مشاورات متعددة بين الدول الست ـ الأعضاء في المجلس الآن ـ تم التوقع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١.

أدى قيام المجلس إلى ردود فعل اقليمية ودولية تراوحت بين الترحيب والغضب والتحفظ.

وبمحاولة مقارنة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي بالمواثيق المعمول بها بمنظمات اقليمية أخرى، يلاحظ أنه يتماشى مع نص المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، ومع الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. ووصلنا إلى استنتاج أن المجلس منظمة إقليمية محدودة العضوية. وقد تمت الاشارة إلى بعض الملاحظات حول أهداف المجلس التي تتصف بالمرونة و «العموميات»، والعضوية فيه مقتصرة على الدول الست، الأمر الذي أثار حفيظة دول خليجية أخرى. إن اتخاذ القرارات يتم بالاجماع، الأمر الذي يعيق تنفيذ كثير من القضايا المهمة، وهيئة تسوية المنازعات ليس لها تأثير يذكر ولا تشكل جهازاً قضائياً بما تعنيه الكلمة من معنى، والأمانة العامة ليس لها سلطة فوق قطرية ولا يوجد فيها جهاز تمثيلي. . .

أما في ما يتعلق بنشاطات المجلس في المجال السياسي والدبلوماسي للأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٨، فيلاحظ أن جُلَّ اهتمام أعضاء المجلس قد انصب على محاولة تنسيق مواقفهم إلى حد بعيد في القضايا التي تؤثر في أمنهم وفي مصالحهم المشتركة، وقد تجلّى ذلك في قضايا مثل الحرب العراقية ـ الايرانية، والتوسط بين اليمن الجنوبي وعُمان، ومحاولة النزاع بين قطر والبحرين، وفي قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي أزمة الخليج الثانية (آب/ اغسطس ١٩٩٠). مع ذلك، كانت هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر، الأمر الذي كان يحدُّ نوعاً ما من اندفاع هذا التعاون.

وقد تجلّى تأثير المجلس في التقريب في المواقف الدبلوماسية لدوله من خلال التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، حيث زادت نسبة التنسيق بين هذه الدول من ٣٣,٧٥ بالمئة قبل قيام المجلس، لتصل إلى نسبة ٦٤,١٧ بالمئة بعد قيام المجلس. وهي نسبة قد تصل إلى الضعف تقريباً.

ولتقييم معدل التعاون السياسي على جدول مستوى التكامل ـ الذي حددناه في منهج البحث ـ نرى أنه ما يزال في المستوى الأول العادي من حيث هيكلية المجلس وصلاحياته السياسية، ولكن بالمقابل، يمكننا القول بأنه في مراحل عالية من حيث الفعالية كما عرفناها في المنهج، ولكن يبقى أقل من المستوى الثاني وهو مستوى الكونفدرالية. ومن الممكن الاستنتاج بأن التنسيق الدبلوماسي والسياسي قوي، حيث كانت القضايا تمس جوهر الأمن القومي لهذه الدول جميعاً، مع التحفظ على بعض المواقف الناتجة من الاختلاف في تقدير المصادر غير المباشرة للأخطار. كما رأينا أيضاً أن الامكانات والقدرات والموقع الجغرافي مجتمعةً للدول، تحدّ من اتجاه مبادئ سياساتها الخارجية.

وفي مجال التعاون والتكامل الاقتصادي، حاولت هذه الدول بكل جد أن تخطو خطوات ثابتة ومدروسة ومبرمجة باتجاه التكامل الاقتصادي، وأن ترسم مستقبلها من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تمثل أفضل برنامج مدون رسمياً صادقت على معظم بنوده جميع الدول الأعضاء في المجلس. هذه الاتفاقية حاولت بموادها الثمانية والعشرين تغطية معظم جوانب عملية مراحل التكامل الاقتصادي. وقد حاول المجلس أن يأخذ من المراحل الأربع لعملية التكامل مع ما يتناسب وإمكانيات ورغبات دول المجلس. ومن البديهي أن التمسك بالسيادة القطرية يبقى عقبة أمام التكامل الاقتصادي، مثله مثل التكامل السياسي والاجتماعي والثقافي. ومع ذلك حاولت دول المجلس الاستفادة من فكرة الوظيفية في إطار مجلس التعاون، حيث كانت هناك جهود تنسيقية وتعاونية خارج إطار العمل السياسي قامت بالتركيز على الأمور الاقتصادية والفنية من خلال مجموعة من الهيئات المتخصصة التي تعمل على المستوى الاقليمي والدولي، مثل مؤسسة الخليج للاستثمار، وهيئة المواصفات والمقاييس، والمكتب الفني للاتصالات لدول الخليج العربية. ومن أبرز ما اتسمت به جهود المجلس هو تبني التعرفة الجمركية المشتركة، على الرغم من عدم تطبيقها تطبيقاً تاماً في بعض دول المجلس، الأمر الذي أدى إلى شكاوى وجدل، كذلك إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار التي خططت للاستثمار في مشاريع البتروكيمياويات والمشاريع الصناعية ومشاريع الدواجن والمواشي.

وفي قطاع التجارة، إن إلغاء الجمارك الداخلية بين دول المجلس كان في الواقع الخطوة الرئيسية نحو إنشاء سوق مشتركة. إن أهمية هذه الخطوة سوف تظهر في المستقبل عندما تتنوع المنتوجات الصناعية. أما الآن فإن منتوجات دول المجلس تعتبر منتوجات متشابهة تنافسية لا تكاملية، حيث تعتمد، بشكل رئيسي، على النفط وصناعته. كما

استطاعت دول المجلس توحيد مواقفها ـ في بعض الأحيان ـ داخل منظمة الأوبك وخارجها لتحديد الانتاج والأسعار، وشكلت بذلك أكبر كتلة ذات نفوذ داخل منظمة الأوبك.

وعلى الرغم من هذه الانجازات، إلا أن هناك عقبات تحدّ من مسيرة التكامل الاقتصادي، ومن الممكن إيجازها، أهمها:

١ ـ البنية الاقتصادية لهذه الدول، حيث إن اقتصاداتها أحادية الانتاج.

٢ ـ ضيق السوق المحلية.

٣ ـ مشاكل الموارد المائية والتنمية الزراعية، نتيجة للطبيعة الصحراوية لمعظم أراضي هذه الدول.

٤ ـ قلة عدد السكان المواطنين.

٥ ـ التمسك بالسيادة القطرية.

لكن على الرغم من هذه العقبات والتحديات، إلا أن البرنامج الذي يسير عليه مجلس التعاون قد وضع الأطر والهياكل التي يستطيع المجلس من خلالها بلوغ أهدافه في التكامل بمزيد من الرغبة السياسية والتنازل الطوعي عن السيادة القطرية في بعض المجالات الرئيسية لصالح السيادة الاقليمية.

أما في مجال العمل والتعليم والاعلام والشؤون القانونية، فهناك بعض التنسيق، وهناك بعض النشاطات التي تبشر على المدى البعيد، والتي تبرز من خلال الجداول المرفقة، كالنشاطات الشبابية والمؤسسات التعليمية والاعلامية المشتركة. أما في الشؤون القانونية، فيلاحظ مدى الحاجة إلى جهاز قضائي له سلطة فعلية.

وفي المجال الأمني والدفاعي، فعلى الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يُشر إلى القضايا الأمنية والدفاعية، إلا أن تطور الأحداث والتهديدات الاقليمية فرضت على قادة دول المجلس إعطاء الأولوية للاحتياجات الأمنية والدفاعية على حساب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها: أعمال العنف السياسي داخل الدول؛ المستوى المتدني لمشاركة الشعب في اتخاذ القرارات؛ النسبة العالية لليد الأجنبية وخصوصاً الوافدة من البلدان الآسيوية، ثم التهديدات الخارجية للأمن الاقليمي، وخصوصاً الحرب العراقية ـ الايرانية، ثم الأزمة العراقية ـ الكويتية وحرب عاصفة الصحراء ونتائجها...

وقد جرت محاولات عديدة مشتركة لتعزيز أمنها الداخلي والخارجي، تشير إلى تلك المحاولات، الاجتماعات العسكرية والسياسية والتدريبات العسكرية المشتركة وتشكيل قوات درع الجزيرة.

أما العوائق، فمنها: النقص في القوى البشرية والكوادر الفنية؛ عدم تطبيق التجنيد

الالزامي؛ الفروق في أنظمة التسليح ومناهج التدريب؛ التمسك بالسيادة القطرية؛ انخفاض عائدات النفط؛ الاختلاف تجاه تحديد الأخطار الخارجية؛ الضعف النسبي لقوات دول مجلس التعاون بالمقارنة بالقوات الأخرى في المنطقة.

ولتقييم مدى التعاون والتنسيق الأمني والدفاعي بين هذه الدول، لا بد أولاً، من الاعتراف بأنه نتيجة لسرية معظم القرارات الأمنية، فإن تقييمنا يبقى ناقصاً تعوزه الدقة. ولكن من خلال المعطيات والمعلومات التي بين أيدينا وقياساً على النموذج المفهومي الذي اتبعناه، يبدو أنه على الرغم من عملية التفاعل الكبير في التنسيق والتعاون والمحاولات الجادة، مثل إجراء مناورات مشتركة، ومحاولة تشكيل قيادة موحدة وقوات انتشار سريع، وغير ذلك من أوجه التعاون، إلا أنه كما هو معروف لا بد أولاً من وجود قوة عسكرية قادرة من حيث العدد والتدريب والامكانات على ردع أو الوقوف في وجه عدوان خارجي، وثانياً ـ كما هو معروف ـ التنازل عن بعض امتيازات السيادة القطرية لصالح السيادة الاقليمية. كما لاحظنا في النموذج أنه يلزم هذه الدول وجود مؤسسات دفاعية مركزية قوية ووجود قيادة فعلية مشتركة. فقوات درع الجزيرة بشكلها الحالي لا تتعدى كونها رمزاً للتضامن وحجر أساس في بناء قوة خليجية عربية قادرة ومقتدرة على ردع عدوان خارجي، أو على الأقل تجعل الطرف الآخر الذي لديه نية بالقيام بعدوان ما يتردد في اتخاذ قراره القائم على نصر ساحق خلال ساعات أو أيام.

أما بالنسبة إلى آراء النخبة، من خلال الاستبيان، ومن خلال ندوات تناولت مجلس التعاون، يلاحظ ما يلي:

١ ـ **على الصعيد السياسي**: المطالبة بالمشاركة السياسية؛ المطالبة بالاتجاه نحو الكونفدرالية والانطلاق في المستقبل نحو الفدرالية.

٢ ـ **على الصعيد الاقتصادي**: المطالبة بتطبيق جميع بنود الاتفاقية الاقتصادية؛ توحيد السياسات النفطية (من حيث تنسيق الانتاج والأسعار)؛ تحقيق التنمية الشاملة.

٣ ـ **على الصعيد الأمني والدفاعي**: المطالبة بإبعاد المنطقة عن التحالفات العسكرية؛ قيام جيش خليجي قوي ذي قيادة مركزية مشتركة؛ إقامة العدالة الاجتماعية؛ التنسيق الأمني والعسكري مع الأقطار العربية، وبشكل خاص مصر والمغرب.

٤ ـ **معوقات التعاون الخليجي**: بحسب آراء النخبة، تتلخص بما يلي:

ـ غياب المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية؛ النزاعات الحدودية؛ الروح القطرية والعشائرية؛ نقص القوى العاملة المواطنة المدربة تدريباً حسناً؛ الاعتماد المفرط على الأسواق الأجنبية؛ الاعتماد على سلعة واحدة، هي النفط، بحيث تشكل سلعة تنافسية أكثر من كونها سلعة تكاملية.

وفي الختام، من خلال تحليلنا جميع جوانب مسيرة دول مجلس التعاون، لاحظنا

وجود بعض المعوقات التي تحد من اندفاع هذه المسيرة، وعلى وجه الخصوص، التمسك بالسيادة القطرية، وثانياً، (ربما) تتوقف عملية التكامل أيضاً على شكل النظام الدولي الجديد وعلى مدى ارتباطات هذه الدول باتفاقيات أمنية منفردة مع الغرب، وتأثير ذلك في التكامل الدفاعي بينها، والذي يؤدي إلى عملية تراخي في ما بينها وتواكل على القوى الخارجية. والأكثر أهمية برأينا هو، ما هو الشكل الذي سيكون عليه النظام الشرق أوسطي الجديد ـ الذي يسوّغ له هذه الأيام ـ وتأثير ذلك في الروابط الخليجية ـ الخليجية، والخليجية ـ العربية، والخليجية الاقليمية ـ والدولية.

وعلى الرغم من كل تلك التصورات وتلك المحدودات، إلا أن الواقع يشير إلى «وجود علاقة وثيقة بين الخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشعور بوحدة المصير المشترك ووحدة المخاطر؛ ستبقى (هذه العلاقة) الحافز المشجع لهذه الدول للسير في طريق التكامل. ويرتبط مدى تسارع مسيرة التكامل هذه بمدى نمو التطور السياسي والمؤسساتي في هذه الدول، فالانتقال من التعاون إلى التكامل ضرورة ملحة لهذه الدول من أجل البقاء والتقدم».

ثانياً: التحديات ومحاولة التغلب عليها

بعد محاولتنا مقارنة محتويات هذا البحث مع المؤشرات التي حددناها في منهج البحث، والتي قسمناها إلى ثلاث مجموعات، لاحظنا أن المجموعتين الأولى والثانية من تلك المؤشرات عوامل مساعدة في عملية التكامل، لكن وجدنا بعض الخلل في المجموعة الثالثة التي تتمثل في الهيكل البنيوي والأداء الوظيفي والفعالية الحكومية والسيادة للمجلس.

وهنا نعتقد أن هذا الخلل من الممكن معالجته من خلال الإرادة السياسية الواعية لصنّاع القرار السياسي في دول المجلس، ويتمثل هذا الخلل ببعض التحديات التي نذكر أهمها:

١ ـ التمسك بالسيادة القطرية

إن من أكبر العقبات التي تحد من عملية التكامل هي التمسك بالسيادة القطرية التي تعيق تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس وتطبيقها. وهنا نعتقد أن نوعاً من الكونفدرالية تتوحد فيها السياسات الخارجية والسياسات الدفاعية لدول المجلس ربما يكون مناسباً في المرحلة الأولى.

ومن الجدير بالاعتبار أن هذه الملاحظة لا تنطبق فقط على دول المجلس، بل أيضاً ـ على سبيل المثال ـ على الامارات العربية المتحدة بحكم تركيبتها الفدرالية.

وكنتيجة لهذه التركيبة لاحظنا وجود بعض الشكاوى من إمارة دبي في الامارات من أنها لا تتقيد بالقرارات، مثل التعرفة الجمركية مثلاً. كذلك هناك بعض المشاكل

الحدودية التي ما زالت عالقة بين بعض الامارات والتي تتطلب الحل العاجل والجذري. وكذلك ما زال دستور الامارات المعمول به دستوراً موقتاً ولم يعد ملائماً أو متمشياً مع التطورات الداخلية والخارجية. وباختصار، يلزم زيادة المركزية في الاندماج في الامارات حتى يمكنها أن تتعامل كدولة واحدة مع بقية دول المجلس.

٢ ـ تدني مستوى المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية

إن انحسار نمط المشاركة التقليدية الذي كان قائماً قبل البناء المؤسساتي لهذه الدول لم يصاحبه تطوير لنمط من المشاركة السياسية الحقيقية. إن هذا التحدي، باعتقادنا، سيشكل في المستقبل المنظور أكبر التحديات لأنظمة هذه الدول، كما أنه سيكون من أعقد التحديات أيضاً، حيث يتطلب ذلك إبداعاً فكرياً وتنظيماً في تصور وتشكيل أساليب مشاركة فاعلة تتلاءم مع بيئة مجتمعات دول المجلس وخصائصها. وهناك شبه إجماع من جميع الطبقات المثقفة في هذه الدول تطالب بالمشاركة السياسية. ولكن يُحذر الباحث (مع إيمانه بالديمقراطية) من أن تطبيق الديمقراطية على النمط الغربي ربما يكون ضرره أكثر من فائدته، حيث إن الروح العشائرية والنزعة القبلية ما زالت قوية في هذه المجتمعات. كما أنها لم تصل بعد إلى المستوى الثقافي السياسي التي وصلت إليه المجتمعات الغربية نظراً إلى حداثة هذه الدول. وقد تكون التجربة العُمانية الأخيرة (عام ١٩٩٢) في إقامة مجلس للشورى مدخلاً مناسباً في هذه المرحلة (حيث تقسم الدولة إلى ولايات، وتقوم كل ولاية منها بترشيح ثلاثة من أبنائها... ويتم هذا الترشيح عن طريق لجنة تضم وجهاء الولاية وذوي الرأي والخبرة فيها، ويتم اختيار واحد من بين المرشحين الثلاثة لعضوية المجلس) (انظر الملحق).

٣ ـ الخلل السكاني وأبعاده

من الملاحظ الحجم المحدود لعدد السكان واختلاف التركيب السكاني ونقص القوى العاملة مقابل ضخامة في عدد الوافدين.

إن علاج المشكلة السكانية في دول مجلس التعاون من أجل العمل على بناء اقتصاد وطني مستقل تدريجياً لن يتم إلا من خلال تخطيط التنمية بتحديد عدد السكان وترشيد الإنفاق والعمالة، في إطار خطة شاملة تتعاون في تنفيذها الأجهزة المختصة في مجلس التعاون مع الأجهزة المختصة المحلية في دول المجلس، على أن تلتزم القرارات الصادرة عنه جميع دول المجلس.

٤ ـ الخلل الاقتصادي

أ ـ الاعتماد المفرط على قطاع النفط، الأمر الذي يستلزم تنويع مصادر الدخل،

وربط عائداته بمشاريع التنمية، والتركيز على الزراعة، حيث تشكل الدعامة الأساسية للأمن الغذائي للدول.

ب ـ الازدواجية في المشاريع الصناعية، الأمر الذي يستلزم التنسيق في ما بين دول المجلس من خلال جهاز استشاري داخل مجلس التعاون يقوم بوضع الخطط الشاملة، على أن تكون هذه الدول مستعدة لتنفيذ ما يصدر عن هذا الجهاز.

٥ ـ الخلل في تركيب القوات المسلحة

إن المشكلة الرئيسية في تركيب القوات المسلحة هي النقص في القوى المواطنة في القوات المسلحة لدول المجلس. بداهةً يرجع ذلك إلى عاملين:

١ ـ نقص الكوادر البشرية والفنية.

٢ ـ عدم تطبيق التجنيد الإلزامي في غالبية هذه الدول.

ولسد هاتين الثغرتين من الممكن تطبيق التجنيد الالزامي لتغطية النقص في الكوادر البشرية، ومن الممكن حتى إشراك المرأة في القوات المسلحة على سبيل المثال، كذلك إعداد الكوادر الفنية المواطنة واعتمادها على الأسلحة المتطورة (أي مكننة القوات) حيث تعوض إلى حد بعيد الحاجة إلى أعداد كبيرة من الأفراد (وقد يكون النموذج السويسري في عملية إعداد الشعب بكامله للتدريب العسكري المتواصل نموذجاً مفيداً لدول مجلس التعاون نظراً إلى قلة عدد السكان).

ومع الاعتراف بالواقع، تبقى دول مجلس التعاون عاجزة بمفردها عن مواجهة عدوان خارجي من دول الجوار الاقليمي، كما حدث للكويت على سبيل المثال. ومن هنا تأتي الضرورة لتوحيد القوات المسلحة أو إنشاء قيادة مركزية قوية، تحت امرتها المباشرة قوة عسكرية لا تقل عن ٨٠ ـ ١٠٠ ألف جندي مزودة بآليات سريعة الحركة وبطائرات حديثة. . . الخ. (انظر اقتراحنا في نهاية الفصل العاشر). ومع ذلك لا بد لهذه الدول من مزيد من التنسيق والتعاون مع الأقطار العربية لأنه لا توجد ساحة تحمي هذه الدول على المدى البعيد إلا الساحة العربية. وينطبق ذلك على الصعيد الاقتصادي، حيث لا تستطيع اقتصادات دول المجلس منافسة السوق الأجنبية. فعلى الرغم من المأساة التي أحدثها غزو النظام العراقي للكويت، ولموقف بعض الدول العربية المساند بشكل أو بآخر للنظام العراقي، الأمر الذي أحدث شرخاً في النظام العربي، إلا أن الواقع هو أنه لا يمكن لمجتمعات هذه الدول أن تنسلخ عن جلودها، فالهجرات العربية الأولى انطلقت من هذه المنطقة، منطقة الجزيرة العربية، وعليه، لا بد من العمل على وضع استراتيجيا عربية شاملة قابلة للتطبيق تؤخذ فيها أحداث الخليج الأخيرة والدروس المستفادة منها بعين الاعتبار. وهنا يود الباحث أن يؤكد أن على الجانب العربي الآخر أن يتخذ خطوات من الممكن لدول الخليج العربية أن تشعر إزاءها بالثقة، إن كان ذلك على المستوى السياسي أو

الاقتصادي. والواقع أن هذا الموضوع مرتبط بشكل أساسي بنوعية الأنظمة الحاكمة في تلك الدول.

٦ ـ المشاكل الحدودية

إن من أهم العوامل التي تؤدي إلى النزاعات المسلحة هي النزاعات الحدودية، ولهذا لا بد من القيام بعمل جدي لحل ما تبقّى من خلافات حلاً جذرياً بالطرق السلمية التي تعطي لكل ذي حقٍ حقه حتى لا يشعر بالغبن ويتحفظ على مضض. فهناك مشاكل وخلافات على ترسيم الحدود بين بعض دول المجلس. وهنا نقترح وجود جهاز قضائي على مستوى عالٍ مقره في الأمانة العامة لمجلس التعاون. وبرأينا أن تتحول هيئة تسوية المنازعات الحالية الموجودة في المجلس إلى هيئة قضائية فعلية على غرار الهيئة القضائية لدى السوق الأوروبية المشتركة.

وكذلك المشاكل الحدودية العالقة بين بعض دول المجلس والدول المجاورة لها، هذه المشاكل تقتضي أيضاً التعاون الصادق لحلها حلاً جذرياً بالطرق السلمية حتى لا تبقى كالجمر تحت الرماد. وهنا نقترح قيام هيئة تحكيم دولية بإشراف الأمم المتحدة وبرضا كلا الطرفين المتنازعين، على أن يلتزم كلا الطرفين ما يصدر عنها من قرارات. ويتم التصديق على هذه القرارات من كلا الطرفين المتنازعين، وتودع الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتنازعة لدى هيئة الأمم المتحدة.

٧ ـ مشكلة التباين في الثروة بين دول المجلس

نظراً إلى التفاوت في البنى الاقتصادية في دول المجلس، يمكن لتعاون أوثق أن يقوم نظاماً تعويضياً يسعى إلى تحسين اقتصادات هذه الدول وتوسيعها وتطويرها. وفي حالة مثل حالة دول مجلس التعاون، فإن نظاماً تعاونياً مدروساً دراسة متأنية وعميقة سوف يسعى لتعويض الهيمنة الاقتصادية للعربية السعودية، على سبيل المثال، ويقدم فرصاً للدول الأقل ثراءً بالمصادر، كالبحرين وعُمان، لتطوير برامج اقتصادية أخرى. ولذلك تستلزم وظيفة هذا التعاون وجود خطة مركزية وقدرة تنفيذية، ومن خلال تخصيص نسبة من دخول النفط لمساعدة الدول الأقل ثراءً من دول المجلس.

علاوة على ذلك، يعتقد الباحث أن دول مجلس التعاون، والثرية منها على وجه الخصوص، محاطة بسياج من الدول الاقليمية الجائعة. لذلك يرى الباحث أن على دول المجلس أن تضع في مخططاتها ودراساتها واستراتيجياتها هذا الحساب.

٨ ـ الأمن الاقليمي والسياسة الدولية

على صعيد أمن الخليج، لا بد من العمل والتعاون مع دول المنطقة كافة من خلال التفاهم والتدارس وإعطاء الأهمية القصوى لاستقرار وأمن منطقة الخليج.

وعلى الصعيد الدولي، في عالم يتجه بسرعة نحو تكوين تشكيلات عالمية جديدة، لا بد من رصد التوازنات والتطورات الدولية كافة، وإعطاء الدعم الكامل لأمم متحدة قادرة ومقتدرة على استقلالية الرأي. كذلك لا بد من تنشيط الأجهزة الدبلوماسية لدول مجلس التعاون في الخارج من خلال تغذيته باختصاصيين وممارسين للنشاط الدبلوماسي. ويفضَّل توحيد هذا الجهاز في الهيئات الدولية والاقليمية للتحدث بلسان واحد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأجهزة الاعلامية.

ثالثاً: الأهداف الأساسية لبناء استراتيجيا مستقبلية تعزز عملية التكامل

هذه الأهداف هي:

١ ـ الأمن والاستقرار.

٢ ـ الرفاهية والتقدم.

٣ ـ سياسة خارجية ودفاعية موحدة.

١ ـ الأمن والاستقرار

من دون الغوص في التعاريف النظرية واختلافاتها، فإننا نقصد هنا بالأمن، ليس فقط أمن الدفاع عن الوطن ضد عدوان خارجي، بل أيضاً الأمن الشامل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري.

ونقصد بالاستقرار، الاستقرار النابع من الداخل الناتج من قناعة الشعب بإداراته وقياداته السياسية، وليس ناتجاً من إرغامه على الرضوخ والطاعة، وهو مكمل لعمليات الأمن.

ولتحقيق الأمن والاستقرار، لا بد من توفر شروط رئيسية أهمها:

أ ـ وجود قيادة كفوءة قادرة على الإدارة السياسية للبلاد، مرتكزة على قاعدة شعبية واسعة، ومشاركة سياسية فعلية.

ولا حاجة إلى التدليل على أنه كلما اتسعت شريحة المتعلمين والمثقفين زادت احتمالية المطالبة بالمشاركة السياسية. وباعتبار أن الأنظمة الحاكمة في هذه الدول هي أنظمة تقليدية، وراثية، فإن التحديات أمام الورثة التقليديين لحكام هذه الدول ستكون أكبر بكثير مما كان عليه حال آبائهم الذين يشعر المواطن نحوهم بالفضل المباشر.

ب ـ وجود اقتصاد قوي ومتين.

ج ـ وجود عدالة اجتماعية وتوزيع عادل لمصادر الدخل ينتج منه تماسك اجتماعي.

د ـ وجود قدرة عسكرية ذاتية قادرة ـ بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الأخرى ـ على ردع عدوان خارجي.

٢ ـ الرفاهية والتقدم

ونقصد تحقيق معدلات دخل للأفراد تكفي لتلبية متطلبات الحياة المعيشية ومستلزماتها من سكن وطعام وملبس وتعليم وعلاج... أولاً، ثم المتطلبات الكمالية بالدرجة الثانية. ومن الممكن أن يتحقق ذلك عن طريق توزيع مصادر الدخل وتأمين الضمان الصحي والاجتماعي والتعليمي، وتنشيط وتنويع الحركة الاقتصادية على المستوى الداخلي لكل دولة وعلى مستوى دول المجلس ككل. ومن البديهي أن التقدم نقصد به التقدم العلمي والتقاني، وذلك من خلال التدريب العالي للكوادر الوطنية وتنمية قدراتهم على الإبداع.

٣ ـ سياسة خارجية ودفاعية موحدة

لتحقيق هذا الهدف لا بد للأنظمة القائمة في دول المجلس من التنازل الطوعي عن بعض من سيادتها القطرية لصالح ما فوق القطرية، حيث إن تحقيق هذا الهدف يعطي دول المجلس ميزات مثل:

التحدث بلسان واحد في المحافل الدولية، الأمر الذي سيكون له تأثير أكبر في طرح قضاياها وتوحيد اتجاهاتها تجاه قضايا خارجية أيضاً، ويحدد مواقفها بشكل ثابت وموحد، وهذا ما يعطيها مركزاً مؤثراً على الصعيد الدولي.

كما أن توحيد السياسة الدفاعية من خلال إقامة قيادة عسكرية مشتركة (كما أشرنا إليها في الفصل العاشر) تحت امرتها المباشرة قوات كافية وفاعلة، ذلك يعطي ميزة وحدة الأوامر والقرارات الصادرة عن هذه القيادة، ويقوي ويعزز ـ ولا شك ـ من قدرة هذه الدول في مواجهة أي خطر خارجي بشكل أكبر مما لو بقيت هذه القوات متفرقة.

وفي النهاية، إذا استطاعت هذه الدول التغلب على هذه التحديات، فالمستقبل المشرق سيكون حليفها، وستكون تجربتها هذه مثالاً جيداً ومشجعاً لغيرها من التجارب الاقليمية الأخرى. ومع ذلك، يرى الباحث أنه مهما كانت الظروف غير ملائمة، ومهما تعثرت مسيرة مجلس التعاون، يجب الإبقاء على هذا المجلس كمظلة ترمز إلى تكاتف هذه الدول، مثلها مثل الجامعة العربية، حتى لا ينفرط عِقْدُ تجمعهم.

الملاحق

الملحق رقم (١)

النظام الأساسي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن:

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عُمان

دولة قطر

دولة الكويت

إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية.

وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها.

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين.

واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها.

وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى.

وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي:

المادة الأولى

إنشاء المجلس:

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية

المقر:

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة

اجتماعات مجلس التعاون:

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

الأهداف:

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي:

١ ـ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

٢ ـ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣ ـ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب ـ الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج ـ الشؤون التعليمية والثقافية.

د ـ الشؤون الاجتماعية والصحية.

هـ ـ الشؤون الاعلامية والسياحية.

و ـ الشؤون التشريعية والادارية.

٤ ـ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة

عضوية مجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤ ـ ٢ ـ ١٩٨١.

المادة السادسة

أجهزة مجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

١ ـ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية منازعات.

٢ ـ المجلس الوزاري.

٣ ـ الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة

المجلس الأعلى:

١ ـ المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

٢ ـ يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

٣ ـ يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

٤ ـ يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة

اختصاصات المجلس الأعلى:

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي:

١ ـ النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

٢ ـ وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

٣ ـ النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها . . .

٤ ـ النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها.

٥ ـ اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

٦ ـ إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

٧ ـ تعيين الأمين العام.

٨ ـ تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

٩ ـ إقرار نظامه الداخلي.

١٠ ـ التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة

التصويت في المجلس الأعلى:

١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد.

٢ ـ تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة

هيئة تسوية المنازعات:

١ ـ يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى «هيئة تسوية المنازعات» وتتبع المجلس الأعلى.

٢ ـ يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.

٣ ـ إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

٤ ـ ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة

المجلس الوزاري:

١ ـ يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم

من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى.

٢ ـ يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

٣ ـ يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية.

٤ ـ يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة

اختصاصات المجلس الوزاري:

١ ـ اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

٢ ـ العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٣ ـ تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

٤ ـ تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء، وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.

٥ ـ إحالة أي وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

٦ ـ النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

٧ ـ إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.

٨ ـ بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٩ ـ اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية المقترحة من الأمين العام، وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

١٠ ـ التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

١١ ـ النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة

التصويت في المجلس الوزاري:

١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.

٢ ـ تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة

الأمانة العامة:

١ ـ تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.

٢ ـ يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

٣ ـ يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.

٤ ـ يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.

٥ ـ يكون الأمين العام مسؤولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها، ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة

اختصاصات الأمانة العامة:

تتولى الأمانة العامة المهام التالية:

١ ـ إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

٢ ـ إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

٣ ـ متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

٤ ـ إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

٥ ـ إعداد مشروعات اللوائح الادارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.

٦ ـ إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

٧ ـ التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.

٨ ـ الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٩ ـ أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء.

وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة

الامتيازات والحصانات:

١ ـ يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

٢ ـ يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء، كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.

٣ ـ إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة (٢) من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الأساسي:

١ ـ يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول

الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام.

٢ ـ تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء. لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعاً لديها.

المادة العشرون

تعديل النظام الأساسي:

١ ـ لأي دولة عضو طلبُ تعديل هذا النظام.

٢ ـ يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.

٣ ـ يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالاجماع.

المادة الحادية والعشرون

أحكام ختامية:

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة) بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ ميلادية، من نسخة واحدة باللغة العربية.

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عُمان

دولة قطر

دولة الكويت.

الملحق رقم (٢)

النظام الداخلي

للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة الأولى

تعاريف:

يسمى هذا النظام «النظام الداخلي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية» ويتضمن القواعد المنظمة لإجراءات انعقاد المجلس وممارسة مهامه.

المادة الثانية

عضوية المجلس الأعلى ومهامه:

١ ـ يتألف المجلس الأعلى من رؤساء الدول الأعضاء بمجلس التعاون وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

٢ ـ تبلّغ كل دولة عضو الأمين العام بأسماء أعضاء وفدها إلى اجتماع المجلس قبل موعد افتتاحه بسبعة أيام على الأقل.

المادة الثالثة

مع مراعاة أهداف مجلس التعاون واختصاصات المجلس الأعلى المنصوص عليها في المادتين ٤ و٨ من النظام الأساسي، للمجلس أن يقوم بما يأتي:

١ ـ إنشاء لجان فنية واختيار أعضائها من مرشحي الدول الأعضاء المختصين في مجالات عملها.

٢ ـ أن يُعهد إلى واحد أو أكثر من أعضائه بدراسة موضوع معين وتقديم تقرير عنه يوزع على الأعضاء قبل الجلسة التي يبحث فيها الموضوع بوقت كاف.

المادة الرابعة

انعقاد المجلس الأعلى:

١ ـ أ ـ يجتمع المجلس الأعلى في دورة عادية في السنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناءً على طلب أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

ب ـ يعقد المجلس الأعلى دوراته على مستوى رؤساء الدول.

ج ـ يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

د ـ يدعو الأمين العام قبل انعقاد المجلس الأعلى إلى اجتماع يحضره مندوبون عن الدول الأعضاء من أجل التشاور في الأمور المتعلقة بأعمال دورته.

٢ ـ أ ـ يحدد الأمين العام تاريخ بدء الدورات كما يقترح موعد انتهائها.

ب ـ يحدد الأمين العام الدعوة لحضور الدورة العادية قبل موعد الاجتماع بثلاثين يوماً على الأقل وللدورة الاستثنائية قبل موعد الاجتماع بخمسة أيام على الأكثر.

المادة الخامسة

١ ـ يقرر المجلس الأعلى في بداية كل دورة سرية الجلسات أو علانيتها.

٢ ـ يكون انعقاد المجلس الأعلى صحيحاً إذا حضره رؤساء ثلثي الدول الأعضاء ويتخذ قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، وعلى العضو الممتنع عن التصويت أن يسجل عدم التزامه بالقرار.

المادة السادسة

١ ـ ينعقد المجلس الأعلى في دورة استثنائية:

أ ـ بناءً على قرار سبق إصداره في دورة سابقة.

ب ـ بناءً على طلب دولة من الدول الأعضاء وتأييد دولة أخرى، وفي هذه الحالة ينعقد المجلس خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ توجيه الدعوة للدورة الاستثنائية.

٢ ـ لا تندرج في جدول أعمال الدورات الاستثنائية مسائل غير التي عقدت الدورة من أجل النظر فيها.

المادة السابعة

رئاسة المجلس الأعلى:

١ ـ تسند رئاسة المجلس الأعلى عند بدء كل دورة عادية إلى رؤساء الدول الأعضاء بالتناوب بينهم على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويظل الرئيس يمارس أعمال الرئاسة إلى أن تسند لخلفه في مستهل أعمال الدورة العادية التالية.

٢ ـ لا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع قائم أن يرأس الدورة أو الجلسة التي تخصص لمناقشة هذه المسألة، وفي هذه الحالة يعين المجلس رئيساً مؤقتاً.

٣ ـ يعلن الرئيس افتتاح واختتام الدورات والجلسات ووقف الجلسات وإقفال باب المناقشات ويكفل مراعاة أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون وهذا النظام، ويعطي الكلمة حسب ترتيب طلبها ويطرح الاقتراحات لأخذ الرأي فيها، ويدير التصويت ويبت

في نقاط النظام ويعلن القرارات ويتابع أعمال اللجان ويبلّغ الرسائل الواردة إليه.

٤ ـ للرئيس حق الاشتراك في المداولات والاقتراح نيابةً عن الدولة التي يمثلها، وله أن ينيب عنه في ذلك أحد أعضاء وفده.

المادة الثامنة

جدول أعمال المجلس الأعلى:

١ ـ يعد المجلس الوزاري مشروع جدول أعمال المجلس الأعلى ويقوم الأمين العام بتبليغه مع المذكرات التفسيرية والوثائق للدول الأعضاء مع كتاب الدعوة للاجتماع قبل انعقاده بثلاثين يوماً على الأقل.

٢ ـ يتضمن مشروع جدول الأعمال:

أ ـ تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الأعلى بين الدورتين والاجراءات المتخذة لتنفيذ قراراته.

ب ـ التقارير والمسائل الواردة من المجلس الوزاري والأمانة العامة.

ج ـ المسائل التي سبق للمجلس الأعلى أن قرر إدراجها في جدول أعماله.

د ـ المسائل التي تقترحها دولة عضو وترى ضرورة عرضها على المجلس الأعلى.

٣ ـ لكل دولة عضو طلب إدراج مسائل إضافية في مشروع جدول أعمال المجلس، وذلك قبل التاريخ المحدد لبدء الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل، ويتم إدراج هذه المسائل في جدول إضافي يرسل مع وثائقه إلى الدول الأعضاء قبل خمسة أيام على الأقل من موعد الدورة.

٤ ـ لأية دولة عضو طلب إدراج مسائل إضافية في مشروع جدول أعمال الدورة حتى حلول الموعد المحدد لافتتاحها إذا كانت لهذه المسائل صفة الأهمية والاستعجال معاً.

٥ ـ يصادق المجلس على جدول أعماله في بداية كل دورة.

٦ ـ للمجلس أثناء الدورة إضافة مسائل جديدة لها صفة الاستعجال.

٧ ـ تنتهي الدورة العادية بعد الفراغ من بحث المواد المدرجة في جدول الأعمال، وللمجلس الأعلى أن يقرر وقف جلسات الدورة مؤقتاً قبل الانتهاء من بحث الجدول واستئناف الجلسات في موعد لاحق.

المادة التاسعة

مكتب المجلس الأعلى ولجانه:

١ ـ يشكّل مكتب المجلس الأعلى في كل دورة عادية من رئيس المجلس ورئيس

المجلس الوزاري والأمين العام. يتولى رئيس المجلس الأعلى رئاسة المكتب.

٢ ـ يقوم المكتب بالمهام التالية:

أ ـ مراجعة صياغة القرارات التي يعتمدها المجلس الأعلى دون المساس بمضمونها.

ب ـ مساعدة رئيس المجلس الأعلى في إدارة أعمال الدورة بصفة عامة.

ج ـ غير ذلك من المهام الواردة في هذا النظام أو الأعمال التي يكلفه بها المجلس الأعلى.

المادة العاشرة

١ ـ للمجلس في مستهل كل دورة عادية أن ينشئ ما يراه ضرورياً من اللجان على نحو يتيح دراسة وافية للمسائل المدرجة في جدول الأعمال، ويشارك في أعمال هذه اللجان مندوبون عن الدول الأعضاء.

٢ ـ تستمر اجتماعات اللجان لانجاز أعمالها آخذةً في الاعتبار الموعد المحدد لانتهاء الدورة وتصدر توصياتها بالأغلبية.

٣ ـ تستهل كل لجنة أعمالها بانتخاب رئيس ومقرر من بين أعضائها. وفي حالة غياب الرئيس ينوب عنه مقرر اللجنة في إدارة جلساتها. وعلى الرئيس، أو المقرر في حالة غياب الرئيس أن يقدم للمجلس كل ما يطلبه من الايضاحات حول ما ورد في تقرير اللجنة، ويجوز له بموافقة رئيس الدورة أن يشترك في المداولة دون الاقتراع ما لم يكن عضواً في المجلس.

٤ ـ للمجلس أن يحيل ما يراه من المسائل المدرجة في جدول الأعمال إلى اللجان بحسب اختصاصها لدراسة هذه المسائل وتقديم تقارير عنها، ويجوز إحالة مسألة واحدة إلى أكثر من لجنة.

٥ ـ لا يجوز للجان أن تبحث أية مسائل ما لم يقرر المجلس إحالتها إليها، كما لا يجوز لها أن تتخذ أية توصية في شأن أية مسألة مدرجة على جدول أعمالها يترتب على اعتمادها من المجلس التزام مالي قبل أن يصلها تقرير من الأمين العام عن الآثار المالية والادارية المترتبة على اتخاذ التوصية.

المادة الحادية عشرة

سير المداولات والاقتراحات:

١ ـ لكل دولة عضو أن تشترك في مداولات المجلس الأعلى ولجانه على النحو المبين في هذا النظام.

٢ ـ يدير الرئيس المداولة في المسائل المعروضة للبحث بحسب ترتيبها في جدول أعمال الجلسة، وله عند الاقتضاء أن يدعو الأمين العام أو من يمثله في الاجتماع لإيضاح ما يراه.

٣ ـ يعطي الرئيس الكلمة بحسب ترتيب طلبها ويجوز أن تعطى الأسبقية في الكلام لرئيس أو مقرر لجنة ما لتقديم تقريرها أو إيضاح نقاط واردة فيه.

٤ ـ لكل عضو أن يثير أثناء المداولة نقطة نظام يبت الرئيس فيها فوراً، ويكون قرار الرئيس نافذاً ما لم ينقضه المجلس الأعلى بأغلبية الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة

١ ـ لكل عضو أن يقترح أثناء مناقشة أي موضوع وقف الجلسة أو تأجيلها أو تأجيل المناقشة في الموضوع المطروح للبحث أو إقفال باب المناقشة. ولا تجوز مناقشة هذه الاقتراحات بل يطرحها الرئيس للتصويت إذا ثنى عليها عضو آخر ويكون إقرارها بأغلبية الدول الأعضاء.

٢ ـ مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٤) من المادة السابقة، تعطى الاقتراحات المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة الأسبقية على كل ما عداها وذلك حسب الترتيب الآتي:

أ ـ وقف الجلسة.

ب ـ تأجيل الجلسة.

ج ـ تأجيل المناقشة في الموضوع قيد البحث.

د ـ إقفال باب المناقشة في الموضوع قيد البحث.

٣ ـ فيما عدا الاقتراحات المتعلقة بالصياغة أو بأمور إجرائية، تقدم مشروعات القرارات والتعديلات الجوهرية كتابة إلى الأمين العام أو من يمثله ليتولى توزيعها على الوفود بأسرع وقت ممكن. ولا تجوز مناقشة قرار أو طرحه على التصويت قبل توزيع نصه على جميع الوفود.

٤ ـ لا تجوز إعادة النظر في اقتراح سبق البت فيه في نفس الدورة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

المادة الثالثة عشرة

يتابع الرئيس أعمال اللجان ويبلّغ المجلس الأعلى الرسائل الواردة إليه ويعلن رسمياً أمام الأعضاء القرارات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المادة الرابعة عشرة

التصويت:

لكل دولة عضو صوت واحد ولا يجوز لأية دولة أن تمثل دولة أخرى أو تصوت عنها.

المادة الخامسة عشرة

١ ـ يكون التصويت نداء بالاسم وفقاً للترتيب الهجائي لأسماء الدول أو برفع اليد ويتم التصويت بالاقتراع السري إذا طلبه عضو أو بقرار من الرئيس، وللمجلس الأعلى أن يقرر خلاف ذلك ويدون صوت كل عضو في محضر الجلسة إذا كان الاقتراع بالمناداة. وتدرج بالمحضر نتيجة الاقتراع إذا كان سرياً أو برفع اليد.

٢ ـ لكل عضو أن يمتنع عن التصويت أو أن يتحفظ على قرار إجرائي أو على جزء منه، ويتلى التحفظ عند إعلان القرار ويثبت كتابةً، وللأعضاء أن يقدموا إيضاحات عن مواقفهم في التصويت بعد انتهائه.

٣ ـ إذا أعلن الرئيس بدء التصويت فلا يجوز مقاطعته ما لم يكن ذلك لنقطة نظام تتعلق بالتصويت.

المادة السادسة عشرة

١ ـ إذا طلب عضو تعديل اقتراح، يتم التصويت على التعديل أولاً، فإذا كان هناك أكثر من تعديل يبدأ التصويت على التعديل الذي يرى الرئيس أنه من حيث الموضوع أكثر التعديلات بعداً عن الاقتراح الأصلي. ثم يصوت على التعديل الذي يليه في البعد. وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات المقترحة، فإذا أقر تعديل أو أكثر يجري التصويت بعد ذلك على الاقتراح الأصلي المعدل.

٢ ـ يعتبر أي اقتراح جديد بمثابة تعديل للاقتراح الأصلي إذا تضمن مجرد إضافة أو حذف أو تغيير في أحد أجزاء الاقتراح الأصلي.

المادة السابعة عشرة

١ ـ للمجلس الأعلى أن ينشئ لجاناً فنية يعهد إليها بتقديم المشورة في إعداد وتنفيذ برامج المجلس الأعلى في مجالات معينة.

٢ ـ يعين المجلس الأعلى أعضاء اللجان الفنية من بين مواطني الدول الأعضاء المتخصصين.

٣ ـ تجتمع اللجان الفنية بدعوة من الأمين العام وتضع بالتشاور معه خطة عملها.

٤ ـ يضع الأمين العام جدول أعمال اللجان الفنية بعد التشاور مع رئيس اللجنة المعينة.

المادة الثامنة عشرة

تعديل النظام:

١ ـ لأية دولة عضو اقتراح تعديل هذا النظام.

٢ ـ لا يجوز النظر في طلب تعديل هذا النظام إلا إذا أرسل الاقتراح الخاص بهذا التعديل إلى الدول الأعضاء من طرف الأمانة العامة قبل عرضه على المجلس الوزاري بثلاثين يوماً على الأقل.

٣ ـ لا يجوز إدخال تغييرات أساسية على اقتراح التعديل المشار إليه في الفقرة السابقة إلا إذا كان نص هذه التغييرات المقترحة قد أرسل إلى الدول الأعضاء من طرف الأمانة العامة قبل عرضه على المجلس الوزاري بخمسة عشر يوماً على الأقل.

٤ ـ باستثناء المواد المستندة إلى أحكام النظام الأساسي مع مراعاة الفقرات السابقة يتم تعديل النظام الداخلي بقرار يتخذه المجلس الأعلى بموافقة أغلبية أعضائه.

المادة التاسعة عشرة

سريان هذا النظام:

يسري هذا النظام من تاريخ موافقة المجلس الأعلى عليه ولا يجوز تعديله إلا وفق الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة) بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ ميلادية.

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عُمان

دولة قطر

دولة الكويت.

الملحق رقم (٣)

النظام الداخلي

للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة الأولى

١ ـ يسمى هذا النظام «النظام الداخلي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية» ويتضمن القواعد الخاصة بإجراءات انعقاده وممارسة مهامه.

٢ ـ تكون للمسميات الآتية في هذا النظام الدلالات الواردة إزاء كل منها:

مجلس التعاون: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

النظام الأساسي: نظام إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المجلس الأعلى: المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المجلس: المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأمين العام: الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأمانة العامة: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الرئيس: رئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الثانية

تمثيل الدول:

١ ـ يتألف المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء.

٢ ـ تزود كل دولة عضو الأمين العام قبل أسبوع على الأقل من انعقاد كل دورة عادية للمجلس بقائمة تتضمن أسماء أعضاء وفدها، أما بالنسبة للدورات الاستثنائية فيراعى أن يكون ذلك قبل ثلاثة أيام من انعقاد الدورة.

المادة الثالثة

الانعقاد:

١ ـ يقرر المجلس الوزاري في كل اجتماع مكان انعقاد دورته التالية.

٢ ـ يحدد الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء مكان انعقاد الدورات الاستثنائية.

٣ ـ إذا طرأت ظروف خاصة لا تسمح بانعقاد دورة عادية أو استثنائية في المكان المقرر لها، يتولى الأمين العام إخطار الدول الأعضاء بذلك ويحدد بالتشاور معها مكاناً آخر لانعقادها.

المادة الرابعة

الدورات العادية:

١ ـ ينعقد المجلس في دورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر.

٢ ـ يحدد الأمين العام تاريخ افتتاح الدورة ويقترح موعد انتهائها.

٣ ـ يوجه الأمين العام إلى الدول الأعضاء كتاب الدعوة لحضور الدورات العادية للمجلس قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل، ويحدد فيه موعد الدورة ومكان انعقادها ويرفق به جدول أعمال الدورة مع المذكرات التفسيرية وغيرها من الوثائق.

المادة الخامسة

الدورات الاستثنائية:

١ ـ ينعقد المجلس في دورات استثنائية بناءً على طلب أي من الدول الأعضاء وتأييد عضو آخر.

٢ ـ يوجه الأمين العام إلى الدول الأعضاء كتاب الدعوة لحضور الدورة الاستثنائية للمجلس، ويكون مرفقاً بمذكرة تتضمن طلب الدولة صاحبة الدعوة.

٣ ـ يحدد الأمين العام في كتاب الدعوة مكان الدورة وتاريخ افتتاحها وجدول أعمالها.

المادة السادسة

١ ـ يعقد المجلس دورات استثنائية بقرار منه ويحدد في هذه الحالة جدول أعمال الدورة وتاريخها ومقر انعقادها.

٢ ـ يوجه الأمين العام إلى الدول الأعضاء كتاب الدعوة لحضور الدورة الاستثنائية للمجلس، ويكون مرفقاً بمذكرة تتضمن قرار المجلس في هذا الشأن وتحدد مكان الدورة وتاريخ افتتاحها وجدول أعمالها.

٣ ـ تنعقد الدورة الاستثنائية خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ توجيه الدعوة.

المادة السابعة

لا تدرج بجدول أعمال الدورة الاستثنائية مسائل غير التي عقدت الدورة من أجل النظر فيها.

المادة الثامنة

يعد الأمين العام مشروعاً لجدول أعمال الدورة العادية للمجلس ويتضمن هذا المشروع ما يلي:

١ ـ تقرير الأمين العام عن أعمال مجلس التعاون.

٢ ـ المسائل التي يحيلها إليه المجلس الأعلى.

٣ ـ المسائل التي سبق للمجلس أن قرر إدراجها في جدول أعماله.

٤ ـ المسائل التي يرى الأمين العام عرضها على المجلس.

٥ ـ المسائل التي تقترحها دولة عضو.

المادة التاسعة

توجه الدول الأعضاء إلى الأمين العام اقتراحاتها حول المسائل التي ترغب في إدراجها بجدول أعمال المجلس قبل انعقاد دورته العادية بثلاثين يوماً على الأقل.

المادة العاشرة

للدول الأعضاء وللأمين العام طلب إدراج مسائل إضافية في مشروع جدول أعمال المجلس وذلك قبل التاريخ المحدد لبدء الدورة العادية بعشرة أيام على الأقل، ويتم إدراج هذه المسائل في جدول إضافي يرسل مع وثائقه إلى الدول الأعضاء قبل خمسة أيام من موعد الدورة.

المادة الحادية عشرة

للدول الأعضاء وللأمين العام طلب إدراج مسائل إضافية في مشروع جدول أعمال الدورة العادية للمجلس، حتى حلول الموعد المحدد لانعقاده إذا كانت لهذه المسائل صفة الأهمية والاستعجال معاً.

المادة الثانية عشرة

يقر المجلس جدول أعماله في مستهل كل دورة.

المادة الثالثة عشرة

تنتهي كل دورة عادية للمجلس بعد الفراغ من بحث المسائل المدرجة بجدول أعماله، وللمجلس عند الاقتضاء أن يقرر وقف جلساته مؤقتاً قبل الانتهاء من بحث المسائل الواردة فيه واستئناف الجلسات في موعد آخر.

المادة الرابعة عشرة

للمجلس أن يرجئ النظر في بعض المسائل الواردة بجدول أعماله وأن يقرر إدراجها مع مسائل أخرى إن اقتضى الأمر بجدول أعمال دورة قادمة.

المادة الخامسة عشرة

رئاسة المجلس:

١ ـ تسند رئاسة المجلس للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى.

٢ ـ يمارس الرئيس مهامه إلى أن تسند الرئاسة لخلفه.

٣ ـ يتولى الرئيس كذلك رئاسة الدورات الاستثنائية.

٤ ـ لا يجوز لممثل دولة طرف في نزاع قائم أن يرأس الدورة أو الجلسة تخصص لمناقشة هذه المسألة، وفي هذه الحالة يعين المجلس رئيساً مؤقتاً.

المادة السادسة عشرة

١ ـ يعلن الرئيس افتتاح الدورات والجلسات واختتامها ووقف الجلسات وقفل المناقشة ويكفل احترام أحكام النظام الأساسي وهذا النظام.

٢ ـ للرئيس حق الاشتراك في مداولات المجلس والتصويت نيابةً عن الدولة يمثلها وله أن ينيب عنه في ذلك أحد أعضاء وفده.

المادة السابعة عشرة

مكتب المجلس:

١ ـ يضم مكتب المجلس رئيس المجلس والأمين العام ورؤساء لجان العمل التي يقرر المجلس تشكيلها.

٢ ـ يتولى رئيس المجلس رئاسة المكتب.

المادة الثامنة عشرة

يقوم المكتب بالمهام التالية:

١ ـ مساعدة رئيس المجلس في إدارة أعمال الدورة.

٢ ـ تنسيق أعمال المجلس واللجان الفرعية.

٣ ـ الاشراف على صياغة القرارات التي يعتمدها المجلس.

المادة التاسعة عشرة

اللجان الفرعية:

١ ـ يستعين المجلس في أداء مهامه بلجان تحضيرية ولجان عمل.

٢ ـ تشترك الأمانة العامة في أعمال اللجان.

المادة العشرون

١ ـ للأمين العام أن يشكل بالتشاور مع رئيس الدورة لجاناً تحضيرية يُعهد إليها بدراسة مسائل مدرجة بجدول الأعمال.

٢ ـ تتألف اللجان التحضيرية من مندوبين عن الدول الأعضاء ولها أن تستعين بمن ترى من الخبراء عند الاقتضاء.

٣ ـ تجتمع كل لجنة تحضيرية ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الدورة بدعوة من الأمين العام وتنتهي أعمالها بانتهاء أعمال الدورة.

المادة الحادية والعشرون

١ ـ للمجلس أن يشكل في مستهل كل دورة لجان عمل يُعهد إليها بمهام يحددها لها.

٢ ـ تستمر اجتماعات لجان العمل حتى الموعد المحدد لانتهاء الدورة.

المادة الثانية والعشرون

١ ـ تستهل كل لجنة فرعية أعمالها بانتخاب رئيس ومقرر لها من بين أعضائها، وفي حالة غياب الرئيس ينوب عنه مقرر اللجنة في إدارة الجلسات.

٢ ـ يقدم رئيس كل لجنة فرعية أو مقررها تقريراً عن أعمال لجنته إلى المجلس.

٣ ـ على رئيس اللجنة الفرعية أو مقررها أن يقدم للمجلس كل ما يطلبه من إيضاحات حول ما ورد في تقرير اللجنة.

المادة الثالثة والعشرون

١ ـ تتولى الأمانة العامة تنظيم السكرتارية الفنية للمجلس ولجانه الفرعية.

٢ ـ تتولى الأمانة العامة تدوين محاضر بما دار من المناقشات وما اتخذ من القرارات والتوصيات، وتعد محاضر لجميع جلسات المجلس ولجانه الفرعية.

٣ ـ يشرف الأمين العام على تنظيم علاقات المجلس مع وسائل الاعلام.

٤ ـ يرسل الأمين العام القرارات والتوصيات التي يتخذها المجلس والوثائق المتعلقة بها إلى الدول الأعضاء خلال خمسة عشر يوماً من انتهاء الدورة.

المادة الرابعة والعشرون

تتولى سكرتارية المجلس ولجانه الفرعية تلقي وتوزيع وثائق وتقارير وقرارات وتوصيات المجلس ولجانه الفرعية وتحرير وتوزيع المحاضر والنشرات اليومية وحفظ الوثائق، والقيام بجميع المهام الأخرى التي تتطلبها أعمال المجلس.

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز إعلان أو نشر نصوص القرارات والتوصيات التي يتخذها المجلس إلا بقرار منه.

المادة السادسة والعشرون

سير المداولات:

لكل دولة عضو أن تشترك في مداولات المجلس ولجانه الفرعية على النحو المبين في هذا النظام.

المادة السابعة والعشرون

١ ـ يدير الرئيس المداولات في المسائل المعروضة للبحث بحسب ترتيبها في جدول أعمال المجلس.

٢ ـ يعطي الرئيس الكلمة بحسب ترتيب طلبها ويجوز أن تعطى الأسبقية في الكلام لرئيس أو مقرر لجنة ما لتقديم تقريرها أو إيضاح نقاط واردة فيه، وتسند الكلمة إلى الأمين العام أو من يمثله كلما تطلب الأمر ذلك.

٣ ـ لرئيس المجلس أثناء المداولة تلاوة قائمة الأعضاء الذين طلبوا الكلمة، وباتفاق مع المجلس إعلان إقفال القائمة، ولا يستثنى من ذلك إلا ممارسة حق الرد.

المادة الثامنة والعشرون

يقرر المجلس سرية الجلسات أو علانيتها.

المادة التاسعة والعشرون

١ ـ لكل دولة عضو إثارة نقطة نظام يبت الرئيس فيها فوراً ويكون قراره نافذاً ما لم ينقضه المجلس بأغلبية الدول الأعضاء.

٢ ـ لا يجوز لعضو أثار نقطة نظام الخروج في حديثه عن نقطة النظام التي أثارها.

المادة الثلاثون

١ ـ لكل عضو أن يقترح أثناء مناقشة أية مسألة، وقف الجلسة أو تأجيلها أو تأجيل المناقشة في المسألة المطروحة للبحث أو إقفال المناقشة، ويطرح الرئيس الاقتراح مباشرة للتصويت إذا ثنى عليه عضو آخر ويكون إقراره بأغلبية الدول الأعضاء.

٢ ـ مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة تعرض الاقتراحات المبينة فيها على التصويت حسب الترتيب الآتي:

أ ـ وقف الجلسة.

ب ـ تأجيل الجلسة.

ج ـ تأجيل المناقشة في المسألة قيد البحث.

د ـ إقفال باب المناقشة في المسألة قيد البحث.

المادة الحادية والثلاثون

١ ـ للدول الأعضاء أن تقترح مشاريع قرارات وتوصيات ومشاريع تعديلات لها، ولها حق سحبها ما لم يتم التصويت عليها.

٢ ـ تقدم المشاريع المنصوص عليها في الفقرة السابقة كتابةً إلى الأمانة العامة لتتولى توزيعها على الوفود بأسرع وقت ممكن.

٣ ـ فيما عدا الاقتراحات المتعلقة بالصياغة أو بالاجراءات، لا تجوز مناقشة المشاريع المبينة في هذه المادة أو عرضها للتصويت قبل توزيع نصها على جميع الوفود.

٤ ـ لا يجوز إعادة النظر في اقتراح سبق البت فيه في نفس الدورة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

المادة الثانية والثلاثون

يتابع الرئيس أعمال اللجان ويبلّغ المجلس الرسائل الواردة إليه ويعلن رسمياً أمام الأعضاء القرارات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المادة الثالثة والثلاثون

التصويت:

١ ـ يتخذ المجلس قراراته بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت على أن يكتفي في البت في المسائل الاجرائية بالأغلبية، وعلى العضو الممتنع عن التصويت أن يسجل عدم التزامه بالقرار.

٢ ـ إذا اختلف أعضاء المجلس في تعريف المسألة المعروضة على التصويت يقع البت في ذلك بأغلبية الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت.

المادة الرابعة والثلاثون

١ ـ لكل دولة عضو صوت واحد.

٢ ـ لا يجوز لأية دولة عضو أن تمثل دولة أخرى أو تصوت نيابةً عنها.

المادة الخامسة والثلاثون

١ ـ يكون التصويت نداء بالاسم وفق الترتيب الهجائي لأسماء الدول أو برفع الأيدي.

٢ ـ يتم التصويت بالاقتراع السري إذا طلبه عضو أو بقرار من الرئيس وللمجلس أن يقرر خلاف ذلك.

٣ ـ يدون صوت كل عضو في محضر الجلسة إذا كان التصويت بالمناداة وتدرج بالمحضر نتيجة التصويت إذا كان سرياً أو برفع الأيدي.

٤ ـ للدول الأعضاء أن توضح مواقفها بعد التصويت ويثبت ذلك كتابةً بمحضر الجلسة.

٥ ـ لا تجوز مقاطعة التصويت إذا أعلن الرئيس عن بدئه ما لم يكن ذلك لنقطة نظام تتعلق بالتصويت أو بتأجيله، وذلك وفق أحكام هذه المادة والمادة التي تليها.

المادة السادسة والثلاثون

١ ـ يسعى رئيس المجلس بمساعدة الأمين العام إلى التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء في المسألة التي تختلف فيها إلى الحصول على تراضيها حول مشروع قرار قبل إحالته للتصويت.

٢ ـ لرئيس المجلس وللأمين العام ولأية دولة عضو طلب تأجيل التصويت لمدة معينة، يتم أثناءها المزيد من التفاوض بشأن المسألة المعروضة على التصويت.

المادة السابعة والثلاثون

١ ـ إذا طلب عضو تعديل اقتراح يتم التصويت على التعديل أولاً، فإذا كان هناك أكثر من تعديل يبدأ التصويت على التعديل الذي يرى الرئيس أنه من حيث الموضوع أكثر التعديلات بعداً عن الاقتراح الأصلي.

ثم يصوت على التعديل الذي يليه في البعد، وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات المقترحة، فإذا أقر تعديل أو أكثر يجري التصويت بعد ذلك على الاقتراح الأصلي المعدل.

٢ ـ يعتبر أي اقتراح بمثابة تعديل للاقتراح الأصلي إذا تضمن مجرد إضافة أو حذف أو تغيير في أحد أجزاء الاقتراح الأصلي.

المادة الثامنة والثلاثون

١ ـ لأي دولة عضو وللأمين العام اقتراح تعديل هذا النظام.

٢ ـ لا يجوز النظر في طلب تعديل هذا النظام إلا إذا أرسل الاقتراح الخاص بهذا التعديل إلى الدول الأعضاء من طرف الأمانة العامة، قبل عرضه على المجلس بثلاثين يوماً على الأقل.

٣ ـ لا يجوز إدخال تغييرات أساسية على اقتراح التعديل المشار إليه في الفقرة

السابقة إلا إذا كان نص هذه التغييرات المقترحة قد أرسل إلى الدول الأعضاء من طرف الأمانة العامة، قبل عرضه على المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل.

٤ ـ باستثناء المواد المستندة إلى أحكام النظام الأساسي ومع مراعاة الفقرات السابقة يتم تعديل هذا النظام بقرار يتخذه المجلس بموافقة أغلبية أعضائه.

المادة التاسعة والثلاثون

سريان هذا النظام:

يسري هذا النظام من تاريخ موافقة المجلس عليه ولا يجوز تعديله إلا وفق الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة)، بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الوافق ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١ ميلادية.

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عُمان

دولة قطر

دولة الكويت.

الملحق رقم (٤)

النظام الأساسي

لهيئة تسوية المنازعات

ديباجة:

استناداً إلى نص المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتنفيذاً لنص المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

يتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات، التي يشار إليها فيما بعد بالهيئة، وتحديد اختصاصاتها وقواعد إجراءاتها وفقاً للنصوص التالية.

المادة الأولى

المصطلحات:

تكون للمصطلحات الواردة في هذا النظام نفس المعاني الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الثانية

مقر الهيئة واجتماعاتها:

يكون مقر الهيئة مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وتعقد اجتماعاتها بدولة المقر ولها عند الاقتضاء أن تجتمع في أي مكان آخر.

المادة الثالثة

الاختصاص:

تختص الهيئة عند تسميتها بالنظر فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من:

أ ـ منازعات بين دول الأعضاء.

ب ـ خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون.

المادة الرابعة

عضوية الهيئة:

١ ـ أ ـ يتم تشكيل الهيئة من العدد المناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع الذين يرى المجلس اختيارهم في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف، على ألا يقل عددهم عن ثلاثة.

ب - للهيئة أن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمستشارين.

ج - ما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك، تنتهي مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتواها إلى المجلس الأعلى، وله بعد انتهاء مهمتها استدعاؤها في أي وقت لتفسير أو توضيح ما جاء في توصياتها أو فتواها.

المادة الخامسة

الانعقاد والاجراءات الداخلية:

١ - أ - يكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور جميع أعضائها.

ب - تعد الأمانة العامة لمجلس التعاون نظام الاجراءات اللازمة لسير عمل الهيئة. ويسري العمل به من تاريخ موافقة المجلس الوزاري عليه.

ج - يكون لكل طرف من أطراف النزاع ممثلون عنه أمام الهيئة ولهم متابعة الاجراءات وإبداء أوجه الدفاع.

المادة السادسة

الرئاسة:

تختار الهيئة رئيساً لها من بين أعضائها.

المادة السابعة

التصويت:

يكون لكل عضو في الهيئة صوت واحد وتصدر الهيئة توصياتها أو فتواها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية أصوات الأعضاء. فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة الثامنة

سكرتارية الهيئة:

أ - يتولى الأمين العام تعيين مسجل للهيئة وعدد كافٍ من الموظفين للقيام بأعمال سكرتاريتها.

ب - للمجلس الأعلى إنشاء جهاز مستقل للقيام بأعمال سكرتارية الهيئة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة التاسعة

التوصيات والفتاوى:

أ - تصدر الهيئة توصياتها أو فتاواها وفقاً لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون والقانون والعرف الدوليين ومبادئ الشريعة الاسلامية على أن ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

ب - للهيئة أثناء النظر في أي نزاع أمامها، وإلى أن تصدر توصياتها النهائية فيه، أن

توصي المجلس الأعلى باتخاذ التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجة أو الظروف.

ج ـ تبين توصيات الهيئة أو فتاواها الأسباب التي بنيت عليها وتوقع من الرئيس والمسجل.

د ـ إذا لم يكن الرأي صادراً كله أو بعضه بإجماع الأعضاء فمن حق المخالفين تسجيل بيان الرأي المخالف.

المادة العاشرة

الحصانات والامتيازات:

تتمتع الهيئة وأعضاؤها في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها، طبقاً للمادة السابعة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

المادة الحادية عشرة

ميزانية الهيئة:

تعتبر ميزانية الهيئة جزءاً من ميزانية الأمانة العامة ويحدد المجلس الأعلى مكافآت أعضاء الهيئة.

المادة الثانية عشرة

التعديل:

أ ـ لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.

ب ـ يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.

ج ـ يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالاجماع.

المادة الثالثة عشرة

سريان هذا النظام:

يسري هذا النظام من تاريخ موافقة المجلس الأعلى عليه.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة)، بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ ميلادية.

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عُمان

دولة قطر

دولة الكويت.

الملحق رقم (٥)

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعون الله،

إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى.

ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها.

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. فقد اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى

أ ـ تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى.

ب ـ تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية

١ ـ تعفى من الرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني.

٢ ـ لا يعتبر من قبيل الرسوم، ما يجيء مقابل خدمة محددة، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية.

المادة الثالثة

١ ـ يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في هذه الدول عن (٤٠) في المائة من قيمتها النهائية عند إتمام

إنتاجها. كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ في المائة.

٢ ـ يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة.

المادة الرابعة

١ ـ تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي.

٢ ـ يكون من بين أهداف توحيد التعرفة الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة.

٣ ـ يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجياً خلال خمس سنوات من تاريخ نفاد هذه الاتفاقية، ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور.

المادة الخامسة

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت)، وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الاخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية.

المادة السادسة

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع المنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع.

المادة السابعة

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية عملاً على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها.

وتحقيقاً لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية:

١ ـ تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير.

٢ ـ تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.

٣ ـ عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء.

٤ ـ العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية.

الفصل الثاني

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

المادة الثامنة

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية:

١ ـ حرية الانتقال والعمل والاقامة.

٢ ـ حق التملك والإرث والايصاء.

٣ ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

٤ ـ حرية انتقال رؤوس الأموال.

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

الفصل الثالث

التنسيق الانمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

المادة الحادية عشرة

١ ـ تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.

٢ ـ تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

المادة الثانية عشرة

تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

١ ـ تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنوع القاعدة الانتاجية فيها، على أساس تكاملي.

٢ ـ توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة أجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها.

٣ ـ توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة.

الفصل الرابع

التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية، وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلائم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها.

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة، وتقوم الدول الأعضاء ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية.

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي، على كافة الدرجات والمراحل، وتطوير مناهج التعليم على كافة

المستويات لربط التعليم والتقنية، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء.

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، تجنباً للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقاً للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة.

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها، بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي.

المادة التاسعة عشرة

١ ـ تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات ـ وتعمل في تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية، كالمواني، والمطارات، ومحطات الماء، والكهرباء، والطرق، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.

٢ ـ تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات.

المادة العشرون

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية، سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها وذلك في مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة.

الفصل السادس

التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي، في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية.

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها. ويجوز منح أي منها إعفاءً مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة والعشرون

أ ـ تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها.

ب ـ يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى.

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية.

حررت في مدينة الرياض بتاريخ ٦ شعبان عام ١٤٠١هـ الموافق ٨ حزيران/يونيو ١٩٨١م.

الملحق رقم (٦)

إعلان دمشق
بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية

إن الدول العربية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة في اجتماع دمشق يومي ١٩ ـ ٢٠ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٥ ـ ٦ آذار/ مارس ١٩٩١م.

انطلاقاً من مشاعر الأخوة والتضامن التي تربط بينها والتي صقلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والاحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير.

وتعزيزاً لقدراتها على الاضطلاع بمسؤولياتها القومية في إعلاء شأن الأمة العربية وخدمة قضاياها وصيانة أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة.

وفي إطار من التمسك القوي بالأهداف والمبادئ التي كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة.

وإدراكاً للتحولات العميقة الجارية على المسرح الدولي والتي تطرح أمام الأمة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية.

وإذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدواني والانحياز له كالذي حصل خلال العدوان واحتلال قوات النظام العراقي لدولة الكويت الذي جاء خروجاً سافراً على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية وإسلامية ودولية، وأطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربي المشترك في وقت كانت الأمة العربية تحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى إلى جمع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التي لا سابق لها.

كما تعلن ترحيبها بتحرير دولة الكويت وعودة الشرعية إليها، وتعبر عن ألمها العميق وبالغ حزنها لما تعرض له الشعب الكويتي الشقيق من جراء عدوان النظام العراقي عليه، كذلك تعبر عن أسفها الشديد لما يتعرض له الشعب العراقي من أبشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه. وتؤكد في هذا الصدد وقوفها إلى جانب الشعب العراقي في محنته وحرصها الكامل على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها الاقليمية.

تؤكد الأطراف المشاركة عزمها على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادئ التالية:

أولاً: مبادئ التنسيق والتعاون

يقوم التنسيق والتعاون على الأسس التالية:

١ ـ العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى، واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار، والالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلامة الاقليمية والمساواة في السيادة، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

٢ ـ العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك، وترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الاعلان في ضوء اتفاق المصالح والاهداف.

٣ ـ العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة إمكاناتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة، ولتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي وقضية فلسطين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

٤ ـ تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف المشاركة وصولاً إلى تجمع اقتصادي فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ ـ احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

ثانياً: أهداف التنسيق والتعاون

١ ـ في المجال السياسي والأمني

أ ـ تعتبر الأطراف المشاركة أن المرحلة الحالية التي أعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقي توفر أفضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الأخرى التي تتعرض لها المنطقة، وفي مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وتوطين اليهود فيها، وتعتقد الأطراف المشاركة بأن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة هو إطار مناسب لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ب ـ تؤكد الأطراف المشاركة احترامها لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية، وإذ تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض

المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج ـ تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها ـ يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل. كما تؤكد الأطراف المشاركة على أن التنسيق والتعاون بينها لن يكون موجهاً ضد أي طرف، بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الاسلامية والدولية التي تحترم المصالح العليا للأمة العربية وتلتزم بمبادئ الشرعية الدولية المستقرة، خاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ج ـ تسعى الأطراف المشاركة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الدولية المعنية.

٢ ـ في المجال الاقتصادي والثقافي

انسجاماً مع ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وغيرها من اتفاقيات العمل العربي المشترك تسعى الأطراف المشاركة إلى:

أ ـ تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي فيما بين الأطراف المؤسسة كخطوة أولى يمكن البناء عليها مع دول عربية أخرى بغية توسيع مجالات التعاون ونطاقه.

ب ـ تبني سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيداً لإقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم.

ج ـ تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دعم الصلات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، وإفساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات التعاون المشترك بصورة سهلة وملموسة.

د ـ دعم دور مراكز البحث العلمي وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولاً إلى تمكينها من إعداد الأبحاث المشتركة التي تحقق التكامل في مجالاته المختلفة.

هـ ـ الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية في مجال التبادل الثقافي والاعلامي مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٣ ـ في مجال مؤسسات العمل العربي المشترك

دعم الجامعة العربية والتصدي لكافة المحاولات التي تستهدف إضعافها أو تفتيتها وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالأهداف والمبادئ التي تضمنها ميثاق الجامعة، مع

إمكانية تطويره عن طريق إضافة ملاحق إليه بالاستفادة من نتائج أعمال لجنة تعديل الميثاق، بما في ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات.

ثالثاً: الاطار التنظيمي للتنسيق والتعاون

يتم التنسيق والتعاون بين الاطراف المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية، والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة أوجه التعاون من أجل التوصل إلى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربي فيما بينها تكون مفتوحة لجميع الدول العربية.

رابعاً: أحكام عامة

جرى التوقيع على هذا الاعلان بالأحرف الأولى في دمشق على ثماني نسخ أصلية باللغة العربية لكل منها نفس الحجية بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٦ آذار/مارس ١٩٩١م، ويصبح هذا الاعلان نافذ المفعول بعد إقراره أولاً وتودع وثائق القرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (دراسة ميدانية).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

أبو هيف، علي صادق. **القانون الدولي العام.** ط ١٢. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥.

الاشعل، عبد الله. **الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي.** الرياض: [د. ن.]، ١٩٨٣.

أمن الخليج بين التوجهات الأمريكية ـ السوفياتية. بيروت: دار الصياد، ١٩٨١. (خلفيات وتقارير)

أهداف وسياسات خطط التنمية: الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية ـ السياسية ـ الزراعية المشتركة. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، [د.ت.].

البحارنة، حسين محمد. **دول الخليج العربي الحديثة: علاقتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها.** بيروت: شركة التنمية والتطوير، ١٩٧٣.

بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه.** ط ٧. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤.

بدوي، محمد. **مدخل في العلاقات الدولية.** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

بسيسو، فؤاد حمدي. **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية).** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦)

بشارة، عبد الله يعقوب. **دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية**. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٥.

ـــــــ. **مجلس التعاون. المسيرة والتحديات**. ط ٢. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨.

التكامل الاقتصادي العربي. الكويت: منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٩.

حتي، فيليب، أدورد جرجي وجبرائيل جبّور. **تاريخ العرب**. ط ٧. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.

حمادي، سعدون [وآخرون]. **دراسات في القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥)

داود، عبد المنعم محمد. **مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨.

داود، محمود علي. **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠. (مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤)

درويش، مديحة أحمد. **تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين**. جدة: دار الشروق، ١٩٨٥.

الدقاق، محمد السعيد. **مذكرات في العلاقات الدولية**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

ـــــــ. **المنظمات الدولية والإقليمية**. الاسكندرية: المعهد المركزي للجامعة، ١٩٧٨.

دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد سليم عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥.

رجب، يحيى حلمي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**. الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣.

الرميحي، محمد غانم. **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣.

رياض، محمد. **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكية: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**. ط ٢. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

الريس، رياض نجيب. **دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الوثائق التاريخية**. أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٢.

ـــــــ. **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١**. بيروت: النهار ـ الخدمات الصحافية، ١٩٧٣.

سالينجر، بيار وأريك لوران. **حرب الخليج: الملف السري**، مترجم إلى العربية. بيروت: دار آزال، ١٩٩١.

سعود الفيصل. **الوحدة العربية: نظرة عامة على دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الوحدة العربية**. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٥.

سعيد، عبد المنعم. **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٥)

شفيق، علي. **أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية من وجهة نظر العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٩.

شكارة، أحمد عبد الرزاق. **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميريكية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي**. العين، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥.

شكر، زهير. **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

صعب، حسن. **علم السياسة**. ط ٧. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

عاقل، فاخر. **أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية**. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢.

عبد الله، محمد مرسي. **إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى، ١٧٩٣ ـ ١٨١٨**. القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

ـــــــ. **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**. الكويت: دار القلم، ١٩٨١. ٢ ج.

عبد الكريم، أحمد عزت. **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**. البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٩.

العتيبة، مانع سعيد. **البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة**. أبو ظبي: [د. ن.]، ١٩٩٠.

عطية الله، أحمد. **القاموس السياسي**. ط ٣. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

العقاد، صلاح. **التيارات السياسية في الخليج العربي**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣.

عمر، حسين. **المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة**. ط ٣. جدة: تهامة، ١٩٨٤. (الكتاب الجامعي؛ ٢٤)

العيدروس، محمد حسن. **دولة الإمارات العربية المتحدة**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥.

ـــــ. **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥.

غالي، بطرس بطرس. **دراسات في الدبلوماسية العربية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣.

الغنيمي، محمد طلعت. **الغنيمي في التنظيم الدولي**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٤. (الكتب القانونية)

فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

القاسمي، جاسم بن محمد. **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: انجازاته وتحدياته**. بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٦.

القاسمي، خالد بن محمد. **العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٧.

القصيبي، غازي. **أزمة الخليج: محاولة للفهم**. لندن: دار الساقي، ١٩٩١.

الكواري، علي خليفة. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

الكويت، وزارة الاعلام. **مجلس التعاون لدول الخليج العربي: أمل يتحقق**. الكويت: الوزارة، ١٩٨٤.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. **وثائق مجلس التعاون الخليجي**. [قطر]: وكالة الأنباء القطرية، ١٩٨٢.

ـــــ. ـــــ. أبو ظبي: [وزارة الاعلام والثقافة]، ١٩٨٤.

ـــــ. الأمانة العامة. **دليل المنظمات والمؤسسات العامة الخليجية**. الرياض: الأمانة العامة؛ مكتب التربية لدول الخليج العربية، ١٩٨٢.

ـــــ. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**. ط ٢. الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٨.

ــــــ. **النظام الأساسي**. ط ٢. الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٧.

محاضر محادثات الوحدة بين مصر ـ سوريا ـ العراق، ١٩٦٣. ط ٣. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي**. الدوحة: [د.ن.]، ١٩٨٢.

مركز الخليج للدراسات. **أمن الخليج والأمن العربي**. الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، ١٩٩١. ٢ ج.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٠.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٣.

مسفر، محمد. **دولة الإمارات العربية المتحدة: تقييم نظام فيدرالي في العالم الثالث**. نيويورك: جامعة بنغهام، ١٩٨٤.

المصري، شفيق. **النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر**. قدّم له محمد المجذوب. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

معهد الدراسات الدبلوماسية. **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**. الرياض: المعهد، ١٩٨٦. (محاضرات الموسم الدبلوماسي)

مقلد، اسماعيل صبري. **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

ــــــ. **السياسات الدولية والاستراتيجية**. بيروت: معهد الأبحاث العربية، ١٩٧٩.

ــــــ. **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط**. الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦.

ــــــ. **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**. الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٢.

المنوفي، كمال. **مدخل في المناهج وأدوات البحث في العلوم السياسية**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤.

ــــــ وشملان العيسى. **اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو مجلس التعاون: دراسة ميدانية**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٥.

النبراوي، فتحية ومحمد نصر مهنا. **الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨.

نصر، محمد عبد المعز. **في النظريات والنظم السياسية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١.

نوفل، سيد. **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**. القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧.

الهيتي، صبري فارس. **الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية**. ط ٢. بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨١. (سلسلة دراسات؛ ٢٧٢)

هيكل، محمد حسنين. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

دوريات

أخبار اليوم (مصر): ٢/٨/١٩٧٢.

«انعكاسات أزمة الخليج.» **الخليج**: ٢٦ ـ ٢٧/١٠/١٩٩١.

الاهرام (القاهرة): ٢٤/١٢/١٩٨٩.

الببلاوي، حازم. «نحو سياسة نقدية خليجية موحدة.» **الخليج الجديد** (قطر): العدد ٧٧، تموز/يوليو ١٩٨٢.

بسيوني، درية شفيق. «المثلث الاستراتيجي وتوازن القوى في التسعينات.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٩٠.

التعاون (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض): السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦؛ السنة ١، العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٨٦؛ السنة ٣، العدد ١٠، نيسان/ابريل ١٩٨٨؛ السنة ٤، العدد ١٣، آذار/مارس ١٩٨٩؛ السنة ٥، العدد ١٨، حزيران/يونيو ١٩٩٠؛ السنة ٥، العدد ٢٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والسنة ٦، العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٩١.

جمعة، سلوى شعراوي. «مصر والنظام الدولي: سيناريو التسعينات.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٩٠.

حرب، أسامة الغزالي ومحمد السعيد ابراهيم ادريس. «الأمن والصراع في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠.

الحص، سليم. «أيُّ نظام عالمي جديد.» **الخليج**: ٢٢/٩/١٩٩١.

الخطيب، عمر ابراهيم. «الانماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت): السنة ١٣، العدد ٤، شتاء ١٩٨٥.

الخليج (الإمارات العربية المتحدة): ١٩٨٤/٩/١٥؛ ١٩٨٦/٣/٥؛ ١٩٨٩/١١/١٦؛ ١٩٩٠/٤/١٥؛ ١٩٩٠/١٠/١٤؛ ١٩٩٠/١١/٢١؛ ١٩٩١/٩/١٥؛ ١٩٩١/٩/١٦؛ ١٩٩١/٩/١٧؛ ١٩٩١/٩/١٨؛ ١٩٩١/٩/٢٢؛ ١٩٩١/١٠/١٦؛ ١٩٩١/١٠/٢٦؛ ١٩٩١/١٠/٢٨؛ ١٩٩١/١٢/١٩؛ ١٩٩١/١٢/٢٠؛ ١٩٩١/١٢/٢١، و١٩٩١/١٢/٢٢.

الخليج العربي: السنة ١٥، العدد ١، ١٩٨٣.

الدسوقي، مراد ابراهيم. «عاصفة الصحراء: الدروس والنتائج.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ابريل ١٩٩١.

الدوسري، محسن وأحمد المنصور (إعداد). «يوميات مجلس التعاون.» **التعاون**: السنة ١، العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٨٦.

رسلان، هانيء. «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

ــــــ. «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠.

السجل والتقرير العربي: كانون الأول/ديسمبر ـ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨.

سعد الدين، ابراهيم. «من انتصر في الحرب العالمية الثالثة.» **الخليج**: ١٩٩٠/٤/١٥.

السياسة الدولية: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ابريل ١٩٨٩؛ السنة ٢٥، العدد ٩٧، تموز/يوليو ١٩٨٩؛ السنة ٢٥، العدد ٩٨، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩؛ السنة ٢٦، العدد ٩٩، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠؛ السنة ٢٦، العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٩٠؛ السنة ٢٧، العدد ١٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١؛ السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ابريل ١٩٩١، والسنة ٢٧، العدد ١٠٥، تموز/يوليو ١٩٩١.

الشاهين، سليمان ماجد. «الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية.» **التعاون**، السنة ٥، العدد ١٨، حزيران/يونيو ١٩٩٠.

صبحي، مجدي. «مجلس التعاون الخليجي كتجربة للتكامل الاقتصادي شبه الاقليمي: دراسة تقويمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨.

الصياد (لبنان): ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٦؛ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦؛ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، و٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

عبد الله، عبد الخالق. «النظام الاقليمي الخليجي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

عطية، عطية حسين أفندي. «مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي.» **التعاون**: السنة ٤، العدد ١٣، آذار/مارس ١٩٨٩.

عكاظ (السعودية): ١٩٧٩/٦/٧.

«العمالة الأجنبية في الخليج: الابعاد الأمنية والسياسية.» **التقرير السياسي** (مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة)، العدد ٩، نيسان/ابريل ١٩٨١.

العوهلي، عبد الرحمن. «تطورات العمل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون.» **التعاون**: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

«القمة الخليجية التاسعة ترجح الحل الأقوى على التحكيم في نزاع الحدود بين قطر والبحرين.» **الصياد**: ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

القويز، عبد الله. «التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة.» **التعاون**: السنة ٤، العدد ١٤، حزيران/يونيو ١٩٨٩.

ـــــ. «مجلس التعاون: التطلعات.. الانجازات.. العقبات.. مع التركيز على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.» **التعاون**، السنة ٣، العدد ١٠، نيسان/ابريل ١٩٨٨.

الكواري، علي خليفة. «نحو دور عربي معني بحل أزمة الخليج.» **الخليج**: ٢١/ ١١/ ١٩٩٠.

المجلة (السعودية): ٤ نيسان/ابريل ١٩٨١.

المصور (مصر): ٨ أيار/مايو ١٩٨٧.

المشاط، عبد المنعم. «أمن الخليج: دراسة في الادراك والسياسات.» **نشرة العالم بين يديك** (القاهرة): السنة ٢، العدد ٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤.

مطر، جميل. «النظام الدولي والنظام العربي.» **الخليج**: ١٩٩١/١/٤.

المنتدى (منتدى الفكر العربي، عمّان): السنة ٤، العدد ٤٢، آذار/مارس ١٩٨٩.

ميتكيس، هدى. «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق.» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/فبراير ١٩٩٣.

النشرة الاقتصادية (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض): ١٩٨٧؛ العدد ٤، ١٩٨٩، والعدد ٨، ١٩٩٣.

النفيسي، عبد الله فهد. «مجلس التعاون الخليجي: الاطار السياسي والاستراتيجي.» **الخليج العربي**: السنة ١٥، العدد ١، ١٩٨٣.

النهار (لبنان): ٢٦/٩/١٩٧٩، و٢٦/١٢/١٩٧٩.

هيكل، محمد حسنين. «الزلزال السوفياتي.» **الخليج**: ١٦/١١/١٩٨٩.

«وثائق مجلس التعاون الخليجي.» **التعاون**: السنة ٦، العدد ٢١، آذار/مارس ١٩٩١.

الوطن (الكويت): ٤/٤/١٩٨٤، و٢٥/٩/١٩٩١.

وثائق

الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة. **النشرة الاخبارية المقيدة**. أبو ظبي: الوزارة، [د.ت.].

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. **الدليل الاحصائي للاجتماعات التي عقدت من عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٩**.

ـــــ. **القمة السابعة**. أبو ظبي: وزارة الاعلام والثقافة، ، ١٩٨٦.

ـــــ. **مسيرة مجلس التعاون الخليجي (كتاب وثائقي)، ١٩٨١ ـ ١٩٩٠**. أبو ظبي: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٩١.

ـــــ. **النشاطات الشبابية والرياضية بين دول المجلس للأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨**.

ـــــ. **وثائق مجلس التعاون الخليجي**. قطر: وزارة الاعلام، ١٩٨٣.

ـــــ. **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المؤتمر العاشر، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. أبو ظبي: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٩٠.

ـــــ، الأمانة العامة. **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة**. الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨١.

ـــــ. **البيانات الختامية للاجتماعات الثمانية الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون**. الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٧.

ـــــ. **البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي**، مؤتمرات القمة ١ ـ ٨. الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٨.

ـــــ. **قرارات وخطوات لتحقيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة**. الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨٧.

ـــــ. «مجلس التعاون الخليجي: حقائق وأرقام.» الرياض: الأمانة العامة، [د.ت.].

ـــــ. **ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. الرياض: الأمانة العامة، [د.ت].

ندوات

التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. بيروت: المركز، ١٩٨٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdulghani, Jasim Mohammad. *Iraq and Iran: The Years of Crisis*. London: Croom Helm; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1984.

Abdullah, Mohammad Morsy. *The United Arab Emirates: A Modern History*. London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble, 1978.

Amirsadeghi, Hossein (ed.). *The Security of the Persian Gulf*. London: Croom Helm, 1981.

Anthony, John Duke. *After the Gulf War: The G.C.C. and the World*. Washington, D.C.: Centre for Contemporary Arab Studies; Georgetown University, 1992.

———. *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum*. Washington, D.C.: Middle East Institute, 1975. (James Terroy Duce Memorial Series; vol. 3)

Archer, Clive. *International Organizations*. London: George Allen and Unwin, 1983. (Key Concepts in International Relations; 1)

Arms Control and Disarmament Agency (ACDA). *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987.

Aron, Raymond. *Peace and War: A Theory of International Relations*. Translated from the French by Richard Howard and Annette Baker Fox. Malabar, Fla.: R.E. Krieger Pub. Co., 1981, ©1966.

Assiri, Abdulla-Reda. *Kuwait's Foreign Policy-City-State in World Politics*. London: Westview Press, [n.d.].

Balassa, Bela. *The Theory of Economic Integration*. London: George Allen and Unwin, 1966.

Chubin, Shahram, R. Litwak and A. Plascov. *Security in the Gulf*. Aldershot, Eng.: Gower Publishing Company, 1982.

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder, Colo.; London: Westview Press, 1984.

Cottrell, Alvin J. [et al.]. *The Persian Gulf States: A General Survey*. Edited by Alvin J. Cottrell. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980.

CSIS. *The Gulf: Implications of British Withdrawal*.

Darius, Robert G. *Gulf Security into the 1980s: Perceptual and Strategic Dimensions*. Edited by Robert G. Darius, John W. Amos II and Ralph H. Magnus. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, Stanford University,

c1984. (Hoover International Studies) (Hoover Press Publication; 291)

Deutsch, Karl Wolfgang. *The Analysis of International Relations*. 2nd ed. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1978. (Foundations of Modern Political Science Series)

Dougherty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*. 2nd ed. New York: Harper and Row Publishers, c1981.

Duroselle, Jean-Baptiste et Pierre Renouvin. *L'Histoire des relations*. Texte traduit en arabe par Fayez Kum Macche. 2ème éd. Beyrouth; Paris: [s.n.], 1982.

Economist Intelligence Unit (EIU). *The Gulf War*. London: Economist Publications, 1984. (Special Report no. 176)

———. *Iraq-Iran War: The Next Five Years*. London: Economist Publications, 1987.

Edwards, David V. *International Political Analysis*. New York: Holt, Rinehart and Winston, [1969].

Farid, Abdel Majid (ed.). *Oil and Security in the Arabian Gulf*. London: Croom Helm, 1981.

Grindle, Meriless S. (ed.). *Politics and Policy Implementation in the Third World*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980.

Haas, Ernst B. *Beyond the Nation-State; Functionalism and International Organization*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1964.

Halliday, Fred. *Introduction to the Iran Revolution*. Translated by Mustafa Karkuti. Beirut: Dar Ibn Khaldoon, 1979.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, 1982-1983*. London: IISS, 1982.

———. *The Military Balance, 1986-1987*. London: IISS, 1986.

Joffe, George. *The Gulf War: A Survey of Political Issues and Economic Consequences*. London: Economist Publications Limited, 1984.

——— and Keith McLachlan. *Iran and Iraq: The Next Five Years*. London: Economist Publications Limited, 1987. (Special Report/Economist Intelligence Unit; no. 1083)

Kapteyn, P.J.G. [et al.]. *International Organisation and Integration*. London: [n. pb., n.d.].

Korany, Bahgat and Ali E. Hilal Dessouki (eds.). *The Foreign Policies of Arab States*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Kubursi, Atif. *The Economies of the Arabian Gulf: A Statistical Source Book*. London: Croom Helm, c1984.

Light, Margot and A.J.R. Groom. *International Relations: A Handbook of Current Theory*. London: Frances Pinter, 1985.

Mabro, Robert. *Political Dimensions of the Gulf Crisis*. London: Oxford Institute for Energy Studies; Oxford University Press, 1990.

Martin, Lenore G. *The Unstable Gulf: Threats from Within*. Lexington, Mass.:

Lexington Books, c1984.
Morgenthau, Hans Joachim. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th ed. New York: Knopf, 1973.
Nakhleh, Emile A. *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects*. New York.: Praeger Publishers, 1986.
Al-Noor Publishing. *Economic and Social Infrastructure in the State of Qatar*. Doha: Al-Noor, 1984.
Al-Otaiba, Mana Saeed. *Petroleum and the Economy of the United Arab Emirates*. Kuwait: Al-Qabass; London: Croom Helm, 1977.
The Oxford Dictionary VII, C. Oxford: Clarendon Press, 1922-1970.
Peterson, Erik R. *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1988. (Westview Special Studies on the Middle East)
Peterson, John E. *The Arab Gulf States: Steps toward Political Participation*. Foreword by Majid Khadduri. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies; New York: Praeger, 1988. (Washington Papers, ISSN 0278-937x; 131)
Quandt, William Baur. *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981.
Ramazani, Rouhollah K. *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*. With the assistance of Joseph A. Kechichian; with a foreword by Sultan Bin Mohamed al-Qasimi. Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988.
Record, Jeffrey. *The Rapid Deployment Force and U.S. Military Intervention in the Persian Gulf*. Washington, D.C.: Corporate Press; Cambridge Mass.: Institute for Foreign Policy Analysis, 1981.
Rosenau, James N. (ed.). *Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods*. New York: Halsted Press, 1974.
———. *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*. New York: Free Press, 1969.
Russett, Bruce M. *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology*. Chicago, Ill: Rand McNally and Company, 1967. (Rand McNally Series in Comparative Government and International Politics)
——— and Harvey Starr. *World Politics: The Menu for Choice*. San Francisco: W.H. Freeman and Co., 1981.
Sandwick, John A. (ed.). *The Gulf Cooperation Council: Moderation and Stability in an Interdependent World*. Boulder, Colo.: Westview Press; Washington, D.C.: American Arab Affairs Council, 1987.
Sills, David L. (ed.). *International Encyclopaedia of the Social Sciences*. 17 vols. New York: Macmillan; Free Press, c1968.
Sondermann, Fred A. and William O. Olson (eds.). *The Theory and Practice of International Relations*. 2nd ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, c1966.
Spero, Joan Edelman. *The Politics of International Economic Relations*. 2nd ed.

London: Allen and Unwin, 1982.
Taylor, Trevor. *Approaches and Theory in International Relations*. London; New York: Longman, [n.d.]. Translated by Abedel Aziz Arous. Damascus: Dar Al-Thaqafa, 1985.

Periodicals

Ahmed, Akbar S. «Dubai Chalo: Problems in Ethnic Encounter between Middle Eastern and South Asian Muslim Societies.» *Asian Affairs*: vol. 15, October 1984.
Akins, James E. «The New Arabia.» *Foreign Affairs*: vol. 70, no. 3, Summer 1991.
BP Statistical Review of World Energy (British Petroleum): June 1987.
Christian Science Monitor: 22 January 1979.
Economic Bulletin: 1988.
Freedman, Robert O. «Soviet Policy towards the Middle East since the Invasion of Afghanistan.» *Journal of International Affairs*: Summer 1981.
Ghareeb, Edmund. «The Forgotten War.» *American-Arab Affairs:* Summer 1983.
Henderson, Edward. «Development in the Arab Gulf.» *Arab Gulf Journal:* vol. 1, no. 1, October 1981.
MEED: 3 May 1986, and 25 October 1986.
New York Times: 25/11/1979, and 17/12/1981.

Theses

Al-Anzy, Abdulla. «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analytic Study.» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., Faculty of Claremont Graduate School, 1986).
Kechichian, Joseph Albert. «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf.» (Ph. D. Dissertation, U.S.A., University of Virginia, 1985).
Obeid, Nayef Ali. «UAE Stance toward Iraq-Iran War.» (M.A. Thesis, Belgrade, Belgrade University, Faculty of Political Science, 1988).

Documents

Akins, James E. «Living with OPEC.» (International Public Relations 25th Anniversary Celebrations, Tokyo, 19 October 1983).
«European Political Cooperation.» (EPC). (Luxembourgh: 1988).
Gulf Cooperation Council. «Unified Gulf Cooperation Council's Foreign Capital Investment Regulations.» (Riyadḥ: Secretariate General, 1989).
«Islamic Conference Organization Resolution, 1980-1986.» (Abu Dhabi, Foreign Ministry, Islamic Conference Department).
Kemp, Geoffery. «U.S. Policy and the Gulf: Mid-Term Objectives.» (Briefing Paper for 5 June 1986).
«United Nations Resolutions, 1978-1988.» (Abu Dhabi, UAE Ministry of

Foreign Affairs, United Nations Department).
United States Information Section (USIS). «Wireless File.» (Abu Dhabi: Embassy of the United States of America).
«War in the Gulf.» (A Staff Report to the Committee on Foreign Relations, U.S.A., 20 August 1984).

فهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

هذا الكتاب

جاء قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ امتداداً لترابط قديم بين هذه الدول دفعته إلى حيّز الوجود تطورات الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي تفاقمت في أواخر السبعينيات. وفي الوقت ذاته شكل قيام المجلس جزءاً من ظاهرة قيام المنظمات الإقليمية التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية فكان شاهداً جديداً على بروز هذه المنظمات الإقليمية وضرورتها.

تستهدف الدراسة الإجابة على سؤالين متكاملين: أولهما هل أن دول المجلس هي في طريقها نحو التكامل أم أنها تسير باتجاه الانفكاك والعودة إلى أوضاع سابقة؟ ما هي العوامل الدافعة وتلك المعيقة لعملية التكامل وبأية مقاييس ومعايير نحكم عليها؟ والثاني ما هي الشروط لتحقيق هذا التكامل؟

خلافاً للعديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تبتعد هذه الدراسة عن النظرة الذاتية مجاملةً أو قدحاً، وتتميز بموضوعيتها وشموليتها حيث إنها تتفحص الظروف الذاتية لدول المجلس والأوضاع الإقليمية، كما أنها تقوم بدراسة مقارنة في حقل العلاقات الدولية لبعض المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتأثيرات الخارجية التي تساهم في إنتاج التجربة أو عرقلتها.

الطبعـ

الثمن: ٤
أو مـ

ISBN 9953-431-07-8



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb